

V.4

ابن قيم الجوزية ، ابو عبد الله محمد بن
ابي بكر .
اعلام الموقعين عن رب العالمين .

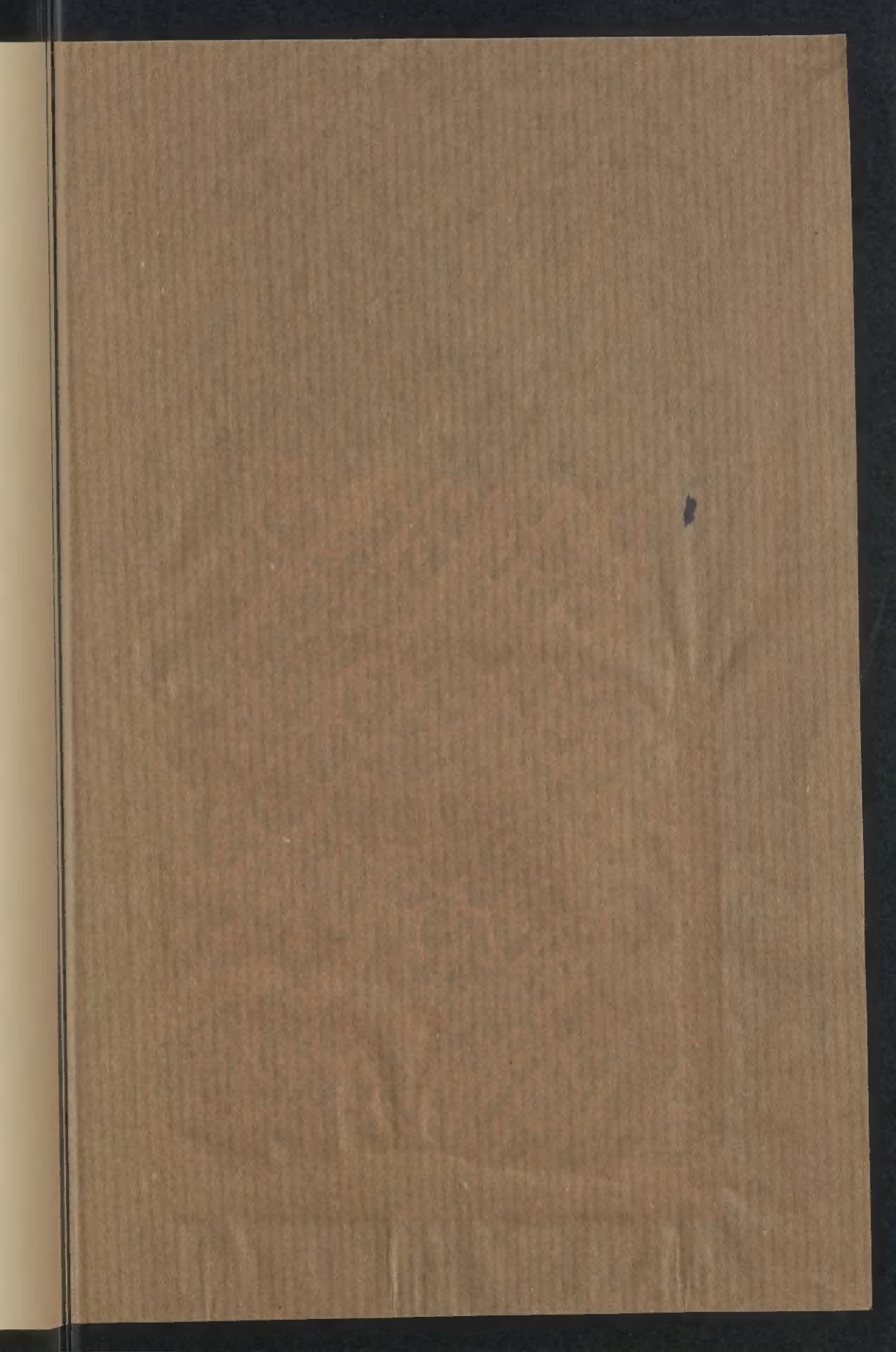
V. 4

10 Feb 68



26 68

1 Jan 67



340.59
I6192A
1955
V.4
C.1

الأمم الموقعاين

عن

رأب المبن

تأليف

شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر
المعروف بابن قَيم الجوزية
المتوفى فى عام ٧٥١ من الهجرة

حققه ، وفصله ، وضبط غرائبه ، وعلق حواشيه

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه

الجزء الرابع

الطبعة الأولى

في سنة ١٣٧٤ من الهجرة — ١٩٥٥ الميلادية

يطلب من

المكتبة التجارية الكبرى ، بأول شارع محمد علي ، بمصر

لصاحبها : مصطفى محمد

مطبعة العجاوة
القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المثال السادس والستون : تجوز قسمة الدين المشترك بميراث أو عقد أو إتلاف ^{قسمة} ^{الدين المشترك} فينفرد كل من الشريكين بحصته ، ويختص بما قبضه ، سواء كان في ذمة واحدة أو في ذمم متعددة ؛ فإن الحق لها فيجوز أن يتفقا على قسمته أو على بقائه مشتركا ولا محذور في ذلك ، بل هذه أولى بالجواز من قسمة المنافع بالمهاياة بالزمان أو بالمكان ، ولا سيما فإن المهاياة بالزمان تقتضى تقدم أحدهما على الآخر ، وقد تسلم المنفعة إلى نوبة الشريك ، وقد تتوى ^(١) ، والدين في الذمة يقوم مقام العين ، ولهذا تصح المعاوضة عليه من الغريم وغيره ، وتجب على صاحبه زكاته إذا تمكن من قبضه ، ويجب عليه الإنفاق على أهله وولده ورفيقه منه ، ولا يعد فقيراً مُعَدِّماً ، فاقسامه مجرى مجرى اقسام الأعيان والمنافع ؛ فإذا رضى كل من الشريكين أن يختص بما يخصه من الدين فينفرد هذا برجل يطالبه وهذا برجل يطالبه ، وينفرد هذا بالمطالبة بحصته وهذا بالمطالبة بحصته ، لم يهدم بذلك قاعدة من قواعد الشريعة ، ولا استحلال ما حرّم الله ، ولا خالفاً نصّ كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول صاحب ولا قياساً ، هذه الشرع بالاعتبار ، وغاية ما يقدر عدم تكافؤ الذمم ووقوع التفاوت فيها ، وأن مافي الذمة لم يتعين فلا يمكن قسمته ، وهذا لا يمنع تراضيهما بالقسمة مع التفاوت ؛ فإن الحق لا يعتدّوهما ، وعدم تعين مافي الذمة لا يمنع القسمة فإنه يتعين تقديرها ، ويكفي في إمكان القسمة التعيين بوجه ؛ فهو معين تقديرها ويتعين بالقبض تحقيقاً ، وأما قول أبي الوفاء ابن عقيل « لا تختلف الرواية عن أحمد في عدم جواز قسمة الدين

(١) توى يتوى : هلك يهلك ، وبابه علم يعلم مثل رضى يرضى .

في الذمة الواحدة ، واختلفت الرواية عنه في جواز قسمته إذا كان في الذمتين ، فعنه فيه روايتان « فليس كذلك ، بل عنه في كل من الصورتين روايتان ، وليس في أصوله ما يمنع جواز القسمة ، كما ليس في أصول الشريعة ما يمنعها ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى حيلة على الجواز ، وأما مَنْ منع من القسمة فقد تشتد الحاجة إليها ، فيحتاج إلى التحيل عليها ، فالحيلة أن يأذن لشريكه أن يقبض من الغريم ما يخصه ، فإذا فعل لم يكن لشريكه أن يخصه فيه بعد الإذن ، على الصحيح من المذهب كما صرح به الأصحاب ، وكذلك لو قبض حصته ثم استهلكها قبل الحفاصة لم يضمن لشريكه شيئاً ، وكان المقبوض من ضمانه خاصة ، وذلك أنه لما أذن لشريكه في قبض ما يخصه فقد أقط حقه من الحفاصة ، فيختص الشريك بالمقبوض ، وأما إذا استهلك الشريك ما قبضه فإنه لا يضمن لشريكه حصته منه من قبل الحفاصة ؛ لأنه لم يدخل في ملكه ، ولم يتعين له بمجرد قبض الشريك له ؛ ولهذا لو وقى شريكه نظيره لم يقل انتقل إلى القابض الأول ما كان ملكاً للشريك ، فدل على أنه إنما يصير ملكاً له بالحفاصة لا بمجرد قبض الشريك .

ومن الأصحاب مَنْ فرق بين كون الدين بعقْد وبين كونه إلتاف أو إرث ، ووجه الفرق أنه إذا كان بعقْد فكأنه عقد مع الشريكين ، فلكل منهما أن يطالب بما يخصه ، بخلاف دين الإرث والإلتاف ، والله أعلم .

المثال السابع والستون : اختلف الفقهاء في جواز بيع المعيّبات في الأرض من البصل والثوم والجزر واللفت والفجل والقلناس ونحوها على قولين ؛ أحدهما المنع من بيعه كذلك لأنه مجهول غير مشاهد ، والورق لا يدل على باطنه ، بخلاف ظاهر الصبرة . وعند أصحاب هذا القول لا يباع حتى يقطع ، والقول الثاني : يجوز بيعه كذلك على ما جرت به عادة أصحاب الحقول . وهذا قول أهل المدينة ، وهو أحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد ، اختاره شيخنا ، وهو الصواب المقطوع به

مع التعيّبات
في الأرض

فإن في المنع من بيع ذلك حتى يقلع أعظم الضرر والخرج والمشقة مع ما فيه من الفساد الذي لا تأتي به شريعة ؛ فإنه إن قلعه كله في وقت واحد تعرض للتلف والفساد. وإن قيل « كلما أردت بيع شيء منه فاقطعه » كان فيه من الخرج والعسر ما هو معلوم وإن قيل « أتركه في الأرض حتى يفسد ولا تبعه فيها » فهذا لا تأتي به شريعة ، وبالجملة فالمفتون بهذا القول لو بلوا بذلك في حقوقهم ^(١) أو ما هو وقف عليهم ونحو ذلك لم يمكنهم إلا بيعه في الأرض ولا بد ، أو إتلافه وعدم الانتفاع به ، وقول القائل « إن هذا غرر ومجهول » فهذا ليس حظ الفقيه ولا هو من شأنه ، وإنما هذا من شأن أهل الخبرة بذلك. فإن عدوه قمارا أو غررا فهم أعلم بذلك ، وإنما حظ الفقيه يحل كذا لأن الله أباحه ويحرم كذا لأن الله حرمه وقال الله وقال رسوله وقال الصحابة ، وأما أن يرى هذا خطرا وقارا أو غررا فليس من شأنه بل أربابه أخبر بهذا منه ، والمرجع إليهم فيه ، كما يرجع إليهم في كون هذا الوصف عيبا أم لا وكون هذا البيع مربحا أم لا وكون هذه السلعة نافعة في وقت كذا وبلد كذا ونحو ذلك من الأوصاف الحسية والأمور العرفية ، فالفقهاء بالنسبة إليهم فيها مثلهم بالنسبة إلى ما في الأحكام الشرعية

فإن بليت بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا فالحيلة في الجواز أن تستأجر منه الأرض المشغولة بذلك مدة يعلم قراغه منها ، ويقر له إقرارا مشهودا له به أن ما في باطن الأرض له لاحق للمؤجر فيه ، ولكن عكس هذه الحيلة لو أصابته آفة لم يتمكن من وضع الجائحة عنه ، بخلاف ما إذا اشتراه بعد بدو صلاحه فإنه كالثمرة على رأس الشجر إن أصابته آفة وضعت عنه الجائحة ، وهذا هو الصواب في المسألتين : جواز بيعه ، ووضع الجوائح فيه ، والله أعلم .

المبايعه يوميا
والقبض عند
رأس الشهر

المثال الثامن والستون: اختلفت الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد ، وصورتها البيعُ بمن يعامله من خباز أو لحام أو سمان

أو غيرهم ، يأخذ منه كل يوم شيئا معلوما ثم يحاسبه عند رأس الشهر أو السنة على الجميع ويعطيه ثمنه ؛ فثمنه الأكثرون وجعلوا القبض به غير ناقل للملك ، وهو قبض فاسد يجرى مجرى القبض بالنصب ؛ لأنه مقبوض بعقد فاسد . هذا ، وكلهم إلا مَنْ شدد على نفسه يفعل ذلك ، ولا يجد منه بدا ، وهو يفتى ببطلانه ، وأنه باقٍ على ملك البائع ، ولا يمكنه التخلص من ذلك إلا بمساومته له عند كل حاجة يأخذها قل ثمنها أو أكثر ، وإن كان ممن شرط الإيجاب والقبول لفظا ؛ فلا بد مع المساومة أن يقرن بها الإيجاب والقبول لفظا . والقول الثاني — وهو الصواب المقطوع به ، وهو عمل الناس في كل عصر ومصر — جواز البيع بما ينقطع به السعر ، وهو منصوص الإمام أحمد ، واختاره شيخنا ، وسمعته يقول : هو أطيب لقلب المشتري من المساومة ، يقول : لى أسوة بالناس آخذ بما يأخذ به غيره ، قال : والذين يمنعون من ذلك لا يمكنهم تركه ، بل هم واقعون فيه ، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله أولا إجماع الأمة ولا قول صاحب ولا قياس صحيح ما يحرمه ، وقد أجمعت الأمة على صحة النكاح بمنزلة المثل ، وأكثرهم يجوزون عقد الإجارة بأجرة المثل كالنكاح والفسال والخباز والملاح وقِيم الحُمَام والمُكَارَى ، والبيع بثمن المثل كبيع ماء الحمام ؛ فغاية البيع بالسعر أن يكون يبيعه بثمن المثل ؛ فيجوز ، كما تجوز المعاوضة بثمن المثل في هذه الصورة وغيرها ؛ فهذا هو القياس الصحيح ، ولا تقوم مصالح الناس إلا به . فإن بليت بالقائل هكذا في الكتاب ، وهكذا قالوا ؛ فالحيلة في الجواز أن يأخذ ذلك قرضاً في ذمته ؛ فيجب عليه للدافع مثله ، ثم يعاوضه عليه بثمن معلوم ؛ فإنه يبيع للدين من الغريم وهو جائز . ولكن في هذه الحيلة آفة ، وهو أنه قد يرتفع السعر فيطالبه بالمثل فيتضرر الآخذ ، وقد ينخفض فيعطيه المثل فيتضرر الأول ؛ فالطريق الشرعية التي لم يحرمها الله ورسوله أولى بهما ، والله أعلم .

توكيل الدائن في
استيفاء الدين
من غلة الوقف

المثال التاسع والستون : إذا كان له عليه دين ، وله وقف من غلة دارٍ أو بستان ، فوكل صاحب الدين أن يستوفي ذلك من دينه جاز ؛ فإن خاف أن يحتال عليه ويعزله عن الوكالة ؛ فليجعلها حوالة على مَنْ في ذمته عوض ذلك المغل ؛ فإن لم يكن قد آجر الدار أو الأرض لأحد ؛ فالحيلة أن يستأجرها منه صاحب الدين بعوض في ذمته ، ثم يعاوضه بدينه من ذلك العوض ؛ فإن أراد أن يكون هو وكيله في استيفاء دينه من تلك المنافع لا بطريق الإجارة ولا بطريق الحوالة ؛ بل بطريق الوكالة في قبض ما يصير إليه من غلة ذلك الوقف ، وخاف عزله ؛ فالحيلة أن يأخذ إقراره أن الواقف شرط أن يقضى ما عليه من الدين أولا ، ثم يصرف إليه بعد الدين كذا وكذا ، وأنه وجب لفلان — وهو الغريم — عليه من الدين كذا وكذا ، وأنه يستحقه من مغل هذا الوقف مقدما به على سائر مصارف الوقف ، وأنه لا ينتقل من الموقوف شيء قبل قضاء الدين . وأن ولاية أمر هذا الوقف إلى فلان حتى يستوفي دينه ؛ فإذا استوفاه فلا ولاية له عليه ، وإن حكم حاكم بذلك كان أوفق .

المثال السبعون : إذا كان له عليه دين فقال « إن مت قبلي فأنت في حل » تعليق الإبراء بالشرط
وإن مت قبلك فأنت في حل » صح وبرىء في الصورتين ؛ فإن إحداها وصية والأخرى إبراء معلق بالشرط ، ويصح تعليق الإبراء بالشرط ؛ لأنه إسقاط ، كما يصح تعليق العتق والطلاق ، وقد نص عليه الإمام أحمد في الإحلال من العرض والمال مثله .

وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي : إذا قال « إن مت قبلك فأنت في حل » هو إبراء صحيح لأنه وصية ، وإن قال « إن مت قبلي فأنت في حل » لم يصح ؛ لأنه تعليق للإبراء بالشرط ، ولم يقيموا شبهة فضلا عن دليل صحيح على امتناع تعليق الإبراء بالشرط ، ولا يدفعه نص ولا قياس ولا قول صاحب ؛ فالصواب صحة الإبراء في الموضعين ؛ وعلى هذا فلا يحتاج إلى حيلة ؛ فإن بُلي بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ؛ فالحيلة أن يشهد عليه أنه لا يستحق عليه شيئا بعد موته

من هذا الدين ولا في تركته ، وإن شاء كتب الفصلين في سجل واحد ، وضمنه الوصية له به إن مات رب الدين ، وإن مات المدين فلاحق له به قبله ، فيصح حينئذ مستنداً إلى ظاهر الإقرار ، وهو إبراء في المعنى .

المثال الحادى والسبعون : لو غلط المضارب أو الشريك وقال « ربحت ألفاً » ثم أراد الرجوع لم يقبل منه ؛ لأنه إنكار بعد إقرار . ولو أقام بينة على الغلط فالصحيح أنها تقبل ، وقيل : لا تقبل ؛ لأنه مكذب لها ؛ فالحيلة في استدراكه ما غلط فيه بحيث تقبل منه أن يقول : خسرتها بعد أن ربحتها ، فالقول قوله في ذلك ، ولا يلزمه الألف . وهكذا الحيلة في استدراك كل أمين لظلامته كالمودع إذا ردّ الوديعة التي دفعت إليه ببينة ولم يشهد على ردّها ، فهل يقبل قوله في الرد ؟ فيه قولان هما روايتان عن الإمام أحمد ، فإذا خاف أن لا يقبل قوله فالحيلة في تلخيصه أن يدعى تلفّها من غير تفریط . فإن حلفه على ذلك فليحلف مؤربكاً متأولاً أن تلفها من عنده خروجها من تحت يده ونظائر ذلك . والله أعلم .

استدارك
الأمين لما
غلط فيه

المثال الثانى والسبعون : إن استغرقت الديون ماله لم يصح تبرعه بما يضر بأر باب الديون . سواء حَجَرَ عليه الحاكم أو لم يحجر عليه ، هذا مذهب مالك واختيار شيخنا . وعند الثلاثة يصح تصرفه في ماله قبل الحجر بأنواع التصرف . والصحيح هو القول الأول . وهو الذى لا يليق بأصول المذهب غيره ، بل هو مقتضى أصول الشرع وقواعده ؛ لأن حق الغرماء قد تعلق بماله ؛ ولهذا يحجر عليه الحاكم ، ولولا تعلق حق الغرماء بماله لم يَسعِ الحاكم الحجر عليه ، فصار كالمريض مرض الموت لما تعلق حق الورثة بماله منعه الشارع من التبرع بما زاد على الثلث ، فإن في تمكينه من التبرع بماله إبطال حق الورثة منه . وفي تمكين هذا المدين من التبرع بإبطال حقوق الغرماء . والشريعة لا تأتى بمثل هذا ؛ فإنها إنما جاءت بحفظ حقوق أرباب الحقوق بكل طريق ، وسدّ الطرق المُفضية إلى إضاعتها ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّاها الله عنه ، ومن أخذها [ها] يريد

تصرف المدين
الذى استغرقت
الديون ماله

إتلافها أتلفه الله » ولا رَيْبَ أن هذا التبرع إنلاف لها ، فكيف ينفذ تبرع [مَنْ] دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على فاعله ؟ وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يحكي عن بعض علماء عصره من أصحاب أحمد أنه كان ينكر هذا المذهب وبضعفه ، قال : إلى أن بنى بغريم تبرع قبل الحجر عليه فقال : والله مذهب مالك هو الحق في هذه المسألة ، وتبويب البخاري وترجمته واستدلاله يدل على اختياره هذا المذهب ، فإنه قال في باب مَنْ ردَّ أمر السفينة والضعيف وإن لم يكن حجر عليه الإمام : ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ردَّ على المتصدق قبل النهي ثم نهاه . فتأمل هذا الاستدلال . قال عبد الحق : أراد به — والله أعلم — حديث جابر في بيع المدبر ، ثم قال البخاري في هذا الباب نفسه : وقال مالك إذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لا شيء له غيره فأعتقه لم يجز عتقه . ثم ذكر حديث « مَنْ أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه » ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » وهذا الذي حكاه عن مالك هو في كتب أصحابه ، وقال ابن الجلاب : ولا تجوز هبة المفلس ولا عتقه ولا صدقته إلا بإذن غريمائه ، وكذلك المديان الذي لم يفلسه غرامؤه في عتقه وهبته وصدقته . وهذا القول هو الذي لا يختار غيره . وعلى هذا فالحيلة لمن تبرع غريمه بهبة أو صدقة أو وقف أو عتق وليس في ماله سعة له ولدائه أن يرفعه إلى حاكم يرى بطلان هذا التبرع . ويسأله الحكم ببطلانه ، فإن لم يكن في بلده حاكم يحكم بذلك فالحيلة أن يأخذ عليه إذا خاف منه ذلك الضمين أو الرهن ، فإن بادر الغريم وتبرع قبل ذلك فقد ضاقت الحيلة على صاحب الحق . ولم يبق له غير أمر واحد ، وهو التوصل إلى إقراره بأن ما في يده أعيان أموال الغرماء فيمتنع التبرع بعد الإقرار . فإن قدّم تاريخ الإقرار بطل التبرع المتقدم أيضاً . وليست هذه حيلة على إبطال حق ولا تحقيق باطل ، بل على إبطال جور وظلم : فلا بأس بها ، والله أعلم .

خوف الدائن
من جحد
المدين

المثال الثالث والسبعون: إذا كان له [عليه] دين ولا بينة له به، وخاف أن يجحده،
أوله بينة به ويخاف أن يهمله فالحيلة أن يستدين منه بقدر دينه إن أمكن، ولا يضره
أن يعطيه به رهناً أو كفيلاً ، فإذا ثبت له في ذمته نظير دينه قاصه به . وإن
لم يرخص على أصح المذاهب ، فإن حذر غريمه من ذلك وأمكنه أن يشتري منه
سلعة ولا يعين الثمن ويخرج النقد فيضعه بين يديه فإذا قبض السلعة وطلب منه
الثمن قاصه بالدين الذي عليه ، وبكل حال فطريق الحيلة أن يجعل له عليه من
الدين نظير ماله .

خوف
زوج الأمة
من رق
أولاده

المثال الرابع والسبعون : إذا خاف العنت ولم يجد طولَ حرة وكره رق
أولاده فالحيلة في عتقهم أن يشترط على السيد أن ما ولدته زوجته منه من
الولد^(١) فهم أحرار . فكل ولد تلده بعد ذلك منه فهو حر ، وبصح تعليق
العتق بالولادة كما لو قال لأتمته : كل ولد تلدينه فهو حر ، قال ابن المنذر :
ولا أحفظ فيه خلافاً .

فإن قيل : فهل تجوزون نكاح الأمة بدون الشرطين إذا أمن رق ولده
بهذا التعليق ؟

قيل : هذا محل اجتهاد ، ولا تأباه أصولُ الشريعة ، وليس فيه إلا أن الولد
يثبت عليه الولاء للسيد ، وهو شعبة من الرق . ومثل هذا هل ينتهض سبباً
لتحريم نكاح الأمة أو يقال - وهو أظهر - إن الله تعالى منع من نكاح الإماء
لأنهن في الغالب لا يحجبن حجب الحرار ، وهن في مهنة ساداتهن وحوائجهن ،
وهن برزات لأخذرات ؟ وهذه كانت عادة العرب في إماءهن وإلى اليوم .
فصان الله تعالى الأزواج أن تكون زوجاتهم بهذه المثابة ، مع ما يتبع ذلك من رق
الولد ، وأباحه لهم عند الضرورة إليه كما أباح الميتة والدم ولحم الخنزير عند الحاجة ،
وكل هذا منع منه تعالى كنكاح غير المحصنة ، ولهذا شرط تعالى في نكاحهن أن

(١) في نسخة « من الأولاد » .

يكن مُحَصَّنَاتٍ غيرِ مسالِحاتٍ ولا مُتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ ، أَى غيرِ زَانِيَةٍ مَعَ مَنْ كَانَ ،
ولا زَانِيَةٍ مَعَ خَدِينِهَا وَعَشِيقِهَا دُونَ غَيْرِهِ . فلم يَبِيعْ لَهُم نِكَاحُ الْإِمَاءِ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ
شُرُوطٍ : عَدَمُ الطَّلُولِ ، وَخَوْفُ الْغَنَةِ ، وَإِذْنُ سَيِّدِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ عَقِيفَةً غَيْرَ
فَاجِرَةٍ فُجُوراً عَامّاً وَلَا خَاصّاً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

المثال الخامس والسبعون : إِذَا لَمْ تَمُكِّنْهُ أُمَّتَهُ مِنْ نَفْسِهَا حَتَّى يَعْتَقَهَا
وَيَتَزَوَّجَهَا ، وَهُوَ لَا يَرِيدُ إِخْرَاجَهَا عَنْ مِلْكِهِ وَلَا تَصْبِرُ نَفْسُهَا عَلَيْهَا ؛ فَالْحِيلَةُ
أَنْ يَبِيعَهَا أَوْ يَهَبَهَا لِمَنْ يَثِقُ بِهِ ، وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ هِيَ ، وَالْبَيْعُ
أَجُودٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبْضٍ ، ثُمَّ يَعْتَقَهَا ، ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا ، فَإِذَا فَعَلَ اسْتَرَدَّهَا
مَنْ الْمَشْتَرَى مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ الْجَارِيَةُ . فَاَنْفَسَخَ النِّكَاحُ ، فَيَطْوَئُهَا بَمِلْكِ الْيَمِينِ
وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا .

المثال السادس والسبعون : إِذَا أَرَادَهُ مَنْ لَا يَمْلِكُ ^(١) رَدَّهُ عَلَى بَيْعِ جَارِيَتِهِ مِنْهُ
فَالْحِيلَةُ فِي خُلَاصِهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ سَوَاءً ، وَيَشْهَدُ عَلَى عَقَبِهَا أَوْ نِكَاحَهَا ، ثُمَّ
يُسْتَقِيلُهُ الْبَيْعُ . فَيَطْوَئُهَا بَمِلْكِ الْيَمِينِ فِي الْبَاطِنِ وَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي الظَّاهِرِ . وَيَجُوزُ هَذَا
لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَسْقُطُ بِهِ حَقُّ ذِي حَقٍّ . وَإِنْ شَاءَ احْتَالَ بِحِيلَةٍ
أُخْرَى وَهِيَ إِقْرَارُهُ بِأَنَّهَا وَضَعَتْ مِنْهُ مَا يَتَبَيَّنُ بِهِ خَلْقُ الْإِنْسَانِ فَصَارَتْ بِذَلِكَ
أُمُّ وَلَدٍ لَا يُمْكِنُ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهَا ، فَإِنْ أَحَبَّ دَفَعَ التَّهْمَةَ عَنْهُ وَأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ
التَّحْمِيلَ فَلْيَبِيعَهَا لِمَنْ يَثِقُ بِهِ . ثُمَّ يَوَاطِي الْمَشْتَرَى عَلَى أَنْ يَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهَا وَضَعَتْ
فِي مِلْكِهِ مَا فِيهِ صُورَةُ إِنْسَانٍ ، وَيَقْرَ بِذَلِكَ فَيَنْفَسَخُ الْبَيْعُ . وَيَكْتُبُ بِذَلِكَ مُحْضِراً
فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ بِبَيْعِهَا بَعْدَ ذَلِكَ .

المثال السابع والسبعون : إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ الْجَارِيَةَ مِنْ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ ، وَلَمْ
تَطْلُبْ نَفْسَهُ بِأَنْ تَكُونَ عِنْدَ غَيْرِهِ . فَلَهُ فِي ذَلِكَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْحِيلِ ؛ لِإِحْدَاهَا :
أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ بَاعَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا بِالْثَمَنِ . كَمَا اشْتَرَطَتْ ذَلِكَ امْرَأَةٌ

(١) فِي نَسْخَةٍ . مَنْ لَا يُمْكِنُ رَدُّهُ « وَأَرَادَهُ : مَعْنَاهُ أَجْبَرَهُ وَقَهَرَهُ عَلَيْهِ .

الحيلة في
الخلاص من
بيع جاريته

عبد الله بن مسعود عليه ، ونص الإمام أحمد على جواز البيع والشرط في رواية علي بن سعيد ، وهو الصحيح ، فإن لم تتم له هذه الحيلة لعدم مَنْ ينفذها له فليشترط عليه أنك إن بعته لغيري فهي حرة ، ويصح هذا الشرط ، وتعتق عليه إن باعها لغيره ، إما بمجرد الإيجاب عند صاحب المغنى وغيره ، وإما بالقبول فيقع العتق عقيبته وينفسخ البيع عند صاحب المحرر ، وهذه طريقة القاضي ، قال في كتاب إبطال الحيل : إذا قال ■ إن بعتك هذا العبد فهو حر » ، وقال المشتري « إن اشتريته فهو حر » فباعه عتق على البائع ؛ لأنه ليس له عند دخوله في ملك الآخر حال استقرار حتى يعتق عليه بنيته التابعة ؛ لأن خيار المجلس ثابت للبائع ، فلك المشتري غير مستقر ■ وقول صاحب المحرر « وانفسخ البيع » تقرير لهذه الطريقة وأنه إنما يعتق بالقبول ، ويعتق في مدة الخيار على أحد الوجوه الثلاثة ؛ فإن لم تتم له هذه الحيلة عند مَنْ لا يصحح هذا التعليق ويقول إذا اشتراها مملوكها ولا تعتق بالشرط في ملك الغير كما يقوله أبو حنيفة فله حيلة أخرى وهي أن يقول : إذا بعته فهي حرة قبل البيع ، فيصح هذا التعليق ، فإذا باعها حكما بوقوع العتق قبل البيع على أحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما ، فإذا لم تتم له هذه الحيلة عند مَنْ لا يصحح هذا التعليق فله حيلة أخرى وهي أن يقول : إذا اشتريتها فهي مُدَبَّرَةٌ ، فيصح هذا التعليق ، ويمتنع بيعها عند أبي حنيفة ■ فإن التدبير عنده جار مجزئ العتق المعلق بصفة ■ فإذا اشتراها صارت مُدَبَّرَةٌ ، ولم يمكنه بيعها عنده ■ فإن لم تتم له هذه الحيلة على قول من لا يجوز تعليق التدبير بصفة فالحيلة أن يأخذ البائع إقرار المشتري بأنه دَبَّرَ هذه الجارية بعدما اشتراها ، وأنه جعلها حرة بعد موته ، فإن لم تتم له هذه الحيلة على قول من يجوز بيع المدبر — وهو الإمام أحمد ومن قال بقوله — فالحيلة أن يشهد عليه قبل

أن يبيعهما منه أنه كان قد تزوجها من سيدها تزويجاً صحيحاً ، وأنها ولدت منه ولداً ثم اشتراها بعد ذلك فصارت أم ولده . فلا يمكنه بيعها . فإن لم تتم له هذه الحيلة على قول مَنْ يعتبر في كونها أم ولد أن تحمل وتضع في ملكه ولا يكفي أن تلد منه في غير ملكه - كما هو ظاهر مذهب أحمد والشافعي - فقد ضاقت عليه وجوه الحيل . ولم يبق له إلا حيلة واحدة وهي أن يتراضى سيدُ الجارية والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيبيعها هذا العدل بطريق الوكالة عن سيدها بزيادة على ثمنها الذي اتفقا عليه . ويزيد ما شاء ، ويقبض منه الثمن الذي اتفقا عليه . فإن أراد المشتري بيعها طالبه بباقي الثمن الذي أظهره . ولو لم يدخلها بينهما ثالثاً بل اتفقا على ذلك فقال : أبيعكمها بمائة دينار وأخذ منك أربعين . فإن بعثها طالبك بباقي الثمن ، وإن لم تبعها لم أطالبك . جاز ، لكن في توسط العدل الذي يثق به المشتري كأيّيه وصاحبه تطيب لقلبه وأمان له من مطالبة البائع له بالثمن الكثير .

المثال الثامن والسبعون : إذا طلب منه ولده أو عبده أن يزوجه ، وخاف أن يلحقه ضرر بالزوجة ويأمره بطلاقها فلا يقبل ، فالحيلة أن يقول له : لا أزوجه إلا أن تجعل أمر الزوجة بيدي . فإن وثق منه بذلك الوعد قال له بعد التزويج : أمرها بيدك ، وإن لم يثق منه به وخاف أنه إذا قبل العقد لا يفنى له بما وعده . فالحيلة أن لا يأذن له حتى يعلق ذلك بالنكاح . فيقول : إن تزوجتها فأمرها بيدك ، ويصح هذا التعليق على مذهب أهل المدينة وأهل العراق ، فإن أراد أن يكون ذلك مجمعاً عليه فليكتب في كتاب الصداق : وأقر الزوج المذكور أن أمر الزوجة المذكورة بيد السيد أو الأب . فإذا وقع ما يحذر منها تمكن حينئذ من التطليق عليه . والله أعلم ، لكن قد يخرج عن الوكالة بعد ذلك فلا يتم مراده . فالحيلة أن يشترط عليه أنه متى أخرجه عن الوكالة فهو طالق .

حيلة في
جواز بيع
الدبر

المثال التاسع والسبعون : إذا دبر عبده أو أمته جاز له بيعه ويبطل تدبيره . فإن خاف أن يرفعه العبد إلى حاكم لا يرى بيع الدبر فيحكم عليه بالمنع من

بيعه ، فالحيلة أن يقول : إن متُّ وأنت في ملكي فأنت حر بعد موتي . فإذا قال ذلك تم له الأمر كما أراد . فإن أراد بيعه ما دام حيا فله ذلك ، وإن مات وهو في ملكه عتق عليه . والفرق بين أن يقول أنت حر بعد موتي . وبين أن يقول « إن مت وأنت في ملكي فأنت حر بعد موتي » أن هذا تعليق للعتق بصفة ، وذلك لا يمنع بيع العبد كما لو قال « إن دخلت الدار فأنت حر » فله بيعه قبل وجود الصفة . بخلاف قوله « أنت حر بعد موتي » فإنه جَزَمَ بحريته في ذلك الوقت . ونظيره هذا أنه لو قال « إن مت قبلي فأنت في حل من الدين الذي عليك » فهو إبراء معلق بصفة . ولو قال له « أنت في حل بعد موتي » صح ولم يكن تعليقا للإبراء بالشرط ، ونظيره لو قال « إن مت فداري وقف » فإنه تعليق للوقف بالشرط ، ولو قال « هي وقف بعد موتي » صح . والله أعلم .

المثال الثمانون : لو أن رجلين ضَمِنَا رجلا بنفسه . فدفعه أحدهما إلى الطالب . بريء الذي لم يدفع ، وهذا بمنزلة رجلين ضَمِنَا رجلا مالا فدفعه إليه أحدهما فإنهما يبرآن جميعا ؛ لأن المضمون هو إحضار واحد ، فإذا سلمه أحدهما فقد وجد الإحضار المضمون فبرئا جميعا ، قال القاضي : وربما ألزمه بعض القضاة الغمان بنفس المطلب . ولا يحمل دفع الآخر براءة للذي لم يدفع ؛ فالحيلة أن يضمنا للطالب هذا الرجل بنفسه . على أنه إذا دفعه أحدهما فهما جميعا بريئان ، فيتخلص على قول الكل ، أو يشهدا أن كل واحد منهما وكيلٌ صاحبه في دفع هذا الرجل إلى الطالب والتبري إليه ، فإذا دفعه أحدهما برئا جميعا منه ؛ لأنه إذا كان كل منهما وكيل صاحبه كان تسليمه كتسليم موكله .

براءة

أحد الضامنين
بتسليم الآخر

المثال الحادي والثمانون : قال القاضي في كتاب إبطال الحيل : إذا كان لرجلين على امرأة مال وهما شريكان ، فتزوجها أحدهما على نصيبه من المال الذي عليها . لم يضمن لصاحبه شيئا من المهر ؛ لأنه لم يحمل نصيبه في ضمانه ، فصار كما لو أبرأه . وربما ضَمَنَهُ بعض الفقهاء ؛ فالحيلة فيه أن يَهَبَ لها نصيبه مما

فزوج أحد
دائني المرأة
إياها بنصيبه
من الدين

عليها ثم تزوجها بعد ذلك على مقدار ما وهبها ، ثم تهب المرأة للزوج المهر الذي تزوجها عليه ؛ لأن أحد الشريكين إذا وهب نصيبه من المال المشترك لا يضمن لـكونه متبرعا ، فإذا تزوجها بعد ذلك على مهر ووهبته له حصل مقصوده وتخلص من أقاويل المختلفين .

المثال الثاني والثمانون : لو حلف رجل بالطلاق أنه لا يضمن عن ^(١) أحد شيئا فخلف آخر بالطلاق أن لا بد أن تضمن عني ؛ فالحيلة في أن يضمن عنه ، ولا يحنث ، أن يشاركه ويشتري متاعاً بينه وبين شريكه ، قال القاضي : فإنه يضمن عن شريكه نصف الثمن ، ولا يحنث الخالف في يمينه ؛ لأن المحلوف عليه عقد الضمان ، وما يلزمه في مسألتنا لا يلزمه بعقد الضمان ، وإنما يلزمه بالوكالة ؛ لأن كل واحد من الشريكين وكيل صاحبه فيما يشتريه ، فلهذا لم يحنث في يمينه ، فإن كانت بحالها ولم يكن بينه وبين المحلوف عليه شركة لـكنه وكله المحلوف عليه فاشتراها لم يحنث أيضا لما بينا .

المثال الثالث والثمانون : شريكان شركة عثان ضمنا عن رجل مالا بأمره على أنه إن أدى المال أحد الشريكين رجع به على شريكه . وإن أداه الآخر فشريكة منه برى . ، وللمسألة أربع صور ؛ إحداها : أن يقول أينا أداه رجع به على شريكه . الثانية : عكسه ، الثالثة : أن يقول إن أديته أنا رجعت به عليك ولا ترجع به على إن أديته . الرابعة : عكسه ، فالصورة الأولى والثانية لا تحتاج إلى حيلة ، وأما الثالثة والرابعة فالحيلة في جوازهما أن يضمن أحد الشريكين عن المدين ما عليه لصاحبه . ثم يحىء شريكه فيضمن ما لصاحب الحق عليهما ، فإذا أدى هذا الشريك المال رجع به على شريكه والأصيل . وإذا أداه شريكه والأصيل لم يرجع على الشريك بشيء ؛ لأن شريكه قد صار صاحب الأصل ههنا . فلورجع عليه لرجع هو عليه ، فمن حيث يثبت يسقط . فلا معنى للرجوع عليه .

(١) في نسخة « لا يضمن لأحد شيئا » .

حيلة في
عدم الحنث
في يمين

حيلة في
ضمان شريكين

تحيل المظلوم
على مسبة
الناس للظالم

المثال الرابع والثمانون : لا بأس المظلوم أن يتحيل على مَسَبَةِ الناس لظالمه والدعاء عليه والأخذ من عرضه ، وإن لم يفعل ذلك بنفسه ؛ إذ لعل ذلك يَرُدُّعه ويمنعه من الإقامة على ظلمه ، وهذا كما لو أخذ ماله فليسَ آرثُ الثياب بعد أحسنها . وأظهرَ البكاء والنحيب والتأوه . أو آذاه في جواره فخرج من داره وطرح متاعه على الطريق . أو أخذ دابته فطرح حمله على الطريق وجلس يبكي ، ونحو ذلك ، فكل هذا مما يدعو الناس إلى لعن الظالم له وسبه والدعاء عليه ، وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم المظلوم بأذى جاره له إلى نحو ذلك . ففي السنن ومسنَد الإمام أحمد من حديث أبي هريرة « أن رجلاً شكَا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من جاره ، فقال : اذهب فاصبر ، فأتاه مرتين أو ثلاثاً . فقال : اذهب فاطرح متاعك في الطريق . فطرح متاعه في الطريق . فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره . فجعل الناس يلعنونه : فَعَلَّ الله به وفعل ، فجاء إليه جاره فقال له : ارجع لا ترى مني شيئاً تسكره » هذا لفظ أبي داود .

من لطائف
حيل أبي حنيفة

المثال الخامس والثمانون : ما ذكر في مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن رجلاً أتاه بالليل فقال : أذركني قبل الفجر وإلا طلقت امرأتى . فقال : وما ذاك ؟ قال : تركتِ الليلة كلامي ، فقلت لها : إن طلع الفجر ولم تكلميني فأنت طالق ثلاثاً وقد توسلت إليها بكل أمر أن تكلمني فلم تفعل . فقال له : أذهب فمر مؤذن المسجد أن ينزل فيؤذن قبل الفجر . ففعلها إذا سمعت أن تكلمك ، واذهب إليها وناشدها أن تكلمك قبل أن يؤذن المؤذن ، ففعل الرجل ، وجلس يناشدها ، وأذن المؤذن . فقالت : قد طلع الفجر وتخلصت منك ، فقال : قد كلمتني قبل الفجر وتخلصت من اليمين . وهذا من أحسن الحيل .

حيلة
أخرى له

المثال السادس والثمانون : قال بشر بن الوليد : كان في جوار أبي حنيفة فتى يغشى مجلسه . فقال له يوماً : إني أريد التزوج بامرأة ، وقد طلبوا مني من المهر فوق طاقتي . وقد تعلقتُ بالمرأة ، فقال له : أعطهم ما طلبوا منك . ففعل . فلما عَقَدَ للعقد جاء إليه فقال : قد طلبوا مني المهر ، فقال : احتل واقترض وأعطهم

ففعل . فلما دخل بأهله قال : إني أخاف المطالبين بالدين وليس عندي ما أوفيههم ، فقال : أظهر أنك تريد سفراً بعيداً . وأنت تريد الخروج بأهلك ، ففعل ، واكتترى جِمالاً ، فاشتد ذلك على المرأة وأولياؤها . فجاءوا إلى أبي حنيفة رحمه الله ، فسألوه . فقال : له أن يذهب بأهله حيث شاء . فقالوا : نحن نرضيه ونزد إليه ما أخذناه منه ولا يسافر ، فلما سمع الزوج طمع فقال : لا والله حتى يزيدوني ، فقال له : إن رضيت بهذا ، وإلا أقرت المرأة أن عليها ديناً لرجل ، فلا يمكنك أن تخرجها حتى توفيه . فقال : بالله لا يسمع أهل المرأة ذلك منك . أنا أرضى بالذي أعطيتهم .

المثال السابع والثمانون : قال القاضي أبو يعلى : إذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصاحه منها على مائة درهم يؤديها إليه في شهر كذا فإن لم يفعل وأخرها إلى شهر آخر فعليه مائتان . فهو جائز . وقد أبطله قوم آخرون ، قال : أما جواز الصلح من ألف على مائة فالوجه فيه أن التسمئة لا يستفيد بها بمقد الصلح ، وإنما استفادها بمقد المداينة وهو العقد السابق ؛ فلم أنها ليست مأخوذة على وجه المعارضة ، وإنما هي على طريق الإبراء عن بعض حقه . قال : ويفارق هذا إذا كانت له ألف مؤجلة فصاحه على تسعة حالة أنه لا يجوز ؛ لأنه استفاد هذه التسمئة بمقد الصلح ؛ لأنه لم يكن مالاً لها حالة . وإنما كان يملكها مؤجلة ، فلماذا لم يصح .

وأما جوازه على الشرط المذكور - وهو أنه إن لم يفعل فعليه مائتان - فلأن المصالح إنما علق فسخ البراءة بالشرط . والفسخ يجوز تعليقه بالشرط وإن لم يجوز تعليق البراءة بالشرط ، ألا ترى أنه لو قال : أبيعك هذا الثوب بشرط أن تنقذني الثمن اليوم . فإن لم تنقذني الثمن اليوم فلا بيع بيننا . إذا لم ينقذ الثمن في يومه انفسخ العقد بينهما ، كذلك هنا . ومن لم يجوز ذلك يقول : هذا تعليق براءة المال بالشرط . وذلك لا يجوز . قال : والوجه في جواز هذا الصلح على مذهب الجميع

أن يجعل رب المال حطاً ثمانمائة يحطها على كل حال ، ثم يصالح المطلوب من المائتين الباقيتين على مائة يؤديها إليه في شهر كذا على أنه إن أخرها عن هذا الوقت فلا صلح بينهما ، فإذا فعل هذا فقد استوثق في قول الجميع ؛ لأنه متى صالحه على مائتين وقد حط عنه الباقي يصير كأنه لم يكن عليه من الدين إلا مائتا درهم ، ثم صالحه عن المائتين الباقيتين على مائة يؤديها إليه في شهر كذا فإن أخرها فلا صلح بينهما ، فيكون على قول الجميع فسخ العقد معلقاً بترك النقد ، وذلك جائز على ما بيناه في البيع .

فإن أراد أن يكتب عبده على ألف درهم يؤديها إليه في سنتين فإن لم يفعل فعليه ألف أخرى . فعلى كتابة فاسدة ؛ لأنه علق بإيجاب المال بخطر ، وتعلق المال بالأخطار لا يجوز ، والحيلة في جوازه أن يكتبه على ألفي درهم . ويكتب عليه بذلك كتاباً ، ثم يصالحه بعد ذلك على ألف درهم يؤديها إليه في سنتين فإن لم يفعل فلا صلح بينهما ، فيكون تعليقاً للفسخ بخطر . وذلك جائز على ما قدمناه من مسألة البيع ؛ فإن كان السيد كاتب عبده على ألفي درهم إلى سنتين فأراد العبد أن يصالح سيده على النصف يجعلها له ؛ فإن ذلك جائز عندنا ، ويبطله غيرنا . انتهى كلامه .

المثال الثامن والثمانون : قال القاضي : إذا اشترى رجل من رجل داراً بألف درهم ؛ فجاء الشفيع يطلب الشفعة ؛ فصالحه المشتري على أن أعطاء نصف الدار بنصف الثمن ، جاز ؛ لأن الشفيع صالح على بعض حقه . وذلك جائز كما لو صالح من ألف على خمسمائة ؛ فإن صالحه على بيت من الدار بحصته من الثمن لم يحز ؛ لأنه صالح على شيء مجهول ؛ لأن ما يأخذه الشفيع يأخذه على وجه المعاوضة ، وحصة المبيع من الثمن مجهولة . وجهالة العوض تمنع صحة العقد ؛ فالحيلة حتى يسلم البيت للشفيع والدار للمشتري أن يشتري الشفيع هذا البيت من المشتري بثمن مسمى ، ثم يسلم الشفيع للمشتري ما بقي من الدار . وشراء الشفيع لهذا البيت تسليم

صلح الشفيع
من الشفعة

للشفعة • ومساومته بالبيت تسليم للشفعة ؛ لأنه إذا اشتراه بثمان مسمى كان عوض البيت معلوما • ودخوله في شراء البيت تسليم للشفعة فيما بقي من الدار • وذلك جائز ؛ فالحيلة أن يأخذ البيت بهذا الثمن المسمى من غير أن يكون مسلما للشفعة حتى يجب له البيت أن يبدأ المشتري فيقول للشفيع : هذا البيت ابتعته لك بكذا وكذا درهما ، فيقول الشفيع : قد رضيت واستوجبت ؛ لأن المشتري متى ابتدأ بقوله • هذا البيت لك بكذا » لم يكن الشفيع مسلما للشفعة .

مشاركة
العامل للمالك
وأنواعها

المثال التاسع والثمانون : تجوز المغارسة عندنا على شجر الجوز وغيره • بأن يدفع إليه أرضه ويقول • اغرسها من الأشجار كذا وكذا والفرس بيننا نصفان ، وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والريح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجره يقوم عليه والثمر بينهما • وكما يدفع إليه بقره أو غنمه أو إبله يقوم عليها والدّر والنسل بينهما ، وكما يدفع إليه زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه دابته يعمل عليها والأجرة بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يفرّز عليها وسهمها بينهما • وكما يدفع إليه قنّاة يستنبط ماءها والماء بينهما ، ونظائر ذلك ؛ فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس • وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا مصلحة ولا معنى صحيح يوجب فسادها • والذين منعوا ذلك غدرهم أنهم ظنوا ذلك كله من باب الإجارة فالعوض مجهول فيفسد • ثم منهم من أجاز المساقاة والمزارعة للنص الوارد فيها والمضاربة للاجماع دون ما عدا ذلك ، ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ، ومنهم من جوز بعض أنواع المساقاة والمزارعة • ومنهم من منع الجواز فيما إذا كان بعض الأصل يرجع إلى العامل كقفيز الطحّان وجوزه فيما إذا رجعت إليه الثمرة مع بقاء الأصل كالدرّ والنّسل • والصواب جواز ذلك كله • وهو مقتضى أصول الشريعة وقواعدها ؛ فإنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها

شريك المالِك هذا بماله وهذا بعمله . وما رزق الله فهو بينهما ، وهذا عند طائفة من أصحابنا أولى بالجواز من الإجارة ، حتى قال شيخ الإسلام : هذه المشاركات أحلُّ من الإجارة . قال : لأن المستأجر يدفع ماله وقد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل ، فيفوز المؤجر بالمال والمستأجر على الخطر . إذ قد يكمل الزرع وقد لا يكمل . بخلاف المشاركة ! فإن الشريكين في الفوز وعدمه على السواء ، إن رزق الله الفائذة كانت بينهما ، وإن منعها استويا في الحرمان . وهذا غاية العدل ؛ فلا تأتي الشريعة بحل الإجارة وتحريم هذه المشاركات ، وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم المضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، فصارب أصحابه في حياته وبعد موته . وأجمعت عليها الأمة ، ودفع خير إلى اليهود يقومون عليها ويعمرونها من أموالهم بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، وهذا كأنه رأى عين . ثم لم ينسخه ولم ينفه عنه ولا امتنع منه خلفاؤه الراشدون وأصحابه بعده ، بل كانوا يفعلون ذلك بأراضيهم وأموالهم يدفعونها إلى من يقوم عليها بجزء مما يخرج منها . وهم مشغولون بالجهاد وغيره . ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع إلا فيما منع منه النبي صلى الله عليه وسلم . وهو ما قال الليث بن سعد : إذا نظر ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز ولو لم تأت هذه النصوص والآثار ؛ فلا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله . والله ورسوله لم يحرم شيئا من ذلك . وكثير من الفقهاء يمنعون ذلك ؛ فإذا بُلي الرجل بمن يحتاج في التحريم بأنه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ، ولا بد له من فعل ذلك ؛ إذ لا تقوم مصلحة الأمة إلا به ؛ فله أن يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي إليه ؛ فإنها حيل تؤدي إلى فعل ما أباحه الله ورسوله ولم يحرمه على الأمة . وقد تقدم ذكر الحيلة على جواز المساقاة والمزارعة . ونظيرها في الاحتياال على المغارسة أن يؤجره الأرض يغرس فيها ماشاء من الأشجار لمدة كذا وكذا سنة بخدمتها وغرس كذا وكذا من الأشجار فيها ؛ فإن اتفقا بعد ذلك أن يجعل لكل منها غراسا معينا مقررأ جاز ، وإن أحب أن

يكون الجميع شائناً بينهما؛ فالحيلة أن يقر كل منهما للآخر أن جميع ما في هذه الأرض من الغرّاس فهو بينهما نصفين « أو غير ذلك » والحيلة في جواز المشاركة على البقر والغنم بجزء من درّهما ونسلها أن يستأجره للقيام عليها كذا وكذا سنة للمدة التي يتفقان عليها بنصف الماشية أو ثلثها ، على حسب ما يجعل له من الدرّ والنسل ، ويقر له بأن هذه الماشية بينهما نصفين أو أثلاثاً ، فيصير درّهما ونسلها بينهما على حسب ملكهما ، فإن خاف رب الماشية أن يدعى عليه العامل بملك نصفها حيث أقر له به فالحيلة أن يبيعه ذلك النصف بثمن في ذمته ، ثم يستره عنه على ذلك الثمن ، فإن ادعى الملك بعد هذا طالبه بالثمن « فإن ادعى الإعسار اقتضاء من الرهن . والحيلة في جواز قفيز الطحّان أن يملكه جزءاً من الحب أو الزيتون ، إمار به أو ثلثه أو نصفه « فيصير شريكه فيه ، ثم يطحنه أو يعصره فيكون بينهما على حسب ملكهما فيه « فإن خاف أن يملكه ذلك فيملكه عليه ولا يحدث فيه عملاً ؛ فالحيلة أن يبيعه إياه بثمن في ذمته ، فيصير شريكه فيه ، فإذا عمل فيه سلم إليه حصته أو أبرأه من الثمن ، فإن خاف الأجير أن يطالبه بالثمن ويتسلم الجميع ولا يعطيه أجرته ؛ فالحيلة في أمّته من ذلك أن يشهد عليه أن الأصل مشترك بينهما قبل العمل « فإذا أحدث فيه العمل فهو على الشركة .

وهكذا الحيلة في جميع هذا الباب « وهي حيلة جائزة ؛ فإنها لا تتضمن إسقاط حق ولا تحريم حلال ولا تحليل حرام .

المثال التسعون : إذا خرج المتسابقان في النّصّال معاً جاز في أصح القولين « حيلة في إسقاط المحلل في السباق » والمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز ، وعلى القول بجوازه فأصح القولين أنه لا يحتاج إلى محل كما هو مقتضى المنقول عن الصّدّيق وأبي عبيدة بن الجراح ، واختيار شيخنا وغيره . والمشهور من أقوال الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز إلا بمحلل « على تفاصيل لهم في المحلل وحكمه ، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسيّة الشرعيّة ، وذكرنا فيه وفي كتاب « بيان الاستدلال » على بطلان اشتراط

محلل السباق والنضال ■ بيان بطلانه من أكثر من خمسين وجهاً ■ وبيننا ضعف الحديث الذي احتج به من اشترطه ■ وكلام الأئمة في ضعفه ، وعدم الدلالة منه على تقدير صحته .

والمقصود هنا بيان وجه الحيلة على الاستغناء عنه عند من يقنع بهذا قالوا وهكذا في الكتاب ؛ فالحيلة على تخلص المتسابقين المخرجين منه أن يملكوا العوضين لثالث يثقان به ■ ويقول الثالث ■ أيكما سبق فالعوضان له ■ وإن جئنا معا فالعوضان بينهما ■ فيجوز هذا العقد ■ وهذه الحيلة ليست حيلة على جواز أمر محرم ، ولا تتضمن إسقاط حق ، ولا تدخل في مأثم ؛ فلا بأس بها ■ والله أعلم .

المثال الحادى والتسعون ■ يجوز اشتراط الخيار في البيع فوق ثلاث على أصح قول العلماء ، وهو مذهب الإمام أحمد ومالك على تفاصيل عند مالك ■ وقال الشافعى وأبو حنيفة ■ لا يجوز ■ وقد تدعو الحاجة إلى جوازه ■ ليكون المبيع لا يمكنه استعماله في ثلاثة أيام ، أو لغية من يشاوره ويشق برأيه ، أو لغير ذلك ■ والقياس المحض جوازه كما يجوز تأجيل الثمن فوق ثلاث ، والشارع لم يمنع من الزيادة على الثلاثة ■ ولم يجعلها حداً فاصلاً بين ما يجوز من المدة وما لا يجوز ■ وإنما ذكرها في حديث حبان بن مُنقذ وجعلها له بمجرد البيع وإن لم يشترطه ؛ لأنه كان يُغلب في البيوع ، فجعل له ثلاثاً في كل سلعة يشتريها ■ سواء شرط ذلك أو لم يشترطه ■ هذا ظاهر الحديث ■ فلم يتعرض للمنع من الزيادة على الثلاثة بوجه من الوجوه ؛ فإن أراد الجواز على قول الجميع ؛ فالخرج أن يشترط الخيار ثلاثاً ■ فإذا قارب انقضاء الأجل فسّخه ثم اشترط ثلاثاً ، وهكذا حتى تنقضى المدة التي اتفقا عليها ■ وليست هذه الحيلة محرمة ؛ لأنها لا تدخل في باطل ، ولا تخرج من حق ، وهذا بخلاف الحيلة على إيجار الوقف مائة سنة وقد

اشتراط الخيار
لأكثر من
ثلاثة أيام

شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فتحويل على إيجاره أكثر منها بعقود متفرقة في ساعة واحدة كما تقدم .

المثال الثاني والتسعون : إذا أراد أن يقرض رجلاً مالا ويأخذ منه رهناً ، فخاف أن يهلك الرهن فيسقط من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك ، فالخرج له أن يشتري العين التي يريد ارتهاؤها بالمال الذي يقرضه ، ويشهد عليه أنه لم يقبضه ، فإن وثق بكونه عند البائع تركه عنده ، فإن تلف تلف من ضمانه ، وإن بقي تمكن من أخذه منه متى شاء ، وإن رد عليه المال أقاله البائع .
وأحسن من هذه الحيلة أن يستودع العين قبل القرض ، ثم يقرضه وهي عنده ؛ فهي في الظاهر وديعة ، وفي الباطن رهن . فإن تلفت لم يسقط بهلاكها شيء من حقه .

فإن خاف الراهن أنه إذا وفاه حقه لم يقبله البيع فالخرج له أن يشترط عليه الخيار إلى المدة التي يعلم أنه يوفيه فيها على قول أبي يوسف ومحمد ومالك وأحمد .
فإن خاف المرتهن أن يستحق الرهن أو بعضه فالخرج له أن يضمن ذلك الرهن غير الراهن ، أو يشهد على من يخشى دعواه الاستحقاق بأنه متى ادعاه كانت دعواه باطلة ، أو يضمنه الدرك لنفسه .

المثال الثالث والتسعون : إذا بدا الصلاح في بعض الشجرة جاز بيع جميعها وكذلك يجوز بيع ذلك النوع كله في البستان ، وقال شيخنا : يجوز بيع البستان كله تبعاً لما بدا صلاحه ، سواء كان من نوعه أو لم يكن ، تقارب إدراكه وتلاحق أم تباعد ، وهو مذهب الليث بن سعد ، وعلى هذا فلا حاجة إلى الاحتياط على الجواز ، وقالت الحنفية : إذا خرج بعض الثمرة دون بقيتها أو خرج الجميع وبعضه قد بدا صلاحه دون بعض لا يجوز البيع ؛ للجمع بين الموجود والمعدوم والمتقوم وغيره ، فتصير حصّة الموجود المتقوم بمجولة فيفسد البيع ، وبعض الشيوخ كان يفتي بجوازه

بيع الثمر
وقد بدا صلاح
بعضه دون
بعضه الآخر

في الثمار والباذنجان ونحوهما . جملاً المعدوم تبعاً للموجود . وأفتى محمد بن الحسن بجوازه في الورد لسرعة تلاحقه . قال شمس الأئمة السرخسي : والأصح المنع . قالوا : فالحيلة في الجواز أن يشتري الأصول ، وهذا قد لا يتأتى غالباً ، قالوا : فالحيلة أيضاً أن يشتري الموجود الذي بدا صلاحه بجميع الثمن ، ويشهد عليه أنه قد أباح له ما يحدث من بعد ، وهذه الحيلة أيضاً قد تعذر ؛ إذ قد يرجع في الإباحة ، وإن جعلت هبة فهبة المعدوم لاتصح . وإن ساقاه على الثمرة من كل ألف جزء على جزء . مثلاً . لم تصح المساقاة عندهم . وتصح عند أبي يوسف ومحمد . وإن أجره الشجرة لأخذ ثمرتها لم تصح الإجارة عندهم وعند غيرهم ؛ فالحيلة إذاً أن يبيعه الثمرة الموجودة ويشهد عليه أن ما يحدث بعدها فهو حادث على ملك المشتري ، لا حق للبائع فيه . ولا يذكر سبب الحدوث ولهم حيلة أخرى فيما إذا بدت الثمار أن يشتريها بشرط القطع ، أو يشتريها ويطلق ، ويكون القطع [هو] موجب العقد ، ثم يتفقان على التبقية إلى وقت السكال ، ولا ريب أن المخرج يبيعها إذا بدا صلاح بعضها أو بإجارة الشجر أو بالمساقاة أقرب إلى النص والقياس وقواعد الشرع من ذلك كما تقدم تقريره .

المثال الرابع والتمسعون : إذا وكله أن يشتري له بضاعة ، وتلك البضاعة عند الوكيل ، وهي رخيصة تساوي أكثر مما اشتراها به ، ولا تسمح نفسه أن يبيعها بما اشتراها به فالحيلة أن يبيعها بما تساويه يبيعاً تاماً صحيحاً لأجنبي . ثم إن شاء اشتراها من الأجنبي لموكله ، ولكن تدخل هذه الحيلة سداً للذرائع ؛ إذ قد يتخذ ذلك ذريعة إلى أن يبيعها بأكثر مما تساوي فيكون قد غش الموكل . ويظهر هذا إذا اشتراها بعينها دون غيرها ؛ فيكون قد غر الموكل ، فإن كان الموكل لو اطاع على الحال لم يكره ذلك ولم يرَ غروراً فلا بأس به ، وإن كان لو اطاع عليه لم يرضه لم يجز ، والله أعلم .

حيلة في بيع الوكيل لموكله

المثال الخامس والتمسعون : إذا اشترى منه داراً وخاف احتيال البائع عليه

مقابلة المسكر بالمسكر

بأن يكون قد ملكها لبعض ولده فيتركها في يده مدة ثم يدعيها عليه ويحسب سكنها
بثمنها كما يفعله المخادعون الماكرون فالحيلة أن يحتال لنفسه بأنواع من الحيل ، منها
أن يضمن من يخاف منه الدرك ، ومنها : أن يشهد عليه أنه إن ادعى هو أو وكيله في
الدار كانت دعوى باطلة ، وكل بيئة يقيمها زور ، ومنها : أن يضمن الدرك لرجل
معروف يتمكن من مطالبته . ومنها : أن يجعل ثمنها أضعاف ما اشتراها به ، فإن
استحقت رجع عليه بالثمن الذي أشهد به ، مثاله أن يتفقا على أن الثمن ألف فيشتريها
ب عشرة آلاف ثم يبيعه بالعشرة آلاف سلعة ثم يشتريها منه بالألف وهي الثمن ،
فيأخذ الألف ، ويشهد عليه أن الثمن عشرة آلاف ، وأنه قبضه ، وبرىء منه
المشتري ، فإن استحقت رجع عليه بالعشرة آلاف ، وبالجملة فمقابلة الفاسد بالفاسد
والمكر بالمكر والخداع بالخداع ، وقد يكون حسناً ، بل مأموراً به ، وأقل درجاته
أن يكون جائزاً كما تقدم بيانه .

المثال السادس والتسعون : إذا اشترى العبد نفسه من سيده بمال يؤديه إليه ، فأدى
إليه معظمه ، ثم جحد السيد أن يكون باعه نفسه ، ولا سيد في يد العبد مال
أذن له في التجارة به ، فالحيلة أن يشهد العبد في السر أن المال الذي في يده لرجل
أجنبي ، فإن وفى له سيده بما عافده عليه وفى له العبد وسلمه ماله ، وإن غدر به
تمكن العبد من الغدر به وإخراج المال عن يده ، وهذه الحيلة لا تنأى على أصل
من يمنع مسألة الظفر ، ولا على قول من يجيزها ، فإن السيد إذا ظلمه بجحد حقه
لم يكن له أن يظلمه بمنعه ماله وأن يحول بينه وبينه فيقابل الظلم بالظلم ، ولا يرجع
إليه منه فائدة ، ولكن فائدة هذه الحيلة أن السيد متى علم بصورة الحال وأنه متى
جحد البيع حال بينه وبين ماله بالإقرار الذي يظهره منعه ذلك من جحود البيع
فيكون بمنزلة رجل أمسك ولد غيره ليقته فظفر هو بولده قبل القتل فأمسكه
وأراه أنه إن قتل ولده قتل هو ولده أيضاً ، ونظائر ذلك .

حيلة في
شراء العبد
نفسه من
سيده

وكذلك إن كان السيد هو الذي يخاف من العبد أن لا يقر له بالمال ويقر به لغيره يتواطآن عليه فالخيلة أن يبدأ السيد فيبيع العبد لأجنبي في السر ، ويشهد على بيعه ، ثم يبيع العبد من نفسه ، فإذا قبض المال فأظهر العبد إقرارا بأن ما في يده لأجنبي أظهر السيد أن بيعه لنفسه كان باطلاً ، وأن فلانا الأجنبي قد اشترا ، فإذا علم العبد أن عتقه يبطل ولا يحصل مقصوده امتنع من التحيل على إخراج مال السيد عنه إلى أجنبي .

ونظير هذه الحيلة إذا أراد ظالم^(١) أخذ داره بشراء أو غيره فالخيلة أن يملكها لمن يثق به ، ثم يشهد على ذلك ، وأنها خرجت عن ملكه ، ثم يظهر أنه وقفها على الفقراء والمساكين ، ولو كان في بلده حاكم يرى صحة وقف الإنسان على نفسه وصحة استثناء الغلة وحده مدة حياته وصحة وقفه لها بعد موته فحكم له بذلك استغنى عن هذه الحيلة .

الحيل على ثلاثة أنواع
وحيل هذا الباب ثلاثة أنواع : حيلة على دفع الظلم والمكر حتى لا يقع ، وحيلة على رفعه بعد وقوعه ، وحيلة على مقابله بمثله حيث لا يمكن رفعه ؛ فالنوعان الأولان جائزان ، وفي الثالث تفصيل ، فلا يمكن القول بجوازه على الإطلاق ولا بالمنع منه على الإطلاق ، بل إن كان المتحيل به حراما لحق الله لم يحز مقابله بمثله ، كما لو جرعه الخمر أو زنى بجرمته ، وإن كان حراما لكونه ظلما له في ماله وقدر على ظلمه بمثل ذلك فهي مسألة الظفر . وقد توسع فيها قوم حتى أفرطوا وجوزوا قلع الباب ونقب الحائط وخرق السقف ونحو ذلك لمقابله بأخذ نظير ماله ، ومنعها قوم بالسكينة ، وقالوا : لو كان عنده ودعة أوله عليه دين لم يحزله أن يستوفي منه قدر حقه إلا بإعلامه به ، وتوسط آخرون وقالوا : إن كان سبب الحق ظاهراً كالزوجة والأبوة والبنوة وملك اليمين الموجب للانفاق فله أن يأخذ قدر حقه من غير إعلامه ، وإن لم يكن ظاهراً كالقرض وثمن المبيع

(١) في نسخة « إذا أراد الحاكم » .

ونحو ذلك لم يكن له الأخذ إلا بإعلامه . وهذا أعدل الأقوال في المسألة ، وعليه تدل السنة دلالة صريحة ؛ والقائلون به أسعد بها ، وبالله التوفيق .

وإن كان بهتاً له وكذباً عليه أو قذفاً له أو شهادة عليه بالزور لم يحز له مقابلته بمثله ، وإن كان دعاء عليه أو لعناً أو مسبة فله مقابلته بمثله على أصح القولين . وإن منعه كثير من الناس . وإن كان إتلاف مال له فإن كان محترماً كالعبد والحيوان لم يحز له مقابلته بمثله . وإن كان غير محترم فإن خاف تعديده فيه لم يحز له مقابلته بمثله كما لو حرق داره لم يحز له أن يحرق داره ، وإن لم يتعد فيه - بل كان يفعل به نظير ما فعل به سواء كما لو قطع شجرة أو كسر إناءه أو فتح قفصاً عن طائره أو حلّ وكاء مائع له أو أرسل الماء على مسطاحه فذهب بما فيه ونحو ذلك وأمكنه مقابلته بمثل ما فعل سواء - فهذا محل اجتهد لم يدل على المنع منه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح . بل الأدلة المذكورة تقتضي جوازه كما تقدم بيانه في أول الكتاب . وكان شيخنا رضي الله عنه يرجح هذا ويقول : هو أولى بالجواز من إتلاف طرفه بطرفه ، والله أعلم .

في الضمان
والكفالة

المثال السابع والتسعون : الضمان والكفالة من العقود اللازمة ، ولا يمكن الضامن والكفيل أن يتخلص متى شاء . ولا سيما عند من يقول إن الكفالة توجب ضمان المال إذا تعذر إحضار المكفول به مع بقائه ، كما هو مذهب الإمام أحمد ومن وافقه . وطريق التخلص من وجوه ، أحدها : أن يؤقتها بمدة فيقول : ضمنته . أو تكلفت به شهراً أو جمعة ، ونحو ذلك ، فيصح : الثاني : أن يقيد بها بمكان دون مكان . فيقول : ضمنته أو تكلفت به مادام في هذا البلد أو في هذا السوق . الثالث : أن يعلقها على شرط فيقول : ضمننت أو كفلت إن رضي فلان ، أو يقول : ضمننت ما عليه إن كفل فلان بوجه . ونحو ذلك ، الرابع : أن يشترط في الضمان أنه لا يطالبه حتى يتعذر مطالبة الأصل . فيجوز هذا الشرط . بل هو حكم الضمان في أشهر الروايتين

عن مالك ؛ فلا يطالب الضامن حتى يتعذر مطالبة الأصيل ، وإن لم يشترطه .
حتى لو شرط أن يأخذ من أيهما شاء كان الشرط باطلا عند ابن القاسم وأصيف .
الخامس : أن يقول : كفلت بوجهه على أنى برىء مما عليه ، فلا يلزمه ما عليه إذا
لم يحضره . بل يلزم بإحضاره إذا تمكن منه . السادس : أن يطالب المضمون عنه
بأداء المال إلى ربه ليبرأ هو من الضمان إذا كان قد ضمن بإذنه ، ويكون خصما في
المطالبة . وهذا مذهب مالك . فإن ضمنه بغير إذنه لم يكن له [عليه] مطالبة بأداء
المال إلى ربه ، فإن أداه عنه ^(١) فله مطالبة به حينئذ .

المثال الثامن والتسعون : إذا كان له داران فاشتري منه إحداها على أنه إن
تعليق البيع
وغيره بالشرط
استحققت فالدار الأخرى له بالثمن ، فهذا جائز ؛ إذ غايته تعليق البيع بالشرط ، وليس
في شيء من الأدلة الشرعية ما يمنع صحته . وقد نص الإمام أحمد على جوازه فيمن
باع جارية وشرط على المشتري أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ، وفعله بنفسه كما
رهن نعله وشرط للرهتن أنه إن جاءه بفكاكها إلى وقت كذا وإلا فهي
له بما عليها ، ونص على جواز تعليق النكاح بالشرط فالبيع أولى ، ونص على
جواز تعليق التولية بالشرط كما نص عليه صاحبُ الشرع نصا لا يجوز مخالفته ،
وقد تقدم تقرير ذلك . وكثير من الفقهاء يبطل البيع المذكور فالحيلة في
جوازه عند الكل أن يشتري منه المشتري الدار الأخرى التي لا يريد
شراءها . ويقبضها منه ، ثم يشتري بها الدار التي يريد شراءها ويسلمها إليه .
ويتسلم داره ، فإن استحققت هذه الدار عليه رجع في ثمنها وهو الدار الأخرى ،
وهذه حيلة لطيفة جائزة لا تتضمن إبطال حق ولا دخولا في باطل . وهى مثال لما
كان من جنسها من هذا النوع مما يخاف استحقاقه ، ويشترط على البائع أخذا بمقابله
من حيوان أوثيق أو غير ذلك .

المثال التاسع والتسعون : رجل أراد أن يشتري جارية أو سلعة من رجل
غريب ، فلم يأمن أن تستحق أو تخرج معيبة فلا يمكنه الرجوع ولا الرد . فإن قال
(١) في نسخة « فإن أراه عنده » تحريف .

له البائع ■ أنا أو كل من تعرفه فيما تدعى به من عيب أو رجوع ■ لم يأمن أن يحتمل عليه ويعزله فيذهب حقه ■ فالخيلة في التوثق أن يكون الوكيل هو الذي يتولى البيع بنفسه ■ ويضمن له صاحب السلعة الدرك ، ويكون وكيلا لهذا الذي تولى البيع ، فيمكن المشتري حينئذ مطالبة هذا الذي تولى البيع بنفسه ويأمن ما يحذره .

المثال الموفى المائة : رجل قال لغيره ■ اشتر هذه الدار - أو هذه السلعة من فلان - بكذا وكذا ، وأنا أربحك فيها كذا وكذا ■ فخاف إن اشتراها أن يبدو للآمر فلا يريد لها ولا يتمكن من الرد ، فالخيلة أن يشتريها على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر ، ثم يقول للآمر : قد اشتريتها بما ذكرت ، فإن أخذها منه وإلا تمكن من ردها على البائع بالخيار ■ فإن لم يشتريها الأمر إلا بالخيار فالخيلة أن يشترط له خياراً أو نقص من مدة الخيار التي اشترطها هو على البائع ليتسع له زمن الرد إن ردت عليه .

المثال الحادى بعد المائة : إذا اشترى منه جارية أو سلعة ثم أطلع على عيب بها فخاف إن ادعى أنه اشتراها بكذا وكذا أن ينكر البائع قبض الثمن ويسأل الحاكم الحكم عليه بإقراره أو ينكر البيع ويسأله تسليم الجارية إليه فالخيلة التي تخلصه أن يرد لها عليه أولاً فيما بينه وبينه ■ ثم يدعى عليه عند الحاكم باستحقاق ثمنها ، ولا يعين السبب ■ فإن أقر فلا إشكال ، وإن أنكر لم يلزم المشتري الثمن ■ فإما أن يقيم عليه بينة أو يحلفه .

المثال الثانى بعد المائة : إذا كان له عليه مال حال فأبى أن يقر له به حتى يصلحه على بمضه أو يؤجله ، ولا بينة له ■ فأراد حيلة يتوصل بها إلى أخذ ماله كله حالا ويبطل الصلح والتأجيل فالخيلة له أن يواطىء رجلاً يدعى عليه بالمال الذى له على فلان عند حاكم ، فيقر له به ■ ويصح إقراره بالدين الذى له على الغير ،

فإنه قد يكون المال مضاربة فيصير ديونا على الناس ، فلو لم يصح إقراره به له
اضاع ماله . وأما قول أبي عبد الله بن أحمد إن في الرعاية ولو قال دَينِي الذي على
زيد لعمر و احتمل الصحة ، والبطالان أظهر ؛ فهذا إنما هو فيما إذا أضاف الدين إليه
ثم قال : هو لعمر و . فيصير نظير ماله قال . ملكي كله لعمر و . أو دارى هذه .
فإن هذا لا يصح إقراراً على أحد الوجهين للتناقض ويصح هبة ، فأما إذا قال « هذا
الدين الذي على زيد لعمر و يستحقه دوني » صح ذلك قولاً واحداً ، كما لو قال
« هذه الدار له . أو هذا الثوب له » على أن الصحيح صحة الإقرار ولو أضاف
الدين أو العين إلى نفسه . ولا تناقض ؛ لأن الإضافة تصدق مع كونه ملكاً
للمقر له . فإنه يصح أن يقال : هذه دار فلان . إذا كان ساكنها بالأجرة ،
ويقول المضارب : ديني على فلان . وهذا الدين لفلان . يعني أنه يستحق المطالبة
به والخاصة فيه . فالإضافة تصدق بدون هذا ، ثم يأتي صاحبُ المال إلى مَنْ
هو في ذمته فيصالحه على بعضه أو يؤجله ثم يجيء المقر له فيدعي على مَنْ عليه المال
بجملته حالاً . فإذا أظهر كتاب الصلح والتأجيل قال المقر له : هذا باطل . فإنه
تصرف فيما لا يملك المصالح . فإن كان الغريم إنما أقر باستحقاق غريمه الدين مؤجلاً
أو بذلك القدر منه فقط بطلت هذه الحيلة .

إيداع الشهادة ونظير هذه الحيلة حيلة إيداع الشهادة ، وصورتها أن يقول له الخصم : لا أقر
لك حتى تبرئني من نصف الدين أو ثلثه . وأشهد عليك أنك لا تستحق عليّ بعد
ذلك شيئاً . فيأتي صاحبُ الحق إلى رجلين فيقول : أشهدا أني على طلب حتى
كله من فلان . وأنني لم أبرئه من شيء منه . وأنني أريد أن أظهر مصالحته على
بعضه لأتوصل بالصلح إلى أخذ بعض حتى . وأنني إذا أشهدت أني لا أستحق
عليه سوى ما صالحني عليه فهو إشهاد باطل . وأنني إنما أشهدتُ على ذلك توصلاً
إلى أخذ بعض حتى . فهذه تعرف بمسألة إيداع الشهادة ؛ فإذا فعل ذلك جاز له
أن يدعي بقاءه على حقه ، ويقيم الشهادة بذلك ، هذا مذهب مالك ، وهو مطرد

على قياس مذهب أحمد وجاري على أصوله، فإن له التوصل إلى حقه بكل طريق جائز، بل لا يقتضى المذهب غير ذلك، فإن هذا مظلوم توصل إلى أخذ حقه بطريق لم يسقط بها حقاً لأحد ولم يأخذ بها مالا يحل له أخذه، فلا خرج بها من حق، ولا دخل بها في باطل.

ونظير هذا أن يكون للمرأة على رجل حق، فيجحدده ويأبى أن يقربه حتى تقر له بالزوجة، فطريق الحيلة أن تشهد على نفسها أنها ليست امرأة فلان، وأنى أريد أن أقر له بالزوجة إقراراً كاذباً لا حقيقة له لتوصل بذلك إلى أخذ مالى عنده، فاشهدوا أن إقرارى بالزوجة باطل أتوصل به إلى أخذ حقي.

ونظيره أيضاً أن ينكر نسب أخيه، ويأبى أن يقر له به حتى يشهد أنه لا يستحق في تركه أبيه شيئاً، وأنه قد أبرأه من جميع ماله في ذمته منها، أو أنه وهب له جميع ما يخصه منها، أو أنه قبضه أو اعتاض عنه أو نحو ذلك، فيودع الشهادة عداً بين أنى على حقه وأنه يظهر ذلك الإقرار توصلاً إلى إقرار أخيه بنسبه، وأنه لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً، ولا أبرأ أخاه، ولا عاوضه ولا وهبه.

وهذا يشبه إقرار المضطهد الذى قد اضطهد ودفع عن حقه حتى يسقط حقاً إقرار المضطهد آخر، والسلف كانوا يسمون مثل هذا مضطهداً، كما قال حماد بن سامة: حدثنا حميد عن الحسن أن رجلاً تزوج امرأة وأراد سقراً، فأخذه أهلها فجعلها طالقاً إن لم يبعث بنفقتها إلى شهر، فجاء الأجل ولم يبعث إليها شيئاً، فلما قدم خاصموه إلى أمير المؤمنين على كرم الله وجهه، فقال: اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً، فردها عليه. ومعلوم أنه لم يكن هناك إكراه بضرب ولا أخذ مال، وإنما طالبوه بما يجب عليه من نفقتها، وذلك ليس بإكراه، ولكن لما تمتنوه باليمين

جعلله مضطهداً لأنه عقد اليمين ليتوصل إلى قصده من السفر ، فلم يكن حلفه عن اختيار ، بل هو كالحمول عليه .

الفرق بين
المضطهد
والمكروه

والفرق بينه وبين المكروه أن المكروه قاصد لدفع الضرر باحتمال ما أكره عليه ، وهذا قاصد للوصول إلى حقه بالتزام ما طلب منه ، وكلاهما غير راضٍ ، ولا مؤثراً لما التزمه ، وليس له وطرف فيه .

فنأمل هذا ، ونزله على قواعد الشرع ومقاصده ، وهذا ظاهر جداً في أن أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه لم يكن يرى الحلف بالطلاق موقفاً لطلاق إذا حنث به . وهو قول شريح وطاوس وعكرمة وأهل الظاهر وأبي عبد الرحمن الشافعي وهو أجل أصحابه على الإطلاق . قال بعض الحفاظ : ولا يعلم على مخالف من الصحابة ، وسيأتى الكلام في المسألة ، إن شاء الله ، إذ المقصود أن مَنْ أقر أو حلف أو وهب أو صالح لا عن رضا منه . ولكن منع حقه إلا بذلك . فهو بالمكروه أشبه منه بالختار . ومثل هذا لا يلزمه ما عقده من هذه العقود .

ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادرها ومواردها ، وكان الإنصاف أحب إليه من التعصب والهوى . والعلم والحجة أثرٌ عنده من التقليد ، لم يكد يخفى عليه وجه الصواب ، والله الموفق .

وهذه المسألة من نفائس هذا الكتاب . والجاهل الظالم لا يرى الإحسان إلا إساءة . ولا الهدى إلا الضلالة .

فقل للعيون الرُّمْدُ : للشمس أعينٌ سِوَالِكِ تَرَاهَا فِي مَغِيبٍ وَمَطْلَعٍ
وسامح نفوساً بالقشور قد أرتفعت وليس لها لبٌّ من متطلع

حبس العين على الثمال الثالث بعد المائة : اختلف الفقهاء هل يملك البائع حبس السلعة على ثمنها وأجرتها ؟ وهل يملك المستأجر حبس العين بعد العمل على الأجرة ؟ على ثلاثة أقوال

أحدها : يملكه في الموضعين ، وهو قول مالك وأبي حنيفة ، وهو المختار .
والثاني : لا يملكه في الموضعين . وهو المشهور من مذهب أحمد عند أصحابه .
والثالث : يملك حبس العين المستأجرة على عملها . ولا يملك حبس المبيع على ثمنه .
والفرق بينهما أن العمل يجري مجرى الأعيان . ولهذا يقابل بالعوض ؛ فصار كأنه
شريك للمالك العين بعمله ، فأثر عمله قائم بالعين ؛ فلا يجب عليه تسليمه قبل أن
يأخذ عوّضه . بخلاف المبيع ؛ فإنه قد دخل في ملك المشتري . وصار الثمن في ذمته
ولم يبق للبائع تعلق بالعين . ومن سوّى بينهما قال : الأجرة قد صارت في الذمة ،
ولم يشترط رهن العين عليها ، فلا يملك حبسها .

وعلى هذا فالحيلة في الحبس في الموضعين حتى يصل إلى حقه أن يشترط
عليه رهن العين المستأجرة على أجرتها . فيقول : رهنك هذا الثوب على أجرته .
وهي كذا وكذا ، وهكذا في المبيع يشترط على المشتري رهنه على ثمنه حتى يسامه
إليه . ولا مجذور في ذلك أصلا . ولا معنى ، ولا مأخذ قوى يمنع صحة هذا
الشرط والرهن . وقد اتفقوا أنه لو شرط عليه رهن عين أخرى على الثمن جاز .
فما الذي يمنع جواز رهن المبيع على ثمنه ؟ ولا فرق بين أن يقبضه أو لا يقبضه
على أصح القولين . وقد نص الإمام أحمد على جواز اشتراط رهن المبيع على ثمنه ،
وهو الصواب ومقتضى قواعد الشرع وأصوله . وقال القاضي وأصحابه : لا يصح .
وعله ابن عقيل بأن المشتري رهن مالا يملك . فلم يصح ، كما لو شرط أن يرهنه
عبدا لغيره يشترطه ويرهنه ، وهذا تعليل باطل ؛ فإنه إنما حصل الرهن بعد
ملكه . واشتراطه قبل الملك لا يكون بمنزلة رهن الملك .

والفرق بين هذه المسألة وبين اشتراط رهن عبد زيد أن اشتراط رهن عبد
زيد [غَرَر] قد يمكن وقد لا يمكن ، بخلاف اشتراط رهن المبيع على ثمنه . فإنه إن
تم العقد صار المبيع رهنا ، وإن لم يتم تبينا أنه لا ثمن يحبس عليه الرهن . فلا غرر

البقة ؛ فالمنصوص أفقه وأصح ، وهذا على أصل مَنْ يقول « للبائع حَبْسُ المبيع على ثمنه » أُلْزِمُ ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي وبعض أصحاب الإمام أحمد ، وهو الصحيح وإن كان خلاف منصوص أحمد ؛ لأن^(١) عقد البيع يقتضى استواءهما في التسلم والتسليم ، ففي إجبار البائع على التسليم قبل حضور الثمن وتمكينه من قبضه إضرار به . فإذا [كان] ملك حبسه على ثمنه من غير شرط فلأن يملكه مع الشرط أولى وأحرى . فقول القاضى وأصحابه مخالف لنص أحمد والقياس . فإن شرط أن يقبض المشتري المبيع ثم يرهنه على ثمنه عند بائعه فأولى بالصحة .

وقال ابن عقيل في الفصول : والرهن أيضاً باطل ؛ لأنهما شرطاً رهنه قبل ملكه ، وقد عرفت ما فيه . وعلة أيضاً بتعليل آخر فقال : إطلاق البيع يقتضى تسليم الثمن من غير المبيع . والرهن يقتضى استيفاء من عينه إن كان عيناً أو ثمنه إن كان عرضاً فيتضادا ، وهذا التعليل أقوى من الأول ، وهو الذى أوجب له القول ببطلان الرهن قبل القبض وبعده ، فيقال : المحذور من التضاد إنما هو التدافع بحيث يدفع كل من المتضادين المتنافيين الآخر . فأما إذا لم يدفع أحدهما الآخر فلا محذور ، والبائع إنما يستحق ثمن المبيع ، والمشتري أن يؤديه إياه من عين المبيع ومن غيره ، فإن له أن يبيعه ويقبضه ثمنه منه ، وغاية عقد الرهن أن يوجب ذلك ، فأى تدافع وأى تناف هنا ؟ :

وأما قوله « إطلاق العقد يقتضى التسليم للثمن من غير المبيع » فيقال : بل إطلاقه يقتضى تسليم الثمن من أى جهة شاء المشتري . حتى لو باعه قفيز حنطة بقفيز حنطة وسلمه إليه ملك أن يوفيه إياه ثمناً كما استوفاه مبيعاً ، كما لو اقترض منه ذلك ثم وفاه إياه بعينه .

ثم قال ابن عقيل : وقد قال الإمام أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه : إذا حَبَسَ السلعة ببقية الثمن فهو غاصب ، ولا يكون رهناً

(١) في نسخة « لأنه عقد يقتضى استواءهما — إلخ » .

إلا أن يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن ، فظاهرُ هذا أن شرط كون المبيع رهناً^(١) [في حال العقد أصح ، قال : وليس هذا الكلام على ظاهره ، ومعناه إلا أن يشترط عليه في نفس البيع رهناً] غير المبيع ؛ لأن اشتراط رهن البيع اشتراط تعويق التسليم في المبيع .

قلت : ولا يخفى منافاة ما قاله لظاهر كلام الإمام أحمد « فإن كلام أحمد المستثنى والمستثنى منه في صورة حبس المبيع على ثمنه ، فقال : « هو غاصب إلا أن يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن » أى فلا يكون غاصباً بحبس السلعة بمقتضى شرطه « ولو كان المراد ما حمله عليه لكان معنى الكلام إذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب إلا أن يكون قد شرط له رهناً آخر غير المبيع يسلمه إليه ، وهذا كلام لا يرتبط أوله بآخره ، ولا يتعلق به ، فضلاً عن أن يدخل في الأول ثم يستثنى منه ، ولهذا جعله أبو البركات ابن تيمية نصاً في صحة هذا الشرط ، ثم قال « وقال القاضى لا يصح .

وأما قوله « إن اشتراط رهن المبيع تعويق للتسليم في المبيع » فيقال : واشتراط التعويق إذا كان لمصلحة البائع وله فيه غرض صحيح وقد قَدِمَ عليه المشتري فأى محذور فيه ؟ ثم هذا يبطل باشتراط الخيار ؛ فإن فيه تعويقاً للمشتري عن التصرف في المبيع ، وباشتراط المشتري تأجيل الثمن ؛ فإن فيه تعويقاً للبائع عن تسلمه أيضاً ، ويبطل على أصل الإمام أحمد وأصحابه باشتراط البائع انتفاعه بالمبيع مدة يستثنىها ؛ فإن فيه تعويقاً للتسليم ، ويبطل أيضاً بيع العين المؤجرة .

فإن قيل : إذا اشترط أن يكون رهناً قبل قبضه تدافع موجب البيع والرهن ، فإن موجب الرهن أن يكون تلقه من ضمان مالكة لأنه أمانة في يد المرتهن «

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أولى المصريتين

وموجب البيع أن يكون تلفه قبل التمكن من قبضه من ضمان البائع ، فإذا تلف هذا الرهن قبل التمكن من قبضه ، فن ضمان^(١) أيهما يكون ؟
 قيل : هذا السؤال أقوى من السؤالين المتقدمين ، والتدافع فيه أظهر من التدافع في التعليل الثاني . وجواب هذا السؤال أن الضمان قبل التمكن من القبض كان على البائع كما كان . ولا يزيل هذا الضمان إلا تمكن المشتري من القبض . فإذا لم يتمكن من قبضه فهو مضمون على البائع كما كان ، وحسبه إياه على ثمنه لا يدخله في ضمان المشتري ويجعله مقبوضاً له كما لو حبسه بغير شرط .

فإن قيل : فأحمد رحمه الله تعالى قد قال : « إنه إذا حبسه على ثمنه كان غاصباً إلا أن يشترط عليه الرهن » وهذا يدل على أنه قد فرق في ضمانه بين أن يحبسه بشرط أو يحبسه بغير شرط . وعندكم هو مضمون عليه في الحالين ، وهو خلاف النص .

فالجواب أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى إنما جعله غاصباً بالحبس ، والغاصب عنده يضمن العين بقيمتها أو مثلاً ، ثم يستوفى الثمن أو بقيته من المشتري . وأما إذا تلف قبل قبضه فهو من ضمان البائع . بمعنى أنه يفسخ العقد فيه ، ولا يملك مطالبة المشتري بالثمن . وإن كان قد قبضه منه أعاده إليه . فهذا الضمان شيء وضمان الغاصب شيء آخر .

فإن قيل : فكيف يكون رهناً وضمانه على المرتهن ؟

قيل : لم يضمنه المرتهن من حيث هو رهن ، وإنما ضمنه من حيث كونه مبيعاً لم يتمكن مشتريه من قبضه ، فحق توفيقته بعدد على بائعه .

فإن قيل : فما تقولون لو حبس البائع السلعة لاستيفاء حقه منها ، وهذا يكون في صور ؛ إحداها : أن يبيعه داراً له فيها متاع لا يمكن نقله في وقت واحد ، والثانية : أن يستثنى البائع الاتفاق بالمبيع مدة معلومة على أصلكم ، أو نحو ذلك . فإذا تلفت

(١) في نسخة « في ضمان أيهما يكون »

في يد البائع قبل تمكن المشتري من القبض في هاتين الصورتين هل تكون من ضمانه أو من ضمان البائع ؟ الثالثة : أن يشترط الخيار ويمنعه من تسليم المبيع قبل انقضاء الخيار .

قيل : الضمان في هذا كله على البائع ؛ لأنه لم يدخل تحت يد المشتري ، ولم يتمكن من قبضه ، فلا يكون مضموناً عليه .

فإن قيل : فهل يكون من ضمانه بالثمن أو بالقيمة ؟

قيل : بل يكون مضموناً عليه بالثمن ، بمعنى أن العقد يفسخ بتلفه ؛ فلا يلزم المشتري تسليم الثمن .

المثال الرابع بعد المائة : إقرار المريض لوارثه بدين باطل عند الجمهور ، للثمة ، إقرار المريض بدين لو كان له عليه دين ويريد أن تبرأ ذمته منه قبل الموت وقد علم أن إقراره له باطل فكيف الحيلة في براءة ذمته ووصول صاحب الدين إلى ماله ؟ فهمنا وجوه ؛ أحدها : أن يأخذ إقرار باقي الورثة بأن هذا الدين على الميت ؛ فإن الإقرار إنما بطل لحقهم^(١) ، فإذا أقروا به لزمهم ؛ فإن لم تتم له هذه الحيلة فله وجه ثان وهو أن يأتي رجل أجنبي يثق به يقر له بالمال فيدفعه الأجنبي إلى ربه ؛ فإن لم تتم له هذه الحيلة فله وجه ثالث وهو أن يشتري منه سلعة بقدر دينه ؛ ويقر المريض بقبض الثمن منه ، أو يقبض منه الثمن بمحضر الشهود ثم يدفعه إليه سراً ؛ فإن لم تتم له هذه الحيلة فليجعل الثمن ودعة عنده فيكون أمانة فيقبل قوله في تلقه ، ويتأول أو يدعى رده إليه والقول قوله . وله وجه آخر وهو أن يحضر الوارث شيئاً ثم يبيعه من موروثه بمحضرة الشهود ويسلمه إليه فيقبضه ويصير ماله ، ثم يهبه الموروث لأجنبي ويقبضه منه ، ثم يهبه الأجنبي للوارث ، فإذا فعلت هذه الحيلة ليصل المريض إلى براءة ذمته والوارث إلى أخذ دينه جاز ذلك ، وإلا فلا .

(١) في نسخة « لحقوقهم » .

الإحالة بالدين
وخوف هلاك
الحال به

المثال الخامس بعد المائة : إذا أحاله بدينه على رجل تخاف أن يتقوى^(١) ماله على الحال عليه فلا يتمكن من الرجوع على الحيل ؛ لأن الحوالة تحول الحق وتنقله ، فله ثلاث حيل .

إحداها : أن يقول : أنا لا أحتال ، ولكن أكون وكيلاً لك في قبضه . فإذا قبضه فإن استنفقه ثبت له ذلك في ذمة الوكيل ، وله في ذمة الموكل نظيره فيتقاصان . فإن خاف الموكل أن يدعى الوكيل ضياع المال من غير تفريط فيعود يطالبه بحقه فالحيلة له أن يأخذ إقراره بأنه متى ثبت قبضه منه فلا شيء له على الموكل . وما يدعى عليه بسبب هذا الحق أو من جهته^(٢) فدعواه باطلة ، وليس هذا إبراء معلقاً بشرط حتى يتوصل إلى إبطاله . بل هو إقرار بأنه لا يستحق عليه شيئاً في هذه الحالة .

الحيلة الثانية : أن يشترط عليه أنه إن توى^(١) المال رجع عليه . ويصح هذا الشرط على قياس المذهب ؛ فإن الاحتمال إنما قبل الحوالة على هذا الشرط . فلا يجوز أن يلزم بها بدون الشرط ، كما لو قبل عقد البيع بشرط الرهن أو الضمين أو التأجيل أو الخيار . أو قبل عقد الإجارة بشرط الضمين للأجرة أو تأجيلها . أو قبل عقد النكاح بشرط تأجيل الصداق ، أو قبل عقد الضمان بشرط تأجيل الدين الحال على المضمون عنه ، أو قبل عقد الكفالة بشرط أن لا يلزمه من المال الذي عليه شيء ، أو قبل عقد الحوالة بشرط ملاءة الحال عليه وكونه غير محجور^(٣) ولا ماطل ، وأضعاف أضعاف ذلك من الشروط التي لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً ، فإنها جائزٌ اشتراطها لازمٌ الوفاء بها كما تقدم تقريره نصاً وقياساً ، وقد صرح أصحاب أبي حنيفة

(١) التوى — مقصوفاً : هلاك المال ونحوه . (٢) في نسخة « في جهته »

(٣) في كل الأصول « وكونه غير محجوب » تحريف

بصفة هذا الشرط في الحوالة • فقالوا واللفظ للخصاف : يجوز أن يحتال الطالب بالمال على غريم المطلوب على أن هذا الغريم إن لم يوف الطالب هذا المال إلى كذا وكذا فالمطلوب ضامن لهذا المال على حاله ، وللطالب أخذه بذلك ، وتقع الحوالة على هذا الشرط • فإن وفاه الغريم إلى الأجل الذي يشترطه ، وإلا رجع إلى المطلوب وأخذه بالمال ، ثم حكى عن شيخه قال : قلت : وهذا جائز ؟ قال : نعم .

الحيلة الثالثة : أن يقول طالب الحق للمحتال عليه : اضمن لي هذا الدين الذي على غريمي • ويرضى منه بذلك بدل الحوالة ، فإذا ضمنه تمكن من مطالبة أيهما شاء ، وهذه من أحسن الحيل وألطفها .

المثال السادس بعد المائة : إذا كان له عليه دين حال ، فاتفقا على تأجيله ، وخاف من عليه الدين أن لا يفي له بالتأجيل ؛ فالحيلة في لزومه أن يفسخ العقد الذي هو سبب الدين الحال • ثم يعقده عليه مؤجلا • فإن كان عن ضمان أو كان بدل متلف أو عن دية وقد حلت أو نحو ذلك فالحيلة في لزوم التأجيل أن يبيعه سلعة بمقدار هذا الدين ، ويؤجل عليه ثمنها ، ثم يبيعه المدين تلك السلعة بالدين الذي أجله عليه أولا ، فيبرأ منه • ويثبت في ذمته نظيره مؤجلا • فإن خاف صاحب الحق أن لا يفي له من عليه بأدائه عند كل نجم كما أجله فالحيلة أن يشترط عليه أنه إن حل نجم ولم يؤده قسطه فجميع المال عليه حال • فإذا نجمه على هذا الشرط جاز • وتمكن من مطالبته به حالا ومنجما عند من يرى لزوم تأجيل الحال ومن لا يراه ، أما من لا يراه فظاهر • وأما من يراه فإنه يجوز تأجيله لهذا الشرط كما صرح به أصحاب أبي حنيفة • والله أعلم .

المثال السابع بعد المائة : إذا أراد المريض الذي لا وارث له أن يوصي بجميع أمواله في أبواب البر ، فهل له ذلك ؟ على قولين ؛ أحدهما أنه يملك ذلك لأنه إنما منعه الشارع فما زاد على الثلث وكان له ورثة • فن لا وارث له لا يعترض وصية المريض الذي لا وارث بجميع ماله في البر

عليه فيما صنع في ماله ، فإن خاف أن يبطل ذلك حاكم لا يراه فالحيلة له أن يقر
لإنسان يثق بدينه وأمانته بدينٍ يُحِيطُ بماله كله ، ثم يوصيه إذا أخذ ذلك للمال
أن يضعه في الجهات التي يريد ، فإن خاف المقر له أن يلزم يمين باستحقاقه لمسا
أقر له به المريض اشترى منه المريض عرضا من العروض بماله كله ، ويسلم العرض
فإذا حلف المقر له حلف بارا . فإن خاف المريض أن يصح فيأخذه البائع بشمن
العرض فالحيلة أن يشتره بشرط الخيار سنة ، فإن مات بطل الخيار ، وإن عاش
فسخ العقد ، فإن كان للمال أرضا أو عقارا أو أراد أن يوقفه جميعه على قوم
يستغلونه ولا يمكن إبطاله فالحيلة أن يقر أن واقفا وقف ذلك جميعه عليه ، ومن
بعده على الجهات التي يعينها ، ويشهد على إقراره بأن هذا العقار في يده على جهة
الوقف من واقف كان ذلك المتار ملسكا له إلى حين الوقف . أو يقر بأن واقفا
معينا وقفه على تلك الجهات ، وجعله ناظرا عليه . فهو في يده على هذا الوجه ،
وكذلك الحيلة إذا كان له بنت أو أم أو وارث بالقرض لا يستغرق ماله ولا عصبه
له . ويريد أن لا يتعرض له السلطان فله أنواع من الخارج . منها : أن يبيع
الوارث تلك الأعيان ، ويقر بقبض الثمن منه ، وإن أمكنه أن يشهد على
قبضه بأن يُحضِرَ الوارث مالا يقبضه إياه ، ثم يعيده إليه سرا ، فهو أولى ،
ومنها : أن يشترى المريض من الوارث سلعة بمقدار التركة من الثمن ويشهد على
الشراء . ثم يعيد إليه تلك السلعة ، ويرهنه المال كله على الثمن . فإذا أراد
السلطان مشاركته قال : وفوني حقي وخذوا ما فضل . ومنها : أن يبيع ذلك
لأجنبي يثق به ، ويقر بقبض الثمن منه ، أو يقبضه بحضرة الشهود ، ثم يأذن
للأجنبي في تملكه للوارث أو وقفه عليه . ومنها : أن يقر لأجنبي يثق به بما
يريد ، ثم يأمره بدفع ذلك إلى الوارث .

ولكن في هذه الحيل وأمثالها أسرار مخوفان ، أحدهما : أنه قد يصح فيحال
بينه وبين ماله . والثاني : أن الأجنبي قد يدعى ذلك لنفسه . ولا يسلمه إلى

الوارث • فلا خلاص من ذلك إلا بوجه واحد • وهو أن يأخذ إقرار الأجنبي • ويشهد عليه في مكتوب ثان أنه متى ادّعى لنفسه أو لمن يخاف أن يؤاظمه على المريض أو وارثه هذا المال أو شيئاً منه أو حقاً من حقوقه كانت دعواه باطلة ، وإن أقام به بيّنة فهي بيّنة زور • وأنه لاحق له قبل فلان بن فلان ولا وارثه بوجه ما ، ويمسك الكتاب عنده ، فيأمن هو والوارث ادعاء ذلك لنفسه ، والله أعلم .

المثال الثامن بعد المائة : رجل يكون له الدين • ويكون عليه الدين • اقتضاء الدين فيוכל وكيلاً في اقتضاء ديونه ، ثم يتوارى عن غريمه ، فلا يمكنه اقتضاء دينه وتوارى الدين منه ، فأراد التّريم من له الدين على هذا الرجل حيلة يقضى بها دينه منه ، ولا يضره توارى من عليه الدين • فالحيلة أن يأتي هذا الذي له الدين إلى من عليه الدين فيقول له : وكلتك بقبض مالى على فلان وبالخصومة فيه • وكلتك أن تجعل ماله عليك قصاصاً بمالى عليه • وأجزت أسرك في ذلك ، وما عملت فيه من شيء ، فيقبل الوكيل ، ويشهد على الوكالة على هذا الوجه شهوداً ، ثم يشهدهم الوكيل أنه قد جعل الألف درهم التي لفلان عليه قصاصاً بالألف التي لموكله على فلان • فيصير الألف قصاصاً • ويتحول ما كان للرجل المتوارى على هذا الوكيل للرجل الذي وكله .

وهذه الحيلة جائزة ؛ لأن الموكل أقام الوكيل مقام نفسه ، والوكيل يقول : مُطالبتى لك بهذا الدين كطالبة موكلى به ، فأنا أطلبك بألف وأنت تطالبنى به ، فأجعل الألف الذى تطالبنى به عوضاً عن الألف الذى أطلبك به • ولو كانت الألف لى لحصلت المقاصة ، إذ لا معنى لقبضك للألف منى ثم أدائها إلى • وهذا بعينه فيما إذا طالبتك بها لموكلى ؛ أنا أستحق عليك أن تدفع إلى الألف ، وأنت تستحق على أن أدفع إليك ألفاً ، فنتقاص فى الألفين .

المثال التاسع بعد المائة : رجل له على رجل مال • فغاب الذى عليه المال ،

إثبات الدين
على الغائب

فأراد الرجل أن يثبت ماله عليه . حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب ، فليرفعه إلى حاكم يرى الحكم على الغائب . فإن كان حاكم البلد لا يرى الحكم على الغائب فالحيلة أن يجيء رجل فيضمن لهذا الذي له المال جميع ماله على الرجل الغائب ، ويسميه وينسبه ، ولا يذكر مبلغ المال . بل يقول : ضمنت له جميع ما صح له في ذمته ، ويشهد على ذلك . ثم يقدمه إلى القاضي . فيقر الضامن بالضمان . ويقول : لا أعرف له على فلان شيئاً . فيسأل القاضي المضمون له : هل لك بينة ؟ فيقول : نعم ، فيأمره بإقامتها ، فإذا شهدت ثبت الحق على الغائب ، وحكم على الضمين بالمال . ويجعله خصماً عن الغائب ؛ لأنه قد ضمن ما عليه . ولا ينفذ حكمه على الضامن بثبوت المال على وجه الضمان حتى يحكم على الغائب المضمون عنه بالثبوت ؛ لأنه هو الأصل ، والضامن فرعه ، وثبوت الفرع بدون أصله ممنوع ، وهو جائز على أصل أهل العراق ، حيث يجوزون الحكم على الغائب إذا اتصل القضاء بحضور محكوم عليه كوكيل الغائب . وكما لو ادعى أنه اشترى من غائب ما فيه شفعة فإنه يقضى عليه بالبيع بالشفعة على المدعى . وكهذه المسألة ما لو ادّعت زوجة غائب أن له عند فلان وديعة . فإنه يفرض لها مما في يديه .

انتفاع

المثال العاشر بعد المائة : ليس للمرتهن أن ينتفع بالرهن إلا بإذن الراهن ، فإن أذن له كان إباحة أو عارية له الرجوع فيها متى شاء ، ويقضى له بالأجرة من حين الرجوع في أحد الوجهين ؛ فالحيلة في انتفاع المرتهن بالرهن آتياً من الرجوع ومن الأجرة أن يستأجره منه للمدة التي يريد الانتفاع به فيها ، ثم يبرئه من الأجرة ، أو يقر بقبضها . ويجوز أن يرد عقد الإجارة على عقد الرهن ولا يبطله . كما يجوز أن يرهنه ما استأجره . فيرد كل من المقدين على الآخر . وهو في يده أمانة في الموضعين ، وحقه متعلق به فيهما ، إلا أن الانتفاع بالرهن مع الإجارة والرهن بحاله .

المثال الحادى عشر بعد المائة : إذا كان له على رجل مال • وبالمال رهن • استيثاق كل فادعى صاحب الرهن به عند الحاكم ، تخاف المرتهن أن يقر بالرهن ، فيقول من الراهن والدائن بماله : قد أقررت بأن لى رهنا فى يدك ، وادعيت الدين • فينزعه من يده ، ولا يقر له بالدين ، فقد ذكروا له حيلة تُحَرِّزُ حقه • وهى أن لا يقر به حتى يقر له صاحبه بالدين • فإن ادعاه وسأل إحلافه أنكر وحلف ، وعرض فى يمينه • بأن ينوى أن هذا ليس له قبل ملكه أو إذا باعه أو ليس له عاريا عن تعلق الحق به ، ونحو ذلك .

وأحسن من هذه الحيلة أن يفصل فى جواب الدعوى فيقول : إن ادعيتيه رهنًا فى يدي على ألف لى عليك فأنا مقر به • وإن ادعيتيه على غير هذا الوجه فلا أقر لك • وينفعه هذا الجواب ، كما قالوا فيما إذا ادعى عليه ألفا • فقال : إن ادعيتهما من ثمن مبيع لم أقبضه منك فأنا مقر ، وإلا فلا ، وهذا مثله سواء .

فإن كان الغريم هو المدعى للمال تخاف الراهن أن يقر بالمال فيجحد المرتهن الرهن فيلزم الراهن المال ويذهب رهنه ، فالحيلة فى أمنه من ذلك أن يقول : إن ادعيت هذا المال وأنتك تستحقه من غير رهن لى عندك فلا أقر به ، وإن ادعيتيه مع كونى رهنتك به كذا وكذا فأنا مقر به • ولا يزيد على هذا .

وقالت الحنفية : الحيلة أن يقر منه بدرهم فيقول : لك على درهم • ولى عندك رهن كذا وكذا ، فإذا سأل الحاكم المدعى عن الرهن ، فلما أن يقر به • وإما أن ينكر ، فإن أقر به فليقر له خصمه بباقي دينه • وإن أنكره وحلف عليه وسيع الآخر أن يجحد باقى الدين ويحلف عليه إن كان الرهن بقدر الدين أو أكثر منه ، وإن كان أقل منه لزمه أن يعطيه ما زاد على قيمة الرهن من حقه • قالوا : لأن الرهن إن كان قد تلف بغير تعريضه سقط ما يقابله من الدين ، وإن كان قد قرط فيه صارت قيمته دينًا عليه ، فيكون قصاصًا بالدين الذى له .

وهذا بناء على أصليين لهم ، أحدهما : أن الرهن مضمون على المرتن بأقل الأمرين من قيمته أو قدر الدين ، والثاني : جواز الاستيفاء في مسألة الظفر .

المثال الثاني عشر بعد المائة : إذا قال لامرأته « إن لم أطأك الليلة فأنت طالق حيلة في إبرار زوج وزوجة ثلاثا » فقالت « إن وطئتني الليلة فأمتي حرة » فالحلص من ذلك أن تبيعه الجارية فإذا وطئها بعد ذلك لم تعتق ؛ لأنها خرجت من ملكها ثم تستردها^(١) . فإن خافت أن يطأ الجارية على قول من لا يرى على الرجل استبراء الأمة التي يشتريها من امرأته كما ذهب إليه بعض الشافعية والمالكية فالحيلة أن تشتريها منه عقيب الوطء فإن خافت أن لا يرد إليها الجارية ويقيم على ملكها فلا تصل إليها فالحيلة لها أن تشتري عليه أنه إن لم يرد الجارية إليها عقيب الوطء فهي حرة . فإن خافت أن يملكها لغيره تلجئة فلا يصح تعليق عتقها فالحيلة لها أن تشتري عليه أنه إن لم يرد لها عقيب الوطء فهي طالق . فهنا تضيق عليه الحيلة في استدامة ملكها ولم يجد بدا من مفارقة إحداها .

المثال الثالث عشر بعد المائة : إذا أراد الرجل أن يخالع امرأته الحامل على حيلة في الخالقة على نفقتها سكنها ونفقتها جاز ذلك « وبريء منهما » هذا منصوص أحمد ، وقال الشافعي : وسكنها قبل وجوبها لا يصح الخلع « ويجب مهر المثل ، واحتج له بأن النفقة لم تجب بعد فإنها إنما تجب بعد الإبانة » وقد خالعا بمعدوم ، فلا يصح ، كما لو خالعا على عوض شيء يتلقه عليها . وهذا اختيار أبي بكر عبد العزيز « وقال أصحاب أبي حنيفة : إذا خالعا على أن لا سكني لها ولا نفقة فلا نفقة لها » وتستحق عليه السكنى « قالوا : لأن النفقة حق لها وقد أسقطته ، والسكنى حق الشارع فلا تسقط بإسقاطها ، فيلزمه إسكانها » قالوا : فالحيلة على سقوط الأجرة عنه أن يشترط الزوج في الخلع أن

(١) في نسخة « ثم تشتريها » .

لا يكون عليه مؤنة السكنى • وأن مؤنتها تلزم المرأة في مالها • وتجب أجرة المسكن عليها .

فإن قيل : لو أبرأت المرأة زوجها عن النفقة قبل أن تصير ديناً في ذمته لم تصح • ولو شرط في عقد الخلع براءة الزوج عن النفقة صح .

قيل : الفرق بينهما أن الإبراء إذا شرط في الخلع كان إبراء بعوض ، فالإبراء بعوض استيفاء لما وقعت البراءة عنه ؛ لأن العوض قائم مقام ما وقعت البراءة عنه والاستيفاء يجوز قبل الوجوب بدليل ما لو تسلفت نفقة شهر جملة ، وأما الإبراء من النفقة في غير خلع قبل ثبوتها فهو إسقاط لما لم يجب فلا يسقط ، كما لو أسقطت حقها من القسَم فإن لها أن ترجع فيه متى شاءت • وأما قول صاحب المحرر • وقيل : إن أوجبنا نفقة الزوجة بالعقد صح ، وإلا فهو خلع بمعدوم وقد بينا حكمه • يعنى إن قلنا إن نفقة الحامل نفقة زوجة وإن النفقة لها من أجل الحمل وإنها تجب بالعقد فيكون خلعاً بشيء ثابت ، وإن قلنا إن النفقة إنما تجب بالتمكين فقد زال التمكين بالخلع وصارت النفقة نفقة قريب ، فالخلع بنفقة الزوجة حينئذٍ خلع بمعدوم • هذا أقرب ما يتوجه به كلامه ، وفيه ما فيه • والله أعلم .

المثال الرابع عشر بعد المائة : إذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة ، وكان دينها ودينُ وليها وزوجها المطلق أعزَّ عليهم من التعرض لللعنة الله ومقتته بالتحليل الذي لا يحلها ولا يطيبها بل يزيدا خبثاً فلو أنها أخرجت من مالها ثمن مملوك فوهبته لبعض من تثق به فاشتري به مملوكاً ثم خطبها على مملوكه فزوجها منه فدخل بها المملوك ثم وهبها إياه ^(١) انفسخ النكاح ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوى ممن تؤثر نيته وشرطه وهو الزوج ؛ فإنه لا أثر لنية الزوجة ولا الولي ، وإنما التأثير لنية الزوج الثاني • فإنه إذا نوى التحليل كان محللاً فيستحق اللعنة ثم يستحقها الزوج المطلق إذا رجعت إليه بهذا النكاح الباطل ، فأما إذا لم يعلم الزوج الثاني ولا الأول

(١) في نسخة • ثم وهبه إياها •

للتحليل
بعد الطلاق
الثلاث

بما في قلب المرأة أو رليها من نية التحليل لم يضر ذلك العقد شيئاً . وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم من امرأة رفاعه أنها كانت تريد أن ترجع إليه ولم يجعل ذلك مانعاً من رجوعها إليه ، وإنما جعل المانع عدم وطء الثاني فقال « حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقِ عُسَيْلَتَكَ » وقد صرح أصحابنا بأن ذلك يحلها ، فقال صاحب المفتي فيه : فإن تزوجها مملوك ووطئها أهلها ، وبذلك قال عطاء ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم لهم مخالفاً .

قلت : هذه الصورة غير الصورة التي منع منها الإمام أحمد ، فإنه منع من حلها إذا كان الزوج المطلق قد اشترى العبد وزوجه بها بإذن وليها ليحلها ، فهذه حيلة لا تجوز عنده ، وأما هذه المسألة فليس للزوج الأول ولا لثاني فيها نية ، ومع هذا فيكره ؛ لأنها نوع حيلة .

المثال الخامس عشر بعد المائة : قال عبد الله بن أحمد في مسأله : سألت أبا حنيفة عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم أجامعك اليوم ، وأنت طالق إن اغتسلت منك اليوم . فقال : يصلى العصر ثم يجامعها . فإذا غابت الشمس اغتسل إن لم يكن أراد بقوله « اغتسلت » الجماع . ونظير هذا أيضاً ما نص عليه في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم أطأك في رمضان . فسافر مسيرة أربعة أيام أو ثلاثة ثم وطئها ، فقال : لا يعجبني ؛ لأنها حيلة . ولا يعجبني الحيلة في هذا ولا في غيره . وقال القاضي : إنما كره الإمام أحمد هذا لأن السفر الذي يبيح الفطر لا بد أن يكون سفرًا مقصوداً مباحاً ، وهذا لا يقصد به غير حل اليمين . قال الشيخ أبو محمد المقدسي : والصحيح أن هذا تنحل به اليمين ، ويباح له الفطر فيه ؛ لأنه سفر بعيد مباح لقصد صحيح . وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة . وقد أجبنا لمن له طريقان قصيرة لا يقصر فيها وبعيدة أن يسلك البعيدة ليقصر فيها الصلاة ويفطر . مع أنه لا قصد له سوى الترخيص ، فهنا أولى .

قلت: ويؤيد اختيار الشيخ قدس الله روحه ما رواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه أنبأ الأزهرى أنبأ سهيل بن أحمد ثنا محمد بن محمد الأشعث الكوفي حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب صلوات الله عليهم ثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه علي عليه السلام في رجل حلف فقال: امرأته طالق ثلاثا إن لم يطأها في شهر رمضان نهارا قال: يسافر ثم يجامعها نهارا.

المثال السادس عشر بعد المائة: في الخارج من الوقوع في التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيروه فاعله والمطلق المحلل له. فأى قول من أقوال المسلمين خرج به من لعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أعذر عند الله ورسوله وملائكته وعباده المؤمنين من ارتكابه لما يلعب عليه ومباهته باللعنة؛ فإن هذه الخارج التي نذكرها دائرة بين ما دل عليه الكتاب والسنة أو أحدهما أو أفتى به الصحابة، بحيث لا يعرف عنهم^(١) فيه خلاف، أو أفتى به بعضهم، أو هو خارج عن أقوالهم، أو هو قول جمهور الأمة أو بعضهم أو إمام من الأئمة الأربعة أو أتباعهم أو غيرهم من علماء الإسلام، ولا تخرج هذه القاعدة التي نذكرها عن ذلك، فلا يكاد يوصل إلى التحليل بعد مجاوزة جميعها إلا في أندر النادر، ولا^(٢) ريب أن من نصح لله ورسوله وكتابه ودينه ونصح نفسه ونصح عباده أن أيا منها ارتكب فهو أولى من التحليل.

المخرج الأول: أن يكون المطلق أو الخالف زائل العقل إما مجنون أو إغماء أو شرب دواء أو شرب مسكر يعذر به أولا يعذر أو وسوسة، وهذا المخلص جمع عليه بين الأمة إلا في شرب مسكر لا يعذر به. فإن المتأخرين من الفقهاء اختلفوا فيه. والثابت عن الصحابة الذي لا يعلم فيه خلاف بينهم أنه لا يقع طلاقه.

(١) في نسخة « لا يعرف عندهم فيه خلاف »

(٢) كذا، ولعل أصل العبارة « ولا ريب عند من نصح — إلخ »

الأول
أن يكون
زائل العقل

طلاق السكران
والمكره

قال البخاري في صحيحه : باب الطلاق في الإغلاق والمكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى » وتلا الشعبي (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) ومالا يجوز من إقرار الموسوس ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه « أهلك جنون » وقال علي : بقر حمزة خواصر شاري^(١) فطَفِقَ النبي صلى الله عليه وسلم يلوم حمزة ، فإذا حمزة قد نَمَلَ حمزة عيناه ثم قال حمزة : هل أنتم إلا عبيد لآبائي ؟ فعرف النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد نَمَلَ ، فخرج وخرجنا معه . قال عثمان : ليس للمجنون ولا لسكران طلاق . وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز . وقال عتبة بن عامر : لا يجوز طلاق الموسوس . هذا لفظ الترجمة ، ثم ساق بقية الباب ، ولا يعرف عن رجل من الصحابة أنه خالف عثمان وابن عباس في ذلك ، ولذلك رجع الإمام أحمد إلى هذا القول بعد أن كان يفتي بنفوذ طلاقه . فقال أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي والزايد : قال أبو عبد الله في رواية الميموني : قد كنت أقول بأن طلاق السكران يجوز حتى تبينه ، فغلب على أنه لا يجوز طلاقه ؛ لأنه لو أقر لم يلزمه ، ولو باع لم يجز بيعه . قال : وألزمه الجنابة . وما كان من غير ذلك فلا يلزمه ، قال أبو بكر . وبهذا أقول ، وفي مسائل الميموني : سألت أبا عبد الله عن طلاق السكران . فقال : أ أكثر ما عندي فيه أنه لا يلزمه الطلاق ، قلت : أليس كنت مرة تخاف أن يلزمه ؟ قال : بلى ، ولكن أكثر ما عندي فيه أنه لا يلزمه الطلاق ؛ لأنني رأيته ممن لا يعقل ، قلت : السكر شيء أدخله على نفسه فذلك يلزمه .

(١) قوله « بقر » بفتح الباء وتخفيف القاف : أى شق ، وشارفي : تشنية شارف ، وهى المسنة من النوق ، وقوله « نَمَلَ » بفتح الناء وكسر الميم ؛ أى قد أخذه الشراب .

قال : قد يشرب رجل البنج أو الدواء فيذهب عقله ا قلت : فيبعه وشراؤه وإقراره ؟ قال : لا يجوز ، وقال في رواية أبي الحارث : أرفع شيء فيه حديث الزهري عن أبان بن عثمان عن عثمان « ليس للمجنون ولا سكران طلاق » . وقال في رواية أبي طالب : والذي لا يأمر بالطلاق فإنما أتى خصلة واحدة « والذي يأمر بالطلاق قد أتى خصلتين حرمها عليه وأحلها لغيره ، فهذا خير من هذا وأنا أنقئ جميعها .

ومن ذهب إلى القول بعدم نفوذ طلاق السكران من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن السرخي « وحكاه صاحب النهاية عن أبي يوسف ورؤف . ومن الشافعية المزني وابن سريج وجماعة ممن اتبعهما . وهو الذي اختاره الجويني في النهاية ، والشافعي نص على وقوعه طلاقه ، ونص في أحد قوليه على أنه لا يصح ظهاره « فمن أتباعه من نقل عن الظهار قولاً إلى الطلاق ، وجعل المسألة على قولين ، ومنهم من قرر حكم النصين ولم يفرق بباطل .

والصحيح أنه لا عبرة بأقواله من طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا هبة ولا وقف ولا إسلام ولا ردة ولا إقرار ، لبضعة عشر دليلاً ليس هذا موضع ذكرها ، وبكفي منها قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقرُّوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستنكاه^(١) ما عَزَ لما أقر بالزنا بين يديه ، وعدم أمر النبي صلى الله عليه وسلم حمزة بتجديد إسلامه لما قال في سكره « أنتم عبيد لآبائي » وقتوى عثمان وابن عباس ولم يخالفهما أحد من الصحابة ، والقياس الصحيح المحض على زائل العقل بدواء أو بنج أو مسكر هو فيه معذور بمقتضى قواعد الشريعة ؛ فإن السكران لا قصد له ؛ فهو أولى بعدم المؤاخذه من اللاغى ومن جرى اللفظ على لسانه من غير قصد له ، وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بأنه لا يقع طلاق الموسوس « وقالوا : لا يقع طلاق المعتوه ، وهو من كان قليل الهمم مختلط الكلام فاسد التدبير ، إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون .

(١) استنكاهه : شم ريح فمه « وفي نسخة « باستنكار ما عَزَ » تحريف .

فصل

الخرج الثاني : أن يطلق أو يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كمال قصده وتصوره ؛ فهذا لا يقع طلاقه ولا عتقه ولا وقفه ، ولو بدرت منه كلمة الكفر في هذا الحال لم يكفر ، وهذا نوع من الغلق والإغلاق الذي منع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوع الطلاق والعتاق فيه ، نص على ذلك الإمام أحمد وغيره ، قال أبو بكر بن عبد العزيز في كتاب زاد المسافر له : باب في الإغلاق في الطلاق ، قال أحمد في رواية حنبل : وحديث عائشة رضي الله عنها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » يعنى الغضب ، وبذلك فسرهُ أبو داود في سننه عقب ذكره الحديث ، فقال : والإغلاق^(١) أظنه الغضب .

وقسم شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه الغضب إلى ثلاثة أقسام : قسم يزيل العقل كالسكر ، فهذا لا يقع معه طلاق بلاريب . وقسم يكون في مبادئه بحيث لا يمنعه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع معه الطلاق . وقسم يشتد بصاحبه ولا يبلغ به زوال عقله « بل يمنعه من التثبت والتروى^(٢) » ويخرجه عن حال اعتداله ، فهذا محل اجتهاد .

والتحقيق أن الغلق يتناول كل من انقلب عليه طريق قصده وتصوره كالسكران والمجنون والمبرسم والمسكر والغضبان ، فحال هؤلاء كلهم حال إغلاق ، والطلاق إنما يكون عن وطء ؛ فيكون عن قصد من المطلق وتصور لما يقصده ، فإن تخلف أحدهما لم يقع طلاق ، وقد نص مالك والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه فيمن قال لامرأته « أنت طالق ثلاثا » ثم قال : أردت أن أقول إن كلمت فلانا ، أو خرجت من بيتي بغير إذن « ثم بدا لي فتركت اليمين ، ولم أرد التنجيز في الحال ،

(١) في نسخة « وفلاق أظنه الغضب »

(٢) في جميع المطبوعات « والتردى » تحريف

إنه لا تطلق عليه ، وهذا هو الفقه بعينه لأنه لم يرد التنجيز ، ولم يتم اليمين . وكذلك لو أراد أن يقول « أنت طاهر » فسبق لسانه فقال « أنت طالق » لم يقع طلاقه ، لا في الحكم الظاهر ولا فيما بينه وبين الله تعالى ، نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين ، والثانية لا يقع فيما بينه وبين الله . ويقع في الحكم ، وهذا إحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وقال ابن أبي شيبة : ثنا محمد بن مروان عن عمارة سئل جابر بن زيد عن رجل غلط بطلاق امرأته . فقال : ليس على المؤمن غلط . ثنا وكيع عن إسرائيل عن عامر في رجل أراد أن يتكلم في شيء فغلط ، فقال الشعبي : ليس بشيء .

فصل

الخرج الثالث : أن يكون مُكْرَها على الطلاق أو الخلف به عند جمهور المخرج الثالث
الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهو قول أحمد ومالك الشافعي وجميع ويشتمل على
القول في طلاق
المكره أصحابهم ، على اختلاف بينهم في حقيقة الإكراه وشروطه . قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب : يمين المستكره إذا ضرب ، ابن عمر وابن الزبير لم يركبا شيئا . وقال في رواية أبي الحارث : إذا طلق المكره لم يلزمه الطلاق . فإذا فعل به كما فعل بنبات بن الأحنف فهو مكره ؛ لأن ثابتاً عَصَرُوا رجله حتى طلق . فأتى ابن عمر وابن الزبير فلم يركبا ذلك شيئا ، وكذا قال الله تعالى (إِنْ مَنَ أُنْكِرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) وقال الشافعي رضي الله عنه : قال عز وجل (إِنْ مَنَ أُنْكِرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) وللكفر أحكام ، فلما وضعها الله تعالى عنه سَقَطَتْ أَحْكَامُ الإِكْرَاهِ عَنْ الْقَوْلِ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْظَمَ إِذَا سَقَطَ عَنِ النَّاسِ سَقَطَ مَا هُوَ أَصْفَرُ مِنْهُ ، وفي سنن ابن ماجه وسنن البيهقي من حديث بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي » وقال البيهقي « تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وفي الصحيحين

من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله تجاوز
 لآمتي ما توشوش به صدورها » ما لم تعمل به أو تتكلم به » زاد ابن ماجه « وما
 استكرهوا عليه » وقال الشافعي : روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن عليا
 كرم الله وجهه قال : لا طلاق لمسكره » وذكر الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير
 وابن عباس : لم يحز طلاق المسكره ، وذكر أبو عبيد عن علي وابن عباس وابن عمر
 وابن الزبير وعطاء وعبد الله بن عمر أنهم كانوا يرون طلاقه غير جائز . وقال
 ابن أبي شيبة : ثنا عبد الله بن أبي طلحة عن أبي يزيد اللدني عن ابن عباس قال :
 ليس على المسكره ولا المضطهد طلاق ، وحدثنا أبو معاوية عن عبد الله بن عمر عن
 ثابت مولى أهل المدينة عن ابن عمر وأبن الزبير كانا لا يريان طلاق المسكره
 شيئا ، ثنا وكيع عن الأوزاعي عن رجل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه لم
 يره شيئا .

قلت : قد اختلف على عمر ، فقال إسماعيل بن أبي أويس : - حدثني عبد الملك
 ابن قدامة بن إبراهيم الجعفي عن أبيه أن رجلا تدلى يشتر عسلا في زمن عمر رضى
 الله عنه « فجاءته امرأته فوقفت على الحبل ، فخافت لتقطعنه أولتطلقني ثلاثا ، فذكرها
 الله والإسلام » فأبت إلا ذلك ، فطلقها ثلاثا . فلما ظهر أتى عمر فذكر له ما كان منها
 إليه ومعه إليها ، فقال : أرجع إلى أهلِكَ فليس هذا بطلاق ، تابعه عبد الرحمن بن
 مهدى عن عبد الملك « وهو المشهور عن عمر . وقال أبو عبيد : حدثني يزيد عن
 عبد الملك بن قدامة عن أبيه عن عمر بهذا « ولكنه قال : فرفع إلى عمر فأبانتها
 منه ، قال أبو عبيد : وقد روى عن عمر خلافه ، ولم يصح عن أحد من الصحابة
 تنفيذ طلاق المسكره سوى هذا الأثر عن عمر ، وقد اختلف فيه عنه « والمشهور
 أنه ردّها إليه ، ولو صح إبانتها منه لم يكن صريحا في الوقوع ، بل لعله رأى من
 المصلحة التفريق بينهما » وأنهما لا يتصافيان بعد ذلك ، فألزمه بإبانتها .

ولكن الشعبي وشريح وإبراهيم يميزون طلاق المسكره حتى قال إبراهيم :
لو وضع السيف على مفرقه ثم طلق لأجزت طلاقه .

وفي المسألة مذهب ثالث ، قال ابن أبي شيبة : ثنا ابن إدريس عن حصين
عن الشعبي في الرجل يكره على أمر من أمر العتاق أو الطلاق ، فقال : إذا أكرهه
السلطان جاز ، وإذا أكرهه اللصوص لم يحز ، ولهذا القول وزن وفقه دقيق
لمن تأمله .

فصل

واختلفوا في المسكره يظن أن الطلاق يقع به فينويه ، هل يلزمه ؟ على قولين
وهما وجهان للشافعية ، فمن أزمه رأى أن النية قد قارنت اللفظ ، وهو لم
يكره على النية ، فقد أتى بالطلاق المنوي اختياراً فلزمه ، ومن لم يلزمه به
رأى أن لفظ المسكره لغو لا عبرة به ، فلم يبق إلا مجرد النية ، وهي لا تستقل
بوقوع الطلاق .

فصل

واختلف في ما لو أمكنه التورية فلم يور ، والصحيح أنه لا يقع به الطلاق
وإن تركها ؛ فإن الله تعالى لم يوجب التورية على من أكره على كلمة الكفر
وقلبه مطمئن بالإيمان ، مع أن التورية هناك أولى . ولكن المسكره إنما لم يعتبر لفظه
لأنه غير قاصد لمعناه ، ولا يريد لموجبه ، وإنما تكلم به فداء لنفسه من ضرر
الإكراه ، فصار تكلمه باللفظ لغوا بمنزلة كلام المجنون والنائم ومن لا قصد له ، سواء
ورى أو لم يور ، وأيضاً فاشتراط التورية إبطال لرخصة التكلم مع الإكراه .
ورجوع إلى القول بنفوذ طلاق المسكره ؛ فإنه لو ورى بغير إكراه لم يقع طلاقه ،

والتأثير إذاً إنما هو للتورية لا للإكراه ، وهذا باطل ، وأيضا فإن المورى إنما لم يقع طلاقه مع قصده للتكلم باللفظ ، لأنه لم يقصد مدلوله ، وهذا المعنى بعينه ثابت في الإكراه . فالمعنى الذى منع من النفوذ في التورية هو الذى منع النفوذ في الإكراه .

فصل

المخرج الرابع : أن يستثنى في يمينه أو طلاقه . وهذا موضع اختلف فيه الفقهاء ؛ فقال الشافعى وأبو حنيفة : يصح الاستثناء في الإيقاع والحلف ، فإذا قال : « أنت طالق إن شاء الله » أو « أنت حرة إن شاء الله » أو « إن كنت فلانا فأنت طالق إن شاء الله » أو « الطلاق يلزمنى لأفعلن كذا إن شاء الله » أو « أنت على حرام أو الحرام يلزمنى إن شاء الله » نفعه الاستثناء ، ولم يقع به طلاق في ذلك كله .

المخرج الرابع
ويشتمل على
حكم الاستثناء
في الطلاق

ثم اختلفا في الموضع [الذى] يعتبر فيه الاستثناء ، فاشتراط أصحاب أبى حنيفة اتصاله بالكلام فقط ، سواء نَوَاه من أوله أو قَبْل الفراغ من كلامه أو بعده . وقال أصحاب الشافعى : إن عَقَد اليمين ثم عَنَّ له الاستثناء لم يصح . وإن عَنَّ له الاستثناء في أثناء اليمين فوجهان ؛ أحدهما : يصح ، والثانى لا يصح . وإن نوى الاستثناء مع عَقْد اليمين صح وجهها واحداً ، وقد ثبت بالسنة الصحيحة أن سليمان بن داود عليهما الصلاة السلام قال : لأطوفنَّ الليلة على كذا وكذا امرأة تحمِل كل امرأة منهن غلاما يقاتل في سبيل الله ، فقال له الملك الموكل به : قل إن شاء الله ، فلم يقل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « والذى نَفْسِي بيده لو قالها لقاتلوا في سبيل الله فرسانا أجمعون » وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد اليمين . وثبت في السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « والله لأغزوينَّ

قريشاً « والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً » ثم سكت قليلاً ثم قال « إن شاء الله » ثم لم يَغْزُهُمْ ، رواه أبو داود . وفي جامع الترمذى من حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ » وقد قال تعالى (وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنْى فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) فهذه النصوص الصحيحة لم يشترط فى شيء منها [البته] فى صحة الاستثناء ونفعه أن ينويه مع الشرع فى اليمين ولا قبلها ، بل حديث سليمان صريح فى خلافه « وكذلك حديث «لأغزون قريشاً» ، وحديث ابن عمر تناول السكوت من قال إن شاء الله بعد يمينه ، سواء نوى الاستثناء قبل الفراغ أو لم ينوه « والآية دالة على نفع الاستثناء مع النسيان أظهر دلالة . ومن شرط النية قبل الفراغ لم يكن لذكر الاستثناء بعد النسيان عنده تأثير . وأيضاً فالكلام بآخره « وهو كلام واحد متصل ببعضه ببعض ، ولا معنى لاشتراط النية فى أجزائه وأبعاضه « وأيضاً فإن الرجل قد يستحضر بعد فراغه من الجملة ما يرفع بعضها « ولا يذكر ذلك فى حال تسكلمه بها ، فيقول « لزيد عندى ألف درهم ، ثم فى الحال يذكر أنه قصّاه منها مائة فيقول : إلا مائة « فلو اشترط نية الاستثناء قبل الفراغ لتعذّر عليه استدراك ذلك والحنى إلى الإقرار بما لا يلزمه والكذب فيه . وإذا كان هذا فى الإخبار فثله فى الإنشاء سواء ؛ فإن الخالف قد يَبْدُو له فيعلق اليمين بمشيئة الله « وقد يذهل فى أول كلامه عن قصد الاستثناء ، أو يشغله شاغل عن نيته ، فلو لم ينفعه الاستثناء حتى يكون ناوياً له من أول يمينه لغات مقصود الاستثناء « وحصل الحَرَجُ الذى رفعه الله تعالى عن الأمة به « ولما قال لرسوله إذا نسيه (واذكر ربك إذا نسيت) وهذا متناول لذكره إذا نسي الاستثناء قطعاً « فإنه سبب النزول ، ولا يجوز إخراجه وتخصيصه لأنه مراد قطعاً ، وأيضاً فإن صاحب هذا القول إن طَرَدَ لزمه ألا يصح مخصّص من صفة أو بدل أو غاية أو استثناء بإلا ونحوها حتى

ينويه المتكلم من أول كلامه ؛ فإذا قال « له على ألف مؤجلة إلى سنة » هل يقول عالم : إنه لا يصح وصفها بالتأجيل حتى يكون منويا من أول الكلام ؟ وكذلك إذا قال « بعتك هذا بعشرة » فقال « اشتريته على أن لي الخيار ثلاثة أيام » يصح هذا الشرط وإن لم ينوه من أول كلامه ، بل عن له الاشتراط عقيب القبول . ومثله لو قال « وقفت دارى على أولادى أو غيرهم بشرط كونهم فقراء مسلمين ، أو متأهلين » وعلى أنه من مات منهم فنصيبه لولده أو للباقيين « صح ذلك وإن عن له ذكر هذه الشروط بعد تلفظه بالوقف . ولم يقل أحد : لا تقبل منه هذه الشروط إلا أن يكون قد نَوَّاهَا قبل الوقف أو معه ، ولم يقع في زمن من الأزمنة قطُّ سؤال الواقفين عن ذلك ، وكذلك لو قال « له على مائة درهم إلا عشرة » فإنه يصح الاستثناء ، وينفعه ، ولا يقول له الحاكم : إن كنت نَوَّيْتَ الاستثناء من أول كلامك لزمك تسعون ، وإن كنت إنما نويته بعد الفراغ لزمك مائة . ولو اختلف الحال لبين له الحاكم ذلك . ولساغ له أن يسأله بل يحلفه أنه نوى ذلك قبل الفراغ إذا طلب المقر له ذلك ، وكذلك لو ادعى عليه أنه باعه أرضاً فقال : نعم بعته هذه الأرض إلا هذه البقعة ، لم يقل أحد : إنه قد أقر ببيع الأرض جميعها إلا أن يكون قد نَوَّى استثناء البقعة في أول كلامه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن مكة « إنه لا يُحْتَلَى خَلَاَهَا » فقال له العباس « إلا الإذخر » فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال « إلا الإذخر » وقال في أسرى بدر « لا ينقلت أحد منهم إلا بقداء أو ضربة عنق » فقال له ابن مسعود : إلا سُهَيْل بن بِيضَاء ، فقال « إلا سهيل بن بِيضَاء » ومعلوم أنه لم ينو واحدا من هذين الاستثناءين في أول كلامه . بل استثناء^(١) لما ذُكِّرَ به ، كما أخبر عن سليمان بن داود صلى الله عليهما أنه لو أنشأه بعد أن ذكره به المَلِكُ نفعه ذلك .

(١) في نسخة « بل أنشأه لما ذكر به » وهى أوفق لما يذكره بعده .

وشبهة من اشترط ذلك أنه إذا لم ينو الاستثناء من أول كلامه فقد لزمه موجبُ كلامه . فلا يقبل منع رفعه ولا رفع بعضه بعد لزومه .

وهذه الشبهة لو صحت لما نفع الاستثناء في طلاق ولا عتاق ولا إقرار البتة . نواه أو لم ينوه ؛ لأنه إذا لزمه موجبُ كلامه لم يقبل منه رفعه ولا رفع بعضه بالاستثناء ، وقد طرد هذا بعضُ الفقهاء فقالوا : لا يصح الاستثناء في الطلاق توها لصحة هذه الشبهة .

وجوابها أنه إنما يلزمه موجبُ كلامه إذا اقتصر عليه . فأما إذا وصله بالاستثناء أو الشرط ولم يقتصر على مادونه فإن موجبَ كلامه مادلٌ عليه سياقه وتماه من تقييد باستثناء أو صفة أو شرط أو بدل أو غاية . فتكليفه نية ذلك التقييد من أول الكلام وإلاؤه إن لم ينوه أولاً تكليفٌ مالا يكلفه الله به ولا رسوله ولا يتوقف صحة الكلام عليه ، والله التوفيق .

فصل

وقال مالك : لا يصح الاستثناء في إيقاعهما ، ولا الحلف بهما . ولا الظهار . ولا الحلف به ، ولا النذر . ولا في شيء من الأيمان ، إلا في اليمين بالله تعالى وحده .

وأما الإمام أحمد فقال أبو القاسم الحرقى : وإذا استثنى في العتاق والطلاق فأكثر الروايات عن أبي عبد الله أنه توقف عن الجواب . وقد قطع في مواضع أخر أنه لا ينفعه الاستثناء . فقال في رواية ابن منصور : من حلف فقال « إن شاء الله » لم يحث . وليس له استثناء في الطلاق والعتاق ، وقال في رواية أبي طالب إذا قال « أنت طالق إن شاء الله » لم تطلق . وقال في رواية الحارث : إذا قال لامرأته « أنت طالق إن شاء الله » : الاستثناء إنما يكون في الأيمان .

قال الحسن وقتادة وسعيد بن المسيب : ليس له نية في الطلاق . وقال قتادة :

وقوله : « إن شاء الله » قد شاء الله الطلاق حين أذن فيه ، وقال في رواية حنبل : مَنْ حلف فقال « إن شاء الله » لم يحنث ، وليس له استثناء في الطلاق والعتاق ، قال حنبل : لأنهما ليسا من الأيمان . وقال صاحب المغنى وغيره : وعنه ما يدل على أن الطلاق لا يقع . وكذلك العتاق ؛ فعلى هذا يكون عنه في المسألة ثلاث روايات : الوقوع . وعدمه . والتوقف فيه ، وقد قال في رواية الميموني : إذا قال لاسرأة « أنت طالق يوم أتزوج بك إن شاء الله » ثم تزوجها لم يلزمه شيء . ولو قال لأمة « أنت حرة يوم أشتريك إن شاء الله » صارت حرة . فلعل أبا حامد الإسفرائيني وغيره ممن حكى عن أحمد الفرق بين « أنت طالق إن شاء الله » فلا تطلق . وأنت حرة إن شاء الله . فتعنتق استند إلى هذا النص ، وهذا من غلطه على أحمد ، بل هذا تفريق منه بين صحة تعليق العتق على الملك وعدم صحة تعليق الطلاق على النكاح ، وهذا قاعدة مذهبه . والفرق عنده أن الملك قد شرع سبباً لحصول العتق كملك ذى الرحم المحرم ، وقد يعقد البيع سبباً لحصول العتق اختياراً كشرائه من يريد عتقه في كفارة أو قرينة أو فداء كشرائه قريبه ، ولم يشرع الله النكاح سبباً لإزالته البتة ؛ فهذا فقهه وفرقه . فقد أطلق القول بأنه لا ينفع الاستثناء في إيقاع الطلاق والعتاق . وتوقف في أكثر الروايات عنه . فتخرج المسألة على وجهين صرح بهما الأصحاب ، وذكروا وجهاً ثالثاً وهو أنه إن قصد التعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة لم تطلق ، وإن قصد التبرك أو التأدب طلقت . وقيل عن أحمد : يقع العتق دون الطلاق . ولا يصح هذا التفريق عنه . بل هو خطأ عليه .

قال شيخنا : وقد روى في الفرق حديث موضوع على معاذ بن جبل يرفعه فلو عاق الطلاق على فعل يقصد به الحض أو المنع كقوله « أنت طالق إن كنت فلانا إن شاء الله » فروايتان منصوبتان عن الإمام أحمد . إحداها : ينفعه الاستثناء ، ولا تطلق إن كنت فلانا . وهو قول أبي عبيدة ؛ لأنه بهذا التعليق

قد صار حالفاً ، وصار تعليقه يميناً باتفاق الفقهاء ، فصح استثناءؤه فيها لعموم النصوص للتناولة للاستثناء في الحلف واليمين . والثانية : لا يصح الاستثناء . وهو قول مالك كما تقدم ؛ لأن الاستثناء إنما ينفع في الأيمان المكفرة . فالتكفير والاستثناء متلازمان ، ويمين الطلاق والعناق لا يكفران ، فلا ينفع فيهما الاستثناء ، ومن هنا خرج شيخنا على المذهب إجزاء التكفير فيهما . لأن أحمد رضي الله عنه نص على أن الاستثناء إنما يكون في اليمين المكفرة ، ونص على أن الاستثناء ينفع في اليمين بالطلاق والعناق ، فيخرج من نصه إجزاء الكفارة في اليمين بهما ، وهذا يخرج في غاية الظهور والصحة . ونص أحمد على الوقوع لا يبطل صحة هذا التخييج ، كسائر نصوصه ونصوص غيره من الأئمة التي يخرج منها على مذهبه خلاف ما نص عليه ، وهذا أكثر وأشهر من أن يذكر ، ومن أصحابه من قال : إن أعاد الاستثناء إلى الفعل نفعه قولاً واحداً ، وإن أعاده إلى الطلاق فعلى روايتين ، ومنهم من جعل الروايتين على اختلاف حالين ، فإن أعاده إلى الفعل نفعه . وإن أعاده إلى قوله « أنت طالق » لم ينفعه .

وإيضاح ذلك أنه إذا قال « إن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله » فإنه تارة يريد « فأنت طالق إن شاء الله طلاقك » وتارة يريد « إن شاء الله تعليق اليمين بمشيئة الله » أي إن شاء الله عقد هذه اليمين فهي معقودة . فيصير كقوله « والله لأقومن إن شاء الله » فإذا قام علمنا أن الله قد شاء القيام ، وإن لم يتم علمنا أن الله لم يشأ قيامه . فما شاء الله كان . وما لم يشأ لم يكن ، فلم يوجد الشرط فلم يحنث . فينقل هذا بعينه إلى الحلف بالطلاق؛ فإنه إذ قال « الطلاق يلزمني لأقومن إن شاء الله القيام » فلم يتم لم يشأ الله له القيام . فلم يوجد الشرط فلم يحنث ، فهذا الفقه بعينه .

فصل

فإن قال « أنت طالق إلا أن يشاء الله » فاختلف الذين يصححون الاستثناء في قوله « أنت طالق إن شاء الله » ههنا : هل ينفعه الاستثناء ويمنع وقوع الطلاق أولا ينفعه ؟ على قولين ، وهما وجهان لأصحاب الشافعي . والصحيح عندهم أنه لا ينفعه الاستثناء ويقع الطلاق . والثاني ينفعه الاستثناء ولا تطلق ، وهو قول أصحاب أبي حنيفة ، والذين لم يصححوا الاستثناء احتجوا بأنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم^(١) ، إذ المعنى قد وقع عليك الطلاق إلا أن يشاء الله رفعه وهذا يقتضى وقوعاً منجزاً ورفعاً معلقاً بالشرط ، والذين صححوا الاستثناء قولهم أفعه ؛ فإنه لم يوقع طلاقاً منجزاً . وإنما أوقع طلاقاً معلقاً على المشيئة . فإن معنى كلامه أنت طالق إن شاء الله طلاقك ، فإن شاء عدمه لم تطلقى . بل لاتطلقين إلا بمشيئته . فهو داخل في الاستثناء من قوله إن شاء الله ، فإنه جعل مشيئة الله لطلاقها شرطاً فيه . وهذا أضاف إلى ذلك جعله عدم مشيئته مانعاً من طلاقها .

والتحقيق أن كل واحد من الأمرين يستلزم الآخر؛ فقوله « إن شاء الله » يدل على الوقوع عند وجود المشيئة صريحا . وعلى انتفاء الوقوع عند انتفائها لزوما . وقوله « إلا أن يشاء الله » يدل على عدم الوقوع عند عدم المشيئة صريحا ، وعلى الوقوع عندها لزوما . فتأمل . فالصورتان سواء كما سوى بينهما أصحاب أبي حنيفة وغيرهم من الشافعية . وقولهم « إنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم » فهذا بعينه يحتاج به عليهم من قال : إن الاستثناء لا ينفع في الإيقاع بحال ؛ فإن صححت هذه الحجة بطل الاستثناء في الإيقاع جملة ، وإن لم يصح لم يصح الفرق وهو لم يوقعه مطلقا . وإنما علقه بالمشيئة نفيا وإثباتا كما قررناه ؛ فالطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع .

(١) في نسخة . بمشيئة لم تعلق « تحريف .

وعلى هذا فإذا قال « إن شاء الله » وهو لا يعلم معناها أصلاً ، فهل ينفعه هذا الاستثناء ؟ قال أصحاب أبي حنيفة : إذا قال « أنت طالق إن شاء الله » ولا يدري أى شئ ■ ■ إن شاء الله ■ لا يقع الطلاق ، قالوا : لأن الطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع ■ فعلمه وجهله سواء ■ قالوا : ولهذا لما كان سكوت البكر رضا استوى فيه العلم والجهل ■ حتى لو زوجها أبوها فسكتت وهي لا تعلم أن السكوت رضا صح النكاح ■ ولم يعتبر جهلها .

ثم قالوا : فلو قال لها « أنت طالق » فجرى على لسانه من غير قصد « إن شاء الله » وكان قصده إيقاع الطلاق لم يقع الطلاق ؛ لأن الاستثناء قد وجد حقيقة ، والكلام مع الاستثناء لا يكون إقاعاً ■ وهذا القول في طرف وقول من يشترط نية الاستثناء في أول الكلام أو قبل الفراغ منه في طرف آخر ، وبينهما أكثر من بعد المشرقين .

فلو قال « أنت طالق إن لم يشأ الله ، أو ما لم يشأ الله » فهل يقع الطلاق في الحال أولاً يقع ؟ على قولين ■ وهما وجهان في مذهب أحمد ■ فمن أوقعه احتج بأن كلامه تضمن أمرين : محالاً ■ وممكناً ، فالممكن التطبيق ، والمحال وقوعه على هذه الصفة ، وهو إذا لم يشأ الله ، فإن ما شاء الله وجب وقوعه ، فيلغو هذا التقييد المستحيل ، وبسلم أصل الطلاق فينفذ . الوجه الثانى : لا يقع ، ولهذا القول مأخذان : أحدهما : أن تعليق الطلاق على الشرط المحال يمنع من وقوعه ؛ كما لو قال « أنت طالق إن جمعت بين الضدين ■ أو ■ إن شربت ماء الكوز » ولا ماء فيه لعدم وقوع شرطه ، فمكذاً إذا قال « أنت طالق إن لم يشأ الله ■ فهو تعليق للطلاق على شرط مستحيل ■ وهو عدم مشيئة الله ، فلو طاعت لطلقت بمشيئته ، وشرط وقوع الطلاق عدم مشيئته . والمأخذ الثانى - وهو أفقه - أنه استثناء في المعنى ■ وتعليق على المشيئة ، والمعنى إن لم يشأ الله عدم طلاقك ؛ فهو كقوله « إلا أن يشأ الله ■ سواء كما تقدم بيانه .

فصل

قال الموقعون : قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : ثنا خالد بن يزيد بن أسد القسري : ثنا جميع بن عبد الحميد الجمعي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري وابن عمر قال : كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى الاستثناء جائزا في كل شيء إلا في الطلاق والعتاق ، قالوا : وروى أبو حفص ابن شاهين بإسناده عن ابن عباس قال : إذا قال الرجل لامرأته « أنت طالق إن شاء الله » فهي طالق ، وكذلك روى عن أبي بريدة : قالوا : ولأنه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح . كقوله « أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا » . قالوا : ولأنه إنشاء حكم في محل . فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح ، قالوا : ولأنه إزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله تعالى ، كما لو قال : أبرأتك إن شاء الله . قالوا : ولأنه تعليق على مالا سبيل إلى العلم به . فلم يمنع وقوع الطلاق ، كما لو قال : أنت طالق إن شاءت السموات والأرض . قالوا : وإن كان لنا سبيل إلى العلم بالشرط صحَّ الطلاق لوجود شرطه ، ويكون الطلاق حينئذ معلقا على شرط تحقق وجوده بمباشرة الآدمي سببه ، قال قتادة : قد شاء الله حينئذ أن تطلق ، قالوا : ولأن الله تعالى وضع لإيقاع الطلاق هذه اللفظة شرعا وقدرها ؛ فإذا أتى بها المكلف فقد أتى بما شاءه الله ؛ فإنه لا يكون شيء قط إلا بمشيئة الله عز وجل ، والله شاء الأمور بأسبابها ؛ فإذا شاء تكوين شيء وإيجاده شاء سببه ؛ فإذا أتى المكلف بسببه فقد أتى به بمشيئة الله . ومشيئة السبب مشيئة المسبب . فإنه لو لم يشأ وقوع الطلاق لم يمكن المكلف أن يأتي به ؛ فإن ما لم يشأ الله يمتنع وجوده كما أن ما شاءه وجب وجوده . قالوا : وهذا في القول نظير المشيئة في الفعل . فلو قال « أنا أفعل كذا » إن شاء الله تعالى . وهو متلبس بالفعل صحَّ ذلك . ومعنى كلامه أن فِعْلِي هذا إنما هو بمشيئة الله ، كما لو قال حال

تشبه الذين
لا يجوزون
الاستثناء

دخوله الدار « أنا أدخلها إن شاء الله » أو قال من تخلص من شر « تخلصت
 من شاء الله » وقد قال يوسف لأبيه وإخوته : (اَدْخُلُوا مِصْرَ) (اَدْخُلُوا مِصْرَ) (اَدْخُلُوا مِصْرَ) (اَدْخُلُوا مِصْرَ) (اَدْخُلُوا مِصْرَ)
 في حال دخولهم . والمشيتة راجمة إلى الدخول المقيد بصيغة الأمر ؛ فالمشيتة
 متناولة لهما جميعا ، قالوا : ولو أنى بالشهادتين ثم قال عقيبهما « إن شاء الله »
 أو قال « أنا مسلم إن شاء الله » فإن ذلك لا يؤثر في صحة إسلامه شيئا .
 ولا يجعله إسلاما معلقا على شرط ، قالوا : ومن المعلوم قطعا أن الله قد شاء تكلمه
 بالطلاق . فقوله بعد ذلك « إن شاء الله » تحقيق لما قد علم قطعا أن الله شاءه ،
 فهو بمنزلة قوله « أنت طالق إن كان الله أباح الطلاق وأذن فيه » ولا فرق
 بينهما . وهذا بخلاف قوله « أنت طالق إن كنت فلانا » فإنه شرط في طلاقها
 ما يمكن وجوده وعدمه ؛ فإذا وجد الشرط وقع ما علق به ، ووجود الشرط
 في مسألة المشيتة إنما يعلم بمباشرة العبد سببه ؛ فإذا باشره علم أن الله قد شاءه ،
 قالوا : وأيضا فالكفارة أقوى من الاستثناء ؛ لأنها ترفع حكم اليمين . والاستثناء
 يمنع عقدها ، والرافع أقوى من المانع . وأيضا فإنها تؤثر متصلة ومنفصلة ،
 والاستثناء لا يؤثر مع الانفصال ، ثم الكفارة مع قوتها لا تؤثر في الطلاق
 والعناق ؛ فإن لا يؤثر فيه الاستثناء أولى وأخرى . قالوا : وأيضا فقوله « إن شاء
 الله » إن كان استثناء فهو رافع لجملة المستثنى منه ، فلا يرتفع ، وإن كان شرطا
 فيما أن يكون معناه إن كان الله قد شاء طلاقك . أو إن شاء الله أن أوقع
 عليك في المستقبل طلاقا غير هذا ؛ فإن كان المراد هو الأول فقد شاء الله طلاقها
 بمشيتته لسببه ، وإن كان المراد هو الثاني فلا سبيل للمكلف إلى العلم بمشيتته
 تعالى . فقد علق الطلاق بمشيتة من لا سبيل إلى العلم بمشيتته ؛ فيلغو التعليق .
 ويبقى أصل الطلال فينفذ . قالوا : ولأنه علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن ،
 فوجب نفوذه ، كما لو قال « أنت طالق إن علم الله » أو « إن قدر الله »
 أو « إن سمع » أو « إن رأى » .

بوضحه أنه حذف مفعول المشيئة ، ولم ينو مفعولا معينا ؛ حقيقة لفظه :
 أنت طالق إن كان لله مشيئة . أو إن شاء أى شئ كان . ولو كانت نيته إن
 شاء الله هذا الحادث المعين وهو الطلاق لم يمنع جعل المشيئة المطلقة إلى هذا
 الحادث فرداً من أفرادها شرطاً في الوقوع . ولهذا لو سئل المستثنى عما أراد لم يفصح
 بالمشيئة الخاصة ، بل لعلها لا تخطر بباله ، وإنما تكلم بهذا اللفظ بقاء على ما اعتاده
 الناس من قول هذه الكلمة عند اليمين والنذر والوعد .

قالوا : ولأن الاستثناء إنما بابه الأيمان . كقوله « من حلف فقال إن شاء الله
 فإن شاء فعل . وإن شاء ترك . وليس له دخول في الأخبار ولا في الإنشاءات ،
 فلا يقال « قام زيد إن شاء الله » ولا « قم إن شاء الله » ولا « لا تقم إن شاء
 الله » ولا « بعت ولا قبلت إن شاء الله » . وإيقاع الطلاق والعناق من إنشاء
 العقود التي لا تعلق على الاستثناء ؛ فإن زمن الإنشاء مُقَارَن له ؛ فعقود الإنشاءات
 تقارنها أزمنتها ؛ فلهذا لا تُتَلَقُّ بالشروط .

قالوا : والذي يكشف سر المسألة أن هذا الطلاق المعلق على المشيئة إما أن يريد
 به طلاقاً ماضياً أو مقارناً للتكلم به أو مستقبلاً ؛ فإن أراد الماضى أو المقارن وقع
 لأنه لا يعلق على الشرط . وإن أراد المستقبل - ومعنى كلامه إن شاء الله أن
 تكونى في المستقبل طالقا فأنت طالق - وقع أيضاً ؛ لأن مشيئة الله بطلاقها الآن
 يوجب طلاقها في المستقبل ؛ فيعود معنى الكلام إلى أنى إن طلقته الله بطلاقها الآن بمشيئة
 الله فأنت طالق ، وقد طلقها بمشيئته . فتطلق ؛ فهنا ثلاث دعاوى ؛ إحداها : أنه
 طلقها ، والثانية : أن الله شاء ذلك ، والثالثة : أنها قد طلقت ؛ فإن صحت الدعوى
 الأولى صحت الآخران ، وبيان صحتها أنه تكلم بلفظ صالح للطلاق ، فيكون طلاقاً ،
 وبيان الثانية أنه حادث ؛ فيكون بمشيئة الله . فقد شاء الله طلاقها فتطلق ؛
 فهذا غاية ما تمسك به الموقعون .

جواب المانعين قال المانعون : أنتم معاشر الموقعين قد ساعدتمونا على صحة تعليق الطلاق

بالشرط ، ولستم ممن يبطله كالظاهرة وغيرهم كأبى عبد الرحمن الشافعى . فقد كفيتمونا نصف المؤنة . وحملتكم عنا كلفة الاحتجاج لذلك . فبقى الكلام معكم فى صحة هذا التعليق المعين . هل هو صحيح أم لا ؟ فإن ساعدتمونا على صحة التعليق قرب الأمر وقطعنا نصف المسافة الباقية . ولا ريب أن هذا التعليق صحيح ؛ إذ لو كان محالاً لما صح تعليق اليمين والوعد والنذر وغيرها بالمشيئة . ولما كان ذلك لغواً لا يفيد . وهذا بين البطلان عند جميع الأمة ، فصح التعليق حينئذ ، فبقى بيننا وبينكم منزلة أخرى ، وهى أنه هل وجود هذا الشرط ممكن أم لا ؟ فإن ساعدتمونا على الإمكان . ولا ريب فى هذه المساعدة قربت المسافة جداً ، وحصلت المساعدة على أنه طلاق معلق صح تعليقه على شرط ممكن ، فبقيت منزلة أخرى . وهى أن تأثير الشرط وعمله يتوقف على الاستقبال أم لا يتوقف عليه بل يجوز تأثيره فى الماضى والحال والاستقبال ؟ فإن ساعدتمونا على توقف تأثيره على الاستقبال وأنه لا يصح تعلقه بماض ولا حال - وأنتم بحمد الله على ذلك مساعدون - بقى بيننا وبينكم منزلة واحدة ، وهى أنه هل لنا سبيل إلى العلم بوقوع هذا الشرط فيترتب المشروط عليه عند وقوعه أم لا سبيل لنا إلى ذلك البتة فيكون التعليق عليه تعليقا على ما لم يجعل الله لنا طريقا إلى العلم به ؟ فهمنا معترك النزال ، ودعوة الأبطال ، فنزال نزال ، فنقول :

من أقبح القبائح . وأبين الفضائح . التى تشتمز منها قلوب المؤمنين . وتفكرها فطر العالمين ، ما تمسك به بعضكم . وهذا لفظه بل حروفه ، قال : لنا أنه علق الطلاق بما لا سبيل لنا إليه فوجب أن يقع ؛ لأن أصله الصفات المستحيلة ، مثل قوله « أنت طالق إن شاء الحجر » أو « إن شاء الميت » أو « إن شاء هذا المجنون المطبق الآن » فبالك من قياس ما أفسده ، وعن طريق الصواب ما أبده ! وهل يستوى فى عقل أو رأى أو نظر أو قياس مشيئة الرب جل جلاله ومشيئة الحجر والميت والمجنون عند أحد من عقلاء الناس ؟ وأقبح من هذا - والله المستعان (٥ - أعلام الموقعين)

وعليه التكلان وعايذا به من الخذلان . ونزغات الشيطان - تمسكُ بعضهم بقوله علق الطلاق بمشيئة مَنْ لا تُعلم مشيئته فلم يصح التعليق ، كما لو قال « أنت طالق إن شاء إبليس » فسبحانك اللهم وبمحمدك . وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وعايذا بوجهك الكريم ، من هذا الخذلان العظيم ، وباسبجان الله ! لقد كان لكم في نُصْرَةِ هذا القولِ غِنَى عن هذه الشبهة الملعونة في ضروب الأقيسة وأنواع المعاني والإلزامات فسحة ومتسع ، والله شرف نفوس الأئمة الذين رفع الله قدرهم ، وشاد في العالمين ذكركم ، حيث يأنفون لنفوسهم ويرغبون بها عن أمثال هذه الهذيان التي تسودُّ بها الوجوه قبل الأوراق . ونَحِلُّ بقر الإيمان الحاق . وعند هذا فنقول :

علق الطلاق بمشيئة مَنْ جميعُ الحوادث مستندةٌ إلى مشيئته ، وتُعلم مشيئته عند وجود كل حادث أنه إنما وقع بمشيئته ، فهذا التعليق من أصح التعليقات . فإذا أنشأ المعلق طلاقاً في المستقبل تبيننا وجود الشرط بإنشائه فوق ؛ فهذا أمر معقول شرعاً وفطرة وقدرًا ، وتعليق مقبول .

يبينه أن قوله إن شاء الله لا يريد به إن شاء الله طلاقها ماضياً قطعاً . بل إما أن يريد به هذا الطلاق الذي تلفظ به أو طلاقاً مستقبلاً غيره ، فلا يصح أن يراد به هذا الملفوظ ؛ فإنه لا يصح تعليقه بالشرط ؛ إذ الشرط إنما يؤثر في الاستقبال . حقيقة هذا التعليق أنت طالق إن شاء الله طلاقك في المستقبل . ولو صرح بهذا لم تطلق حتى ينشئ لها طلاقاً آخر .

ونقرره بلفظ آخر فنقول : علقه بمشيئة مَنْ له مشيئة صحيحة معتبرة ، فهو أولى بالصحة من تعليقه بمشيئة آحاد الناس ، يبينه أنه لو علقه بمشيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لم يقع في الحال ، ومعلوم أن ما شاءه الله فقد شاءه رسوله ؛ فلو كان التعليق بمشيئة الله موجبا للوقوع في الحال لكان التعليق بمشيئة رسوله في حياته كذلك ، وبهذا يبطل ما عوّا لهم عليه

وأما قولكم : « إن الله تعالى قد شاء الطلاق حين تكلم المكلف به »
 فنعم إذا ؛ لكن شاء الطلاق المُطْلَق أو المعلق ؟ ومعلوم أنه لم يقع منه
 طلاق مُطْلَق . بل الواقع منه طلاق معاق على شرط . فمشيئة الله تعالى
 لا تكون مشيئة للطلاق المُطْلَق ، فإذا طلقها بعد هذا علمنا أن الشرط قد
 وجد . وأن الله قد شاء طلاقها فطلقت . وعند هذا فنقول : لو شاء الله أن
 يُنطق العبد لأنطقه بالطلاق مطلقاً من غير تعليق ولا استثناء . فلما أنطقه به
 مقيداً بالتعليق والاستثناء علمنا أنه لم يشأ له الطلاق المنجز ، فإن ما شاء الله كان .
 وما لم يشأ لم يكن .

ومما يوضح هذا الأمر أن مشيئة اللفظ لا تكون مشيئة للحكم حتى يكون
 اللفظ صالحاً للحكم ، ولهذا لو تلفظ المكره أو زائل العقل أو العصبى أو المجنون
 بالطلاق فقد شاء الله منهم وقوع هذا اللفظ . ولم يشأ وقوع الحكم ، فإنه لم يرتب
 على ألفاظ هؤلاء أحكامها لعدم إرادتهم لأحكامها ، فهكذا المعلق طلاقه بمشيئة
 الله يريد أن لا يقع طلاقه . وإن كان الله قد شاء له التلفظ بالطلاق . وهذا في
 غاية الظهور لمن أنصف .

ويزيده وضوحاً أن المعنى الذي منع الاستثناء عقد اليمين لأجله هو بعينه في
 الطلاق والعاق ؛ فإنه إذا قال « والله لأفعلن اليوم كذا إن شاء الله » فقد التزم
 فعله في اليوم إن شاء الله له ذلك . فإن فعله فقد علمنا مشيئة الله له . وإن لم يفعله
 علمنا أن الله لم يشأ ؛ إذ لو شاءه لوقع ولا بد ، ولا يكفي في وقوع الفعل مشيئة
 الله للعبد إن شاء فقط ، فإن العبد قد يشاء الفعل ولا يقع ، فإن مشيئته ليست
 موجبة ولا تلزمه ، بل لا بد من مشيئة الله له أن يفعل . وقد قال تعالى في المشيئة
 الأولى (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيماً) ، (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله
 رب العالمين) . وقال في المشيئة الثانية : (إن هذه تذكرة فمن شاء ذكره ، وما

يذكرون إلا أن يشاء الله) ، وإذا كان تعليق الحلف بمشيئته تعالى يمنع من انعقاد اليمين وكذلك تعليق الوعد ، فإذا قال « أفعل إن شاء الله » ولم يفعل لم يكن مُخْلَفًا . كما لا يكون في اليمين حائثًا . وهكذا إذا قال : « أنت طالق إن شاء الله » فإن طلقها بعد ذلك علمنا أن الله قد شاء الطلاق فوقع ، وإن لم يطلقها تبين أن الله لم يشأ الطلاق فلا تطلق ، فلا فرق في هذا بين اليمين والإيقاع ، فإن كلا منهما إنشاء وإلزام مُعَلَّقٌ بالمشيئة .

قالوا : وأما الأثران اللذان ذكرتُمَا عن الصحابة فما أحسنهما لو ثبتا . ولكن كيف بثبوتهما وعطية ضعيف ، وجميع بن عبد الحميد مجهول ، وخالد بن يزيد ضعيف ؟ قال ابن عدى : أحاديثه لا يتابع عليها . وأثر ابن عباس لا يعلم حالُ إسناده حتى يقبل أو يرد .

على أن هذه الآثار مُقَابِلَةٌ بآثار آخر لا تثبت أيضا ، فمنها : ما رواه البيهقي في سننه من حديث إسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاذ بن جبل قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا مَعَاذُ ، ما خلق الله شيئا على وجه الأرض أَبْقَصَ إليه من الطلاق ، وما خلق الله شيئا على وجه الأرض أَحَبَّ إليه من العتاق ، فإذا قال الرجل لمملوكه : أنت حر إن شاء الله ، فهو حر ولا استثناء له » وإذا قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله ، فله استثنؤه ولا طلاق عليه « ثم ساقه من طريق محمد بن مصفى : ثنا معاوية بن حفص عن حميد عن مالك الأحمي حدثني مكحول عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله ، فقال « له أَسْتَنْثَاؤُهُ » فقال رجل : يا رسول الله وإن قال لغلामه : أنت حر إن شاء الله تعالى ؟ قال : « بمتق ؛ لأن الله يشاء العتق ، ولا يشاء الطلاق » . ثم ساق من طريق إسحاق بن أبي مجيع عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قال لامرأته أنت طالق إن شاء

الله ، أو لعلامه أنت حر إن شاء الله ، أو عليه المشى إلى بيت الله الحرام إن شاء الله ؛ فلا شيء عليه » ثم ساق من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا في الطلاق وَحَدَّه أَنَّهُ لَا يَقَعُ .

ولو كنا ممن يفرح بالباطل ككثير من المصنفين الذين يفرح أحدهم بما وجدته مؤيدا لقوله لفرحنا بهذه الآثار . ولكن ليس فيها غنية ؛ فإنها كلها آثار باطلة موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما الحديث الأول ففيه عدة بَلَايَا ؛ إحداها حميد بن مالك « ضعفه أبو زرعة وغيره . الثانية : أن مكحولاً لم يَلْقَ معاذاً ، قال أبو زرعة : مكحول عن معاذ منقطع . الثالثة : أنه قد اضطرب فيه حميد هذا الضعيف ؛ فرة يقول : عن مكحول عن معاذ ، ومرة يقول : عن مكحول عن خالد بن معدان عن معاذ ، وهو منقطع أيضا ، وقيل : مكحول عن مالك بن يخامر عن معاذ ، قال البيهقي : ولم يصح . الرابعة : أن إسماعيل ابن عياش ليس ممن يقبل تفرده بمثل هذا ؛ ولهذا لم يذهب أحد من الفقهاء إلى هذا الحديث ، وما حكاه أبو حامد الإسفرائيني عن أحمد من القول به فباطل عنه لا يصح البتة ، وكل من حكاه عن أحمد فستندُه حكاية أبي حامد الإسفرائيني أو من تلقاها عنه .

وأما الأثر الثاني فإسناده ظلمات بعضها فوق بعض حتى انتهى أمره إلى الكذاب إسحاق بن نجيم الملقب .

وأما الأثر الثالث فالجارود بن يزيد قد ارتقى من حَدِّ الضعف إلى حَدِّ التَّرك .

والمقصود أن لآثار من الطرفين لا مستراح فيها .

فصل

وأما قوالكم « إنه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح » كقوله : أنت طالق

ثلاثاً إلا ثلاثاً ■ فما أبرَدَها من حجة ؛ فإن الاستثناء لم يرفع حكم الطلاق بعد وقوعه ، وإنما منع من انعقاده منجزاً ■ بل انعقد معلقاً ، كقوله : ■ أنت طالق إن شاء فلان ■ فلم يشأ فلان ؛ فإنها لا تطلق ، ولا يقال : إن هذا الاستثناء رفع حجة الطلاق .

وأما قولكم « إنه إنشاء حكم في محل ، فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح » فأبرَدُ من الحجة التي قبلها ؛ فإن البيع والنكاح لا يصح تعليةهما بالشرط ، بخلاف الطلاق .

وأما قولكم « إزالة ملك ؛ فلا يصح تعليقه على مشيئة الله كالإبراء » فكذلك أيضاً ؛ فإن الإبراء لا يصح تعليقه على الشرط مطلقاً عندكم ■ سواء كان الشرط مشيئة الله أو غيرها ، فلو قال « أبرأتك إن شاء زيد ■ لم يصح ، ولو قال ■ أنت طالق إن شاء زيد ■ صح .

وأما قولكم « إنه تعليق على ما لا سبيل إلى العلم به ■ فليس كذلك ، بل هو تعليق على ما لا سبيل إلى علمه ؛ فإنه إذا أوقعه في المستقبل علمنا وجود الشرط قطعاً وأن الله قد شاءه .

وأما قولكم ■ إن الله قد شاءه بتكلم المطلق به « فالذي شاءه الله إنما هو طلاق معلق ، والطلاق المنجز لم يشأه الله ؛ إذ لو شاءه لوقع ولا بد ، فما شاء الله لا يوجب وقوع الطلاق في الحال ■ وما يوجب وقوعه في الحال لم يشأه الله .

وأما قولكم ■ إن الله تعالى وضع لإيقاع الطلاق هذه اللفظة شرعاً وقدرأ ■ فنعمَ وضع تعالى المنجز لإيقاع المنجز ، والمعلق لوقوعه عند وقوع ما عُلّقَ به .

وأما قولكم ■ لو لم يشأ الطلاق لم يأذن المكلف في التكلم به ■ فنعم شاء المعلق وأذن فيه ، والكلام في غيره .

وقولكم « إن هذا نظير قوله وهو متلبس بالفعل : أنا أفعل إن شاء الله » فهذا فصل النزاع في المسألة ، فإذا أراد بقوله « أنت طالق إن شاء الله هذا التطليق الذي صدر مني » لزمه الطلاق قطعاً لوجود الشرط ، وليس كلامنا فيه ، وإنما كلامنا فيما إذا أراد « إن شاء الله طلاقاً مستقبلاً » أو أطلق ولم يكن له نية . فلا ينبغي النزاع في القسم الأول ، ولا يظن أن أحداً من الأئمة ينافر فيه ؛ فإنه تعليق على شرط مستقبل ممكن فلا يجوز إلغاؤه ، كما لو صرح به فقال : « إن شاء الله أن أطلقك غداً فأنت طالق » إلا أن يستروح إلى ذلك المسلك الوخيم أنه علق الطلاق بالمستحيل فلغا التعليق كشيئة الحجر والميت . وأما إذا أطلق ولم يكن له نية فيحمل مُطلقُ كلامه على مقتضى الشرط لغة وشرعاً وعرفاً ، وهو اقتضاؤه للوقوع في المستقبل .

وأما استدلالكم بقول يوسف لأبيه وإخوته (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين) فلا حجة فيه ؛ فإن الاستثناء إن عاد إلى الأمر المطلوب دَوَّامه واستمراره فظاهر ، وإن عاد إلى الدخول المقيد به فمن أين لكم أنه قال لهم هذه المقالة حال الدخول أو بعده ؟ ولعله إنما قالها عند تَلَقُّيه لهم . ويكون دخولهم عليه في منزل اللقاء فقال لهم حينئذ (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين) فهذا محتمل . وإن كان إنما قال لهم ذلك بعد دخولهم عليه في دار مملكته فالعنى ادخلوها دخول استيطان واستقرار آمنين إن شاء الله .

وأما قولكم « إنه لو أتى بالشهادتين ثم قال إن شاء الله أو قال أنا مسلم إن شاء الله صح إسلامه في الحال » فنعم إذا ؛ فإن الإسلام لا يقبل التعليق بالشرط . فإذا علقه بالشرط تنجز ، كما لو علق الردة بالشرط فإنها تنجز . وأما الطلاق فإنه يصح تعليقه بالشرط .

وأما قولكم « إنه من المعلوم قطعاً أن الله قد شاء تكلمه بالطلاق » فقوله مد ذلك إن شاء الله تحقيق لما علم أن الله قد شاءه . فقد تقدم جوابه ، وهو

أن الله إنما شاء الطلاق المعلق ، فمن أين لكم أنه شاء المنجز ؟ ولم تذكروا عليه دليلاً .

وقولكم « إنه بمنزلة قوله أنت طالق إن كان الله أذن في الطلاق أو أباحه ، ولا فرق بينهما » فما أعظم الفرق بينهما وأبينه حقيقة ولغة « وذلك ظاهر عن تكلف بيانه ؛ فإن بيان الواضحات نوع من العي ، بل نظير ذلك أن يقول : أنت طالق إن كان الله قد شاء تلفظي بهذا اللفظ ؛ فهذا يقع قطعاً .

وأما قولكم « إن الكفارة أقوى من الاستثناء ؛ لأنها ترفع حكم اليمين » والاستثناء يمنع عقدها ، وإذا لم تدخل الكفارة في الطلاق والعناق فالاستثناء أولى « فما أوهنهما من شبهة » وهي عند التحقيق لاشيء ؛ فإن الطلاق والعناق إذا وقع لم تؤثر فيهما الكفارة شيئاً ، ولا يمكن حلها بالكفارة ، بخلاف الأيمان فإن حلها بالكفارة ممكن « وهذا تشريع شرعه شارح الأحكام هكذا » فلا يمكن تغييره ؛ فالطلاق والعناق لا يقبل الكفارة كما لم تقبلها سائر العقود كالوقف والبيع والهبة والإجارة والخلع ، فالكفارة مختصة بالأيمان ، وهي من أحكامها التي لا تكون لغيرها ، وأما الاستثناء فيشرع في أعم من اليمين كالوعد والوعيد والخبر عن المستقبل ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقوله عن أسية بن خلف « بل أنا أقنله إن شاء الله » وكذا الخبر عن الحال نحو « أنا مؤمن إن شاء الله » ولا تدخل الكفارة في شيء من ذلك فليس بين الاستثناء والتكفير تلازم ، بل تكون الكفارة حيث لا استثناء « والاستثناء حيث لا كفارة ، والكفارة شرعت تحلة لليمين بعد عقدها ، والاستثناء شرع لمعنى آخر ، وهو تأكيد التوحيد وتعليق الأمور بمشيئة مَنْ لا يكون شيء إلا بمشيئته ؛ فشرع للعبد أن يفوض الأمر الذي عزم عليه وحلف على فعله أو تركه إلى مشيئة الله ؛ ويعقد نطقه بذلك ، فهذا شيء والكفارة شيء آخر .

وأما قولكم «إن الاستثناء إن كان رافعاً فهو رافع لجملة المستثنى منه فلا يرتفع»
فهذا كلام عارٍ عن التحقيق؛ فإن هذا ليس باستثناء بأداة إلا وأخواتها التي يخرجُ
بها بعضُ المذكور ويبقى بعضُهُ حتى يلزم ما ذكرتم، وإنما هو شرط ينتفي الشروط
عند انتفائه كسائر الشروط. ثم كيف يقول هذا القائل في قوله «أنت طالق
إن شاء زيد اليوم» ولم يشأ؟ فوجب دليله أن هذا لا يصح.

فإن قيل: فلو أخرجه بأداة إلا فقال «أنت طالق إلا أن يشاء الله» كان
رفعاً لجملة المستثنى منه.

قيل: هذه معانطة ظاهرة؛ فإن الاستثناء ههنا ليس بإخراج جملة ما تناوله
المذكور ليلزم ما ذكرتم، وإنما هو تقييد لمطلق الكلام الأول بجملة أخرى مخصصة
لبعض أحوالها. أي أنت طالق في كل حالة إلا حالة واحدة. وهي حالة لا يشاء
الله فيها الطلاق. فإذا لم يقع منه طلاق بعد هذا علمنا بعدم وقوعه أن الله تعالى
لم يشأ الطلاق؛ إذ لو شاءه لوقع، ثم ينتقض هذا بقوله «إلا أن يشاء زيد»
و«إلا أن تقوى» ونحو ذلك؛ فإن الطلاق لا يقع إذا لم يشأه زيد وإذا لم تقم،
وسمى هذا التعليق بمشبهة الله تعالى استثناء في لغة الشارع كقوله تعالى (إذ أقسموا
ليَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ، ولا يستثنون) أي لم يقولوا إن شاء الله؛ فمن حلف فقال
إن شاء الله فقد استثنى؛ فإن الاستثناء استفعال من تَنَيْتُ الشيء، كأن المستثنى
بإلا قد عاد على كلامه فتثنى آخره على أوله بإخراج ما أدخله أولاً في لفظه،
وهكذا التقييد بالشرط سواء؛ فإن المتكلم به قد تثنى آخر كلامه على أوله فقيده به
ما أطلقه أولاً، وأما تخصيص الاستثناء بإلا وأخواتها فعرفٌ خاص للنحاة.

وقولكم «إن كان شرطاً، ويراد به إن كان الله قد شاء طلاقك في
المستقبل فينبذ لمشيئة الله له بمشيئته لسببه وهو الطلاق المذكور، وإن أراد به
إن شاء الله أن أطلقك في المستقبل فقد علّقه بما لا سبيل إلى العلم به فيلغو التعليق
ويبقى أصل الطلاق» فهذا هو أكبر عُذَّة الموقعين، ولا ريب أنه إن أراد

بقوله أنت طالق إن كان الله قد شاء تسكلمى بهذا اللفظ أو شاء طلاقك بهذا اللفظ طلقت ، ولكن المستثنى لم يُرد هذا ، بل ولا خطر على باله ، فبقى القسم الآخر وهو أن يريد إن شاء الله وقوع الطلاق عليك فيما يأتى ، فهذا تعليق صحيح معقول يمكن العلم بوجود ما علق عليه بوجود سببه كما تقدم بيانه .

وأما قولكم ■ إنه علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن ، فوجب نفوذه ■ كما لو قال : أنت طالق إن علم الله ، أو إن قدر الله ■ أو سمع الله - إلى آخره ■ فإبطالها من حجة ! فإنها لو صححت لبطل حكم الاستثناء في الإيمان لما ذكرتموه بعينه ■ ولا نفع الاستثناء في موضع واحد ■ ومعلوم أن المستثنى لم يُحْطَر هذا على باله ■ وإنما أراد تفويض الأمر إلى مشيئة الله وتعليقه به ■ وأنه إن شاء نفذ وإن لم يشأ لم يقع ■ ولذلك كان مستثنياً ■ أى وإن كنت قد التزمتُ اليمين أو الطلاق أو العتاق فإنما ألزمت بعد مشيئة الله وتبعاً لها فإن شاء فهو تعالى ينفذه بما يحدثه من الأسباب ■ ولم يُرد المستثنى إن كان الله مشيئة أو علم أو سمع أو بصر فأنت طالق ■ ولم يُحْطَر ذلك بباله البتة .

يوضحه أن هذا مما لا يقبل التعليق ■ ولا سيما بأداة إن التى للجائز الوجود والعدم ، ولو شك في هذا لكان ضالاً ، بخلاف المشيئة الخاصة ؛ فإنها يمكن أن تتعلق بالطلاق وأن لا تتعلق به ، وهو شاك فيها كما يشك العبد فيما يمكن أن يفعله الله به وأن لا يفعله هل شاء أم لا ؟ فهذا هو المعقول الذى في فطر الحالفين والمستثنين ، وحذف مفعول المشيئة لم يكن لما ذكرتم ، وهو عدم إرادة مفعول معين ■ بل للعلم به ودلالة الكلام عليه وتعين إرادته ؛ إذ المعنى إن شاء الله طلاقك فأنت طالق ، كما لو قال « والله لأسافرنَّ إن شاء الله » أى إن شاء الله سافرى ، وليس مراده إن كان الله صفة هى المشيئة ؛ فالذى قدرتموه من المشيئة المطلقة هو

الذي لم يخطر ببال الخالف والمطلق ، وإنما الذي لم يخطر بباله سواء هو المشيئة المعينة الخاصة .

وقولكم « إن المستثنى لو سئل عما أراد لم يفصح بالمشيئة الخاصة ، بل تكلم بلفظ الاستثناء بناء على ما اعتاده الناس من التكلم بهذا اللفظ » كلامٌ غير سديد ، فإنه لو صح لما نفع الاستثناء في يمين قط ، ولهذا نقول : إن قصد التحقيق والتأكد بذكر المشيئة ينجز الطلاق ، ولم يكن ذلك استثناء .

وأما قولكم « إن الاستثناء بابہ الأيمان » إن أردتم به اختصاص الأيمان به فلم تذكروا على ذلك دليلاً . وقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى » وفي لفظ آخر « مَنْ حلف فقال إن شاء الله فهو بالخيار ؛ فإن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل » لحديث حسن ، ولكن لا يوجب اختصاص الاستثناء بالمشيئة باليمين ، وقد قال الله تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) وهذا ليس بيمين ، ويشعر الاستثناء في الوعد والوعيد والخبر عن المستقبل ، كقوله : غداً أفعل إن شاء الله ، وقد عتب الله على رسوله صلى الله عليه وسلم حيث قال لمن سأله من أهل الكتاب عن أشياء « غداً أخبركم » ولم يقل إن شاء الله ، فاحتبس الوحي عنه شهراً ، ثم نزل عليه : (وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ، واذكر ربك إذا نسيت) أي إذا نسيت ذلك الاستثناء عقيب كلامك فاذكره به إذا ذكرت . هذا معنى الآية . وهو الذي أراده ابن عباس بصحة الاستثناء المترسخ ، ولم يقل ابن عباس قط ولا مَنْ هو دونه إن الرجل إذا قال لامرأته « أنت طالق » أو لعبد « أنت حر » ثم قال بعد سنة « إن شاء الله » إنها لا تطلق ولا يعتق العبد ، وأخطأ مَنْ نقل ذلك عن ابن عباس . أو عن أحد من أهل العلم البتة ، ولم يفهموا مراد ابن عباس ، والمقصود أن الاستثناء لا يختص باليمين لا شرعاً ولا عرفاً ولا لغة ، وإن أردتم بكون بابہ الأيمان كثرة فيها ؛ فهذا لا يبنى دخوله في غيرها .

وقولكم « إنه لا يدخل في الإخبارات ولا في الإنشاءات » فلا يقال :
قام زيد إن شاء الله ، ولا قم إن شاء الله [ولا بعث إن شاء الله] فكذا لا يدخل
في قوله : أنت طالق إن شاء الله « فليس هذا بتمثيل صحيح ، والفرق بين البابين
أن الأمور الماضية قد علم أنها وقعت بمشيئة الله ، والشرط إنما يؤثر في الاستقبال »
فلا يصح أن يقول : قت أمس إن شاء الله ، فلو أراد الإخبار عن وقوعها بمشيئة
الله أتى بغير صيغة الشرط ، فيقول : فعلت كذا بمشيئة الله وعونه وتأيده »
ونحو ذلك « بخلاف قوله : غداً أفعل إن شاء الله ، وأما قوله « قم إن شاء الله »
و « لا تقم إن شاء الله » فلا فائدة في هذا الكلام ؛ إذ قد علم أنه لا يفعل
إلا بمشيئة الله ، فأى معنى لقوله : إن شاء الله لك القيام فقم ، وإن لم يشأه
فلا تقم ؟ نعم لو أراد بقوله قم أو لا تقم الخبر وأخرجه مخرج الطلب تأكيداً ،
أى تقوم إن شاء الله ، صح ذلك ، كما إذا قال : مت على الإسلام إن شاء الله »
ولا تمت إلا على توبة إن شاء الله ، ونحو ذلك ، وكذا إن أراد بقوله « قم إن
شاء الله » رد المشيئة إلى معنى خبرى ، أى ولا تقوم إلا أن يشاء الله ؛ فهذا صحيح
مستقيم لفظاً ومعنى ، وأما « بعث إن شاء الله » واشتريت إن شاء الله « فإن
أراد به التحقيق صح وانعقد العقد ، وإن أراد به التعليق لم يكن المذكور إنشاء ،
وتنافى الإنشاء والتعليق ؛ إذ زمن الإنشاء يقارن وجود معناه ، وزمن وقوع المعلق
يتأخر عن التعليق ، فتناهما .

وأما قولكم « إن هذا الطلاق المعلق على المشيئة إما أن يريد طلاقاً ماضياً
أو مقارباً أو مستقبلاً - إلى آخره » فجوابه ما قد تقدم مراراً أنه إن أراد به
المشيئة إلى هذا اللفظ المذكور ، وأن الله إن كان قد شاءه فأنت طالق طلقت ،
ولا ريب أن المستثنى لم ير هذا ، وإنما أراد ألا يقع الطلاق ، فردّه إلى مشيئة
الله ، وأن الله إن شاءه بعد هذا وقع ، فكأنه قال : لا أريد طلاقك ولا أرب لي
فيه إلا أن يشاء الله ذلك فينفذ رضيت أم سخطت ، كما قال نبي الله شعيب عليه

السلام : « وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا » أى نحن لا نعود في ملتكم ، ولا نختار ذلك . إلا أن يشاء الله ربنا شيئاً فينفذ ما شاءه ، وكذلك قال إبراهيم : « وَلَا أَخَافُ مَا تَشْرَكُونَ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا » وسيع كل شيء علماً « أى لا يقع بي تخوف من جهة آلهتكم أبداً ، إلا أن يشاء ربى شيئاً فينفذ ما شاءه ، فرد الأنبياء ما أخبروا ألا يكون إلى مشيئة الرب تعالى وإلى علمه استدراكا واستثناء ، أى لا يكون ذلك أبداً ، ولكن إن شاء الله تعالى كان . فإنه تعالى عالم بما لا نعلمه نحن من الأمور التى تقتضيها حكمته وخذّه .

فصل

فالتحقيق فى المسألة أن المستثنى إما أن يقصد بقوله « إن شاء الله » التحقيق أو التعليق ؛ فإن قصد به التحقيق والتأكيد وقع الطلاق ، وإن قصد به التعليق وعدم الوقوع فى الحال لم تطلق ، هذا هو الصواب فى المسألة . وهو اختيار شيخنا وغيره من الأصحاب ، وقال أبو عبد الله بن حمدان فى رعايته : قلت : إن قصد التأكيّد والتبركّ وقع ، وإن قصد التعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة فلا ، وهذا قول آخر غير الأقوال الأربعة المحكية فى المسألة ، وهو أنه إنما ينفعه الاستثناء إذا قصد التعليق وكان جاهلاً باستحالة العلم بمشيئة الله تعالى ، فلو علم استحالة العلم بمشيئته تعالى لم ينفذ الاستثناء ، والفرق بين علمه بالاستحالة وجهله بها أنه إذا جهل استحالة العلم بالمشيئة فقد علّق الطلاق بما هو ممكن فى ظنه فيصح تعليقه ، وإذا لم يجهل استحالة العلم بالمشيئة فقد علّقه على محال يعلم استحالاته فلا يصح التعليق ، وهذا أحد الأقوال فى تعليقه بالحال .

قلت : وقولهم « إن العلم بمشيئة الرب محال » خطأ محض ، فإن مشيئة الرب تُعلم بوقوع الأسباب التى تقتضى مسبباتها ؛ فإن مشيئة المسبب مشيئة لحكمه . فإذا أُرغم عليها بعد ذلك طلاقاً علمنا أن الله قد شاء طلاقها .

التحقيق
فى موضوع
الاستثناء

فهذا تقرير الاحتجاج من الجانبين « ولا يخفى ما تضمنه من رُجْحَان أحد القولين ، والله أعلم .

فصل

الكلام على
نية الاستثناء
ومتى تعتمد ؟

وقد قدمنا اختلاف الفقهاء في اشتراط نية الاستثناء وزمنها ، وأن أضيـق الأقوال قول مَنْ يشترط النية من أول الكلام ، وأوسع منه قول مَنْ يشترطها قبل فراغه ، وأوسع منه قول مَنْ يجوز إنشائها بعد الفراغ من الكلام ، كما يقوله أصحاب أحمد وغيرهم ، وأوسع منه قول مَنْ يجوزه بالقرب ، ولا يشترط انصاله بالكلام ، كما نص عليه أحمد في رواية المروزي فقال : حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً » ثم سكت ثم قال : « إن شاء الله » إذ هو استثناء بالقرب ، ولم يخلط كلامه بغيره ، وقال إسماعيل بن سعيد الشافعي : سألت أحمد بن حنبل عن الاستثناء في اليمين ، فقال : من استثنى بعد اليمين فهو جائز ، على مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال « والله لأغزون قريشاً » ثم سكت ثم قال « إن شاء الله » ولم يبطل ذلك ، قال : ولا أقول فيه بقول هؤلاء « يعني من لم يرَ ذلك إلا متصلاً » هذا لفظ الشافعي في مسائله « وأوسعُ من ذلك قولُ مَنْ قال : ينفعه الاستثناء ، ويصح مادام في المجلس ، نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايات عنه ، وهو قول الأوزاعي كما سنذكره « وأوسع منه من وجه قول من لا يشترط النية بحال ، كما صرح به أصحاب أبي حنيفة ، وقال صاحب الذخيرة في كتاب الطلاق في الفصل السادس عشر منه : ولو قال لها « أنت طالق إن شاء الله » ولا يدرى أى شيء شاء الله لا يقع الطلاق ؛ لأن الطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع ، فعمله وجهله يكون سواء ، ولو قال لها « أنت طالق » فجرى على لسانه من غير قصد « إن شاء الله »

وكان قصده إيقاع الطلاق لا يقع الطلاق ؛ لأن الاستثناء قد وجد حقيقة .
والكلام مع الاستثناء لا يكون إيقاعاً . وقال الجوزجاني في مترجه : حدثني
صفوان ثنا عمر قال : سئل الأوزاعي رحمه الله عن رجل حلف والله لأفعلن كذا
وكذا ، ثم سكت ساعة لا يتكلم ولا يحدث نفسه بالاستثناء ، فيقول له إنسان
إلى جانبه : قل إن شاء الله ، فقال : إن شاء الله ، أيكفر عن يمينه ؟ فقال : أراه
قد استثنى .

وبهذا الإسناد عن الأوزاعي أنه سئل عن رجل وصّله قريبه بدرّاهم فقال :
والله لا أخذها ، فقال قريبه : والله لتأخذنها . فلما سمعه قال « والله لتأخذنها » استثنى
في نفسه فقال : إن شاء الله . وليس بين قوله والله لا أخذها وبين قوله إن شاء الله
كلام إلا انتظاره ما يقول قريبه « أيكفر عن يمينه إلهو أخذها ؟ فقال : لم يحدث ؛
لأنه قد استثنى .

ولا ريب أن هذا أفقه وأصح من قول من اشترط نيته مع الشروع في
اليمين ؛ فإن هذا القول موافق للسنة الصحيحة فعلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
وحكاية عن أخيه سليمان أنه لو قال « إن شاء الله » بعدما حلف وذكّره
لك كان نافعا له ، وموافقاً للقياس ومصالح العباد ومقتضى الخيرية السمحة ،
ولو اعتبر ما ذكر من اشتراط النية في أول الكلام والاتصال الشديد لزال
رخصة الاستثناء . وقل من انتفع بها إلا من قد درس على هذا القول وجعله
منه على بال .

وقد ضيق بعض المالكية في ذلك فقال : لا يكون الاستثناء نافعا إلا وقد
أراد صاحبه قبل أن يتم اليمين كما قال بعض الشافعية ، وقال ابن المواز : شرط
نفعه أن يكون مقارنا ولو لآخر حرف من حروف اليمين ، ولم يشترط مالك شيئا
من ذلك ، بل قال في موطنه وهذا لفظ روايته : قال عبد الله بن يوسف : أحسن
ما سمعت في الثنيا في اليمين أنها لصاحبها ما لم يقطع كلامه . وما كان ناسقا يتبع

بعضه بعضاً قبل أن يسكت » فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثنيا له » انتهى . ولم
أر عن أحد من الأئمة قط اشتراط النية مع الشروع ولا قبل الفراغ ، وإنما هذا
من تصرف الأتباع .

فصل

هل يشترط
في الاستثناء
النطق به ؟

وهل من شرط الاستثناء أن يتكلم به ، أو ينفع إذا كان في قلبه وإن لم
يتلفظ به ؟ فالمشهور من مذاهب الفقهاء أنه لا ينفعه حتى يتلفظ به » ونص عليه
أحمد فقال في رواية ابن منصور : لا يجوز له أن يستثنى في نفسه حتى يتكلم به ،
وقد قال أصحاب أحمد وغيرهم : لو قال « نسائي طوالت » واستثنى بقلبه « إلا فلا »
صح استثناءؤه » ولم تطلق ، ولو قال « نسائي الأربع طوالت » واستثنى بقلبه إلا
فلانة لم ينفعه ، وفرقوا بينهما بأن الأول ليس نصاً في الأربع ، فجاز تخصيصه بالنية ،
بخلاف الثاني ، ويلزمهم على هذا الفرق أن يصح تقييده بالشرط بالنية ؛ لأن
غايته أنه تقييد مطلق ؛ فعمل النية فيه أولى من عملها في تخصيص العام ؛ لأن العام
متناول للأفراد وضعاً » والمطلق لا يتناول جميع الأحوال بالوضع ، فتقييده بالنية
أولى من تخصيص العام بالنية » وقد قال صاحب المغنى وغيره : إذا قال « أنت
طالق » ونوى بقلبه من غير نطق إن دخلت الدار أو بعد شهر أنه يُدَيِّن فيما بينه
وبين الله تعالى » وهل يقبل في الحكم ؟ على روايتين ، وقد قال الإمام أحمد في
رواية إسحاق بن إبراهيم فيمن حلف لا يدخل الدار وقال « نويت شهراً » قيل
منه ، أو قال « إذا دخلت دار فلان فأنت طالق » ونوى تلك الساعة » أو ذلك
اليوم قبلت نيته ، قال : والرواية الأخرى لا تقبل ؛ فإنه قال : إذا قال لامرأته
« أنت طالق » ونوى في نفسه إلى سنة تطلق ، ليس ينظر إلى نيته ، وقول : إذا قال
« أنت طالق » وقال : نويت إن دخلت الدار ، لا يصدق ، قال الشيخ : ويمكن أن يجمع
بين هاتين الروايتين بأن يحمل قوله في القبول على أنه يُدَيِّنُ ، وقوله في عدم القبول

على الحكم ؛ فلا يكون بينهما اختلاف » قال : والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها — يعني مسألة نسائي طوالت وأراد بعضهم — أن إرادة الخالص بالعام شائع كثير ، وإرادة الشرط من غير ذكره غير شائع ، وهو قريب من الاستثناء . ويمكن أن يقال : هذه كلمة من جملة التخصيص ، انتهى كلامه ، وقد تضمن أن الخالف إذا أراد الشرط دُيِّنَ وقُبِلَ في الحكم في إحدى الروايتين ، ولا يفرق فقيه ولا يحصل بين الشرط بمشيئة الله حيث يصح وينفع وبين غيره من الشروط . وقد قال الإمام أحمد في رواية حرب : إن كان مظلوماً فاستثنى في نفسه رجوتُ أنه يجوز إذا خاف على نفسه ، ولم ينص على خلاف هذا في المظلوم ، وإنما أطلق القول « وخاصُّ كلامه » ومُقيده يقضى على مُطلقه وعامه ؛ فهذا مذهبه .

فصل

وهل يشترط أن يسمع نفسه أو يكفي تحرك لسانه بالاستثناء وإن كان بحيث لا يسمعه ؟ فاشترط أصحاب أحمد وغيرهم أنه لا بد وأن يكون بحيث يسمعه هو أو غيره . ولا دليل على هذا من لغة ولا عرف ولا شرع . وليس في المسألة إجماع ، قال أصحاب أبي حنيفة ، واللفظُ لصاحب الذخيرة : وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحروف ، سواء كان مسموعاً أو لم يكن عند الشيخ أبي الحسن الكرخي . وكان الفقيه أبو جعفر يقول : لا بد وأن يسمع نفسه ، وبه كان يفتي الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يميل إلى هذا القول . والله التوفيق . وهذا بعض ما يتعلق بمخرج الاستثناء ، ولعلك لا تنظر به في غير هذا الكتاب .

المخرج الخامس
فعل المحلوف

فصل

المخرج الخامس : أن يفعل المحلوف عليه ذاهلاً ، أو ناسياً ، أو مخطئاً ، أو جاهلاً ، عليه مع الدهول ونحوه (٦ — أعلام اللوطين ٤)

أو مكرهاً، أو متأولاً، أو معتقداً أنه لا يبحث به تقليداً لمن أفتاه بذلك « أو مغلوباً على عقله ، أو ظناً منه أن امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على أن المرأة أجنبية فلا يؤثر فعل المحلوف عليه في طلاقها شيئاً .

الذهول

والفرق بينه وبين النسيان

فمثال الذهول أن يحلف أنه لا يفعل شيئاً هو مُعتاد لفعله فيغلب عليه الذهول والغفلة فيفعله . والفرق بين هذا وبين النسيان أن الناسي يكون قد غاب عنه اليمين بالسكينة فيفعل المحلوف عليه ذا كراهة عامداً لفعله ، ثم يتذكر أنه كان قد حلف على تركه . وأما الغافل والذاهل واللاهئ فليس بناسٍ ليمينه ، ولكنه لما عنها أو ذهل كما يذهل الرجل عن الشيء في يده أو حِجره بحديث أو نظر إلى شيء أو نحوه كما قال تعالى : (وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى) يقال : هلى عن الشيء يلهى كغشى يَغشى إذا غفل ، ولها به يلهو ، إذا لعب ؛ وفي الحديث « فلما رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء كان في يديه » أى اشتغل به . ومنه الحديث الآخر « إذا استأثر الله بشيء قاله عنه » وسئل الحسن عما يحذره الرجل من البيلة بعد الوضوء والاستنجاء . فقال « أله عنه » وكان ابن الزبير إذا سمع صوت الرعد لها عن حديثه . وقال عمر رضى الله عنه لرجل بعثه بمال إلى أبي عبيدة ثم قال للرسول « تله عنه ثم انظر ماذا يصنع به » ومنه قول كعب بن زهير :

وَقَالَ كُلُّ صَدِيقٍ كُنْتُ آمِلُهُ لَا أَلْهِمُنْكَ ؛ إِي عَنكَ مَشْغُولُ

أى لا أشغلك عن شأنك وأمرك . وفي المسند « سألت ربي أن لا يعذب اللاهين من أمتي » وهم البلاء الغافلون الذين لم يتعمدوا الذنوب ، وقيل : هم الأطفال الذين لم يفتروا ذنباً .

فصل

والناسي ضريان : ناسٍ لليمين ، وناسٍ للمحلوف عليه ؛ فالأول ظاهر ، والنسيان ضريان

والثاني كما إذا حلف على شيء وقتله وهو ذا كر ليمينه . لكن نسي أن هذا هو المحلوف عليه بيمينه ، وهذا كما لو حلف لا يأكل طعام كذا وكذا . فنسيه . ثم أكله وهو ذا كر ليمينه ، ثم ذكر أن هذا هو الذي حلف عليه ؛ فهذا إذا كان يعتقد أنه غير المحلوف عليه ثم بان أنه هو فهو خطأ ، فإن لم يخطر بباله كونه المحلوف عليه ولا غيره فهو نسيان . والفرق بين الجاهل بالمحلوف عليه والمخطئ أن الجاهل قصد الفعل ولم يظنه المحلوف عليه ، والمخطئ لم يقصده كما لو رمى طائراً فأصاب إنساناً .

والمسكوك نوعان ؛ أحدهما : له فعل اختياري لكن محمول عليه ، والثاني : المسكوك نوعان ملجأ لا فعل له . بل هو آلة محضنة .

والتأول كمن يحلف أنه لا يكلم زيداً وكاتبه يعتقد أن مكاتبته ليست تكليماً .
وكن حلف أنه لا يشرب خمرافشرب نبذا مختلفاً فيه متأولاً ، وكن حلف لا يراي فباع بالعينة . أو لا يبطأ فرجا حراماً فوطئ في نسكاح تحليل مختلف فيه ونحو ذلك

والتأويل ثلاث درجات : قريب ، وبعيد ، ومتوسط . ولا تنحصر أفرادها والمعتقد أنه لا يحنث بفعله تقليداً سواء كان المفتي مصيباً أو مخطئاً كمن قال لامراته : إن خرجت من بيتي فأنت طالق ، أو الطلاق يلزمني لا تخرجين من بيتي . فأفتاه مفتي بأن هذه اليمين لا يلزم بها الطلاق بناء على أن الطلاق المعلق لغو كما بقوله بعض أصحاب الشافعي كأبي عبد الرحمن الشافعي وبعض أهل الظاهر كما صرح به صاحب المحلى . فقال : والطلاق بالصفة عندنا كالطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم .

والمغلوب على عقله كمن يفعل المحلوف عليه في حال سكر أو جنون أو زوال عقل بشرب دواء أو بنج أو غضب شديد ونحو ذلك .

والذي يظن أن امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على أنه لا يؤثر في ظن الطلاق

الحنث ، كما إذا قال : إن كُلتِ فلانا فأنت طالق ثلاثاً ، ثم قال : إن فعلتُ كذا فامرأتى طالق ثلاثاً ، ف قيل له : إن امرأتك قد كُلتِ فلانا ، فاعتقد صدق القائل وأنها قد بانت منه ، ففعل الحلوف عليه بناء على أن العصمة قد انقطعت • ثم بان له أن المخبر كاذب .

وكذلك لو قيل له : قد كُلتِ فلانا ، فقال : طَلقت مني ثلاثاً ، ثم بان له أنها لم تكلمه ، ومثل ذلك لو قيل له : إن امرأتك قد مسكت تشرب الخمر مع فلان ، فقال : هي طالق ثلاثاً ، ثم ظهر كذب المخبر وأن ذلك لم يكن منه شيء .

فاختلف الفقهاء في ذلك اختلافا لا ينضبط ، فنذكر أقوال مَنْ أفتى بعدم الحنث في ذلك ؛ إذ هو الصواب بلا ريب ، وعليه تدل الأدلة الشرعية ألفاظها وأقيستها واعتبارها ، وهو مقتضى قواعد الشريعة ؛ فإن البر والحنث في اليمين نظير الطاعة والمصية في الأمر والنهي ، وإنْ فَعَلَ المكلف ذلك في أمر الشارع ونهيه لم يكن عاصياً ، فأولى في باب اليمين أن لا يكون حاثاً .

ويوضحه أنه إنما عقد يمينه على فعل ما يملكه • والنسيان والجهل والخطأ والإكراه غير داخل تحت قدرته ، فما فعله في تلك الأحوال لم يتناول يمينه ، ولم يقصد منع نفسه منه .

يوضحه أن الله تعالى قدر رفع المؤاخذة عن المخطيء والناسي والمكروه • فالإزامة بالحنث أعظم مؤاخذة لما تجاوز الله عن المؤاخذة به ، كما أنه تعالى لما تجاوز للأمة عما حدثت به أنفسها لم تتعلق به المؤاخذة في الأحكام .

يوضحه أن فعل الناسي والمخطيء بمنزلة فعل النائم في عدم التكليف به • ولهذا هو عفو لا يكون به مُطيعاً ولا عاصياً .

يوضحه أن الله تعالى إنما رتب الأحكام على الألفاظ لدلالاتها على قصد التكلم بها وإرادته ، فإذا تيقنا أنه قصد كلامها ولم يقصد معانيها ولم يقصد مخالفة

ما التزمه ولا الحنث فإن الشارع لا يلزمه بما لم يقصده ، بل قد رفع المؤاخذه عنه بما لم يقصده من ذلك .

يوضحه أن اللفظ دليل على القصد ، فاعتبر لدلالته عليه ، فإذا علمنا يقينا خلاف المدلول لم يحز أن نجمله دليلاً على ما تيقنا خلافه . وقد رفع الله المؤاخذه عن قتل المسلم المعصوم بيده مباشرة إذا لم يقصد قتله بل قتله خطأ . ولم يلزمه شيئاً من ديته ، بل حملها غيره ، فكيف يؤاخذه بالخطأ والنسيان في باب الأيمان ؟ هذا من المعتنع على الشارع .

وقد رفع النبي صلى الله عليه وسلم المؤاخذه عن كل وشرب في نهار رمضان ناسياً لصومه ، مع أن أكله وشربه فعل لا يمكن تداركه ، فكيف يؤاخذه بفعل المحلوف عليه ناسياً ويطلق عليه امرأته ويحزب بيته ويشتت شمله وشمل أولاده وأهله وقد عفا له عن الأكل والشرب في نهار الصوم ناسياً ؟ وقد عفا عن أكل أو شرب في نهار الصوم عمداً غير ناس لما تأول الخيط الأبيض والخيط الأسود بالجهلين المعروفين^(١) ، فجعل يأكل حتى تبينا له وقد طلع النهار ، وعفا له عن ذلك . ولم يأمره بالقضاء لتأويله ، فما بال الخالف المتأول لا يعفى له عن الحنث بل يحزب بيته ويفرق بينه وبين حبيبته ويشتت شمله كل مشتت ؟ وقد عفا عن المتكلم في صلاته عمداً ، ولم يأمره بالإعادة لما كان جاهلاً بالتحريم لم يتعمد مخالفة حكمه . فأنفى كلامه ، ولم يجعله مبطلاً للصلاة ، فكيف لا يقتدى به ويلغى قول الجاهل وفعله في باب الأيمان ولا يحنثه كما لم يؤنمه الشارع ؟

وإذا كان قد عفا عن قدم شيئاً أو أخره من أعمال المناسك من الحلق والرمي والنحر نسياناً أو جهلاً فلم يؤاخذه بترك ترتيبها نسياناً ، فكيف

(١) لما نزل قوله تعالى : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) فهم عدى بن حاتم أن الكلام على ظاهره ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم له « إنك أعرىض القفا »

يُحْنَثُ مَنْ قَدِمَ مَا حَلَفَ عَلَى تَأْخِيرِهِ أَوْ آخَرَ مَا حَلَفَ عَلَى تَقْدِيمِهِ نَاسِيًا
أَوْ جَاهِلًا ؟

وإذا كان قد عفا عن حمل القدر في الصلاة ناسيا أو جاهلا به ، فكيف
يؤاخذ الحالف ويحْنَثُ به ؟ وكيف تكون أوامر الرب تعالى ونواهيه
دون ما التزمه الحالف بالطلاق والعقاق ؟ وكيف يحْنَثُ مَنْ لم يتعمد الحنْثَ ؟
وهل هذا إلا بمنزلة تأثيمه من لم يتعمد الإثم وتكفيره من لم يتعمد الكفر ؟
وكيف يطلق أو يعتق عَلَى مَنْ لم يتعمد الطلاق والعقاق ولم يطبق عَلَى المازل إلا
لتعمده فإنه تعمّد المزل ولم يُرَدِّ حكمه ، وذلك ليس إليه بل إلى الشارع ، فليس
المازل معذورا ، بخلاف الجاهل والخطي والناسي .

وبالجملة فقواعد الشريعة وأصولها تقتضي ألا يحْنَثُ الحالف في جميع ما ذكرنا
ولا يطرد على القياس وبسلم من التناقض إلا هذا القول .

وأما تحنيثه في جميع ذلك فإن صاحبه وإن سلم من التناقض لكان قوله يخالف
لأصول الشريعة وقواعدها وأدلتها . ومن حنث في بعض ذلك دون بعض تناقض
ولم يطرد له قول ، ولم يسلم له دليل عن المعارضة .

وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في ذلك ؛ ففيه ثلاث روايات ، إحداها :
أنه لا يحْنَثُ في شيء من الأيمان بالنسيان ولا الجهل بفعل المحلوف عليه مع النسيان
سواء كانت من الأيمان المكفرة أو غيرها ، وعلى هذه الرواية فيمينه باقية لم تنحل
بفعل المحلوف عليه مع النسيان والجهل ؛ لأن اليمين كما لم يتناول حالة الجهل
والنسيان بالنسبة إلى الحنْث لم يتناولها بالنسبة إلى البر ؛ إذا لو كان فاعلا للمحلوف
عليه بالنسبة إلى البر لكان فاعلا له بالنسبة إلى الحنْث . وهذه الرواية اختيار
شيخ الإسلام وغيره . وهي أصح قول الشافعي اختاره جماعة من أصحابه ،
والثانية : يحْنَثُ في الجميع ، وهي مذهب أبي حنيفة ومالك . والثالثة : يحْنَثُ
في اليمين التي لا تكفر كالطلاق والعقاق ، ولا يحْنَثُ في اليمين المكفرة . وهي

اختيار القاضى وأصحابه . والذين حنثوه مطلقا نظروا إلى صورة الفعل ، وقالوا :
 قد وجدت المخالفة . والذين فرقوا قالوا : الحلف بالطلاق والعتاق من باب التعليق
 على الشرط ، فإذا وجد الشرط وجد المشروط ، سواء كان مختارا لوجوده أو
 لم يكن . كما لو قال ■ إن قدم زيد فأنت طالق ■ ففعل المحلوف عليه في حال
 جنونه ، فهل هو كالنائم فلا يحنث أو كالناسى فيجبرى فيه الخلاف ؟ على
 وجهين في مذهب الإمام أحمد والشافعى ، وأصحهما أنه كالنائم لأنه غير مكلف .
 ولو حلف على مَنْ يقصد منعه كعبدته وزوجته وولده وأجيريه ففعل المحلوف عليه
 ناسيا أو جاهلا فهو كما لو حلف على فعل نفسه ففعله ناسيا أو جاهلا . هو على
 الروايات الثلاث ■ وكذلك هو على القولين في مذهب الشافعى ■ فإن منعه
 لمن يمتنع بيمينه كمنعه لنفسه ! فلو حلف لا يسلم على زيد فسلم على جماعة هو
 فيهم ولم يعلم فإن لم يُحنث الناسى فهذا أولى بعدم الحنث لأنه لم يقصده ، والناسى
 قد قصد التسليم عليه ، وإن حنثنا الناسى هل يحنث هذا ؟ على روايتين ■
 إحداهما : يحنث لأنه بمنزلة الناسى ؛ إذ هو جاهل بكونه معهم . والثانية :
 — وهى أصح — أنه لا يحنث ، قاله أبو البركات وغيره ، وهذا يدل على
 أن الجاهل أعذر من الناسى وأولى بعدم الحنث . وصرح به أصحاب الشافعى في
 الأيمان . ولكن تناقضوا كلهم في جعل الناسى في الصوم أولى بالمعذر من
 الجاهل . ففطروا الجاهل دون الناسى ■ وسَوَّوْا شيخنا بينهما ■ وقال :
 الجاهل أولى بعدم الفطر من الناسى ، فسلم من التناقض . وقد سوا بين الجاهل
 والناسى فيمن حمل النجاسة في الصلاة ناسيا أو جاهلا ولم يعلم حتى فرغ منها ،
 فجعلوا الروايتين والقولين في الصورتين سواء ، وقد سوى الله تعالى بين
 الخطيء والناسى في عدم المؤاخظة ، وسَوَّوْا بينهم النبي صلى الله عليه
 وسلم في قوله ■ إن الله تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان ■ فالصواب
 التسوية بينهما .

فصل

فعل المخلوف
عليه مكرها

وأما إذا فعل المخلوف عليه مُكْرَهَا فعن أحمد روايتان منصوصتان «
إحداهما : يحنث في الجميع ، والثانية : لا يحنث في الجميع » وهما قولان للشافعي
وخرج أبو البركات رواية ثالثة أنه يحنث باليمين بالطلاق والعتاق دون غيرها
من الأيمان من نصه على الفرق في صورة الجاهل والناسي ، فإن ألجى أو حل
أو فتع فيه وأوجر ما حلف أنه لا يشر به فإن لم يقدر على الامتناع لم يحنث ،
وإن قدر على الامتناع فوجهان ، وإذا لم يحنث فاستدام ما ألجى عليه كما لو
ألجى إلى دخول دار حلف أنه لا يدخلها ، فهل يحنث ؟ فيه وجهان «
ولو حلف على غيره ممن يقصد منعه على ترك فعل ففعله مكرها أو ملجأ فهو على
هذا الخلاف سواء .

فصل

حكم المتأول

أما المتأول فالصواب أنه لا يحنث كما لم يأنم في الأمر والنهي « وقد صرح به
الأصحاب فيما لو حلف أنه لا يفارق غريمه حتى يقبض حقه فأحاله به ففارقه يظن
أن ذلك قبض « وأنه بر في يمينه « فحكوا فيه الروايات الثلاث « وطرد هذا كل
متأول ظن أنه لا يحنث بما فعله ؛ فإن غايته أن يكون جاهلا بالحنث ، وفي الجاهل
الروايات الثلاث .

وإذا ثبت هذا في حق المتأول فكذلك في حق المقلد أولى ، فإذا حلف
بالطلاق ألا يكلم فلانا أو لا يدخل داره فأفتاه مُقْتِ بدم وقوع الطلاق في هذه
اليمين ، اعتقادا لقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وطاوس وشريح ، وأعتقادا
لقول أبي حنيفة والفقهاء في صيغة الالتزام دون صيغة الشرط « أو اعتقادا لقول
أشهب - وهو أجل أصحاب مالك - أنه إذا علق الطلاق بفعل الزوجة أنه لم

يبحث بفعلها ، أو اعتقاد القول أبي عبد الرحمن الشافعي أجل أصحاب الشافعي
إن الطلاق المعلق لا يصح كما لا يصح النكاح والبيع والوقف المعلق ، وهو مذهب
جماعة من أهل الظاهر ، لم يبحث في ذلك كله ، ولم يقع الطلاق « ولو فرض فساد
هذه الأقوال كلها فإنه إنما فعل المحلوف عليه متأولا مقلدا ظاننا أنه لا يبحث به ،
فهو أولى بعدم الحنف من الجاهل والناسي « وغاية ما يقال في الجاهل إنه مفرط حيث
لم يستقص ولم يسأل غير^(١) من أفتاه ، وهذا بعينه يقال في الجاهل إنه مفرط حيث لم
يبحث ولم يسأل عن المحلوف عليه « فلو صح هذا الفرق لبطل عذر الجاهل البتة ،
فكيف والتأويل مطيع لله ماجور إما أجرا واحدا أو أجرين ؟ والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يؤاخذ خالدا في تأويله حين قتل بني جذيمة بعد إسلامهم ، ولم يؤاخذ
أسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله لأجل التأويل ، ولم يؤاخذ من أكل نهارا
في الصوم عدا لأجل التأويل « ولم يؤاخذ أصحابه حين قتلوا من سلم عليهم وأخذوا
غنيمته لأجل التأويل « ولم يؤاخذ المستحاضة بتركها الصوم والصلاة لأجل التأويل
ولم يؤاخذ عمر رضي الله عنه حين ترك الصلاة لما أجنب في السفر ولم يجد ماء ،
ولم يؤاخذ من تمكك في التراب كتمكك الدابة وصلى لأجل التأويل « وهذا أكثر
من أن يستقصي . وأجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن كل
مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر في قتالهم في الفتنة « قال الزهري «
وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم متوافرون ، فأجمعوا على
أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر ، أنزلهم منزلة الجاهلية ، ولم يؤاخذ
النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين رمى حاطب بن أبي
بلتمعة المؤمن البدرى بالفاق لأجل التأويل ، ولم يؤاخذ أسيد بن حضير بقوله لسعد
سيد الخزرج « إنك منافق تجادل عن المنافقين » لأجل التأويل « ولم يؤاخذ من
قال عن مالك بن الدخشم « ذلك المنافق نرى وجهه وحديثه إلى المنافقين » لأجل
التأويل « ولم يؤاخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حسين ضرب صدر أبي هريرة

(١) في نسخة « ولم يسأل عن أفتاه »

حتى وقع على الأرض وقد ذهب للتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسره .
فمنعه عمر وضربه وقال « ارجع » وأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على فعله ، ولم
يؤاخذه لأجل التأويل .

وكما رفع مؤاخذة التائب^(١) في هذه الأمور وغيرها رفع مؤاخذة الضمان في
الأموال والقضاء في العبادات ، فلا يحل لأحد أن يفرق بين رجل وامرأته لأمر يخالف
مذهبه وقوله الذي قلده فيه بغير حجة ؛ فإذا كان الرجل قد تأول وقلد من أفناه
بعدم الحنف فلا يحل له أن يحكم عليه بأنه حانث في حكم الله ورسوله ولم يتعمد
الحنث ، بل هذه فريضة على الله ورسوله وعلى الخالف . وإذا وصل الهوى إلى هذا
الحد فصاحبه تحت الدرك . وله مقام وأى مقام بين يدي الله يوم لا ينفعه شيعه .
ولا مذهبه ومن قلده ، والله المستعان .

وإذا قال الرجل لامرأته « أنت طالق ثلاثاً لأجل كلامك لزيد وخروجك
من بيتي » فإن أنها لم تسكلمه ولم تخرج من بيته لم تطلق . صرح به الأصحاب .
قال ابن أبي موسى في الإرشاد : فإن قال « أنت طالق أن دخلت الدار » بنصب
الألف ، والخالف من أهل اللسان . فإن كان تقدم لها دخول إلى تلك الدار قبل
اليمين طلقت في الحال ؛ لأن ذلك للماضي من الفعل دون المستقبل ، وإن كانت لم
تدخلها قبل اليمين بحال لم تطلق ، وإن دخلت الدار بعد اليمين إذا كان الخالف
قصد يمينه الفعل الماضي دون المستقبل ، لأن معنى ذلك إن كنت دخلت الدار
فأنت طالق . وإن كان الخالف جاهلاً باللسان وإنما أراد باليمين الدخول المستقبل
فقد دخلت الدار بعد اليمين طلقت بما حلف به قولاً واحداً ، وإن كان تقدم لها
دخول الدار قبل اليمين فهل يحنث بالدخول الماضي أم لا ؟ على وجهين أحدهما
لا يحنث .

والمقصود أنه إذا علل الطلاق بعلّة ثم تبين انتفاؤها فذهب أحمد أنه لا يقع
بها الطلاق . وعند شيخنا لا يشترط ذكر التعليل بلفظه ، ولا فرق عنده بين أن

(١) في نسخة « مؤاخذة التائب » تحريف

يطلقها لعله مذكورة في اللفظ أو غير مذكورة • فإذا تبين انتفاؤها لم يقع الطلاق، وهذا هو الذي لا يليق بالمذهب غيره • ولا تقتضى قواعد الأئمة غيره، فإذا قيل له: امرأتك قد شربت مع فلان أو بانت عنده • فقال: أشهدوا على أنها طالق ثلاثاً، ثم علم أنها كانت تلك الليلة في بيتها قائمة تصلّي فإن هذا الطلاق لا يقع به قطعاً، وليس بين هذا وبين قوله • إن كان الأمر كذلك فهي طالق ثلاثاً • فرق البتة • لا عند الخالف ولا في العرف ولا في الشرع، فإيقاع الطلاق بهذا وهم محض؛ إذ يقطع بأنه لم يرد طلاق من ليست كذلك، وإنما أراد طلاق مَنْ فعلت ذلك • وقد أفتى جماعة من الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد والشافعي - منهم الغزالي والقفال وغيرهما - الرجل يمر على المكّاس برقيق له فيطالبه بمكّاسهم فيقول «هم أحرار • ليتخلص من ظلمه، ولا غرض له في عتقهم • أنهم لا يعتقدون، وبهذا أفتينا نحن تجار اليمن لما قدموا منها ومروا على المكّاسين فقالوا لهم ذلك، وقد صرح به أصحاب الشافعي في باب الكتابة بما إذا دفع إليه العوض فقال • اذهب فأنت حر • بناء على أنه قد سلم له العوض فظاهر العوض مستحقاً ورجع به على صاحبه أنه لا يعتق وهذا هو الفقه بعينه • وصرحوا أن الرجل لو علق طلاق امرأته بشرط فظن أن الشرط قد وقع فقال «اذهي فأنت طالق» وهو يظن أن الطلاق قد وقع بوجود الشرط فبان أن الشرط لم يوجد لم يقع الطلاق • ونص على ذلك شيخنا قدس الله روحه • ومن هذا القبيل ما لو قال «حلفت بطلاق امرأتي ثلاثاً ألا أفعل كذا» وكان كاذباً ثم فعله لم يحنث ولم تطلق عليه امرأته • قال الشيخ في المغنى: إذا قال حلفت ولم يكن حلف فقال الإمام أحمد: هي كذبة ليس عليه يمين • وعنه عليه الكفارة؛ لأنه أقر على نفسه، والأول هو المذهب لأنه حكم فيما بينه وبين الله تعالى، فإنه كذب في الخبر به كما لو قال • ما صليت • وقد صلى.

قلت: قال أبو بكر عبد العزيز: باب القول في إخبار الإنسان بالطلاق

واليمين كاذبا ، قل في رواية الميموني : إذا قل « حلفت بيمين » ولم يكن حلف فعلية كفارة يمين « فإن قال « قد حلفت بالطلاق » ولم يكن حلف بها يلزمه الطلاق ، ويرجع إلى نيته في الواحدة والثلاث « وقال في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول قد حلفت ولم يكن حلف : فهي كذبة ليس عليه يمين ، فاختلف أصحابنا على ثلاث طرق « أحدها : أن المسألة على روايتين « والثانية - وهي طريقة أبي بكر - قال عقيب حكاية الروائتين : قال عبد العزيز في الطلاق : يلزمه وفيما لا يكون من الأيمان : لا يلزمه « والطريقة الثالثة : أنه حيث ألزمه أراد به في الحكم ، وحيث لم يلزمه بقى فيما بينه وبين الله « وهذه الطريقة أفقه وأطرده على أصول مذهبه « والله أعلم .

فصل

وأما مذهب مالك في هذا الفصل فالمشهور فيه التفريق بين النسيان والجهل والخطأ وبين الإكراه والعجز « ونحن نذكر كلام أصحابه في ذلك .
قالوا : من حلف ألا يفعل حَنْثٌ بحصول الفعل ، عمداً أو سهواً أو خطأ ، واختار أبو القاسم السيوري ومن تبعه من محقق الأشياخ أنه لا يحنث إذا نسي اليمين « وهذا اختيار القاضي أبي بكر بن العربي ، قالوا : ولو أكره لم يحنث .

فصل

في تعذر فعل المحلوف عليه وعجز الخالف عنه .
قال أصحاب مالك : مَنْ حلف على شيء ليفعله فحيل بينه وبين فعله ، فإن أجل أجلاً فامتنع الفعل لعدم الحن والذهابه كوت العبد المحلوف على ضربه أو الحمامة المحلوف على ذبحها فلا حنث عليه بلا خلاف منصوص « وإن امتنع الفعل لسبب منع الشرع كمن حلف ليطلق زوجته أو أمته فوجدها حائضاً فقيّل : لا شيء عليه .

قلت : وهذا هو الصواب ، لأنه إنما حلف على وطء بملكه . ولم يقصد
الوطء الذي لم يملكه الشارع إياه ، فإن قصده حنث . وهذا هو الصواب ؛ لأنه
إنما حلف على وطء بملكه . وهكذا في صورة العجز الصواب أنه لا يحنث ؛ فإنه
إنما حلف على شيء يدخل تحت قدرته ، ولم يلتزم فعل ما لا يقدر عليه ، فلا تدخل
حالة العجز تحت يمينه ، وهذا بعينه قد قالوه في المسكره والناسي والمخطيء ، والتفريق
تناقض ظاهر ؛ فالذي يليق بقواعد أحمد وأصوله أنه لا يحنث في صورة العجز .
سواء كان العجز لمنع شرعي أو منع كوني قدرى ، كما هو قوله فيما لو كان العجز
لإكراه مكره ، ونصه على خلاف ذلك لا يمنع أن يكون عنده رواية مخرجة من
أصوله المذكورة ، وهذا من أظهر التخريج ، فلو وطئ مع الحيض وعصى فهل يتخلص
من الحنث ؟ فيه وجهان في مذهب مالك وأحمد ، أحدهما : يتخلص وإن أثم بالوطء
كما لو حلف بالطلاق ليشربن هذه الخمر فشربها فإنه لا تطلق عليه زوجته ،
والثاني لا يبر ؛ لأنه إنما حلف على فعل وطء مباح ، فلا تتناول يمينه المحرم ، فيقال :
إذا كان إنما حلف على وطء مأذون فيه شرعاً لم تتناول يمينه المحرم فلا يحنث
بتركه بعين ما ذكرتم من الدليل وهذا ظاهر ، وحرف المسألة أن يمينه لم تتناول
المعجوز عنه لا شرعاً ولا قدرأ فلا يحنث بتركه ، وإن كان الامتناع يمنع ظالم
كالغاصب والسارق أو غير ظالم كالمستحق فهل يحنث أم لا ؟ قال أشهب : لا يحنث
وهو الصواب ؛ لما ذكر ، وقال غيره من أصحاب مالك : يحنث ؛ لأن الحل باق
وإنما حيل بينه وبين الفعل فيه ، وللشافعي في هذا الأصل قولان . قال أبو محمد
الجويني : ولو حلف ليشربن ما في هذه الإداوة غداً فأريق قبل الغد بغير اختياره
فعلى قولي الإكراه ، قال : والأولى أن لا يحنث وإن حنثنا المسكره لعجزه عن الشرب
وقدرة المسكره على الامتناع ، فجعل الشيخ أبو محمد العاجز أولى بالعذر من المسكره ،
وسوى غيره بينهما ، ولا ريب أن قواعد الشريعة وأصولها تشهد بهذا القول ؛ فإن
الأمر والنهي من الشارع نظير الحض والمنع في اليمين ، وكما أن أمره ونهيه منوط

«بالقدرة فلا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة فكذلك الحض والمنع في اليمين إنما هو مقيد بالقدرة .

يوضحه أن الخالف يعلم أن سر نفسه أنه لم يلتزم فعل المحلوف عليه مع العجز عنه . وإنما التزمه مع قدرته عليه . ولهذا لم يحث المغلوب على الفعل بنسيان أو إكراه ، ولا من لا قصد له إليه كالمُتمنى عليه وزائل العقل . وهذا قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنفية ، وهو مقتضى أصول الإمام أحمد وإن كان المنصوص عنه خلافه ، فإنه قال في رواية ابنه صالح : إذا حلف أن يشرب هذا الماء الذي في هذا الإناء فانصب فقد حنث ، ولو حلف أن يأكل رغيفاً فجاء كلب فأكله فقد حنث ؛ لأن هذا لا يقدر عليه ، وقال في رواية جعفر بن محمد : إذا حلف الرجل على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفى منه ماله فهرب منه مخافة فإنه يحنث ، وهذا وأمثاله من نصوصه متبني على قوله في المسكره والناسي والجاهل « إنه يحنث » كما نص عليه ، فإنه قال في رواية أبي الحارث : إذا حلف أن لا يدخل الدار فحمل كرهاً فأدخل فإنه لا يحنث ^(١) ، وكذلك نص على حنث الناسي والجاهل فقد جعل الناسي والجاهل والمسكره والعاجز بمنزلة ، ونص في رواية أبي طالب : إذا حلف أن لا يدخل الدار فحمل كرهاً فأدخل فلا شيء عليه . وقد قال في رواية أحمد بن القاسم : والذباب يدخل حلق الصائم والرجل يرمى بالشيء فيدخل حلق الآخر وكل أمر غلب عليه فليس عليه قضاء ولا غيره ، وتواترت نصوصه فيمن أكل في رمضان أو شرب ناسياً فلا قضاء عليه ؛ فقد سوى بين الناسي والمغلوب . وهذا محض القياس والفقهاء ومقتضى ذلك التسوية بينهما في باب الأيمان كما نص عليه في المسكره . فتخرج مسألة العاجز والمغلوب على الروايتين ، بل المغلوب والعاجز أولى بعدم الحنث من الناسي والجاهل ، كما تقدم بيانه ، وبالله التوفيق .

(١) في نسخة « فلا شيء عليه » مكان قوله « فإنه لا يحنث » .

فصل

الخرج السادس : أخذه بقول من يقول إن التزام الطلاق لا يلزم ، ولا يقع به طلاق ولا حنث . وهذا إذا أخرجه بصيغة الالتزام ، كقوله «الطلاق يلزمني ، أو لازم لي» ، أو ثابت على ، أو حق على ، أو واجب على ، أو متعين على إن فعلت ، أو إن لم أفعله » وهذا مذهب أبي حنيفة ، وبه أفتى جماعة من مشايخ مذهبه . وبه أفتى القفال في قوله «الطلاق يلزمني» ونحن نذكر كلامهم بحروفه .

قال صاحب الذخيرة من الحنفية : لو قال لها « طلاقك على » واجب . كلام الحنفية أو لازم ، أو فرض ، أو ثابت » ذكر أبو الليث خلافا بين المتأخرين ؛ فمنهم من قال : يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ، ومنهم من قال : لا يقع نوى أو لم ينو ، ومنهم من قال : في قوله « واجب » يقع بدون النية . وفي قوله « لازم » لا يقع وإن نوى . وعلى هذا الخلاف إذا قال « إن فعلت كذا فطلاقك على » واجب ، أو قال لازم . أو ثابت » ففعلت ، وذكر القدوري في شرحه أن على قول أبي حنيفة لا يقع الطلاق في الكل ، وعند أبي يوسف إن نوى الطلاق يقع في الكل . وعن محمد أنه يقع في قوله لازم ولا يقع في قوله واجب ، ثم ذكر من اختار من المشايخ الوقوع ومن اختار عدمه . فقال : وكان الإمام ظهير الدين المرغيناني يفتي بعدم الوقوع في الكل .

وقال القفال في فتاويه : إذا قال «الطلاق يلزمني» فليس بصريح ولا كفاية ، حتى لا يقع به وإن نواه . ولهذا القول مأخذان ؛ أحدهما : أن الطلاق لا بُدَّ فيه من الإضافة إلى المرأة ، ولم تتحقق الإضافة ههنا ، ولهذا لو قال « أنا منك طالق » لم تطلق . ولو قال لها « طلقني نفسك » فقالت « أنت طالق » لم تطلق . والمأخذ الثاني — وهو مأخذ أصحاب أبي حنيفة — : أنه التزام لحكم الطلاق ،

وحكمه لا يلزمه إلا بعد وقوعه ، وكأنه قال ■ فعلى أن أطلقك ■ وهو لو صرح بهذا لم تطلق بغير خلاف ؛ فهكذا المصدر ، وسر المسألة أن ذلك التزام لأن يطلق أو التزام لطلاق واقع ؛ فإن كان التزاما لأن يطلق لم تطلق ■ وإن كان التزاما لطلاق واقع فكأنه قال ■ إن فعلت كذا فأنت طالق طلاقا يلزمني ■ طلقت إذا وجد الشرط ، ولمن رجح هذا أن يحيل فيه على العرف ؛ فإن الخالف لا يقصد إلا هذا ■ ولا يقصد التزام التطليق ، وعلى هذا فيظهر أن يقال : إن نوى بذلك التزام التطليق لم تطلق ■ وإن نوى وقوع الطلاق طلقت ، وهذا قول أبي يوسف وقول جمهور أصحاب الشافعي ، ومن جملة صريحا في وقوع الطلاق حكم فيه بالعرف وغلبة استعمال هذا اللفظ في وقوع الطلاق ■ وهذا قول أبي الحسن الروياني ، والوجه الثلاثة في مذهب الشافعي ■ حكاها شارح التنبيه وغيره .

قولان آخران
للحنفية

وفي المسألة قولان آخران ، وهما للحنفية :

أحدهما : أنه إن قال « فالطلاق على واجب » يقع نواه أو لم ينوه ، وإن قال « فالطلاق لي لازم » لا يقع نواه أو لم ينوه ، ووجه هذا الفرق أن قوله « لازم » التزام لأن يطلق ؛ فلا تطلق بذلك ■ وقوله ■ واجب ■ إخبار عن وجوبه عليه ■ ولا يكون واجبا إلا وقد وقع ، ولمن سَوَّى بينهما أن يقول : هو إيجاب للتطبيق وإخبار عن وقوع الطلاق ، ولا ريب أن اللفظ محتمل لهما كاحتمال قوله ■ الطلاق يلزمني ■ سواء ■ وهذا هو الصواب ■ والفرق تحكم .

والثاني : قول محمد بن الحسن ■ وهو عكس هذا القول ■ أن الطلاق يقع بقوله « الطلاق لي لازم ، أو يلزمني » ولا يقع بقوله ■ هو على واجب ■ وعلى هذا الخلاف قوله « إن فعلت كذا فالعتق يلزمني ، أو فعلى العتق ، أو فالعتق لازم لي ، أو واجب على ■ .

فصل

المخرج السابع : أَخَذَهُ بِقَوْلِ أَشْهَبَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، بَلْ هُوَ أَقْفَهُمْ عَلَى الإِطْلَاقِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ « إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا ، أَوْ خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِي بِغَيْرِ إِذْنِي » وَخَوِذْ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ مِنْ فَعْلَاهَا « فَأَنْتَ طَالِقٌ » وَكَلَّمْتُ زَيْدًا أَوْ خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ تَقْصِدُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ لَمْ تَطْلُقْ ، حَكَاهُ أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رَشْدٍ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنْ كِتَابِ الْمَقْدَمَاتِ لَهُ . وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْفَقْهَ بَعِينُهُ . وَلَا سِيَّامَا عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ وَوَاحِدٍ فِي مُقَابَلَةِ الْعَبْدِ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ كَحَرْمَانِ الْقَاتِلِ مِيرَاثُهُ مِنَ الْمَقْتُولِ ، وَحَرْمَانِ الْوَصِيِّ لَهُ وَصِيَّةٌ مَنْ قَتَلَهُ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ، وَتَوْرِيثِ امْرَأَةٍ مِنْ طَلْقِهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ فَرَارًا مِنْ مِيرَاثِهَا ، وَكَأَيُّهَا يَقُولُهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهَا ، وَقَبْلَهُمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ فِي الْعَدَةِ وَهُوَ يَعْلَمُ : يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ؛ فَمُعَاقِبَةُ الْمَرْأَةِ هُنَا بِنَقِيضِ قَصْدِهَا هُوَ مَحْضُ الْقِيَاسِ وَالْفَقْهَ ، وَلَا يَنْتَقِضُ هَذَا عَلَى أَشْهَبَ بِمَسْأَلَةِ الْخِيَرَةِ وَمَنْ جَمَلَ طَلَاقَهَا بِيَدِهَا ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ مَلَكَهَا ذَلِكَ وَجَعَلَهُ بِيَدِهَا ، بِخِلَافِ الْخَالِفِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ طَلَاقَهَا بِنَفْسِهِ ، وَلَا جَمَلَ بِيَدِهَا بِالْيَمِينِ ، حَتَّى لَوْ قَصِدَ ذَلِكَ فَقَالَ « إِنْ أُعْطِيتِنِي الْفَأَنْتَ طَالِقٌ » أَوْ « إِنْ أَبْرَأْتِنِي مِنْ جَمِيعِ حَقُوقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ » فَأَعْطَتْهُ أَوْ أَبْرَأَتْهُ طَلَقَتْ .

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَ أَشْهَبُ أَفْقَهُ مِنَ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ؛ فَإِنَّ الزَّوْجَ إِنَّمَا قَصِدَ حَقَّهَا وَمَنْعَهَا . وَلَمْ يَقْصِدْ تَقْوِيضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا ، وَلَا خَطَرَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ ، وَلَا قَصْدَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْخَالِفَةِ . وَمَكَانُ أَشْهَبَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِمَامَةِ غَيْرُ مَجْهُولٍ ؛ فَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِ الْإِتْقَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ : أَشْهَبُ أَفْقَهُ . مَكَانُ ابْنِ الْقَاسِمِ مِائَةَ مَرَّةٍ . وَأَنَّهُ كَرَّرَ ابْنُ كُنَانَةَ ذَلِكَ ، قَالَ : لَيْسَ عِنْدَنَا كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ . وَإِنَّمَا قَالَهُ لِأَنَّ أَشْهَبَ شَيْخَهُ

ومعلمه ، قال أبو عمر : أشهب شيخه ومعلمه ، وابن القاسم شيخه . وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما وأخذِه عنهما .

فصل

هل الحلف بالطلاق يمين ولا يقع على الحائض به طلاق ، ولا يلزمه كفارة ولا غيرها . وهذا مذهب خلق من السلف والخلف ، صح ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه .

قال بعض الفقهاء المالكية وأهل الظاهر : ولا يعرف لعلي في ذلك مخالف من الصحابة ، هذا لفظ أبي القاسم التيمي في شرح أحكام عبد الحق . وقاله قبله أبو محمد بن حزم ، وصح ذلك عن طاوس أجل أصحاب ابن عباس رضي الله عنه وأقربهم على الإطلاق ، قال عبد الرزاق في مصنفه : أنبأنا ابن جريج قال : أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول : الحلف بالطلاق ليس شيئاً ، قلت : أكان يراه يميناً ؟ قال : لا أدري . وهذا أصح إسناد عن هو من أجل التابعين وأقربهم ، وقد وافقه أكثر من أربعمائة عالم ممن بنى فقهه على نصوص الكتاب والسنة دون القياس . ومن آخرهم أبو محمد بن حزم . قال في كتابه المحلى : مسألة . اليمين بالطلاق لا يلزم ، سواء برأ أو حنث ، لا يقع به طلاق ، ولا طلاق إلا كما أمر الله تعالى . ولا يمين إلا كما شرع الله تعالى على لسان رسوله ، ثم قرر ذلك . وساق اختلاف الناس في ذلك ، ثم قال : فهو لا على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وشريح وطاوس لا يقضون بالطلاق على من حلف به فحنث . ولا يعرف في ذلك لعلي كرم الله وجهه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قلت : أما أثر على رضي الله عنه فرواه حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلاً تزوج امرأة ، وأراد سفرأ . فأخذ أهل امرأته ، فجعلها طالقاً إن لم يبعث

بنفقتها إلى شهر ، فجاء الأجل ولم يبعث إليها بشيء . فلما قدم خاصموه إلى علي **»** فقال علي كرم الله وجهه : اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً **»** فردّها عليه ، ولا متعلق لهم بقوله **»** اضطهدتموه **»** لأنه لم يكن هناك إكراه ، فإنهم إنما طالبوه بحق نفقتها فقط ، ومعلوم أن ذلك ليس بإكراه على الطلاق ولا على اليمين ، وليس في القصة أنهم أكرهوه بالقتل أو بالضرب أو بالحبس أو أخذ المال على اليمين حتى يكون يمين مكره ، والسائلون لم يقولوا على شيئاً من ذلك البتة ، وإنما خاصمّوه في حكم اليمين فقط **»** فنزل على كرم الله وجهه ذلك منزلة المضطهد حيث لم يرد طلاق امرأته وإنما أراد التخلص إلى سفره بالخلف ، فالحالف والمضطهد كل منهما لم يرد طلاق امرأته **»** فالمضطهد محمول على الطلاق تكلم به ليتخلص من ضرر الإكراه ، والحالف حلف به ليتوصل إلى غرضه من الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب ولو اختلف حال الحالف بين أن يكون مكرهاً أو مختاراً لسأله على كرم الله وجهه عن الإكراه وشروطه وحقيقته ، وبأى شيء أكره ، وهذا ظاهر بحمد الله ، فأرضَ للقلد بما رضى لنفسه .

وأما أثر شريح ففي مصنف عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح أنه خُوصِمَ إليه في رجل طلق امرأته إن أحدث في الإسلام حَدَثًا ، فاكترى بفلا إلى حمام أعين **»** فتعدى به إلى أصبهان فباعه واشترى به خمرًا ، فقال شريح : إن شئتم شهدتم عليه أنه طلقها ، فجعلوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم **»** فلم يره حَدَثًا **»** ولا متعلق لقول الراوى - إما محمد وإما هشام - فلم يره حَدَثًا ، وإنما ذلك ظن منه ، قال أبو محمد : وأى حدث أعظم ممن تعدى من حمام أعين وهو على مسيرة أميال يسيرة من الكوفة إلى أصبهان ثم باع بفلّ مسلم ظلمًا واشترى به خمرًا ؟ .

قلت : والظاهر أن شريحًا لمسردت عليه المرأة ظن من شاهد القصة أنه لم يره ذلك حَدَثًا ؛ إذ لورآه حَدَثًا لأوقع عليها الطلاق ، وشريح إنما ردها لأنه علم أنه لم

يقصد طلاق امرأته ، وإنما قصد اليمين فقط ، فلم يلزمه بالطلاق ، فقال الراوى فيهم : فلم ير ذلك حدثا ، وشرّيع أفتقه في دين الله أن لا يرى مثل هذا حدثا .
ومن روى عنه عدم وقوع الطلاق على الخالف إذا حثت عكرمة مولى ابن عباس ، كما ذكره سنيد بن داود في تفسيره في أول سورة النور عنه بإسناده أنه سئل عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يكلم أخاه ، فكلّمه ، فلم ير ذلك طلاقا .
ثم قرأ (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ)

ومن تأمل المنقول عن السلف في ذلك وجده أربعة أنواع : صريح في عدم الوقوع ، وصريح في الوقوع ، وظاهر في عدم الوقوع ، وتوقف عن الطرفين .
فالمنقول عن طاوس وعكرمة صريح في عدم الوقوع ، وعن علي عليه السلام وشرّيع ظاهر في ذلك ، وعن ابن عيينة صريح في التوقف ، وأما التصريح بالوقوع فلا يُؤثّر عن صحابي واحد إلا فيما هو محتمل لإرادة الوقوع عند الشرط ، كالمنقول عن أبي ذر ، بل الثابت عن الصحابة عدم الوقوع في صورة العتق الذي هو أولى بالنفوذ من الطلاق ، ولهذا ذهب إليه أبو نؤير وقال : القياس أن الطلاق مثله .
إلا أن تجمع الأمة عليه ، فتوقف في الطلاق لتوهم الإجماع ، وهذا عذر أكثر الموقعين لطلاق ، وهو ظنهم أن الإجماع على الوقوع ، مع اعترافهم أنه ليس في الكتاب والسنة والقياس الصحيح ما يقتضى الوقوع ، وإذا تبين أنه ليس في المسألة إجماع تبين أن لا دليل أصلا يدل على الوقوع ، والأدلة الدالة على عدم الوقوع في غاية القوة والكثرة . وكثير منها لا سبيل إلى دفعه ، فكيف يجوز معارضتها بدعوى إجماع قد علم بطلانه قطعاً ؟ فليس بأيدي الموقعين آية من كتاب أو سنة ولا أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا قياس صحيح ، والقائلون بعدم الوقوع لو لم يكن معهم إلا الاستصحاب الذي لا يجوز الانتقال عنه إلا لما هو أقوى منه لكان كافيا ، فكيف ومعهم الأقيسة التي أكثرها من باب قياس الأولي ؟ والباقي من القياس المساوي وهو قياس النظير على نظيره ، والآثار

والعمومات والمعاني الصحيحة والحكم والمناسبات التي شهد لها الشرعُ بالاعتبار ما لم يدفعهم منازعهم عنهم بحجة أصلاً ؟ وقولهم وسط بين قولين متباينين غاية التباين ، أحدهما قول من يعتبر التعليق فيوقع به الطلاق على كل حال « سواء كان تعليقاً قسماً يقصد به الخالف منع الشرط والجزاء أو تعليقاً شرطياً يقصد به حصول الجزاء عند حصول الشرط ، والثاني قول من يقول : إن هذا التعليق كله لغو لا يصح بوجه ما ، ولا يقع الطلاق به البتة ، كما سنده في المخرج الذي بعد هذا إن شاء الله » فهو لا توسطوا بين الفريقين ، وقالوا : يقع الطلاق في صورة التعليق المقصود به وقوع الجزاء ، ولا يقع في صورة التعليق القسمي ، وحجتهم قائمة على الفريقين « وليس لأحد منهما حجة صحيحة عليهم ، بل كل حجة صحيحة احتج بها الموقنون فإنما تدل على الوقوع في صورة التمايق المقصود ، وكل حجة احتج بها المانعون صحيحة فإنما تدل على عدم الوقوع في صورة التعليق القسمي ، فهم قائلون بمجموع حجج الطائفتين « وجامعون للحق الذي مع الفريقين ، ومعارضون قول كل من الفريقين ، وحججهما [يقول الفريق الآخر وحججهما] .

فصل

المخرج التاسع : أخذه بقول من يقول : إن الطلاق المعلق بالشرط لا يقع ، ولا المخرج التاسع يصح تعليق الطلاق « كما لا يصح تعليق النكاح ، وهذا اختيار أبي عبد الرحمن أحد وفيه حكم ابن يحيى بن عبد العزيز الشافعي أحد أصحاب الشافعي الأجلة أو أجلة ، وكان الشافعي يُجِلُّه ويكرمه ويكفيه ويعظمه ، وأبو ثور ، وكانا يُكرمانه ، وكان بصره ضميماً ، فكان الشافعي يقول : لا تدفوا إلى أبي عبد الرحمن الكتاب يعارض به فإنه يخطئ ، وذكره أبو إسحاق الشيرازي في طبقات أصحاب الشافعي ، ومحل الرجل من العلم والتضلع منه لا يدفع ، وهو في العلم بمنزلة أبي ثور وتلك الطبقة ، وكان رفيق أبي ثور ، وهو أجمل من جميع أصحاب الوجوه من المنتسبين

الطلاق المعلق بالشرط

إلى الشافعي . فإذا نزل بطبقته إلى طبقة أصحاب الوجوه كان قوله وجها . وهو أقل درجاته .

وهذا مذهب لم ينفرد به . بل قد قال به غيره من أهل العلم ، قال أبو محمد ابن حزم في الحلي : والطلاق بالصفة عندنا كما هو الطلاق باليمين ، كل ذلك لا يلزم وبالله التوفيق ، ولا يكون طلاقاً إلا كما أمر الله تعالى وعلمه . وما عداه فباطل وتعدّ لحدود الله تعالى .

وهذا القول وإن لم يكن قويا في النظر فإن الموقعين للطلاق لا يمكنهم إبطاله البتة لتناقضهم . وكان أصحابه يقولون لهم : قولنا في تعليق الطلاق بالشرط كقولكم في تعليق الإبراء أو الهبة والوقف والبيع والنكاح سواء . فلا يمكنكم البتة أن تفرقوا بين ما صح تعليقه من عقود التبرعات والمعاوضات والإسقاطات بالشروط وما لا يصح تعليقه ، فلا تبطلوا قول منازعيكم في صحة تعليق الطلاق بالشرط بشيء إلا كان هو بعينه حجة عليكم في إبطال قواكم في منع صحة تعليق الإبراء والهبة والوقف والنكاح ، فما الذي أوجب إلغاء هذا التعليق وصحة ذلك التعليق ؟ فإن فرقتم بالمعاوضة وقلتم . إن عقود المعاوضات لا تقبل التعليق بخلاف غيرها . انتقض عليكم طردا بالجملة وعكسا بالهبة والوقف ؛ فانتقض عليكم الفرق طردا وعكسا ، وإن فرقتم بالتملك والإسقاط فقلتم . عقود التملك لا تقبل التعليق ، بخلاف عقود الإسقاط انتقض أيضاً طردا بالوصية ، وعكسه بالإبراء ؛ فلا طرد ولا عكس . وإن فرقتم بالإدخال في ملكه والإخراج عن ملكه فصحتكم التعليق في الثاني دون الأول انتقض أيضاً فرقكم ؛ فإن الهبة والإبراء إخراج عن ملكه ولا يصح تعليقهما عندهم ، وإن فرقتم بما يحتمل الفرار وما لا يحتمله ، فما يحتمل الفرار والأخطار يصح تعليقه بالشرط كالطلاق والعق والوصية ، وما لا يحتمله لا يصح تعليقه كالبيع والنكاح والإجارة . انتقض عليكم بالوكالة فإنها لا تقبل التعليق عندهم وتحتمل الخطر ؛ ولهذا يصح

أن يوكله في شراء عبد ، ولا يذكر قدره ولا وصفه ولا سنه ولا ثمنه .
بل يكفي ذكر جنسه فقط ، أو أن يوكله في شراء دار ، ويكتفى بذكر محلها
وسكنها فقط ، وأن يوكله في التزوج بامرأة فقط . ولا يزيد على كونها امرأة ،
ولا يذكر له جنس مهرها ولا قدره ولا وصفه ، وأى خطر فوق هذا ؟ ومع ذلك
منعتم من تعليقها بالشرط . وطرد هذا الفرق يوجب عليكم صحة تعليق النكاح
بالشرط . فإنه يحتمل من الخطر ما لا يحتمل غيره من العقود ، فلا يشترط فيه
رؤية الزوجة . ولا صفتها ، ولا تعيين العوض جنسا ولا قدرا ولا وصفا ، ويصح
مع جهالته وجهالة المرأة ، ولا يعلم عقد يحتمل من الخطر ما يحتمله ؛ فهو أولى
بصحة التعليق من الطلاق والعقاق إن صح هذا الفرق . وقد نص الشافعي على
صحة تعليقه فيما لو قال « إن كانت جاريتي ولدت بنتا فقد زوجتكها » وهذا
وإن لم يكن تعليقا على شرط مستقبل فليس بمنزلة قوله « متى ولدت جارية فقد
زوجتكها » لأن هذا فيه خطر ليس في صورة النص . وهذا فرق صحيح .
واسكن لم يوفوه حقه . ولم يطرد فقهه . فلو قال « إن كان أبى مات وورثت منه
هذا المتاع فقد بعته » أبطلتموه ، وقلتم : هو بيع معلق على شرط ، والبطلان
ههنا في غاية البعد من الفقه . ولا معنى تحت ، ولا خطر هناك ولا غرر^(١) البتة ،
وقد نص الإمام أحمد على صحة تعليق النكاح على الشرط ، قال صاحب
المستوعب : وأما إذا علق انعقاد النكاح على شرط مثل أن يقول « زوجتك
إذا جاء رأس الشهر ، أو إذا رضيت أمها » ففيه روايتان : إحداهما يبطل النكاح
من أصله ، والأخرى يصح . وذكر في هذا الفصل أنه إذا تزوجها بشرط الخيار
وإن جاءها بالهر إلى وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما ففيه روايتان ؛ إحداهما :
يبطل النكاح من أصله ، والثانية : يبطل الشرط ويصح العقد . نص عليه
في رواية الأثرم ، وقد ذكر القاضي رواية عنه أنه إذا تزوجها بشرط الخيار يصح
العقد والشرط جميعا ؛ فصار عنه ثلاث روايات : صحة العقد والشرط ، وبطلانها .

(١) في نسخة « ولا عذر البتة » تحريف .

وصحة العقد وفساد الشرط « لكن هذا فيما إذا شرط الخيار أو إن جاءها بالمهر إلى وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما . وأما إذا قال « زوجتك إن رضيت أمها » فنص على صحة العقد إذا رضيت أمها ، [وقال : هو نكاح ،] وقال في رواية عبد الله وصالح وحنبل : نكاح الممتعة حرام . وكل نكاح فيه وقت أو شرط فاسد .

والمقصود أن المفرقين بين ما يقبل التعليق بالشروط وما لا يقبل إلى الآن لم يستقر لهم ضابط في الفرق « فن قال من أهل الظاهر وغيرهم إن الطلاق لا يصح تعليقه بالشرط لم يتمكن من الرد عليه من قوله مضطرب فيما يعلق وما لا يعلق ، ولا يرد عليه بشيء إلا تمكن من رده عليهم بمثله أو أقوى منه ، وإن ردوا عليه بمخالفته لآثار الصحابة رد عليهم بمخالفة النصوص المرفوعة في صور عديدة قد تقدم ذكر بعضها ، وإن فرقوا طالعهم بضابط ذلك أولاً وتأثير الفرق شرعاً ثانياً ، فإن الوصف الفارق لا بد أن يكون مؤثراً كالوصف الجامع ؛ فإنه لا يصح تعليق الأحكام جمعا وفرقا بالأوصاف التي لا يعلم أن الشارع اعتبرها « فإنه وضع شرع لم يأذن به الله » وبالجملة فليس بطلان هذا القول أظهر في الشريعة من بطلان التحليل ، بل العلم بفساد نكاح التحليل أظهر من العلم بفساد هذا القول ، فإذا جاز التقرير على التحليل وترك إنكاره مع ما فيه من النصوص والآثار التي اتفق عليها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنع منه ولعن فاعله وذمه فالتقرير على هذا القول أجود وأجوز .

هذا ما لا يستريب فيه عالم منصف ، وإن كان الصواب في خلاف القولين جميعاً ، ولكن أحدهما أقل خطأ وأقرب إلى الصواب ، والله أعلم .

فصل

المخرج العاشر : مخرج زوال السبب « وقد كان الأولى تقديمه على هذا

المخرج العاشر
زوال سبب
اليمين

المخرج لقوته وصحته . فإن الحكم يدور مع علته وسببه وجوداً وعدماً ، ولهذا إذا علق الشارع حكماً بسبب أو علة زال ذلك الحكم بزوالها كما نخر علق بها حكم التنجيس ووجوب الحد لوصف الإسكار . فإذا زال عنها وصارت خلا زال الحكم . وكذلك وصف الفسق علق عليه المنع من قبول الشهادة والرواية . فإذا زال الوصف زال الحكم الذي علق عليه . وكذلك السفه والصغر والجنون والإغماء تزول الأحكام المعلقة عليها بزوالها ، والشريعة مبنية على هذه القاعدة . فهكذا الخالف إذا حلف على أمر لا يفعله لسبب فزال السبب لم يحث بفعله ؛ لأن يمينه تعلقت به لذلك الوصف ، فإذا زال الوصف زال تعلق اليمين فإذا دُعي إلى شراب مسكر ليسر به فحلف أن لا يشربه ، فاقبل خلا فشر به لم يحث ، فإن منع نفسه منه نظير منع الشارع . فإذا زال منع الشارع بانقلابه خلا وجب أن يزول منع نفسه بذلك . والتفريق بين الأمرين تحكم محض لا وجه له ؛ فإذا كان التحريم والتنجيس ووجوب الإراقة ووجوب الحد وثبوت الفسق قد زال بزوال سببه فما الموجب لبقاء المنع في صورة اليمين وقد زال سببه ؟ وهل يقتضى محض الفقه إلا زوال حكم اليمين ؟

يوضحه أن الخالف يعلم من نفسه أنه لم يمنعها من شرب غير المسكر ، ولم يخطر بباله ، فالزامه ببقاء حكم اليمين وقد زال سببها إلزام بما لم يلتزمه هو . ولا ألزمه به الشارع ، وكذلك لو حلف على رجل أن لا يقبل له قولاً ولا شهادة لما يعلم من فسقه ، ثم تاب وصار من خيار الناس ؛ فإنه يزول حكم المنع باليمين كما يزول حكم المنع من ذلك بالشرع ، وكذلك إذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو لا يلبس هذا الثوب أو لا يكلم هذه المرأة ولا يطأها لكونه لا يحل له ذلك ، فلك الطعام والثوب وتزوج المرأة فأكل الطعام ولبس الثوب ووطئ المرأة لم يحث ؛ لأن المنع يمينه كالمنع بمنع الشارع ، ومنع الشارع يزول بزوال الأسباب التي ترتب عليها المنع ؛ فكذلك منع الخالف ، وكذلك إذا حلف

لَا دَخَلَتْ هَذِهِ الدَّارَ ، وَكَانَ سَبَبُ يَمِينِهِ أَنَّهَا تَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَاصِيَ وَتَشْرَبُ الْخَمْرَ ؛
فَزَالَ ذَلِكَ وَعَادَتْ تَجَمُّعًا لِلصَّالِحِينَ وَقِرَاءَةً الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ . أَوْ قَالَ « لَا أَدْخُلُ
هَذَا الْمَسْكَانَ » لِأَجْلِ مَا رَأَى فِيهِ مِنَ الْمُنْكَرِ ، فَصَارَ بَيْتًا مِنْ بَيْوتِ اللَّهِ تُقَامُ فِيهِ
الصلواتُ لَمْ يَحْنَثْ بِدُخُولِهِ . وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لِفُلَانٍ طَعَامًا ، وَكَانَ
سَبَبُ الْيَمِينِ أَنَّهُ يَأْكُلُ الرِّبَا ، وَيَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ؛ فَتَابَ وَخَرَجَ مِنْ
الْمَظَالِمِ وَصَارَ طَعَامُهُ مِنْ كَسْبِ يَدِهِ أَوْ تِجَارَةِ مُبَاحَةٍ لَمْ يَحْنَثْ بِأَكْلِ طَعَامِهِ ،
وَيَزُولُ حُكْمُ مَنَعِ الْيَمِينِ كَمَا يَزُولُ حُكْمُ مَنَعِ الشَّارِعِ . وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا بَايَعْتُ
فُلَانًا . وَسَبَبُ يَمِينِهِ كَوْنُهُ مُقْلِسًا أَوْ سَفِيهَا ؛ فَزَالَ الْإِفْلَاسُ وَالسُّفْهَاءُ ؛ فَبَايَعَهُ
لَمْ يَحْنَثْ ، وَأَضْعَافُ أَضْعَافِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، كَمَا إِذَا اتَّهَمَ بِصُحْبَةِ مُرِيْبٍ فَحَلَفَ
لَا أَصَاحِبُهُ فَزَالَتِ الرِّيبَةُ وَخَلَفَهَا ضِدُّهَا فَصَاحِبُهُ لَمْ يَحْنَثْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ
الْمَرِيضُ لَا يَأْكُلُ لِمَا أَوْ طَعَامًا وَسَبَبُ يَمِينِهِ كَوْنُهُ يَزِيدُ فِي مَرَضِهِ فَصَحَّ وَصَارَ
الطَّعَامُ نَافِعًا لَهُ لَمْ يَحْنَثْ بِأَكْلِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ الْفُقَهَاءُ بِمَسَائِلٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ .
فَنَهَا : لَوْ حَلَفَ لَوَالِي أَنْ لَا أَفَارِقَ الْبَلَدَ إِلَّا بِإِذْنِكَ فَعُزِّلَ فَفَارَقَ الْبَلَدَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ
لَمْ يَحْنَثْ . وَمِنْهَا : لَوْ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ لَا تَخْرُجِينَ مِنْ بَيْتِي إِلَّا بِإِذْنِي ، أَوْ عَلَى
عَبْدِهِ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَ الزَّوْجَةَ وَأَعْتَقَ الْعَبْدَ فَخَرَجَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَحْنَثْ .
ذَكَرَهُ أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ : لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ تَنْقُلُ حُكْمَ
الْكَلَامِ إِلَى نَفْسِهَا . وَهُوَ يَمْلِكُ مَنَعَ الزَّوْجَةَ وَالْعَبْدَ مَعَ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِمَا ؛ فَكَانَتْ
قَالَ « مَا دُمْتُ فِي مَلِكِي » وَلِأَنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى النِّيَّةِ فِي الْخُصُوصِ كَدَلَالَتِهِ
عَلَيْهَا فِي الْعُمُومِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لِقَاضٍ أَنْ لَا أَرَى مِنْكَ إِلَّا رَفَعْتَهُ إِلَيْكَ
فَعُزِّلَ لَمْ يَحْنَثْ بَعْدَ الرِّفْعِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْعَزْلِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَامْرَأَتِهِ إِلَّا آوَيْتُ
خَارِجَ بَيْتِكَ أَوْ خَارِجَ هَذِهِ الدَّارِ فَاتَتْ أَوْ طَلَّقَتْهَا لَمْ يَحْنَثْ إِذَا بَاتَ خَارِجَهَا ،
وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ عَلَى ابْنِهِ إِلَّا بَيْتَ خَارِجَ الْبَيْتِ لَخَوْفِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْفُسَاقِ ؛
لِكَوْنِهِ أَمْرَدًا ، فَاتَّجَى وَصَارَ شَيْخًا لَمْ يَحْنَثْ بِمَبِيتِهِ خَارِجَ الدَّارِ . وَهَذَا كُلُّهُ

مذهب مالك وأحمد ؛ فإنهما يعتبران النية في الأيمان وبسائط اليمين وسببها وما هيّجها ؛ فيحملان اليمين على ذلك .

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب الأيمان من كتابه الكافي في مذهب مالك : والأصل في هذا الباب مراعاة ما نواه الحالف . فإن لم تكن له نية نظر إلى بساط قصته ، وما أثاره على الحلف . ثم حكم عليه بالأغلب من ذلك في نفوس أهل وقته .

قف على
اعتبارهم بساط
اليمين

وقال صاحب الجواهر: المقتضيات للبر والحنث أمور ؛ الأول : النية إذا كانت مما يصلح أن يراد اللفظ بها . سواء كانت مطابقة له أو زائدة فيه أو ناقصة عنه بتقييد مطلقه وتخصيص عامه . الثاني : السبب المثير لليمين يتعرف منه ، ويعبر عنه بالبسائط أيضاً ، وذلك أن القاصد لليمين لا بد أن تكون له نية . وإنما يذكرها في بعض الأوقات وينساها في بعضها ؛ فيكون المحرك على اليمين - وهو البسائط - دليلاً عليها . لكن قد يظهر مقتضى المحرك ظهوراً لا إشكال فيه . وقد يخفى في بعض الحالات . وقد يكون ظهوره وخفاؤه بالإضافة .

وكذلك أصحاب الإمام أحمد صرحوا باعتبار النية وحمل اليمين على مقتضاها . فإن عذمت رجع إلى سبب اليمين وما هيّجها فحمل اللفظ عليه ؛ لأنه دليل على النية . حتى صرح أصحاب مالك فيمن دَفَنَ مالا ونسى مكانه فبحث عنه فلم يجده خلف على زوجته أنها هي التي أخذته ثم وجده لم يحنث . قالوا : لأن قصده ونيته إنما هو إن كان المال قد ذهب فأنت التي أخذته ؛ فتأمل كيف جعلوا القصد والنية في قوة الشرط . وهذا هو محض الفقه .

ونظير هذا ما لو دُعِيَ إلى طعام فظنه حراماً فخلف لا أطعمه ثم ظهر أنه حلال لا شبهة فيه فإنه لا يحنث بأكله ؛ لأن يمينه إنما تعلقت به إن كان حراماً وذلك قصده .

ومثله لو مرَّ به رجل فسلم عليه فخلف لا يرد عليه السلام لظنه أنه مبتدع أو ظالم أو فاجر ، فظهر أنه غير ذلك الذي ظنه لم يحث بالرد عليه .

ومثله لو قدَّمت له دابة ليركها فظنها قَطُوفًا أو جَمُوحًا أو متفصرة الركوب فخلف لا يركبها فظهرت له بخلاف ذلك لم يحث بركوبها .

وقال أبو القاسم الخرقى في مختصره : ويرجع في الإيمان إلى النية ؛ فإن لم ينو شيئا رجع إلى سبب اليمين وما هيَّجها . وقال أصحاب الإمام أحمد : إذا دعى إلى غداء فخلف أن لا يتعدى أو قيل له أقعد فخلف أن لا يقعد اختصت يمينه بذلك الغداء وبالقيود في ذلك الوقت ؛ لأن عاقلا لا يقصد أن لا يتعدى أبداً ولا يقعد أبداً .

ثم قال صاحب المغنى : إن كان له نية فيمينه على ما نوى ، وإن لم تكن له نية ؛ فلكلام أحمد يقتضى روايتين ؛ إحداهما : أن اليمين محمولة على العموم ؛ لأن أحمد سئل عن رجل حلف أن لا يدخل بلدا ظلم رآه فيه فزال الظلم ، قال أحمد : النذر يوفى به . يعنى لا يدخله . ووجه ذلك أن لفظ الشارع إذا كان عاما لسبب خاص وجب الأخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب ، كذلك يمين الخالف . ونازعه في ذلك شيخنا ، فقال : إنما منعه أحمد من دخول البلد بعد زوال الظلم ؛ لأنه نذر الله ألا يدخلها ، وأكّد نذره باليمين ، والنذر قرينة ، فقد نذر التقرب إلى الله بهجران ذلك البلد ؛ فلزمه الوفاء بما نذره . هذا هو الذى فهمه الإمام أحمد ، وأجاب به السائل حيث قال : النذر يوفى به ؛ ولهذا منع النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين من الإقامة بمكة بعد قضاء نُسُكهم فوق ثلاثة أيام ؛ لأنهم تركوا ديارهم لله ، فلم يكن لهم العود فيها ، وإن زال السبب الذى تركوها لأجله . وذلك نظير مسألة ترك البلد للظلم والفواحش التى فيه إذا نذره . اأذر ؛ فهذا سرُّ جوابه ، وإلا فمذهبه الذى عليه نصوصه وأصوله اعتبار

النية والسبب في اليمين وحمل كلام الخالفين على ذلك ، وهذا في نصوصه أكثر من أن يذكر فليُنظر فيها

وأما مذهب أصحاب أبي حنيفة فقال في كتاب الذخائر في كتاب الأيمان :
 الفصل السادس في تقييد الأيمان المطلقة بالدلالة ، إذا أرادت المرأة الخروج من
 الدار فقال الزوج « إن خرجت من الدار فأنت طالق » فجلست ساعة ثم خرجت
 لا تطلق ، وكذلك لو أراد رجل أن يضربه فحلف آخر أن لا يضربه « فهذا
 على تلك الضربة » حتى لو مكث ساعة ثم ضربه لا يحنث ، ويسمى هذا يمين
 الفور ، وهذا لأن الخرجة التي قصد والضربة التي قصد هي المقصودة بالمنع منها
 عرفا وعادة ؛ فيتعين ذلك بالعرف والعادة ، وإذا دخل الرجل على الرجل فقال :
 تعال تغدّ معي ، فقال : والله لا أتغدى ، فذهب إلى بيته وتغدى مع أهله
 لا يحنث « وكذلك إذا قال الرجل لغيره : كُـلْ مع فلان ، فقال : والله
 لا آكل ، ثم ذكر تقرير ذلك بأنه جواب لقول الأسر له ، والجواب كالمعاد
 في السؤال ؛ فإنه يتضمن ما فيه « قال : وليس كابتداء اليمين ؛ لأن كلامه لم يخرج
 جوابا بالتقييد « بل خرج ابتداء ، هو مُطلق عن القيد فينصرف إلى كل غداء ،
 قال : وإذا قال لغيره : كلم لي زيدا اليوم في كذا ، فقال : والله لا أكله ،
 فهذا يختص باليوم ؛ لأنه خرج جوابا عن الكلام السابق ، وعلى هذا إذا قال :
 أيتنى اليوم « فقال : امرأته طالق إن أتاك ، وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بأن
 النية تعمل في اللفظ لتعين ما احتمله اللفظ ؛ فإذا تعين باللفظ ولم يكن اللفظ
 محتملا لما نوى لم تؤثر النية فيه ؛ فإنه حينئذ يكون الاعتبار بمجرد النية «
 وبمجرد النية لا أثر لها في إثبات الحكم ؛ فإذا احتملها اللفظ فعميت بعض محتملاته
 أثرت حينئذ ، قولوا : ولهذا لو قال « إن لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت
 شرابا أو كملت امرأة فامرأته طالق » ونوى ثوبا أو طعاما أو شرابا أو امرأة
 معينا دُيِّنَ فيما بينه وبين الله ، وقبلت نيته بغير خلاف ، ولو حذف المفعول

واقصر على الفعل ؛ فكذلك عند أبي يوسف في رواية عنه والخصاف ، وهو قول الشافعي وأحمد ومالك .

والمقصود أن النية تؤثر في اليمين تخصيصا وتعميما ، وإطلاقا وتقييدا ، والسبب يقوم مقامها عند عدمها ، ويدل عليها ، فيؤثر ما يؤثره ، وهذا هو الذي يتعين الإفتاء به ، ولا يحمل الناس على ما يقطع أنهم لم يريدوه بأيمنهم ، فكيف إذا علم قطعا أنهم أرادوا خلافه ؟ والله أعلم .

والتعليل يجري مجرى الشرط ، فإذا قال « أنت طالق لأجل خروجك من الدار » فبان أنها لم تخرج لم تطلق قطعا ، صرح به صاحب الإرشاد فقال : وإن قال « أنت طالق أن دخلت الدار » بنصب الألف والخالف من أهل اللسان ، ولم يتقدم لها دخول قبل اليمين بحال ، لم تطلق ، ولم يذكر فيه خلافا ، وقد قال الأصحاب وغيرهم : إنه إذا قال « أنت طالق » وقال أردت الشرط دُيِّنَ ؛ فكذلك إذا قال « لأجل كلامك زيدا » أو خروجك من دارى بغير إذنى » فإنه يُدَيَّن . ثم إن تبين أنها لم تفعل لم يقع الطلاق . ومن أفتى بغير هذا فقد وهم على المذهب ، والله أعلم .

التعليل
كالشرط

فصل

الخروج الحادى عشر : خلع اليمين عند من يجوز كالأصحاب الشافعي وغيرهم ، وهذا وإن كان غير جائز على قول أهل المدينة وقول الإمام أحمد وأصحابه كلهم فإذا دعت الحاجة إليه أو إلى التحليل كان أولى من التحليل من وجوه عديدة ؛ أحدها : أن الله تعالى شرع الخلع رفعا لمفسدة المشاقة الواقعة بين الزوجين ، وتخلص كل منهما من صاحبه ؛ فإذا شرع الخلع رفعا لهذه المفسدة التي هي بالنسبة إلى مفسدة التحليل كتفلة في بحر فتسويغه لدفع مفسدة التحليل أولى .

الخلع

يوضحه الوجه الثاني أن الحيل المحرمة إنما منع منها لما تتضمنه من الفساد الذي اشتملت عليه تلك المحرمات التي يتحيل عليها بهذه الحيل ، وأما حيلة ترفع مفسدة هي من أعظم المفسدات فإن الشارع لا يحرمها .

يوضحه الوجه الثالث أن هذه الحيلة تتضمن مصلحة بقاء النكاح المطلوب للشارع بقاؤه ، ودفع مفسدة التحليل التي بالغ الشارع كل المبالغة في دفعه والمنع منه ولمن أصحابه ، فحيلة تحصل المصلحة المطلوب إيجادها وتدفع المفسدة المطلوب إعدامها لا يكون ممنوعا منها .

الوجه الرابع : أن ما حرمه الشارع فإنما حرّمه لما يتضمنه من المفسدة الخالصة أو الراجعة ، فإذا كانت مصلحة خالصة أو راجعة لم يحرمه البتة ، وهذا الخلع مصلحته أرجح من مفسدته .

الوجه الخامس : أن غاية ما في [هذا] الخلع اتفاق الزوجين ورضاهما بفسخ النكاح بغير شقاق واقع بينهما ، وإذا وقع الخلع من غير شقاق صح ، وكان غايته الكراهية ؛ لما فيه من مفسدة المفارقة ، وهذا الخلع أريد به لم شعث النكاح بحصول عقد بعده يتمكن الزوجان فيه من المعاشرة بالمعروف ، وبدونه لا يتمكنان من ذلك ، بل إما خراب البيت وفراق الأهل ، وإما التعرض للعنة من لا يقوم لعنته شيء ، وإما التزام ما حلف عليه وإن كان فيه فساد دنياء وأخراء كما إذا حلف ليقتلن ولده اليوم ، أو ليشربن هذا الخمر ، أو ليطأن هذا الفرج الحرام ، أو حلف أنه لا يأكل ولا يشرب ولا يستظل بسقف ولا يعطى فلانا حقه ، ونحو ذلك ، فإذا دار الأمر بين مفسدة التزام الخلوف عليه أو مفسدة الطلاق وخراب البيت وشتات الشمل أو مفسدة التزام لعنة الله بارتكاب التحليل وبين ارتكاب الخلع الخالص من ذلك جميعه لم يخف على العاقل أي ذلك أولى .

الوجه السادس : أهمها لو اتفقا على أن يطلقها من غير شقاق بينهما ، بل ليأخذ

غيرها ، لم يمنع من ذلك ، فإذا اتفقا على الخلع ليسكون سبياً إلى دوام اتصالهما كان أولى وأحرى .

ويوضحه الوجه السابع : أن الخلع إن قيل « إنه طلاق » فقد اتفقا على الطلاق بموضع لمصلحة لهما في ذلك ، فما الذي يحرمه ؟ وإن قيل « إنه فسخ » فلا ريب أن النكاح من العقود اللازمة ، والعقد اللازم إذا اتفق للمتعاقدان على فسخه ورفعها لم يمنع من ذلك « إلا أن يكون العقد حقيقاً » والنكاح محض حقهما « فلا يمنع من الاتفاق على فسخه .

الوجه الثامن : أن الآية اقتضت جواز الخلع إذا خاف الزوجان ألا يقيما حدود الله « فكان الخلع طريقاً إلى تمكّنهما من إقامة حدود الله ، وهي حقوقه الواجبة عليهما في النكاح » فإذا كان الخلع مع استقامة الحال طريقاً إلى تمكّنهما من إقامة حدوده التي تعطل ولا بد بدون الخلع تعين الخلع حينئذ طريقاً إلى إقامتها .

فإن قيل « لا يتعين الخلع طريقاً » بل ههنا طريقان آخران ، أحدهما : مفارقتهما ، والثاني « عدم إلزام الطلاق بالحذف إذا أخرجه مخرج اليمين إما بكفارة أو بدونها ، كما هي ثلاثة أقوال للسلف معروفة صرح بها أبو محمد ابن حزم وغيره .

قيل : نعم هذان طريقان ، ولكن إذا أحكم سدهما غاية الأحكام ، ولم يمكنه سلوك أحدهما ، وأيهما سلك ترتب عليه غاية الضرر في دينه ودنياه لم يحرم عليه - والحالة هذه - سلوك طريق الخلع ، وتعين في حقه طريقان : إما طريق الخلع ، وإما سلوك طريق أرباب اللعنة .

وهذه المواضع وأمثالها لا نحتملها إلا العقول الواسعة التي لها إشراف على أسرار الشريعة ومقاصدها وحكمها ، وأما عقل لا يتسع لغير تقليد من اتفق له تقليده وترك جميع أقوال أهل العلم أقوله فليس الكلام معه .

الوجه التاسع : أن غاية ما منع للمنعون من صحة هذا الخلع أنه حيلة ، والحيل باطلة ، ومنازعهم ينافرعونهم في كلتا المقدمتين ، فيقولون : الاعتبار في العقود بصورها دون نياتها ومقاصدها ، فليس لنا أن نسأل الزوج إذا أراد خلع امرأته : ما أردت بالخلع ؟ وما السبب الذي حملك عليه ؟ هل هو المشاقة أو التخلص من اليمين ؟ بل يُجرى حكم الخلع على ظاهره ، ونكحلُ سرار الزوجين إلى الله ، قالوا : ولو ظهر لنا قصد الحيلة فالشأن في المقدمة الثانية ، فليس كل حيلة باطلة محرمة ، وهل هذا الفصل الطويل الذي نحن فيه إلا في أقسام الحيل ؟ والحيلة المحرمة الباطلة هي التي تتضمن تحليل ما حرمه الله أو تحريم ما أحله الله أو إسقاط ما أوجبه ؟ وأما حيلة تتضمن الخلاص من الأضرار والأغلال والتخلص من لعنة الكبير المتعال فأهلا بها من حيلة وبأمثالها (والله يعلم المفسد من المصلح) والمقصود تنفيذ أمر الله ورسوله بحسب الإمكان والله المستعان .

الوجه العاشر « أنه ليس القول ببطلان خلع اليمين أولى من القول بلزوم الطلاق » لحالف به غير القاصد له ، فهم نحاكمكم إلى كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة رضي الله عنهم وقواعد الشريعة المطهرة ، وإذا وقع التحاكم تبين أن القول بعدم لزوم الطلاق للحالف به أقوى أدلة وأصح أصولا وأطردي قياسا وأوفق أقواعد الشرع ، وأنتم معترفون بهذا شتم أم أبيتم ، فإذا ساغ لكم العدول عنه إلى القول المتناقض الحالف للقياس ولما أفتى به الصحابة ولما تقتضيه [قواعد] الشريعة وأصولها فلأن يسوغ لنا العدول عن قولكم ببطلان خلع اليمين إلى ضده تحصيلًا لمصلحة الزوجين ولما لشعث النكاح وتعطيلًا لمفسدة التحليل ونخلصا لأمرين مسلمين من لعنة الله ورسوله أولى وأحرى . والله أعلم .

فصل

المخرج الثاني عشر وفيه بحث أن يمين الطلاق من الأيمان المكفرة

المخرج الثاني عشر : أخذ بقول من يقول « الحلف بالطلاق من الأيمان الشرعية التي تدخلها ^(١) » [الكفارة] وهذا أحد الأقوال في المسألة ، حكاه أبو محمد ابن حزم في كتاب « مراتب الإجماع » له ، فقال : واختلفوا فيمن حلف بشيء غير أسماء الله أو بتعذر ولده أو هذبه أو أجنبي أو بالمصحف أو بالقرآن أو بنذر أخرجه مخرج اليمين أو بأنه يخالف لدين المسلمين أو بطلاق أو بظهار أو بتحريم شيء من ماله ، ثم ذكر صوراً أخرى ، ثم قال : فاختلفوا في جميع هذه الأمور ، أفيها كفارة أم لا ؟ ثم قال : واختلفوا في اليمين بالطلاق « أهو طلاق فيلزم ، أم هو يمين فلا يلزم ؟ حكى في كونه طلاقاً فيلزم أو يميناً لا يلزم قولين ^(٢) » وحكى قبل ذلك هل فيه كفارة أم لا على قولين ، واختار هو ألا يلزم ، ولا كفارة فيه ، وهذا اختيار شيخنا أبي محمد بن تيمية أخى شيخ الإسلام .

قال شيخ الإسلام : والقول بأنه يمين مكفرة هو مقتضى المقول عن الصحابة في الحلف بالعتق « بل بطريق الأولى ؛ فإنهم إذا أفتوا من قال « إن لم أفعل كذا فكل مملوك لى حر » بأنه يمين تكفر فالحالف بالطلاق أولى ، قال : وقد علق القول به أبو ثور ، فقال : إن لم تجمع الأمة على لزومه فهو يمين تكفر ، وقد تبين أن الأمة لم تجمع على لزومه . وحكاه شيخ الإسلام عن جماعة من العلماء الذين تمت همهم وشرف نفوسهم فارتفعت عن حضيض التقليد المحض إلى أوج النظر والاستدلال ، ولم يكن مع خصومه ما يردون به عليه أقوى من الشكاية إلى السلطان « فلم يكن له برد هذه الحجة قبل » ، وأما ما سواها فبَيِّن فساد جميع حججهم ، ونقضها بأبلغ نقض . وصنف في المسألة ما بين مطول ومتوسط ومختصر ما يقارب ألفى ورقة ، وبلغت الوجوه التي

(١) ما بين العتوقين - قط من أولى الصريتين .

استدل بها عليها من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والقياس وقواعد إمامه خاصة وغيره من الأئمة زهاء أربعين دليلا ، وصار إلى ربه وهو مُقيم عليها . دافع إليها ، مُبَاهِلُ لِمَنَازِعِهِ ، باذل نفسه وعرضه وأوقاته لمستفتيه ؛ فكان يفتي في الساعة الواحدة فيها بقلمه ولسانه أكثر من أربعين فتيا ؛ فعملت لفتاواه مصانع التحليل . وهدمت صوامع وبيعه ، وكسدت سوقه ، وتقسمت سحائب اللعنة عن المحللين والمحلل لهم من المطلقين . وقامت سوق الاستدلال بالكتاب والسنة والآثار السلفية ، وانتشرت مذاهب الصحابة والتابعين وغيرهم من أئمة الإسلام للطالبيين ، وخرج من حَبَسَ تقليد المذهب المعين به مَنْ كَرُمَتْ عليه نفسه من المستبصرين ، فقامت قيامة أعدائه وحساده وَمَنْ لَا يَتَجَاوَزُ ذِكْرَ أَكْثَرِهِمْ بَابَ دَارِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ ، وَهَجَّنُوا مَازْهَبَ إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُمْ غَايَةَ التَّهْجِيجِ . فَنِ اسْتَخَفُّوهُ مِنَ الطَّعَامِ وَأَشْبَاهِ الْأَنْعَامِ قَالُوا .

هذا قد رفع الطلاق بين المسلمين ، وكثر أولاد الزنا في العالمين . ومن صادفوا عنده مسكة عقل وأبَّ قَالُوا : هذا قد أبطل الطلاق المعلق بالشرط ، وقالوا لمن تعلقوا به من الملوك والولاة : هذا قد حل بيعة السلطان من أعناق الخالفين . ونسُوا أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ حَلَوْهَا بِمَجْلَعِ الْيَمِينِ . وَأَمَّا هُوَ فصرح في كتبه أن أيمان الخالفين لا تغير شرائع الدين ، فلا يحل لمسلم حل بيعة السلطان بفتوى أحد من المفتين ، ومن أفتى بذلك كان من الكاذبين المفتين على شريعة أحكم الحاكمين . ولَعَمْرُ اللَّهِ لَقَدْ مُنِّيَ مِنْ هَذَا بِمَا مُنِّيَ بِهِ مِنْ سَلَفٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ ، فَمَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ لِلنَّاطِرِينَ ، فَمَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ تَوَصَّلَ أَعْدَاؤُهُ إِلَى ضَرْبِهِ بِأَن قَالُوا لِلسُّلْطَانِ : إِنَّهُ يَحِلُّ عَلَيْكَ إِيمَانُ الْبَيْعَةِ بِفَتْوَاهُ أَنَّ يَمِينَ الْمُسْكِرَةِ لَا تَنْعَقِدُ ، وَهُمْ يَخْلِفُونَ مَكْرَهِينَ غَيْرِ طَائِعِينَ . فَمَنْعَهُ السُّلْطَانُ .

فَلَمْ يَمْتَنِعْ لَمَّا أَخَذَهُ اللَّهُ مِنَ الْمِيثَاقِ عَلَى مَنْ آتَاهُ اللَّهُ عِلْمًا أَنْ يَبَيِّنَهُ لِلْمُسْتَرْشِدِينَ . ثُمَّ تَلَاهُ عَلَى أَثَرِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِي فَوَشَّى بِهِ أَعْدَاؤُهُ إِلَى الرَّشِيدِ أَنَّهُ يَحِلُّ

أيمان البيعة بفتواه أن اليمين بالطلاق قبل النكاح لا تنعقد ، ولا تطلق إن تزوجها الخالف . وكانوا يحلفونهم في جملة الأيمان . وإن كل امرأة أنزجها فهي طالق . . وتلاهما على آثارهما شيخ الإسلام فقال حساده : هذا ينقض عليكم أيمان البيعة . فافت ذلك في عضد أئمة الإسلام ، ولا نفي عزيماتهم في الله وهمهم . ولا صدم ذلك عما أوجب الله عليهم اعتقاده والعمل به من الحق الذي أدامه إليه اجتهدهم . بل مضوا لسبيلهم ، وصارت أقوالهم أعلاما يهتدى بها المهتدون ، لتحقيقا لقوله تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) .

فصل

ومن له اطلاع وخبرة وعناية بأقوال العلماء يعلم أنه لم يزل في الإسلام من عصر الصحابة من يفتي في هذه المسألة بعدم لزوم وإلى الآن .
فأما الصحابة فقد ذكرنا فتاواهم في الخالف بالعتق بعدم اللزوم ، وأن الطلاق أولى منه ، وذكرنا فتوى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بعدم لزوم اليمين بالطلاق . وأنه لا مخالف له من الصحابة .

الصحابة
والتابعون
ومن بعدهم
أفتوا بذلك

وأما التابعون فذكرنا فتوى طاوس بأصح إسناد عنه . وهو من أجل التابعين ، وأفتى عكرمة وهو من أغزر أصحاب ابن عباس علماً على ما أفتى به طاوس سواء ، قال سنيد بن داود في تفسيره المشهور في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ، ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر) : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سليمان التيمي عن أبي مجاز في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ، ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر) قال : النذور في الماضي . حدثنا عباد بن عباد المهلب عن عاصم الأحول عن عكرمة في رجل قال لعلامه . إن لم

أجلدك مائة سوط فأمر أنه طالق » قال : لا يجلد غلامه ولا تطلق امرأته ، هذان خطوات الشيطان .

وأما مَنْ بعد التابعين فقد حكى المعتنون بمذاهب العلماء كابى محمد بن حزم وغيره ثلاثة أقوال فى ذلك للعلماء ، وأهل الظاهر لم يزالوا متوافرين على عدم لزوم الطلاق للحالف به ، ولم يزل منهم الأئمة والفقهاء والمصنفون والمقلدون لهم . وعندنا بأسانيد صحيحة لا مَطْمَن فيها عن جماعة من أهل العلم الذين هم أهلُه فى عصرنا وقَبْلَه أهم كانوا يفتون بها أحياناً ، فأخبرنى صاحبنا الصادق محمد بن شهوان قال : أخبرنى شيخنا الذى قرأت عليه القرآن - وكان من أصدق الناس - الشيخ محمد بن الحلى قال : أخبرنى شيخنا الإمام خطيب جامع دمشق عز الدين الفاروقى قال : كان والدى يرى هذه المسألة ، ويفتى بها ببغداد .

وأما أهل المغرب فتواتر عن يعتنى بالحديث ومذاهب السلف منهم أنه كان يفتى بها ، وأوذى بعضهم على ذلك وضرب ، وقد ذكرنا فتوى القفال فى قوله : « الطلاق يلزمى » أنه لا يقع به طلاق وإن نواه . وذكرنا فتاوى أصحاب أبى حنيفة فى ذلك . وحكايتهم إياه عن الإمام نصاً . وذكرنا فتوى أشهب من المالكية فيمن قال لامرأته : « إن خرجت من دارى أو كُلت فلاناً - ونحو ذلك - فأنت طالق » ففعلت لم تطلق . ولا يختلف عالمان متحليان بالإنصاف أن اختيارات شيخ الإسلام لا تتقاصر عن اختيارات ابن عقيل وأبى الخطاب بل وشيخهما أبى يعلى . فإذا كانت اختيارات هؤلاء وأمثالهم وجوهاً يفتى بها فى الإسلام ويحكم بها الحكام فلاختيارات شيخ الإسلام أسوة بها إن لم ترجعْ عليها ، والله المستعان وعليه التكلان .

فصل

القول في جواز الفتوى بالآثار السلفية « والفتاوى الصحابية ، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم ، وأن قربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين ، وهم جرا . وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب » وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل ، كما أن عصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم فإنما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص « ولكن الْمُفَضَّلُونَ في العصر المتقدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر ، وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال مَنْ بعدهم ؛ فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين ^(١) ، ولعله لا يسع المفتي والحاكم عند الله أن يفتي ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة يأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم بقول البخاري وإسحاق بن راهويه وعلى ابن المديني ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم « بل يترك قول ابن المبارك والأوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحامد بن زيد وحامد بن سلمة وأمثالهم « بل لا يلتفت إلى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث بن سعد وأمثالهم ، بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم وسالم وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وشريح وأبي وائل وجعفر بن محمد وأضرابهم مما يسوغ الأخذ به « بل يرى تقديم قول المتأخرين من أتباع مَنْ قلده على فتوى أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود [وأبي بن كعب] وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعُبادَة بن الصامت وأبي موسى الأشعري وأضرابهم « فلا يدري ما عذر غداً عند الله إذا سَوَّى بين أقوال

(١) في نسخة « في الفضل والرأي »

أولئك وفتاويهم وأقوال هؤلاء وفتاويهم ، فكيف إذا رجعها عليها ؟ فكيف إذا عَيَّن الأخذ بها حكما وإفتاء . ومنع الأخذ بقول الصحابة . واستجاز عقوبة مَنْ خالف المتأخرين لها ، وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة أهل العلم وأنه يكيد الإسلام ؟ تالله لقد أخذ بالمثل المشهور « رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ » وسمى ورثة الرسول باسمه هو ، وكسأهم أثوابه ، ورمأهم بدائنه ، وكثير من هؤلاء يصرخُ ويصيح ويقول ويعلن أنه يجب على الأمة كلهم الأخذ بقول مَنْ قلدها ديننا . ولا يجوز الأخذ بقول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة . وهذا كلام مَنْ أَخَذَ بِهِ وَتَقَلَّدَهُ وَلَاءَ اللَّهِ مَا تَوَلَّى ، ويجزيه عليه يوم القيامة الجزاء الأوفى ، والذي نَدِينُ اللَّهَ بِهِ ضِدُّ هَذَا الْقَوْلِ . والرد عليه ، فنقول :

ترتيب
الأخذ
بفتاوى
الصحابة
والتابعين

إذا قال الصحابي قولاً فيما أن يخالفه صحابي آخر أولاً يخالفه ، فإن خالفه مثله لم يكن قولُ أحدهما حجة على الآخر ، وإن خالفه أعلم منه كما إذا خالف الخلفاء الراشدون أو بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم ، فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم حجة على الآخرين ؟ فيه قولان للعلماء ، وهما روايتان عن الإمام أحمد ، والصحيح أن الشق الذي فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر ، فإن كان الأربعة في شق فلا شك أنه الصواب . وإن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب ، وإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب ، فإن اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر . وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة وإطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من أقوالهم ، ويكفي في ذلك معرفة رجحان قول الصديق في الجدل والإخوة ، وكون الطلاق الثلاث بقم واحد مرة واحدة وإن تلفظ فيه بالثلاث ، وجواز بيع أمهات الأولاد ، وإذا نظر العالم المنصف في أدلة هذه المسائل من الجانبين تبين له أن جانب الصديق أرجح ، وقد

تقدم بعض ذلك في مسألة الجد والطلاق الثلاث بفهم واحد ، ولا يحفظ للصدیق خلاف نص واحد أبداً ، ولا يحفظ له فتوى ولا حكم مأخذها ضعيف أبداً ، وهو تحقيق لكون خلافته خلافة نبوة .

فصل

وإن لم يخالف الصحابي صحابياً آخر فيما أن يشتهر قوله في الصحابة أولاً يشتهر ، فإن اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة . وقالت طائفة منهم : هو حجة وليس بإجماع ، وقالت شذمة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين : لا يكون إجماعاً ولا حجة ، وإن لم يشتهر قوله أو لم يعلم هل اشتهر أم لا فاختلف الناس : « لا يكون حجة أم لا » فالذي عليه جمهور الأمة أنه حجة هذا قول جمهور الحنفية « صرح به محمد بن الحسن ، وذكر عن أبي حنيفة نصاً ، وهو مذهب مالك وأصحابه ، وتصرفه في موطنه دليل عليه ، وهو قول إسحاق ابن راهويه وأبي عبيد » وهو منصوص الإمام أحمد في غير موضع عنه واختيار جمهور أصحابه ، وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد ، أما القديم فأصحابه مُقَرَّرُونَ به « وأما الجديد فكثير منهم يحكي عنه فيه أنه ليس بحجة ، وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جداً ؛ فإنه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة ، وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحكي أقوالاً للصحابة في الجديد ثم يخالفها « ولو كانت عنده حجة لم يخالفها ، وهذا تعلق ضعيف جداً » فإن مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى في نظره منه لا يدل على أنه لا يراه دليلاً من حيث الجلة ، بل خالف دليلاً لدليل أرَجَحَ عنده منه ، وقد تعلق بعضهم بأنه يراه في الجديد إذا ذكر أقوال الصحابة موافقاً لما لا يعتمد عليها وحدها كما يفعل بالنصوص ، بل يعضدها بضروب من الأفيسة ؛ فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها ، وتارة يوافقها ولا يعتمد عليها بل يعضدها بدليل آخر « وهذا

رأى الشافعي
في أقوال
الصحابة

أيضاً تعلق أضعف من الذى قبله ؛ فإن تضافر الأدلة وتعاضدها وتناصرها من عادة أهل العلم قديماً وحديثاً ، ولا يدل ذكرهم دليلاً ثانياً وثالثاً على أن ما ذكروه قبله ليس بدليل ، وقد صرح الشافعى فى الجديد من رواية الربيع عنه بأن قول الصحابة حجة يجب المصير إليه ، فقال : المحدثات من الأمور ضربان . أحدهما : ما أحدث بخلاف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أنراً فهذه البدعة الضلالة ، والربيع إنما أخذ عنه بمصر ، وقد جعل مخالفة الأثر الذى ليس بكتاب ولا سنة ولا إجماع ضلالة . وهذا فوق كونه حجة ، وقال البيهقى فى كتاب مدخل السنن له : باب ذكر أقاويل الصحابة إذا تفرقوا ، قال الشافعى : أقاويل الصحابة إذا تفرقوا فيها نصير إلى ما وافق الكتاب والسنة أو الإجماع إذا كان أصح فى القياس ، وإذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف صرت إلى اتباع قوله إذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً فى معناه يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس ، قال البيهقى وقال فى كتاب اختلافه مع مالك : ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعه مقطوع إلا بآتيانه . فإن لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل الصحابة أو واحد منهم ، ثم كان قول الأئمة أبى بكر وعمر وعثمان إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا ، وذلك إذا لم نجد دلالة فى الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذى معه الدلالة ؛ لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن يفتى الرجل أو نفر وقد يأخذ بفتياه ويدعها ، وأكثر المفتين يفتون الخاصة فى بيوتهم ومجالسهم ولا يعتنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام ، وقد وجدنا الأئمة ينتدبون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم ، فيقبلون من الخبر ، ولا يستنكفون عن أن يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم . فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدين فى موضع الأمانة أخذنا بقولهم ، وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم . قال الشافعى رضى الله عنه : والعلم طبقات ، الأولى :

الكتاب والسنة . الثانية : الإجماع فيما ليس كتابا ولا سنة . الثالثة : أن يقول صحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة ، الرابعة : اختلاف الصحابة . الخامسة : القياس . هذا كله كلامه في الجديد . قال البيهقي بعد أن ذكر هذا : وفي الرسالة القديمة للشافعي - بعد ذكر الصحابة وتعظيمهم - قال : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم ، وآراؤهم لنا أئخذ وأولى بمان رأينا ، ومن أدركنا ممن نرضى أو حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا أو قول بعضهم إن تفرقوا ، وكذا نقول . ولم نخرج من أقوالهم كلهم . قال : وإذا قال الرجلان منهم في شيء قولين نظرت ، فإن كان قول أحدهما أشبه بالكتاب والسنة أخذت به ، لأن معه شيئا قويا ؛ فإن لم يمكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان أرجح عندنا من واحد لو خالفهم غير أمام ، قال البيهقي : وقال في موضع آخر : فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان أحب إلى من قول غيرهم . فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذي عليه دلالة ، وكلما يخلو اختلافهم من ذلك . وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر ، فإن تكافؤا نظرنا أحسن أقوالهم مخرجا عندنا . وإن وجدنا للمفتين في زماننا أو قبله إجماعا في شيء تبعناه ، فإذا نزلت نازلة لم نجد فيها واحدة من هذه الأمور فليس إلا اجتهد الرأي . فهذا كلام الشافعي رحمه ورضى عنه بنصه ، ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه . بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له كما تقدم ذكر لفظه ، وقد قال في الجديد في قتل الراهب : إنه القياس عنده ، ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فقد أخبرنا أنه ترك القياس الذي هو دليل عنده لقول الصحاب . فكيف يترك موجب الدليل لغير دليل ؟ وقال : في الضلع بعير . قلته تقليدا لعمر ، وقال في موضع آخر : قلته تقليدا لعثمان ، وقال في الفرائض : هذا مذهب تلقيناه عن زيد . ولا تستوحش من لفظة التقليد في كلامه . وتظن أنها تنفي كون قوله حجة بناء على

ما تلقيته من اصطلاح المتأخرين أن التقليد قبول قول الغير بغير حجة . فهذا اصطلاح حادث ، وقد صرح الشافعى فى موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال : قلت هذا تقليدا للخبر ، وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابى ، قال نعم بن حماد ثنا ابن المبارك قال : سمعت أبا حنيفة يقول : إذا جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن الصحابة فمختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم . وذهب بعض المتأخرين من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وأكثر المتكلمين إلى أنه ليس بحجة ، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إن خالف القياس فهو حجة . وإلا فلا ، قالوا : لأنه إذا خالف القياس لم يكن إلا عن توقيف وعلى هذا فهو حجة ، وإن خالفه صحابى آخر ، والذين قالوا « ليس بحجة » قالوا : لأن الصحابى مجتهد من المجتهدين يجوز عليه الخطأ فلا يجب تقليده . ولا يكون قوله حجة كسائر المجتهدين . ولأن الأدلة الدالة على بطلان التقليد تعم تقليد الصحابة ومن دونهم . ولأن التابعى إذا أدرك عصر الصحابة اعتدَّ بخلافه عند أكثر الناس ، فكيف يكون قول الواحد حجة عليه ؟ ولأن الأدلة قد انحصرت فى الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب ، وقول الصحابى ليس واحدا منها ، ولأن امتيازاه بكونه أفضل وأعلم وأتقى لا يوجب وجوب اتباعه على مجتهد آخر من علماء التابعين بالنسبة إلى من بعدهم .

فقول : الكلام فى مقامين ، أحدهما : فى الأدلة الدالة على وجوب اتباع الصحابة ، الثانى فى الجواب عن شبهة النفاة .

فأما الأول فن وجوه . أحدها : ما احتج به مالك . وهو قوله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ، ذلك الفوز العظيم) فوجه الدلالة أن الله تعالى أنهى على من اتبعهم ، فإذا قالوا قولاً فاتبعهم متبع عليه قبل أن يعرف صحته فهو متبع لهم ، فيجب أن يكون محموداً على ذلك ، وأن يستحق

الأدلة على
وجوب اتباع
الصحابة

الرضوان ، ولو كان اتباعهم تقليدا محضا كتقليد بعض المفتين لم يستحق من اتباعهم الرضوان إلا أن يكون عاميا ، فأما العلماء المجتهدون فلا يجوز لهم اتباعهم حينئذ .

فإن قيل : أتباعهم هو أن يقول ما قالوا بالدليل وهو سلوك سبيل الاجتهاد ؛ لأنهم إما قالوا بالاجتهاد ، والدليل عليه قوله (ياحسان) ومن قلدكم لم يقيمهم بإحسان لأنه لو كان مطلق الاتباع محمودا لم يفرق بين الاتباع بإحسان أو بغير إحسان ، وأيضا فيجوز أن يراد به اتباعهم في أصول الدين ، وقوله (ياحسان) أى بالتزام الفرائض واجتناب المحارم . ويكون المقصود أن السابقين قد وجب لهم الرضوان وإن أساءوا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « وما يُدْرِيكَ أن الله قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وأيضا فالثناء على من اتبعهم كلهم ، وذلك اتباعهم فيما أجمعوا عليه ، وأيضا فالثناء على من اتبعهم لا يقتضى وجوبه ، وإنما يدل على جواز تقليدكم . وذلك دليل على جواز تقليد العالم كما هو مذهب طائفة من العلماء . أو تقليد الأعلام كقول طائفة أخرى . أما الدليل على وجوب اتباعهم فليس في الآية ما يقتضيه .

فالجواب من وجوه :

أحدها : أن الاتباع لا يستلزم الاجتهاد لوجوه ، أحدها : أن الاتباع المأمور به في القرآن كقوله (فاتبعوني يحببكم الله) (واتبعوه لعلكم تهتدون) (ويتبع غير سبيل المؤمنين) ونحوه لا يتوقف على الاستدلال على صحة القول مع الاستغناء عن القائل ؛ الثانى : أنه لو كان المراد اتباعهم فى الاستدلال والاجتهاد لم يكن فرق بين السابقين وبين جميع الخلائق ؛ لأن اتباع موجب الدليل يجب أن يتبع فيه كل أحد ، فن قال قولا بدليل صحيح وجب موافقته فيه ؛ الثالث : أنه إما أن تجوز مخالفتهم فى قولهم بعد الاستدلال أو لا تجوز ، فإن لم تجز فهو المطلوب ، وإن جازت مخالفتهم فقد خولفوا فى خصوص الحكم واتبعوا فى أحسن الاستدلال ، فليس جعل من

فعل ذلك متبعاً لموافقتهم في الاستدلال بأولى من جعله مخالفا لمخالفته في عين الحكم؛
الرابع: أن من خالفهم في الحكم الذي أفتوا به لا يكون متبعاً لهم أصلاً ، بدليل
أن من خالف مجتهداً من المجتهدين في مسألة بعد اجتهاد لا يصح أن يقال
« أتبعه » ، وإن أطلق ذلك فلا بد من تقييده بأن يقال اتبعه في الاستدلال أو
الاجتهاد ؛ الخامس : أن الاتباع افتعال من اتبع ، وكون الإنسان تابعاً لغيره نوع
افتقار إليه ومشى خلفه ، وكل واحد من المجتهدين المستدلين ليس تبعاً للآخر ولا
مفتقراً إليه بمجرد ذلك حتى يستشعر موافقته والافتقار له ، ولهذا لا يصح أن يقال
لمن وافق رجلاً في اجتهاده أو فتواه اتفاقاً إنه متبع له ؛ السادس : أن الآية قصد
بها مدح السابقين والثناء عليهم ، وبيان استحقاقهم أن يكونوا أئمة متبوعين ، وبتقدير
ألا يكون قولهم موجباً للموافقة ولا مانعاً من المخالفة - بل إنما يتبع القياس مثلاً -
لا يكون لهم هذا المنصب ، ولا يستحقون هذا المدح والثناء ؛ السابع : أن من خالفهم
في خصوص الحكم فلم يتبعهم في ذلك الحكم ولا فيما استدلوا به على ذلك الحكم
فلا يكون متبعاً لهم بمجرد مشاركتهم في صفة عامة ، وهي مطلق الاستدلال
والاجتهاد ، ولا سيما وتلك الصفة العامة لا اختصاص لها به ؛ لأن ما ينفي الاتباع
أخص مما يثبتته . وإذا وجد الفارق الأخص والجامع الأعم - وكلاهما مؤثر - كان
التفريق رعاية للفارق أولى من الجمع رعاية للجامع ، وأما قوله (بإحسان) فليس
المراد به أن يجتهد ، وافق أو خالف ؛ لأنه إذا خالف لم يتبعهم فضلاً عن أن يكون
بإحسان ، ولأن مطلق الاجتهاد ليس فيه اتباع لهم ، لكن الاتباع لهم اسم يدخل
فيه كل من وافقهم في الاعتقاد والقول ، فلا بد مع ذلك أن يكون المتبع محسناً
بأداء الفرائض واجتناب المحارم ؛ لئلا يقع الاغترار بمجرد الموافقة قولاً ، وأيضاً
فلا بد أن يحسن المتبع لهم القول فيهم ، ولا يقدر فيهم ، اشترط الله ذلك لعلهم
بأن سيكون أقوام ينالون منهم . وهذا مثل قوله تعالى بعد أن ذكر للمهاجرين
والأنصار (والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا

بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا) وأما تخصيص اتباعهم بأصول الدين دون فروعه فلا يصح ؛ لأن الاتباع عام ، ولأن من اتبعهم في أصول الدين فقط لو كان متبعاً لهم على الإطلاق لسكننا متبعين للمؤمنين من أهل الكتاب ، ولم يكن فرق بين اتباع السابقين من هذه الأمة وغيرها . وأيضاً فإنه إذا قيل ■ فلان يتبع فلانا ، واتَّبِعْ فلانا ■ وأنا متبع فلانا ■ ولم يقيد ذلك بقرينة لفظية ولا حالية فإنه يقتضى اتباعه في كل الأمور التي يعانى فيها الاتباع ؛ لأن من اتبعه في حالٍ وخالفه في أخرى لم يكن وصفه بأنه متبع أولى من وصفه بأنه مخالف ؛ ولأن الرضوان حكم تعلق باتباعهم ■ فيكون الاتباع سبباً له ؛ لأن الحكم المعلق بما هو مشتق يقتضى أن مأمته الاشتقاق سببٌ ، وإذا كان اتباعهم سبباً للرضوان اقتضى الحكم في جميع موارد ■ ولا اختصاص للاتباع بحال دون حال ، ولأن الاتباع يؤذن بكون الإنسان تبعاً لغيره وفرعاً عليه ، وأصول الدين ليست كذلك ولأن الآية تضمنت الثناء عليهم وجعلهم أئمة لمن بعدهم ، فلو لم يتناول إلا اتباعهم في أصول الدين دون الشرائع لم يكونوا أئمة في ذلك لأن ذلك معلوم مع قطع النظر عن اتباعهم .

فصل

وأما قولهم ■ إن الثناء على من اتبعهم كلهم ■ فنقول : الآية اقتضت الثناء على من اتبع كل واحد منهم ، كما أن قوله (والسابقون الأولون والذين اتبعوهم) يقتضى حصول الرضوان لكل واحد من السابقين والذين اتبعوهم في قوله (رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري) وكذلك في قوله (اتبعوهم) لأنه حكم علق عليهم في هذه الآية ■ فقد تناولهم مجتمعين ومنفردين ، وأيضاً فإن الأصل في الأحكام العلقية بأسماء عامة ثبوتها لكل فرد فرد من تلك السميات كقوله (أقيموا الصلاة) وقوله (لقد رضى الله عن المؤمنين) وقوله تعالى (اتقوا الله وكونوا مع

الصادقين) وأيضاً فإن الأحكام المعلقة على المجموع يُؤْتَى فيها باسم يتناول المجموع دون الأفراد كقوله (وكذلك جَمَعْنَاكم أمة وَسَطاً) وقوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وقوله (ويقيم غير سبيل المؤمنين) فإن لفظ الأمة ولفظ سبيل المؤمنين لا يمكن توزيعه على أفراد الأمة وأفراد المؤمنين، بخلاف لفظ السابقين فإنه يتناول كل فرد من السابقين، وأيضاً فالآية تعم اتباعهم مجتمعين ومنفردين في كل ممكن؛ فمن اتبع جماعتهم إذا اجتمعوا واتبع آحادهم فيما وجد عنهم مما لم يخالفه فيه غيره منهم فقد صدق عليه أنه اتبع السابقين «أما مَنْ خالف بعض السابقين فلا يصح أن يقال «اتبع السابقين» لوجود مخالفته لبعضهم، لاسيما إذا خالف هذا مرة وهذا مرة، وبهذا يظهر الجواب عن اتباعهم إذا اختلفوا؛ فإن اتباعهم هناك قول ببعض تلك الأقوال باجتهاد وأستدلال، إذ هم مجتمعون على تسوية كل واحد من تلك الأقوال لمن أدى اجتهاده إليه، فقد قصد اتباعهم أيضاً «أما إذا قال الرجل قولاً ولم يخالفه غيره فلا يعلم أن السابقين سَوَّغُوا خلاف ذلك القول «وأيضاً فالآية تقتضي اتباعهم مطلقاً «فلو فرضنا أن الطالب وقف على نص يخالف قول الواحد منهم فقد علمنا أنه لو ظَفَرَ بذلك النص لم يعدل عنه «أما إذا رأينا رأياً فقد يجوز أن يخالف ذلك الرأي «وأيضاً فلو لم يكن اتباعهم إلا فيما أجمعوا عليه كلهم لم يحصل اتباعهم إلا فيما قد علم أنه من دين الإسلام بالاضطرار؛ لأن السابقين الأولين خلق عظيم «ولم يعلم أنهم أجمعوا إلا على ذلك؛ فيكون هذا الوجه هو الذي قبله «وقد تقدم بطلانه؛ إذ الاتباع في ذلك غير مؤثر، وأيضاً فجميع السابقين قد مات منهم أناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحينئذ فلا يحتاج في ذلك الوقت إلى اتباعهم للاستفتاء عنه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم لو فرضنا أحداً يتبعهم إذ ذاك لكان من السابقين، فخاصه أن التابعين لا يمكنهم اتباع جميع السابقين، وأيضاً فإن معرفة قول جميع السابقين كالمتمذر، فكيف يتبعون كلهم في شيء لا يكاد يعلم؟ وأيضاً فإنهم إنما استحقوا منصب الإمامة

والاقتداء بهم بكونهم هم السابقين ، وهذه صفة موجودة في كل واحد منهم ، فوجب أن يكون كل منهم إماماً للمعتقين كما استوجب الرضوان والجنة .

فصل

وأما قوله « ليس فيها ما يوجب اتباعهم » فنقول : الآية تقتضي الرضوان عن اتباعهم بإحسان . وقد قام الدليل على أن القول في الدين بغير علم حرام ؛ فلا يكون اتباعهم قولاً بغير علم . بل قولاً بعلم ، وهذا هو المقصود . وحينئذ فسواء يسمى تقليداً أو اجتهاداً . وأيضاً فإن كان تقليد العالم للعالم حراماً كما هو قول الشافعية والحنابلة فاتباعهم ليس بتقليد لأنه مرضى . وإن كان تقليدهم جائزاً أو كان تقليدهم مستثنى من التقليد المحرم فلم يقل أحد إن تقليد العلماء من موجبات الرضوان ؛ فلم أن تقليدهم خارج عن هذا . لأن تقليد العالم وإن كان جائزاً فتركه إلى قول غيره أو إلى اجتهاد جائز أيضاً بالاتفاق ، والشئ المباح لا يستحق به الرضوان ، وأيضاً فإن رضوان الله غاية المطالب التي لا تُسأل إلا بأفضل الأعمال ، ومعلوم أن التقليد الذي يجوز خلافه ليس بأفضل الأعمال . بل الاجتهاد أفضل منه ، فعلم أن اتباعهم هو أفضل ما يكون في مسألة اختلفوا فيها هم ومن بعدهم . وأن اتباعهم دون من بعدهم هو الموجب لرضوان الله ؛ فلا ريب أن رجحان أحد القولين يوجب اتباعه ، [وقولهم أرجح] بلا شك ، ومسائل الاجتهاد لا يتخير الرجل فيها بين القولين ، وأيضاً فإن الله أنثى على الذين اتبعوهم بإحسان . والتقليد وظيفة العامة ، فأما العلماء فيما أن يكون مباحاً لهم أو محرماً ؛ إذ الاجتهاد أفضل منه لهم بغير خلاف ، وهو واجب عليهم . فلو أريد باتباعهم التقليد الذي يجوز خلافه لكان للعامة في ذلك النصيب الأوفى . وكان حظ علماء الأمة من هذه الآية أن يحسن الحظوظ ، ومعلوم أن هذا فاسد . وأيضاً فالرضوان عن اتباعهم دليل على أن اتباعهم

صواب ليس بخطأ ؛ فإنه لو كان خطأ لسكان غاية صاحبه أن يُعَفَّى له عنه . فإن الخطيء إلى أن يعفى عنه أقرب منه إلى أن يرضى عنه ؛ وإذا كان صواباً وجب اتباعه ؛ لأن خلاف الصواب خطأ ، والخطأ يحرم اتباعه إذا علم أنه خطأ ، وقد علم أنه خطأ بكون الصواب خلافه . وأيضاً فإذا كان اتباعهم موجب الرضوان لم يكن ترك اتباعهم موجب الرضوان ؛ لأن الجزاء لا يقتضيه وجود الشيء وضده ولا وجوده وعدمه ؛ لأنه يبقى عديم الأثر في ذلك الجزاء ، وإذا كان في المسألة قولان أحدهما يوجب الرضوان والآخر لا يوجبه كان الحق ما يوجبه . وهذا هو المطلوب . وأيضاً فإن طلب رضوان الله واجب ؛ لأنه إذا لم يوجد رضوانه فيما سخطه أو عفوه ، والعفو إنما يكون مع انعقاد سبب الخطيئة . وذلك لا تباع مباشرة إلا بالنص ، وإذا كان رضوانه إنما هو في اتباعهم . واتباع رضوانه واجب . كان اتباعهم واجباً ، وأيضاً فإنه إنما أثنى على المتبع بالرضوان ، ولم يصرح بالوجوب ؛ لأن إيجاب الاتباع يدخل فيه الاتباع في الأفعال ، ويقضى تحريم مخالفتهم مطلقاً . فيقتضى ذم الخطيئ ، وليس كذلك . أما الأقوال فلا وجه لمخالفتهم فيها بعدما ثبت أن فيها رضا الله تعالى ، وأيضاً فإن القول إذا ثبت أن فيه رضا الله لم يكن رضا الله في ضده . بخلاف الأفعال فقد يكون رضا الله في الأفعال المختلفة وفي الفعل والترك بحسب قصدتين وحالين ، أما الاعتقادات والأقوال فليست كذلك ، فإذا ثبت أن في قولهم رضوان الله تعالى لم يكن الحق والصواب إلا هو ؛ فوجب اتباعه .

فإن قيل : السابقون هم الذين صَلَّوْا إلى القبلتين ، أو هم أهل بيعة الرضوان ومن قبلهم ، فما الدليل على اتباع مَنْ أسلم بعد ذلك ؟

قيل : إذا ثبت وجوب اتباع أهل بيعة الرضوان فهو أكبر المقصود ، على أنه لا قائل بالفرق . وكل الصحابة سابق بالنسبة إلى مَنْ بعدهم .

فصل

الوجه الثانى : قوله تعالى : (اتبعوا مَنْ لا يسألكم أجراً وهم مهتدون) هذا قصه الله سبحانه وتعالى عن صاحب ياسين ، على سبيل الرضاء بهذه المقالة ، والثناء على قائلها ، والإقرار له عليها ، وكل واحد من الصحابة لم يسألنا أجراً ، وهم مهتدون ، بدليل قوله تعالى خطاباً لهم : (وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها . كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) ، و«لعل» من الله واجب . وقوله تعالى : (ومنهم مَنْ يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم : ما ذا قال آتفاً ؟ أولئك الذين طمع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم . والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم) . وقوله تعالى : (والذين قاتلوا فى سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيديهم) ، وقوله تعالى : (والذين جاهدوا فىنا لنهدينهم سُبُلَنَا) وكل منهم قاتل فى سبيل الله وجاهد إما بيده أو بلسانه ^(١) ، فيكون الله قد هداهم ، وكل مَنْ هداه فهو مهتدي ^(٢) فيجب اتباعه بالآية .

الوجه الثالث : قوله تعالى : (واتبع سبيل مَنْ أَنَابَ إِلَى) وكل من الصحابة منيب إلى الله فيجب اتباع سبيله ، وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله ، والدليل على أنهم منيبون إلى الله تعالى أن الله تعالى قد هداهم وقد قال : (وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يَنْيِبُ) .

الوجه الرابع : قوله تعالى : (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى) فأخبر تعالى أن من اتبع الرسول يدعوا إلى الله . ومن دعا إلى الله على بصيرة وجب اتباعه ؛ لقوله تعالى فيما حكاه عن الجن ورضيه (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ) ولأن مَنْ دعا إلى الله على بصيرة فقد دعا إلى الحق عالماً به ،

(١) فى نسخة « وإما بلسانه » . (٢) فى نسخة « فهو المهتدى » .

عود إلى أدلة
اتباع أقوال
الصحابة

والدعاء إلى أحكام الله دعاء إلى الله ؛ لأنه دعاء إلى طاعته فيما أمر ونهى . وإذا فالصحابة رضوان الله عليهم قد اتبعوا الرسول صلى الله عليه وسلم ^(١) فيجب اتباعهم إذا دعوا إلى الله .

الوجه الخامس : قوله تعالى (قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى) قال ابن عباس في رواية أبي مالك : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . والدليل عليه قوله تعالى (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) وحقيقة الاصطفاء : افتعال من التصفية ، فيكون قد صفاهم من الأكدار ، والخطأ من الأكدار ، فيكونون مصفّين منه . ولا ينتقض هذا بما إذا اختلفوا لأن الحق لم يعدّهم ، فلا يكون قول بعضهم كدراً ؛ لأن مخالفته الكدر ، وبيانه يزيل كونه كدراً . بخلاف ما إذا قال بعضهم قولاً ولم يخالف فيه فلو كان قولاً باطلاً ولم يردّه راداً كان حقيقة الكدر ، وهذا لأن خلاف بعضهم لبعض بمنزلة متابعة النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أموره ، فإنها لا تخرجه عن حقيقة الاصطفاء .

الوجه السادس : أن الله تعالى شهد لهم بأنهم أوتوا العلم بقوله (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق) وقوله (حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم : ماذا قال آنفاً) وقوله (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) واللام في « العلم » ليست للاستغراق ، وإنما هي للعهد ، أى العلم الذى بعث الله به نبيه صلى الله عليه وسلم . وإذا كانوا قد أوتوا هذا العلم كان اتباعهم واجباً .

الوجه السابع : قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) شهد لهم الله تعالى بأنهم يأمرون بكل معروف ، وينهون عن كل ^(٢) منكر ، فلو كانت الحادثة في زمانهم لم يُفتَ فيها إلا من .

(١) في نسخة « فيجب إجابتهم » .

(٢) في نسخة « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

أخطأ منهم لم يكن أحد منهم قد أمر فيها بمعروف ولا نهى فيها عن منكر ؛ إذ الصواب معروف بلا شك « والخطأ منكر من بعض الوجوه » ولولا ذلك لما صح التمسك بهذه الآية على كون الإجماع حجة ، وإذا كان هذا باطلا علم أن خطأ مَنْ يعلم منهم في العلم إذا لم يخالفه غيره ممتنع ، وذلك يقتضى أن قوله حجة .

الوجه الثامن : قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) قال غير واحد من السلف : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . ولا ريب أنهم أئمة الصادقين . وكل صادق بعدهم فيهم يأثم في صدقه . بل حقيقة صدقه اتباعه لهم وكونه معهم ، ومعلوم أن مَنْ خالفهم في شيء - وإن وافقهم في غيره - لم يكن معهم فيما خالفهم فيه . وحينئذ فيصدق عليه أنه ليس معهم ، فتنتفى عنه المعية المطلقة . وإن ثبت له قسط من المعية فيما وافقهم فيه . فلا يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط ، وهذا كما نفى الله ورسوله الإيمان المطلق عن الزاني والشارب والسارق والمنتهب بحيث لا يستحق اسم المؤمن وإن لم ينتف عنه مطلق الاسم الذي يستحق لأجله أن يقال : معه شيء من الإيمان ، وهذا كما أن اسم الفقيه والعالم عند الإطلاق لا يقال لمن معه مسألة أو مسألتان من فقه وعلم ، وإن قيل : معه شيء من العلم . ففرق بين المعية المطلقة ومطلق المعية ، ومعلوم أن الأمور به الأول لا الثاني . فإن الله تعالى لم يرد منا أن نكون معهم في شيء من الأشياء وأن نحصل من المعية ما يطلق ^(١) عليه الاسم . وهذا غلط عظيم في فهم مراد الرب تعالى من أوامره ؛ فإذا أمرنا بالتقوى والبر والصدق والعفة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك لم يرد منا أن نأتي من ذلك بأقل ما يطلق عليه الاسم وهو مطلق الماهية للأمور بها بحيث نكون ممثلين لأمره إذا أتينا بذلك . وتتمام تقرير هذا الوجه بما تقدم في تقرير الأمر بمتابعتهم سواء .

الوجه التاسع : قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على

(١) في نسخة « ما يصدق عليه الاسم » .

الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر أنه جعلهم أمة خياراً عُدُولاً « هذا حقيقة الوسط ، فهم خير الأمم وأعداؤها في أقوالهم وأعمالهم وإرادتهم ونياتهم ، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسول على أممهم يوم القيامة ، والله تعالى يقبل شهادتهم عليهم ، فهم شهداؤه ، ولهذا نَوَّه بهم ورفع ذكركم وأثنى عليهم ؛ لأنه تعالى لما اتخذهم شهداء أعلم خلقه من الملائكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء ، وأمر ملائكته أن تصلى عليهم وتدعو لهم وتستغفر لهم ، والشاهد المقبول عند الله هو الذى يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستنداً إلى علمه به كما قال تعالى (إلا مَنْ شهد بالحق وهم يعلمون) فقد يخبر الإنسان بالحق اتفاقاً من غير علمه به « وقد يعلمه ولا يخبر به ؛ فالشاهد المقبول عند الله هو الذى يخبر به عن علم ؛ فلو كان علمهم أن يفتى أحدهم بفتوى وتكون خطأ مخالفة لحكم الله ورسوله ولا يفتى غيره بالحق الذى هو حكم الله ورسوله إما مع اشتها فتوى الأول أو بدون اشتهاها كانت هذه الأمة العدل الخيار قد أطبقت على خلاف الحق « بل انقسموا قسمين قسماً أفتى بالباطل وقسماً سكت عن الحق ، وهذا من المستحيل . فإن الحق لا يعذوهم ويخرج عنهم إلى مَنْ بعدهم قطعاً ، ونحن نقول لمن خالف أقوالهم : لو كان خيراً ما سبقونا إليه .

الوجه العاشر : أن قوله تعالى (وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أبىكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفى هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس) فأخبر تعالى أنه اجتباهم ، والاجتباء كالاصطفاء ، وهو افتعال من « اجتبى الشيء يجتبه » إذا ضمه إليه وحاز به إلى نفسه ، فهم المجتوبون الذين اجتباهم الله إليهم وسماهم أهله وخاصته وصفوته من خلقه بعد النبيين والمرسلين ، ولهذا أمرهم تعالى أن يجاهدوا فيه حق جهاده ، فيبذلوا له أنفسهم ، ويفردوه بالحجة والعبودية ، ويختاروه وحدهم إلهاً معبوداً محبواً بأعلى كل ما سواه كما اختارهم على من سواهم « فيتخذونه وحدهم إلههم ومعبودهم الذى يتقربون إليه بالسنتهم وجوارحهم

وقلوبهم ومحبتهم وإرادتهم « فيؤثرونه في كل حال على مَنْ سواه ، كما اتخذهم عبيده وأولياءه وأحبّاءه وأنزهم بذلك على مَنْ سواهم ، ثم أخبرهم تعالى أنه يَسَّرَ عليهم دينه غاية التيسير » ولم يجعل عليهم فيه من حرج البتة لكهال محبته لهم ورأفته ورحمته وحنانه بهم ، ثم أسرهم بلزوم ملة إمام الخُلفاء أيهم إبراهيم » وهي إفراده تعالى وحده بالعبودية والتعظيم والحب والخوف والرجاء والتوكل والإنابة والتفويض والاستسلام ؛ فيكون تعلق ذلك من قلوبهم به وحده لا بغيره » ثم أخبر تعالى أنه نَوَّهَ بهم وأثنى عليهم قبل وجودهم وسمَّاهم عبياده المسلمين قبل أن يظهرهم » ثم نَوَّهَ بهم وسمَّاهم كذلك بعد أن أوجدتهم اعتناء بهم ورفعة لشأنهم وإعلاء لقدرهم ، ثم أخبر تعالى أنه فعل ذلك ليشهد عليهم رسوله ويشهدوا هم على الناس ؛ فيكونون مشهوداً لهم بشهادة الرسول شاهدين على الأمم بقيام حجة الله عليهم ، فكان هذا التنويه وإشارة الذكر لهذين الأمرين الجليلين ولهاتين الحكمتين العظيمنتين » والمقصود أنهم إذا كانوا بهذه المنزلة عنده تعالى ؛ فن الحال أن يحرمهم كلُّهم الصواب في مسألة فيفتي فيها بعضهم بالخطأ ، ولا يفتي فيها غيره بالصواب ، ويظفر فيها بالهدى مَنْ بعدهم » والله المستعان .

الوجه الحادى عشر : قوله تعالى : (وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر عن المعتصمين به بأنهم قد هُدُوا إلى الحق ؛ فنقول : الصحابة رضوان الله عليهم معتصمون بالله فهم مهتدون ، فاتباعهم واجب . أما المقدمة الأولى فتقررها من وجوه » أحدها : قوله تعالى : (واعتصموا بالله هو مولاكم نعم المولى ونعم النصير) ومعلوم كمال تَوَلَّى الله تعالى لهم ونصره بإيهم أتمَّ نُصرةً » وهذا يدل على أنهم اعتصموا به أتم اعتصام » فهم مهديون بشهادة الرب لهم بلا شك » واتباع المهدي واجب شرعاً وعقلاً وفطرة

بلا شك ، وما يرد على هذا الوجه من أن المتابعة لا تستلزم المتابعة في جميع أمورهم فقد تقدم جوابه .

الوجه الثاني عشر : قوله تعالى عن أصحاب موسى : (وجعلنا منهم أئمة يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) فأخبر تعالى أنه جعلهم أئمة يأتهم بهم مَنْ بعدهم لصبرهم وبقينهم ؛ إذ بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين فإن الداعي إلى الله تعالى لا يتم له أمره إلا بيقينه للحق الذي يدعو إليه وبصيرته به وصبره على تنفيذ الدعوة إلى الله باحتمال مشاق الدعوة وكف النفس عما يُوهِنُ عَزْمَهُ ويضعف إرادته . فمن كان بهذه المثابة كان من الأئمة الذين يَهْدُونَ بِأَمْرِهِ تعالى . ومن المعلوم أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أحقُّ وأولى بهذا الوصف من أصحاب موسى . فهم أكمل يقينا وأعظم صبرا من جميع الأمم ، فهم أولى بمنصب هذه الإمامة ، وهذا أمر ثابت بلا شك بشهادة الله لهم وثنائه عليهم ، وشهادة الرسول لهم بأنهم خَيْرُ القرون . وأنهم خيرة الله وصفوته . ومن المحال على مَنْ هذا شأنهم أن يخطئوا كلهم الحق . ويظفر به المتأخرون ، ولو كان هذا ممكناً لانتقلت الحقائق ، وكان المتأخرون أئمة لهم يجب عليهم الرجوع إلى فتاويهم وأقوالهم . وهذا كما أنه محال حسا وعقلا فهو محال شرعاً . وبالله التوفيق .

الوجه الثالث عشر : قوله تعالى : (والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قُرْءَةً أَعْيُنٍ واجعلنا للمتقين إماما) وإمام بمعنى قُدْوَةٌ . وهو يصلح للواحد والجمع كالأمة والأسوة ، وقد قيل : هو جمع أئمة كصاحب وصحاب ورجال ورجال وتاجر وتجار ، وقيل : هو مصدر كقتال وضراب . أى ذَوِي إمام . والصواب الوجه الأول ، فكل مَنْ كان من المتقين وَجِبَ عَلَيْهِ أن يأتهم بهم . والتقوى واجبة . والائتمار بهم واجب . ومخالفتهم فيما أفتوا به مخالف للائتمار بهم ، وإن قيل : نحن نأتهم بهم في الاستدلال وأصول الدين . فقد تقدم من جواب هذا ما فيه كفاية .

الوجه الرابع عشر : ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من وجوه متعددة أنه قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن خير القرون قرنه مطلقا ، وذلك يقتضى تقديمهم في كل باب من أبواب الخير ، وإلا لو كانوا خيرا من بعض الوجوه . فلا يكونون خير القرون مطلقا ، فلو جاز أن يخطيء الرجل منهم في حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب . وإنما ظفر بالصواب من بعدهم وأخطأوا هم . لزم أن يكون ذلك القرن خيرا منهم من ذلك الوجه ؛ لأن القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ في ذلك الفن ، ثم هذا يتعدد في مسائل عديدة ؛ لأن من يقول ■ قول الصحابي ليس بحجة ■ يجوز عنده أن يكون من بعدهم أصاب في كل مسألة قال فيها الصحابي قولا ولم يخالفه صحابي آخر ■ وفات هذا الصواب الصحابة ■ ومعلوم أن هذا يأتى في مسائل كثيرة تفوق العد والإحصاء ، فكيف يكونون خيرا من بعدهم وقد امتاز القرن الذى بعدهم بالصواب فيما يفوق العد والإحصاء مما أخطأوا فيه ؟ ومعلوم أن فضيلة العلم ومعرفة الصواب أكمل الفضائل وأشرفها ، فيا سبحان الله ! أى وَصْمَة أعظم من أن يكون الصديق أو الفاروق أو عثمان أو علي أو ابن مسعود أو سلمان الفارسي أو عبادة بن الصامت وأضرابهم رضى الله عنهم قد أخبر عن حكم الله أنه كيت وكيت في مسائل كثيرة وأخطأ في ذلك ولم يشتمل قرْنُهم على ناطقٍ بالصواب في تلك المسائل حتى تبع ^(١) من بعدهم فعرفوا حكم الله الذى جهله أولئك السادة وأصابوا الحق الذى أخطأه أولئك الأئمة ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم !

الوجه الخامس عشر : ما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري قال : صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : لو جلسنا حتى نصلى معه العشاء ، فجلسنا ، فخرج علينا فقال : ■ ما زلتم ههنا ؟ ■ فقلنا : يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا مجلس حتى نصلى معك العشاء ، قال : (١) هكذا ، وأعتقد أن أصل العبارة « حتى نبلغ من بعدهم » ومعنى نبلغ ظهر .

■ أحسنتم وأصبتم ■ ورفع رأسه إلى السماء وكان كثيرا ما يرفع رأسه إلى السماء ، فقال ■ النجوم أمانة للسماء ■ فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد ■ وأنا أمانة لأصحابي ■ فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمانة لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون ■ ووجه الاستدلال بالحديث أنه جعل نسبة أصحابه إلى مَنْ بعدهم كنسبته إلى أصحابه ، وكنسبة النجوم إلى السماء ■ ومن المعلوم أن هذا التشبيه يُعطى من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم ■ وأيضا فإنه جعل بقاءهم بين الأمة أمانة لهم ■ وحِرْزا من الشر وأسبابه ■ فلو جاز أن يُخطئوا فيما أفتوا به ويظفر به مَنْ بعدهم لكان الظافرون بالحق أمانة للصحابة وحِرْزا لهم ■ وهذا من المحال .

الوجه السادس عشر : ما رواه أبو عبد الله بن بطة من حديث الحسن عن أنس [أنه] قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن مثل أصحابي في أمتي كمثل الملح في الطعام ■ لا يصلح الطعام إلا بالملح ■ قال الحسن : قد ذهب ملحنا فكيف نصلح ؟ وروى ابن بطة أيضا بإسنادين إلى عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سمع الحسن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ■ مثل أصحابي في الناس كمثل الملح في الطعام ■ ثم يقول الحسن : هيهات ! ذهب ملح القوم ■ وقال الإمام أحمد : حدثنا حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى - يعني إسرائيل - عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ■ ■ مثل أصحابي كمثل الملح في الطعام ■ قال : يقول الحسن : هل يطيبُ الطعام إلا بالملح ؟ ويقول الحسن : فكيف بقوم ذهب ملحهم ؟ ووجه الاستدلال أنه شبه أصحابه في صلاح دين الأمة بهم بالملح الذي صلاحُ الطعام به ■ فلو جاز أن يُقتوا بالخطأ ولا يكون في عصرهم مَنْ يفتي بالصواب ويظفر به مَنْ بعدهم لكان مَنْ بعدهم ملحا لهم ■ وهذا محال .

يوضحه أن الملح كما أن به صلاح الطعام ؛ فالصواب به صلاح الأنام ،
فلو أخطئوا فيما أفتوا به لاحتاج ذلك إلى ملح يصاحبه ، فإذا أفتى مَنْ بعدهم
بالحق كان قد أصلح خطأهم فكان ملحا لهم .

الوجه السابع عشر : ما روى البخارى فى صحيحه من حديث الأعمش قال :
سمعت أبا صالح يحدث عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدُهُمْ
وَلَا نَصِيفَهُ » وفى لفظ « فوالذى نفسى بيده » وهذا خطاب منه لخالد بن الوليد
ولأقرانه من مُسَلِّمَةِ الحديبية والفتح ، فإذا كان مُدُّ أحد أصحابه أو نصيفه أَفْضَلَ
عند الله من مثل أحد ذهباً من مثل خالد وأضرابه من أصحابه فكيف يجوز أن
يحرمهم الله الصواب فى الفتاوى وَيُظْفَرُ به مَنْ بعدهم ؟ هذا من أئِنَّ الحَال .

الوجه الثامن عشر : ما روى الحميدى ثنا محمد بن طلحة قال : حدثنى
عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : « إِنْ اللَّهَ اخْتَارَنِى ، وَاخْتَارَ لى أَصْحَابًا ، فَجَعَلَ لى مِنْهُمْ
وُزَرَءَ وَأَنْصَارًا وَأَصْهَارًا » الحديث ، ومن الحَال أن يحرم الله الصواب مَنْ
اختارهم لرسوله وَجَعَلَهُمْ وَزَرَءَ وَأَنْصَارًا وَأَصْهَارًا وَيُعْطِيهِمْ مَنْ بعدهم فى شىء
من الأشياء .

الوجه التاسع عشر : ما روى أبو داود الطيالسى ثنا المسعودى عن عاصم عن
أبى وائل عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : إِنْ اللَّهَ نَظَرَ فى قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ
قَلْبَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ ، فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ ، ثُمَّ نَظَرَ فى قُلُوبِ الْعِبَادِ بِمَدْقَلْبِ مُحَمَّدٍ
فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ فَاخْتَارَهُمْ لِمُصْحَبَةِ نَبِيِّهِ وَنَصْرَةِ دِينِهِ ، فَمَا رَأَى
الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ ، وَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ ، ومن
الحَال أن يخطئ الحق فى حكم الله خير قلوب العباد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويظفر به مَنْ بعدهم ، وأيضاً فإن ما أفتى به أَحَدُهُمْ وسكت عنه الباقيون كلهم
فإنما أن يكونوا قد رأوه حسناً أو يكونوا قد رأوه قبيحاً ، فإن كانوا قد رأوه حسناً

فهو حسن عند الله ، وإن كانوا قد رأوه قبيحا ولم ينكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد ، وكان مَنْ أنكره بعدهم خيرا منهم وأعلم ؛ وهذا من أبين المحال .

الوجه العشرون : ما رواه الإمام أحمد وغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : من كان متأسيا فليتأس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوبا ، وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا ، وأقومها هديا ، وأحسنها حالا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوا آثارهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم . ومن المحال أن يحرم الله أبر هذه الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا وأقومها هديا الصواب في أحكامه ويوفق له مَنْ بعدهم .

الوجه الحادى والعشرون : ما رواه الطبرانى وأبو نعيم وغيرهما عن حذيفة بن اليمان أنه قال : يا معشر القراء ، خذوا طريق مَنْ كان قبلكم ، فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا ، وإن تركتموه يميننا وشمالا لقد ضلّتم ضلالا بعيدا . ومن المحال أن يكون الصواب في غير طريق مَنْ سبق إلى كل خير على الإطلاق .

الوجه الثانى والعشرون : ما قاله جندب بن عبد الله لفرقة دخلت عليه من الخوارج ، فقالوا : ندعوك إلى كتاب الله ، فقال : أنتم ؟ قالوا : نحن ، قال : أنتم ؟ قالوا : نحن ، فقال : يا أخايث خاق الله في اتباعنا تختارون الضلالة ؟ أم فى غير سفتنا تلتمسون الهدى ؟ اخرجوا عني . ومن المعلوم أن من جوز أن تكون الصحابة أخطأوا فى فتاويهم فمن بعدهم وخالفهم فيها فقد اتبع الحق فى غير سنتهم ، وقد دعاهم إلى كتاب الله ؛ فإن كتاب الله إنما يدعو إلى الحق ، وكفى ذلك إزرأ على نفوسهم وعلى الصحابة .

الوجه الثالث والعشرون : ما رواه الترمذى من حديث العرّ باض بن سارية

قال : وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونَ ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، فَقَالَ قَائِلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُودَّعٍ ، فإِذَا تَعَهَّدَ إِلَيْنَا ؟ فَقَالَ : « عَلَيْكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشَى كَانَ رَأْسَهُ زَبِيْبَةً ، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيْنَ مِنْ بَعْدِي ، تَمَسَّكُوا بِهَا ، وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُخَدَّنَاتِ الْأُمُورِ ، فَإِنْ كُلُّ مُخَدَّنَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . إسناده لا بأس به . فقرن سنة خلفائه بسنته . وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته . وبأن في الأمر بها حتى أمر بأن يعص عليها بالنواجد ، وهذا يتناول ما أفتوا به وسُنُّوه للأمة وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء . وإلا كان ذلك سنته . ويتناول ما أفتى به جميعهم أو أكثرهم أو بعضهم لأنه علق ذلك بماسنه الخلفاء الراشدون . ومعلوم أنهم لم يسُنُّوا ذلك [وهم خلفاء] في آن واحد ، فعمل أن ما سنه كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي سمع العِزَّ بْنَ أَبِي سَارِيَةَ ، فذكر نحوه .

الوجه الرابع والعشرون : ما رواه الترمذی من حديث الثوري عن عبد الملك ابن عمير عن هلال مولى ربيع بن حراش عن ربيع عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عِمَارٍ » وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ (١) قَالَ الترمذی : هذا حديث حسن . ووجه الاستدلال (٢) به ما تقدم في تقرير المتابعة .

الوجه الخامس والعشرون : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله ابن رباح عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إِنْ يُطْعِمَ الْقَوْمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا » وهو في حديث الميضة الطويل ، فجعل الرشد (١) ابن أم عبد : هو عبد الله بن مسعود ، رضي الله تعالى عنه ، وانظر ص ١٤٣ الآتية

(٢) في نسخة « ووجه الاحتجاج »

معلقا بطاعتها . فلو أفتوا بالخطأ في حكم وأصابه من بعدهم لكان الرشد في خلافهما .

الوجه السادس والعشرون : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر في شأن تأمير القعقاع بن حكيم والأقرع بن حابس « لو اتفقتما على شيء لم أخالفكما » فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أنه لا يخالفهما لو اتفقا . ومن يقول قولهما ليس بحجة يُجوز مخالفتهما ، وبعض غلاتهم يقول : لا يجوز الأخذ بقولهما ويجب الأخذ بقول إمامنا الذي قلدناه ، وذلك موجود في كتبهم .

الوجه السابع والعشرون : أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى أبي بكر وعمر فقال « هذان السَّمْعُ والبصر » أي هما منى بمنزلة السمع والبصر ، أو هما من الدين بمنزلة السمع والبصر . ومن الحال أن يحرم سماع الدين وبصره الصواب ويظفر به من بعدهما .

الوجه الثامن والعشرون : ما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن إسحاق عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن أبي ذر قال : مرّ فتى على عمر رضى الله عنه ، فقال عمر : نعم الفتى . قال : فتيمة أبو ذر ، فقال : يا فتى استغفر لى . فقل : يا أبا ذر استغفرُ لك وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : استغفر لى ، قال : لا أو تخبرنى ، قال : إنك مررت على عمر فقال : نعم الفتى . وإني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » ومن الحال أن يكون الخطأ في مسألة أفتى بهامن جعل الله الحق على لسانه وقلبه حظّه ولا ينكره عليه أحد من الصحابة . ويكون الصواب فيها حظ من بعده ، هذا من أبين الحال .

الوجه التاسع والعشرون : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قد كان فيمن خلا من الأمم أناسٌ محدّثون . فإن يكن في أمتي أحد فهو عمر » وهو في المسند والترمذى .

وغيرهما من حديث أبي هريرة ، والحديث : هو المتكلم الذى يلقي الله فى روعه الصواب يحدثه به اللامك عن الله ، ومن الحال أن يختلف هذا ومن بعده فى مسألة ويكون الصواب فيها مع التأخر دونه ؛ فإن ذلك يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الحدث بالنسبة إلى هذا الحكم دون أمير المؤمنين رضى الله عنه ، وهذا وإن أمكن فى أقرانه من الصحابة فإنه لا يخلو عصرهم من الحق إمام على لسان عمر وإمام على لسان غيره منهم ، وإنما الحال أن يفتى أمير المؤمنين الحدث بفتوى أو يحكم بحكم ولا يقول أحد من الصحابة غيره ويكون خطأ ثم يوفق له من بعدهم فيصيب الحق ويخطئه الصحابة .

الوجه الثلاثون : ما رواه الترمذى من حديث بكر بن عمرو عن مِشْرَح ابن عاهان عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لو كان بعدى نبي لكان عمر » وفى لفظ « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » قال الترمذى : حديث حسن « ومن الحال أن يختلف من هذا شأنه ومن بعده من المتأخرين فى حكم من أحكام الدين ويكون حظ عمر منه الخطأ وحظ ذلك المتأخر منه الصواب .

الوجه الحادى والثلاثون : ما روى إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي أن عليا كرم الله وجهه قال : ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر ، ومن الحال أن يكون من بعده من المتأخرين أضعف بالصواب منه فى أحكام الله تعالى ، ورواه عمرو بن ميمون عن زر عن على .

الوجه الثانى والثلاثون : ما رواه واصل الأحمد بن أبى وائل عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ما رأيت عمر إلا وكأن بين عينيه ملكا يسدده . ومعلوم قطعاً أن هذا أولى بالصواب ممن ليس بهذه المثابة .

الوجه الثالث والثلاثون : ما رواه الأعمش عن شقيق قال : قال عبد الله :

والله لو أن علم عمر وُضِعَ في كفة ميزان وجُعِلَ علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر . فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي . فقال : قال عبد الله : والله إني لأحسب عمر ذهب بتسعة أعشار العلم ، ومن أبعد الأمور أن يكون المخالف لعمر بعد انقراض عصر الصحابة أولى بالصواب منه في شيء من الأشياء .

الوجه الرابع والثلاثون : ما رواه ابن عُيَيْنَةَ عن عبد الله^(١) بن أبي يزيد قال : كان ابن عباس إذا سُئِلَ عن شيء وكان في القرآن أو السنة قال به ، وإلا قال بما قال به أبو بكر وعمر ، فإن لم يكن قال برأيه . فهذا ابن عباس — واتباعه للدليل وتحكيمه للحجة معروف ، حتى إنه يخالف لما قام عنده من الدليل أكبر الصحابة — يجعل قول أبي بكر وعمر حجة يؤخذ بها بعد قول الله ورسوله ، ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة .

الوجه الخامس والثلاثون : ما رواه منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رضيت لأمتي ما رضى لها ابن أمّ عبد » كذا رواه يحيى بن يعلى الحاربي عن زيد عن منصور . والصواب ما رواه إسرائيل وسفيان عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، ولكن قد روى جعفر بن عوف عن المسعودي عن جعفر بن عمرو ابن حرش عن أبيه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود « اقرأ على » قال : اقرأ عليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري . فافتتح سورة النساء حتى إذا بلغ (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) فاصّت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفّ عبد الله بن مسعود . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم بحمد الله وأثنى عليه في أول كلامه وأثنى على الله . وصلى على نبيه

(١) في نسخة ■ عبید الله بن أبي يزيد ■ وليس بصواب .

صلى الله عليه وسلم ، وشهد شهادة الحق ، وقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ورضيت لكم ما رضى لكم ابن أم عبد » ومن قال ليس قوله بحجة وإذا خالفه غيره ممن بعده يجوز أن يكون الصواب في قول المخالف له لم يرضَ للأمة ما رضىه لهم ابن أم عبد ولا ما رضىه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الوجه السادس والثلاثون : ما رواه أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب قال : كتب عمر رضى الله عنه إلى أهل الكوفة « قد بعثتُ إليكم عمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فاقصدوا بهما » واسمعوا قولهما « وقد آثرتمكم بعبد الله على نفسه » فهذا عمر قد أمر أهل الكوفة أن يقتدوا بعمار وابن مسعود ويسمعوا قولهما ، ومن لم يحمل قولهما حجة بقول : لا يجب الاقتداء بهما ولا سماع أقوالهما إلا فيما أجمعت عليه الأمة . ومعلوم أن ذلك لا اختصاص لهما به ، بل لا فرق فيه بينهما وبين غيرهما من سائر الأمة .

الوجه السابع والثلاثون : ما قاله عبادة بن الصّامت وغيره : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن نقول بالحق حيث كنا ، ولا نخاف في الله لومة لائم ونحن نشهد [بالله] أنهم وفوا بهذه البيعة ، وقالوا بالحق ، وصدعوا به ، ولم تأخذهم في الله لومة لائم ، ولم يكتنوا شيئاً منه مخافة سوط ولا عصا ولا أمير ولا وال كاهو معلوم لمن تأمله من هذّيبهم وسيرتهم . فقد أنكر أبو سعيد على مروان وهو أمير على المدينة ، وأنكر عبادة بن الصّامت على معاوية وهو خليفة ، وأنكر ابن عمر على الحجاج مع سطوته وبأسه ، وأنكر على عمرو بن سعيد وهو أمير على المدينة . وهذا كثير جداً من إنكارهم على الأمراء والولاة إذا خرّجوا عن القدر لم يخفوا سوطهم ولا عقوبتهم ، ومن بعدهم لم تكن لهم هذه المنزلة ، بل كانوا يتركون كثيراً من الحق خوفاً من ولاة الظلم وأمراء الجور ، فنالحال أن يوفق هؤلاء للصواب ويحرمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الوجه الثامن والثلاثون : ما ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رَقِيَ المنبرَ فقال : إِنْ عَبْدًا خَيَّرَهُ اللَّهُ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ » فبكى أبو بكر وقال : بَلْ نَفْدِيكَ بِأَبَائِنَا وَأُمَهَاتِنَا ، فَعَجِبْنَا لِبِكَائِهِ أَنْ يَخْبِرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ [خَيْرٍ] ، فَكَانَ الْخَيْرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمُنَا بِهِ ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنْ أَمَنَّ النَّاسُ عَلَيْنَا فِي صَحْبَتِهِ وَذَاتِ يَدِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَسَكُنَ أَخُوهُ الْإِسْلَامَ وَمَوَدَّتُهُ ، لَا يَبْقَى فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سَدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ » وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ فَوْتَ الصَّوَابِ فِي الْفِتْوَى لِأَعْلَمِ الْأُمَّةِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ مَعَهُ وَظَفَرِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِهَذَا ^(١) مِنْ أَحْمَلِ الْحَالِ ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ قَوْلَهُ حُجَّةً يُجَوِّزُ ذَلِكَ « بَلْ يَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

الوجه التاسع والثلاثون : ما رواه زائدة عن عاصم عن زِرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : لَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْأَنْصَارُ : مَنْ أَمِيرٌ وَمَنْكُمْ أَمِيرٌ ، فَأَنَاهُمْ عَمْرٌ ، قَالَ : أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَوْمَّ النَّاسِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَأَيْكُمْ تَطِيبُ نَفْسُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ ؟ فَقَالُوا : نَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ ؛ وَنَحْنُ نَقُولُ لِجَمِيعِ الْمُفْتِينَ : أَيُّكُمْ تَطِيبُ نَفْسُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ إِذَا أَفْتَى بِفِتْوَى وَأَفْتَى مَنْ قَلَدْتُمُوهُ بِغَيْرِهَا ؟ وَلَا سِيَّامَنْ قَالَ مِنْ زَعَمَائِكُمْ : إِنَّهُ يَحِبُّ تَقْلِيدُ مَنْ قَلَدْنَاهُ دِينَنَا . وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْهَدُكَ أَنْ أَنْفُسَنَا لَا تَطِيبُ بِذَلِكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ أَنْ نَطِيبَ بِهِ نَفْسًا .

الوجه الأربعون : ما ثبت في الصحيح من حديث الزهري عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ إِذْ أَتَيْتُ بِدَحْلِبٍ ، فَقِيلَ لِي : اشْرَبْ . فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرِّىَ يَجْرَى فِي أَظْفَارِي . ثُمَّ

(١) في نسخة « به ، هذا من أحمل الحال . »

أَعْظَيْتُ فَصَلْتِي عَمْرَ ، قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : « الْعِلْمُ » . وَمَنْ أْبْعَدَ الْأَشْيَاءَ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَعَ مَنْ خَالَفَهُ فِي فِتْنٍ أَوْ حَكْمٍ لَا يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفَهُ فِيهِ ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ .

الوجه الحادى والأربعون : ما ثبت فى الصحيح من حديث عبد الله بن أبى يزيد عن ابن عباس رضى الله عنهما « أَنَّهُ وَضَعَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءًا ، فَقَالَ : مَنْ وَضَعَ هَذَا ؟ قَالُوا : ابْنُ عَبَّاسٍ » فَقَالَ : اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » وَقَالَ عِكْرَمَةُ : ضَمِنَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ » . وَمَنِ الْمُسْتَبْعَدُ جِدًّا بَلِ الْمَتَنِّعُ أَنْ يَفْتَى حَبْرُ الْأُمَّةِ وَتَرْجُمَانَ الْقُرْآنِ الَّذِى دَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَعْوَةٍ مُسْتَجَابَةٍ قَطْعًا أَنْ يَقْفَهُهُ فِي الدِّينِ وَيُعَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ وَلَا يَخَالَفُهُ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَيَكُونُ فِيهَا عَلَى خَطَأٍ وَيَفْتَى وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ فِتْوَاهُ وَيَكُونُ الصَّوَابُ مَعَهُ ، فَيُظْفَرُ بِهِ هُوَ وَمُقْلِدُوهُ ، وَيُحْزَرَمُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالصَّحَابَةُ .

الوجه الثانى والأربعون : أن صورة المسألة ما إذا لم يكن فى الواقعة حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا اختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم « وإِنَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِيهَا قَوْلًا وَأَفْتَى بَفِتْنٍ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ وَفِتْنَاهُ أَشْهَرُ فِي الْبَاقِينَ وَلَا أَنَّهُمْ خَالَفُوهُ . وَحِينَئِذٍ فَنَقُولُ : مَنْ تَأَمَّلَ الْمَسَائِلَ الْفَقْهِيَّةَ ، وَالْحَوَادِثَ الْفَرَعِيَّةَ ، وَتَدَرَّبَ بِمَسَالِكِهَا ، وَتَصَرَّفَ فِي مَدَارِكِهَا « وَسَلَكَ سُبُلَهَا ذُلَّالًا ، وَارْتَوَى مِنْ مَوَارِدِهَا قَلِيلًا وَنَهَلًا ، عِلْمٌ قَطْعًا أَنَّ كَثِيرًا مِنْهَا قَدْ أَشْتَبَهَ فِيهَا وَجُوهَ الرَّأْيِ بِحَيْثُ لَا يُوْتَقُّ فِيهَا بَظَاهِرٌ مُرَادٌ « أَوْ قِيَاسٌ صَحِيحٌ يَنْشُرُ لَهُ الصَّدْرُ وَيَتَلَجُّ لَهُ الْقَوَادِ « بَلِ تَتَعَارَضُ فِيهَا الظَّوَاهِرُ وَالْأَفْيِيسَةُ عَلَى وَجْهِ يَقِفِ الْمُجْتَهِدِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ حَتَّى لَا يَبْقَى لِلْظَّنِّ رَجَحَانٌ بَيْنَ ، لِأَسْمَا إِذَا اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ ؛ فَإِنْ عَقَلُوهُمْ مِنْ أَكْمَلِ الْعُقُولِ وَأَوْفَرِهَا فَإِذَا تَلَدَدُوا وَتَوَقَّفُوا وَلَمْ يَتَقَدَّمُوا وَلَمْ يَتَأَخَّرُوا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ طَرِيقَةً وَاضِحَةً وَلَا حُجَّةً لِأُتَمَّةٍ ؛ فَإِذَا وَجَدَ فِيهَا قَوْلَ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ورضى الله عنهم الذين هم سادات الأمة ، وقُدوة الأئمة ، وأعلم الناس بكتاب ربهم تعالى وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وقد شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ونسبة مَنْ بعدهم في العلم إليهم كنسبتهم إليهم في الفضل والدين كان الظن والحالة هذه بأن الصواب في جهتهم والحق في جانبهم من أقوى الظنون وهو أقوى من الظن المستفاد من كثير من الأقيسة ، هذا ما لا يَمْتَرَى فيه عاقل منصف . وكان الرأي الذي يُوافق رأيهم هو الرأي السَدَاد الذي لا رأى سواه . وإذا كان المطلوب في الحادثة إنما هو ظن راجح ولو استند إلى استصحاب أو قياس - ألة أو دلالة أو شبهة أو عموم مخصوص أو محفوظ مطلق أو وارد على سبب ؛ فلا شك أن الظن الذي يحصل لنا بقول الصحابي الذي لم يُخَالَف أَرْجَحُ من كثير من الظنون المستندة إلى هذه الأمور أو أكثرها . وحصولُ الظن الغالب في القلب ضرورى كحصول الأمور الجَدَّانية . ولا يخفى على العالم أمثلة ذلك .

الوجه الثالث والأربعون : أن الصحابي إذا قال قولاً أو حَكَمَ بحكم أو أفتى بفتياً فله مَدَارِكٌ ينفرد بها عنا ، ومدارك تُشَارِكُهُ فيها ، فأما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم شَفَاهاً أو من صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإن ما انفردوا به من العلم عنا أكثر من أن يحاط به ، فلم يَزُوَ كُلُّهُمْ كل ما سمع ، وأين ما سمعه الصديق رضى الله عنه والفاروق وغيرهما من كبار الصحابة رضى الله عنهم إلى ما رَوَوْه ؟ فلم يرو عنه صديق الأمة مائة حديث وهو لم يغب عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من مشاهدته ، بل صحبه من حين بُعِثَ بل قبل البعث إلى أن توفى . وكان أعلم الأمة به صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله وهديه وسيرته ، وكذلك أَجَلَةُ الصحابة روايتهم قليلة جداً بالنسبة إلى ما سمعوه من نبيهم . وشاهدوه . ولورَوَوْا كل ما سمعوه وشاهدوه لزاد على رواية أبي هريرة أضعافاً مضاعفة ، فإنه إنما صحبه نحو أربع سنين ، وقد روى عنه الكثير ، فقولُ القائل « لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة

شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره « قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم »
 فإنهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ويقللونها
 خوف الزيادة والنقص ، ويحدثون بالشئ الذى سمعوه من النبي صلى الله عليه
 وسلم مرارا ، ولا يصرحون بالسماع « ولا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 فتلك الفتوى التى يفتى بها أحدهم لا تخرج عن ستة أوجه ، أحدها :
 أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم « الثانى : أن يكون سمعها من سمعها
 منه ، الثالث « أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهمها خفى علينا ، الرابع :
 أن يكون قد انفق عليها مَلُوْهُمْ ولم ينقل إلينا إلا قول المفتى بها وحده « الخامس :
 أن يكون لسكالم علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذى انفرد به عنا ، أو لقرائن
 حالية اقترنت بالخطاب ، أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي
 صلى الله عليه وسلم ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده
 وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل « فيكون فهمه مالا نفهمه نحن ، وعلى
 هذه التقادير الخمسة تكون فتواه حجة يجب اتباعها « السادس : أن يكون فهم
 ما لم يرد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأخطأ فى فهمه ، والمراد غير ما فهمه ، وعلى
 هذا التقدير لا يكون قوله حجة « ومعلوم قطعا أن وقوع احتمال^(١) من خمسة
 أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين « هذا مالا يشك فيه عاقل « وذلك
 يفيد ظنا غالبا قويا على أن الصواب فى قوله دون ما خالفه من أقوال من بعده «
 وليس المطلوب إلا الظن الغالب « والعمل به متعين ، ويكفى المارء هذا الوجه .

فصل

من وجوه
 فصل الصحابة
 هذا فيما انفردوا به عنا ، أما المذآرك التى شاركناهم فيها من دلالات الألفاظ
 ولا قيسة فلا ريب أنهم كانوا أبرّ قلوبا « وأعمق علما « وأقل تسكلا « وأقرب
 (١) فى أولى الصريتين « وقوع احتمال الظن من خمسة - إلخ « وكلمة
 « الظن » متقدمة كما هو واضح .

إلى أن يوفقوا فيها لما لم يوفقوا له بحن ؛ لما خصهم الله تعالى به من توفد الأذهان ، وفصاحة اللسان ، وسعة العلم ، وسهولة الأخذ ، وحسن الإدراك وسرعته . وقلة المعارض أو عذمه ، وحسن القصد ، وتقوى الرب تعالى ؛ فالعربية طيبتهم وسليقتهم ، والمعاني الصحيحة مَرَكَوزة في فطرتهم وعقولهم . ولا حاجة بهم إلى النظر في الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل . ولا إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين ، بل قد غنوا عن ذلك كله . فليس في حقهم إلا أسران . أحدهما : قال الله تعالى كذا . وقال رسوله كذا . والثاني : معناه كذا وكذا ، وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين . وأحظى الأمة بهما ، فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما وأما المتأخرون فقواهم متفرقة . وهمهم متشعبة ، فالعربية وتوابعها قد أخذت من قوى أذهانهم شعبية ، والأصول وقواعدها قد أخذت منها شعبية . وعلم الإسناد وأحوال الرواة قد أخذ منها شعبية ، وفكرهم في كلام منفيهم وشيوخهم على اختلافهم وما أرادوا به قد أخذ منها شعبية ، إلى غير ذلك من الأمور . فإذا وصلوا إلى النصوص النبوية إن كان لهم هم تسافر إليها وصلوا إليها بقلوب وأذهان قد كُتبت من السير في غيرها ، وأزهرن قواهم مواصلة السرى في سواها . فأدركوا من النصوص ومعانيها بحسب تلك القوة ، وهذا أمر يحس به الناظر في مسألة إذا استعمل قوى ذهنه في غيرها . ثم صار إليها وافها بذهن كالقوة ضعيفة ، وهذا شأن من استفرغ قواه في الأعمال غير المشروعة تضيف قوته عند العمل المشروع ، كمن استفرغ قوته في السماع الشيطاني فإذا جاء قيام الليل قام إلى وزده بقوة كالة وعزيمة باردة ، وكذلك من صرف قوى حبه وإرادته إلى الصور أو المال أو الجاه ، فإذا طالب قلبه بحجة الله فإنَّه يجذب معه المجذب بقوة ضعيفة قد استفرغها في محبة غيره ، فن استفرغ قوى فكره في كلام الناس . فإذا جاء إلى كلام الله ورسوله جاء بفكرة كالة فأعطى بحسب ذلك .

والقصود أن الصحابة أغناهم الله تعالى عن ذلك كله . فاجتمعت قواهم على تينك للمقدمتين فقط ، هذا إلى ما خصوا به من قوى الأذهان وصفاتها . وصحتها

وقوة إدراكها^(١) ، وكثرة المعاون ، وقلة الصارف ، وقرب العهد بنور النبوة ، والتلقى من تلك المشكاة النبوية ، فإذا كان هذا حالنا وحالهم فيما تميزوا به علينا وما شاركتناهم فيه فكيف نكون نحن أو شيوخنا أو شيوخهم أو مَنْ قلدهناه أسقداً بالصواب منهم في مسألة من المسائل ؟ وَمَنْ حَدَّثَ نفسه بهذا فليعزلها من الدين والعلم ، والله المستعان .

الوجه الرابع والأربعون : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق » وقال على كرم الله وجهه ورضي عنه : لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله وبياناته ، فلو جاز أن يخطئ الصحابي في حكم ولا يكون في ذلك المصير ناطق بالصواب في ذلك الحكم لم يكن في الأمة قائم بالحق في ذلك الحكم ؛ لأنهم بين ساكت ومخطئ ، ولم يكن في الأرض قائم لله بحجة في ذلك الأمر . ولا مَنْ يأمر فيه بمعروف أو ينهى فيه عن منكر ، حتى نبغت نابعة فقامت بالحجة وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر ، وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

الوجه الخامس والأربعون : أنهم إذا قالوا قولاً أو بعضهم ثم خالفهم مخالف من غيرهم كان مبتدئاً لذلك القول ومبتدعاً له . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى » تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة » وقول مَنْ جاء بعدهم يخالفهم من محدثات الأمور فلا يجوز اتباعهم .

وقال عبد الله بن مسعود : اتبعوا ولا تبتدعوا ، فقد كفيتم ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة . وقال أيضاً : إنا نقصدى ولا نبتدئ ، ونبتع ولا نبتدع . ولن نضل ما تمسكنا بالأثر . وقال أيضاً : إياكم والتبدع . وإياكم والتنطع ، وإياكم والتعمق ، وعليكم بالدين العتيق وقال أيضاً : أنا لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال ، أمور تكون من كبرائسكم ، فأما مريعة أو رُجُل أدرك ذلك الزمان

(١) في نسخة « وسرعة إدراكها » .

فالسَّمَتَ الأول ، فالسَّمَتَ الأول ، فأنا اليوم على السنة . وقال أيضاً : وإياكم والمحدثات ؛ فإن شر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة . وقال أيضاً : اتبع ولا تبتدع . فإنك إن تضل ما أخذت بالأثر .

وقال ابن عباس : كان يقال عليكم بالاستقامة والأثر ، وإياكم والتبدع .
وقال شريح : إنما أفتى الأثر ، فما وجدت قد سبقنا إليه غيركم حدثكم به .
وقال إبراهيم النخعي : لو بلغني عنهم - يعنى الصحابة - أنهم لم يجاوزوا بالوضوء ظفراً ما جاوزته به . وكفى على قوم وزرا أن يخالف أعمالهم أعمال [أصحاب] نبيهم صلى الله عليه وسلم .

وقال عمر بن عبد العزيز : إنه لم يبتدع الناس بدعة إلا وقد مضى فيها ما هو دليل وعبرة منها . والسنة ما أسستها لإمّن علم مافى خلافتها من الخطأ والزلل والحق والتعمق . فأرض نفسك ما رضى القوم . وقال أيضاً : قف حيث وقف القوم ، وقل كما قالوا ، واسكت كما سكثوا ؛ فإنهم عن علم وقفوا ، وببصر ناقد كفوا ، وهم على كشفها كانوا أقوى ، وبالفضل لو كان فيها أخرى . أى فلئن كان الهدى ما أنتم عليه فلقد سبقتموهم إليه . ولئن قلتم حدث بعدهم فما أحدثه إلا من سلك غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم ، وإنهم لهم السابقون ، ولقد تكلموا منه بما يكفى ، ووصفوا منه ما يشفى . فما دونهم مقصر ، ولا فوقهم مجسر . ولقد قصر عنهم قوم خفوا . وطمح آخرون عنهم فغلوا ، وإنهم فيما بين ذلك على هدى مستقيم . وقال أيضاً كلاماً كان مالك بن أنس وغيره من الأئمة يستحسنونه ويحدثون به دائماً ، قال : سَنَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لولاة الأمر بعده سنناً الأخذُ بها تصديقُ لكتاب الله واستكمالُ اطاعته وقوة على دينه ، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في رأى من خالفها ، فمن اقتدى بما سنوا فقد اهتدى . ومن استنصر بها منصور ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولآه الله ماتولى وأصلاه جهنم

وساءت مصيراً ؛ ومن هنا أخذ الشافعي الاحتجاج بهذه الآية على أن الإجماع حجة .

وقال الشعبي : عليك بآثار مَنْ سَلَفَ وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وَإِن زَخَرَفُوهَا لَكَ بالقول ، وقال أيضاً : ما حدثوك به عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فخذ وما حدثوك به عن رأيهم فانبذه في الحش .

قال الأوزاعي : اصبر نفسك عَلَى السنة ، وقف حيث وقف القوم ، واسلك سبيل سلفك الصالح ، فَإِنَّهُ يَسَعُكَ مَا وَسَعَهُمْ . وقل بما قالوا ، وَكف عما كفوا ، ولو كان هذا خيراً ما خصصتم به دون أسلافكم ؛ فإنهم لم يَدْخَرْ عنهم خير خبي لَكُمْ دونهم أفضل عندهم ، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اختارهم له وبعثه فيهم ووصفهم فقال (محمد رسول الله وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) الآية .

الوجه السادس والأربعون : أنه لم يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَمِصْرٍ يَحْتَجُونَ بِمَا هَذَا سَبِيلُهُ مِنْ فِتَاوَى الصَّحَابَةِ وَأَقْوَالِهِمْ ، وَلَا يَنْفَكِرُهُ مَنْكَرٌ مِنْهُمْ . وتصانيف العلماء شاهدة بذلك ، ومناظرتهم ناطقة به .

قال بعض علماء المالكية : أَهْلُ الْأَعْيَارِ مَجْمُوعُونَ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِمَا هَذَا سَبِيلُهُ ، وذلك مشهور في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم . ويمتنع والحالة هذه إطباق هؤلاء كلهم عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ وَلَا نَصَبَهُ دَلِيلًا لِلأُمَّةِ ، فَأَيُّ كِتَابٍ شَتَّى مِنْ كُتُبِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْحَكْمِ وَالِدَلِيلِ وَجَدَتْ فِيهِ الِاسْتِدْلَالَ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ، وَوَجَدَتْ ذَلِكَ طَرَاظَهَا وَزِينَتَهَا ، وَلَمْ تَجِدْ فِيهَا قَطُّ لَيْسَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو حُجَّةً ، وَلَا يَحْتَجُّ بِأَقْوَالِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِتَاوِيهِمْ . وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَكَيْفَ يَطِيبُ قَلْبُ عَالِمٍ يَقْدُمُ عَلَى أَقْوَالِ مَنْ وَافَقَ رَبَّهُ تَعَالَى فِي غَيْرِ حَكْمٍ فَقَالَ وَأَفْتَى بِحُضْرَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَةِ

ما قال لفظاً ومعنى قول متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانيها ؟ وكيف يظن أحد أن الظن المستفاد من آراء المتأخرين أرجح من الظن المستفاد من فتاوى السابقين الأولين الذين شاهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التأويل وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم وينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين أظهرهم ؟

قال جابر : والقرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعرف تأويله ، فما عمل به من شيء عملنا به ، في حديث حجة الوداع ؛ فستندهم في معرفة مراد الرب تعالى من كلامه ما يشاهدونه من فعل رسوله وهديه الذي هو يفصل القرآن ويُفسره ، فكيف يكون أحد من الأمة بعدهم أولى بالصواب منهم في شيء من الأشياء ؟ هذا عين الحال .

فإن قيل : فإذا كان هذا حكم أقوالهم في أحكام الحوادث ، فما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن ؟ هل هي حجة يجب المصير إليها ؟

قيل : لا ريب أن أقوالهم في التفسير أضرب من أقوال من بعدهم . وقد أقوال الصحابة ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع . قال أبو عبد الله الحاكم في مستدركه : وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع . ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج ، لا أنه ^(١) إذا قال الصحابي في الآية قولاً قلنا أن نقول هذا القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله وجه آخر ، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لهم معاني القرآن وفسره لهم كما وصفه تعالى بقوله (لتبين للناس ما نزل إليهم) فبين لهم القرآن بياناً شافياً كافياً . وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأل عنه فأوضحه له ، كما سأل الصديق عن قوله تعالى (من يعمل سوءاً يجز به) فبين له المراد ، وكما سأل الصحابة عن قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) فبين لهم معناها . وكما سأله أم سلمة عن قوله تعالى :

(١) في نسخة « لأنه إذا — إلخ » .

(فسوف يُحَاسَبُ حساباً يسيراً) فيبين لها أنه العَرَضُ، وكما سألَه عمر عن الكَلَالَة فأحاله على آية الصَّيْف التي في آخر السورة، وهذا كثير جداً، فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه، وتارة بمعناه، فيكون ما فسرُوا بأغلاظهم من باب الرواية بالمعنى، كما يَرَوُون عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها، وهذا أحسن الوجهين، والله أعلم.

فإن قيل: فنحن نجد لبعضهم أقوالاً في التفسير تخالف الأحاديث المرفوعة الصحاح، وهذا كثير، كما فسر ابن مسعود الدخان بأنه الأثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقَحْط، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخان يأتي قبل يوم القيامة يكون من أشراط الساعة مع الدابة والدجال وطلوع الشمس من مغربها، وفسر عمر بن الخطاب قوله تعالى (أَسْكِنُوهُمْ) من حيث سكنتم من وجدكم بأنها للبائنة والرجعية، حتى قال: لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة، مع أن السنة الصحيحة في البائن تخالف هذا التفسير، وفسر علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله تعالى (والذين يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً) أنها عامة في الحامل والحائل، فقال: تعتد أبعَدَ الأجلين، والسنة الصحيحة بخلافه، وفسر ابن مسعود قوله تعالى (وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حُجُوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) بأن الصفة لنسائكم الأولى والثانية؛ فلا تحرم أم المرأة حتى يدخل بها، والصحيح خلاف قوله، وأن [أم] المرأة تحرم بمجرد العقد على ابنتها، والصفة راجعة إلى قوله (وربائبكم اللاتي في حُجُوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) وهو قول جمهور الصحابة. وفسر ابن عباس السَّجِلَّ بأنه كاتب للنبي صلى الله عليه وسلم يسمى السجل، وذلك وهم، وإنما السجل الصحيفة المكتوبة، واللام مثلها في قوله تعالى (وَاللَّهُ لِلْجَمِينِ)، وفي قول الشاعر:

* فخر صريعاً لليدنين وللقمر *

أى يطوى السماء كما يطوى السجل على ما فيه من الكتاب . وهذا كثير جداً ، فكيف يكون تفسير الصحابي حجة في حكم المرفوع ؟

قيل : الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه سواء ، وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء ، وصورتها أن لا يكون في المسألة نص يخالفه ، ويقول في الآية قولاً لا يخالفه فيه أحد من الصحابة ، سواء علم لشهاره أو لم يعلم ، وما ذكر من هذه الأمثلة فقد فقد فيه الأمران ، وهو نظير ما روى عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص وهم مختلفون فيها سواً .

فإن قيل : لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ ، ولكان معصوماً ؛ لتقوم الحجة بقوله . فإذا كان يفتى بالصواب تارة وبغيره أخرى ، وكذلك تفسيره فمن أين لكم أن هذه الفتوى المعينة والتفسير المعين من الصواب ؟ إذ صورة المسألة أنه لم يقم على المسألة دليل غير قوله ، وقوله ينقسم ، فما الدليل على أن هذا القول المعين من أحد القسمين ولا بد ؟

قيل : الأدلة المتقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواقعة ، وهو أن من الممتنع أن يقولوا في كتاب الله الخطأ المحض ويمسك الباقون عن الصواب فلا يتكلمون به ، وهذه الصورة المذكورة وأمثالها قد تكلم فيها غيرهم بالصواب ، والمحذور إنما هو خلط عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق بغيره فقط ؛ فهذا هو الحال ، وبهذا خرج الجواب عن قولكم : لو كان قول الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطأ . فإن قوله لم يكن بمجرد حجة . بل بما انضاف إليه مما تقدم ذكره من القرائن .

فإن قيل : فبعض ما ذكرتم من الأدلة يقتضى أن التابعي إذا قال قولاً ولم ينزله قول التابعي وتفسيره .

فالجواب : أن التابعين انتشروا انتشاراً لا ينضبط لكثرةهم . وانتشرت

المسائل في عصرهم ؛ فلا يكاد يغلب على الظن عدمُ المخالف لما أفتى به الواحد منهم ، فإن فرض ذلك فقد اختلف الساف في ذلك ، فمنهم من يقول : يجب اتباع التابعي فيما أفتى به ولم يخالفه فيه صحابي ولا تابعي ، وهذا قول بعض الحنابلة والشافعية ، وقد صرح الشافعي في موضع بأنه قاله تقليداً لعطاء ، وهذا من كمال علمه وفقهه رضي الله عنه ، فإنه لم يجد في المسألة غير قول عطاء ، فكان قوله عنده أقوى ما وجد في المسألة ، وقال في موضع آخر : وهذا يخرج على معنى قول عطاء ، والأكثر من يفرقون بين الصحابي والتابعي ، ولا يخفى ما بينهما من الفروق ، على أن في الاحتجاج بتفسير التابعي عن الإمام أحمد روايتين ، ومن تأمل كتب الأئمة ومن بعدهم وجدّها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي .

فإن قيل : فما تقولون في قوله إذا خالف القياس ؟

حكم قول
الصحابي إذا
خالف القياس

قيل : من يقول بأن قوله ليس بحجة فلهم قولان فيما إذا خالف القياس أحدهما : أنه أولى أن لا يكون حجة ؛ لأنه قد خالف حجة شرعية . وهو ليس بحجة في نفسه . والثاني : أنه حجة في هذه الحال . ويحمل على أنه قاله توقيفاً ، ويكون بمنزلة المرسل الذي عمل به مرسله .

وأما من يقول إنه حجة فلهم أيضاً قولان ، أحدهما : أنه حجة وإن خالف القياس . بل هو مقدم على القياس . والنص مقدم عليه ، فترتب الأدلة عندهم . القرآن ، ثم السنة . ثم قول الصحابة ، ثم القياس ، والثاني : ليس بحجة . لأنه قد خالفه دليل شرعي وهو القياس ؛ فإنه لا يكون حجة إلا عند عدم المعارض . والأولون يقولون : قول الصحابي أقوى من المعارض الذي خالفه من القياس لوجوه عديدة ، والأخذ بأقوى الدليلين متعين ، وبالله التوفيق .

فصل

ولنختم الكتاب بفوائد تتعلق بالفتوى .

الفائدة الأولى : أسئلة السائلين لا تخرج عن أربعة أنواع لا خامس لها ، أنواع الأسئلة .
الأول : أن يسأل عن الحكم فيقول : ما حكم كذا وكذا . الثاني : أن يسأل عن دليل الحكم . الثالث : أن يسأل عن وجه دلالة . الرابع : أن يسأل عن الجواب عن معارضة .

فإن سأل عن الحكم فلمستول حالتان . إحداهما : أن يكون عالماً به ، والثانية : أن يكون جاهلاً به ، فإن كان جاهلاً به حرم عليه الإفتاء بلا علم ، فإن فعل فعليه إثمهُ وإثم المستفتى . فإن كان يعرف في المسألة ما قاله الناس ولم يتبين له الصواب من أقوالهم فله أن يذكر له ذلك ، فيقول : فيها اختلاف بين العلماء ، ويحكيه إن أمكنه للسائل . وإن كان عالماً بالحكم فلاسائل حالتان . إحداهما : أن يكون قد حضره وقت العمل وقد احتاج إلى السؤال . فيجب على المفتي المبادرة على الفور إلى جوابه ، فلا يجوز له تأخير بيان الحكم له عن وقت الحاجة ، والحالة الثانية : أن يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها ، فهذا لا يجب على المفتي أن يجيبه عنها . وقد كان السلف الطيب إذا سُئل أحدهم عن مسألة يقول للسائل : هل كانت أو وقعت ؟ فإن قال « لا » لم يجبه ، وقال : دعنا في عافية ، وهذا لأن الفتوى بالرأى لا تجوز إلا عند الضرورة ؛ فالضرورة تبيحه كما تبيح الميتة عند الاضطرار ، وهذا إنما هو في مسألة لا نص فيها ولا إجماع . فإن كان فيها نص أو إجماع فعليه تبليغه بحسب الإمكان ، فمن سئل عن علم فكتمه ألبه الله يوم القيامة بلجام من نار ، هذا إذا أمن المفتي غائلة الفتوى ، فإن لم يأمن غائلتها وخاف من ترتب شر أكثر من الإمساك عنها أمسك عنها ، ترجيحاً لدفع أعلى المفسدتين

موقف المفتي
أمام كل نوع
من الأسئلة

باحتمال أدناهما . وقد أمسك النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض الكعبة وإعادتها على قواعد إبراهيم لأجل حديثان عهد قريش بالإسلام وأن ذلك ربما نقرهم عنه بعد الدخول فيه ، وكذلك إن كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما سأل عنه ، وخاف المستؤل أن يكون فتنة له . أمسك عن جوابه . قال ابن عباس رضي الله عنه لرجل سأل عن تفسير آية : وما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت به ؟ أي جحدته وأنكرته وكفرت به ، ولم يرد أنك تكفر بالله ورسوله .

للمفتي العدول
عن السؤال إلى
ما هو أنفع
الفائدة الثانية : يجوز للمفتي أن يعدل عن جواب المستفتي عما سأل عنه إلى ما هو أنفع له منه . ولا سيما إذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه ، وذلك من كمال علم المفتي وفقهه ونصحه . وقد قال تعالى (يسألونك ماذا ينفقون ، قل : ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم) فسألوه عن المنفق فأجابهم بذكر المصرف ؛ إذ هو أهم مما سألوه عنه . ونبههم عليه بالسياق . مع ذكره لهم في موضع آخر ، وهو قوله تعالى (قل العفو) وهو ما سهل عليهم إنفاقه ولا يضرهم إخراجهم . وقد ظن بعضهم أن من ذلك قوله تعالى (يسألونك عن الأهلة ، قل : هي مواقيت للناس والحج) فسألوه عن سبب ظهور الهلال خفياً ثم لا يزال يتزايد فيه النور على التدرج حتى يكمل ثم يأخذ في النقصان ، فأجابهم عن حكمة ذلك من ظهور مواقيت الناس التي بها تمام مصالحهم في أحوالهم ومعاشرهم ومواقيت أكبر عبادتهم وهو الحج . وإن كانوا قد سألوا عن السبب فقد أجيبوا بما هو أنفع لهم مما سألوا عنه ، وإن كانوا إنما سألوا عن حكمة ذلك فقد أجيبوا عن عين ما سألوا عنه . ولفظ سؤالهم محتمل ؛ فإنهم قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً ثم يأخذ في الزيادة حتى يتم ثم يأخذ في النقص ؟

الفائدة الثالثة : يجوز للمفتي أن يجيب السائل بأكثر مما سأل عنه ، وهو من كمال نصحه وعلمه وإرشاده . ومن عاب ذلك فقللة علمه وضيق عطائه وضعف

جواب المفتي
بأكثر من
السؤال

نصحه . وقد ترجم البخارى لذلك فى صحيحه فقال : باب من إجاب السائل بأكثر مما سأل عنه ، ثم ذكر حديث ابن عمر رضى الله عنهما ما يلبس الحرم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعِثَامَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْخُفَّافَ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَمْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ السَّكْبَيْنِ » فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يلبس الحرم ، فأجاب عما لا يلبس ، وتضمن ذلك الجواب عما يلبس ؛ فإن ما لا يلبس محصور وما يلبسه غير محصور . فذكر لهم النوعين . وبين لهم حكم لبس الخف عند عدم النعل . وقد سأله عن الوضوء بماء البحر . فقال لهم « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » .

الفائدة الرابعة : من فقه المفتى ونصحه إذا سأله المستفتى عن شيء فمنعه منه ، وكانت حاجته تدعوه إليه ، أن يدلّه على ما هو عوض له منه ، فيسد عليه باب المحذور ، ويفتح له باب المباح ، وهذا لا يتأتى إلا من عالم ناصح مُشْفِق قد تاجر الله وعامله بعلمه . فمثاله فى العلماء مثال الطبيب العالم الناصح فى الأطباء يَحْمِي الْعَائِلَ عَمَّا بَضَرَهُ ، وَيَصِفُ لَهُ مَا يَنْفَعُهُ ، فَهَذَا شَأْنُ أَطِبَاءِ الْأَدْيَانِ وَالْأَبْدَانِ ، وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ شَرٍّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ » . وَهَذَا شَأْنُ خَلْقِ الرِّسَالِ وَوَرَثَتِهِمْ مِنْ بَعْدِهِمْ . وَرَأَيْتُ شَيْخَنَا قَدِسَ اللَّهُ رُوحُهُ يَتَحَرَّى ذَلِكَ فِي فِتَاوِيهِ مَهْمَا أَمَكْنَهُ ، وَمَنْ تَأَمَّلَ فِقَاوِيهِ وَجَدَ ذَلِكَ ظَاهِرًا فِيهَا . وَقَدْ مَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِلَّالَا أَنْ يَشْتَرَى صَاعًا مِنَ التَّمْرِ الْجَيِّدِ بِصَاعَيْنِ مِنَ الرَّدَى ، ثُمَّ دَلَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُبَاحِ ، فَقَالَ « بَيْعُ الْجَمِيعِ بِالْدِّرَاهِمِ ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالْدِّرَاهِمِ جَنَدِيًّا » . فَمنعه من الطريق المحرم . وأرشده إلى الطريق المباح . ولما سأله عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث والفضل بن عباس أن يستعملهما فى جباية الزكاة ليصيبا ما يتزوجان

لذا منع المفتى
من محذور دل
على مباح

به منعهما من ذلك ، وأمر محبة بن جزو - وكان كلّي الخمس - أن يعطيهما ما ينكحان به . فنعهما من الطريق المحرم ، وفتح لهما الطريق المباح ، وهذا اقتداء منه بربه تبارك وتعالى . فإنه بسأله عبده الحاجة فيمنعه إياها . ويعطيه ما هو أصح له وأنفع منها ، وهذا غاية الكرم والحكمة .

ينبغي للمفتي أن ينبه السائل إلى الاحتراز عن الوهم

الفائدة الخامسة : إذا أفتى المفتي للسائل بشيء ينبغي له أن ينبه على وجه الاحتراز مما قد يذهب إليه الوهم منه من خلاف الصواب . وهذا باب لطيف من أبواب العلم والنصح والإرشاد ، ومثال هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لا يُقْتَلُ مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » فتأمل كيف أتبع الجملة الأولى بالثانية رفعا لتوهم إهدار دماء الكفار مطلقا وإن كانوا في عهدهم ؛ فإنه لما قال « لا يقتل مؤمن بكافر » فرجما ذهب الوهم إلى أن دماءهم هدر . ولهذا لو قتل أحدهم مسلم لم يقتل به ، فرفع هذا التوهم بقوله « ولا ذو عهد في عهده » ولقد خفيت هذه اللطيفة الحسنة على من قال : يقتل المسلم بالكافر المعاهد ، وقدر في الحديث : ولا ذو عهد في عهده بكافر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » فلما كان نهيهم عن الجلوس عليها نوع تعظيم لها عقبه بالنهي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة ، وهذا بعينه مشتق من القرآن . كقوله تعالى لنساء نبيه (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء أن اتقين) فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ، وقلن قولا معروفا) فنهاهن عن الخضوع بالقول . فرجما ذهب الوهم إلى الإذن في الإغلاظ في القول والتجاوز ، فرفع هذا التوهم بقوله (وقلن قولا معروفا) ومن ذلك قوله تعالى (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم) وما ألتناهم من عملهم من شيء (لما أخبر سبحانه بالخلق الذرية ولا عمل لهم بآبائهم في الدرجة فرجما توهم متوهم أن يحط الآباء إلى درجة الذرية . فرفع هذا التوهم بقوله « وما ألتناهم من عملهم من شيء » أي ما نقصنا من الآباء شيئا من أجور أعمالهم ، بل رفعنا ذريتهم إلى

درجتهم ، ولم نَحْطُهم إلى درجتهم بنقص أجورهم ، ولما كان الوهم قد يذهب إلى أنه يفعل ذلك بأهل النار كما يفعله بأهل الجنة قطع^(١) هذا الوهم بقوله تعالى : (كُلُّ أَمْرٍ إِذَا كُتِبَ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ) فلما كان ذكر ربو بيته البلدة الحرام قد يومم الاختصاص عَقِبَهُ بقوله (وله كل شيء) ومن ذلك قوله تعالى : (ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، إن الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شيء قدراً) فلما ذكر كفايته للمتوكل عليه فر بما أوهم ذلك تعجيل الكفاية وقت التوكل فعبه بقوله (قد جعل الله لكل شيء قدراً) أى وقتاً لا يتعداه فهو يسوقه إلى وقته الذى قدره له . فلا يستعجل المتوكل ويقول : قد توكلت ودعوت فلم أر شيئاً ولم تحصل لى الكفاية ، والله بالغ أمره فى وقته الذى قدره له . وهذا كثير جداً فى القرآن والسنة ، وهو باب لطيف من أبواب فهم النصوص .

ما ينبغي للمفتي
أن يذكر الحكم
بدليله

الفائدة السادسة : ينبغى للمفتي أن يذكر دليل الحكم وأخذ ما أمكنه من ذلك ، ولا يُلقيه إلى المستفتى ساذجاً مجرداً عن دليله ومأخذه ، فهذا الضيق عَطَنَهُ وقلة بضاعته من العلم ، ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم الذى قوله حجة بنفسه رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ونظيره ووجه مشروعيته ، وهذا كما سئل عن يَبْنَعُ الرطب بالتمر فقال « أَيْنَقُصُ الرطب إذا جف ؟ » قالوا : نعم ، فزجر عنه ، ومن المعلوم أنه كان يعلم نقصانه بالجفاف ، ولكن تبهم على علة التحريم وسببه . ومن هذا قوله لعمر وقد سأل عن قبلة امرأته وهو صائم . فقال : « أَرَأَيْتَ لو تمضمضت ثم بَجَجْتَهُ ، أكان يضر شيئاً ؟ » قال : لا . فنبهه على أن مقدمة المحذور لا يلزم أن تكون محظورة ؛ فإن غاية القليلة أنها مقدمة الجماع ، فلا يلزم من تحريمه تحريم مقدمته ، كما أن وضع الماء فى الفم مقدمة شربه ، وليست المقدمة محرمة . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تُنْكَحُ »

(١) فى نسخة « فمنع هذا الوهم »

المرأة على عمتها ولا على خالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ۝ ؛ فذكر لهم الحكم ، ونبههم على علة التحريم . ومن ذلك قوله لأبي النعمان بن بشير وقد خصَّ بعضَ ولده بغلام نحله^(١) إياه ۝ فقال : « أيسرُّك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ ۝ قال : نعم ۝ قال ۝ فاتقوا الله واعذلوا بين أولادكم » وفي لفظ « إن هذا لا يصلح » وفي لفظ « إني لا أشهد على جور ۝ وفي لفظ « أشهد على هذا غيري ۝ تهديداً لا إذناً ۝ فإنه لا يأذن في الجور قطعاً ، وفي لفظ رده ، والمقصود أنه نهى على علة الحكم . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم لرافع بن خديج وقد قال له إنا لاقو العدو غدأ ، وليس معنا مدى ، أفندبح بالقصب ؟ فقال « ما أنهرَ الدم وذَكَرَ اسمُ الله عليه فـكلٌ ليس السن والظفر ۝ وسأحدثك عن ذلك ، أما السن فـقطم ، وأما الظفر فـمدى الحبشة » فنهى على علة المنع من التذكية بهما بكون أحدهما عظماً ، وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام إما لنجاسة بعضها وإما لتنجيسه على مؤمنى الجن ، وليكون الآخر مدى الحبشة ۝ ففي التذكية بها تشبه بالكفار . ومن ذلك قوله ۝ إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الإنسية ، فإنها رجس ۝ ومن ذلك قوله في الثمرة تصيبها الجائحة « رأيت إن منَعَ الله الثمرة ، فبم يأكل أحدكم مال أخيه بغير حق ؟ » ، وهذا التعليل بعينه ينطبق على من استأجر أرضاً للزراعة فأصاب الزرع آفة سماوية لفظاً ومعنى ، فيقال للمؤجر : رأيت إن منَعَ الله الزرع فبم تأكل مال أخيك بغير حق ؟ وهذا هو الصواب الذي ندين الله به في المسألة ۝ وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

والمقصود أن الشارع مع كون قوله حُجَّةً بنفسه يرشد الأمة إلى علل الأحكام ومداركها وحكمها ، فورثته من بعده كذلك .

ومن ذلك نهيه عن الخذف^(٢) وقال « إنه يفتق العين ويكسر السن » ومن ذلك إفتاؤه للماض يدَ غيره بإهدار دية نَفْسِهِ لما سقطت بانتزاع العضوض يده

(١) نحله : أعطاه ووهبه . (٢) في نسخة « عن الخلاف » تحريف .

من فيه ، ونبه على العلة بقوله « أَيْدَعُ يَدَهُ فِي فَيْكٍ تَقْضِيهَا كَمَا يَقْضِيهَا الْقَهْلُ » وهذا من أحسن التعليل وأبينه ؛ فإن العاض لما صال على المعضوض جازله أن يردَّ صِيَالَهُ عَنْهُ بِاتِّزَاعِ يَدِهِ مِنْهُ « فَإِذَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِسْقَاطِ ثَنَائِهِ كَانَ سَقُوطُهَا بِفَعْلٍ مَأْذُونٍ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ فَلَا يَقَابِلُ بِالْدِيَةِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا فِي السَّنَةِ ؛ فَيَنْبَغِي لِلْفَتَى أَنْ يَنْبِذَ السَّائِلَ عَلَى عِلَّةِ الْحَكْمِ وَمَأْخُذِهِ إِنْ عَرَفَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتِيَ بِمَا عَلِمَ .

وكذلك أحكام القرآن يرشد سبحانه فيها إلى مَدَارِكِهَا وَعِلَلِهَا ، كَقَوْلِهِ « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ ، قُلْ : هُوَ أَذَى ، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ » فَأَمَرَ بِسَبْحَانِهِ نَبِيَهُ أَنْ يَذْكُرَ لَهُمْ عِلَّةَ الْحَكْمِ قَبْلَ الْحَكْمِ « وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جَزَاءً بِمَا كَسَبَا ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ « وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) وَقَالَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ : (لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) .

الفائدة السابعة : إذا كان الحكم مستغرباً جداً مما لم تألفه النفوسُ وإنما أُلْفِتْ خِلَافَهُ فَيَنْبَغِي لِلْفَتَى أَنْ يُوَطِّئَ قَبْلَهُ مَا يَكُونُ مُؤْذَنًا بِهِ كَالدَّلِيلِ عَلَيْهِ وَالْمَقْدَمَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَتَأْمَلْ ذِكْرَهُ سَبْحَانَهُ قِصَّةَ زَكْرِيَا وَإِخْرَاجَ الْوَلَدِ مِنْهُ بَعْدَ انْصِرَامِ عَصْرِ الشَّيْبَةِ وَبُلُوغِهِ السَّنَ الَّذِي لَا يُؤَلَّدُ [فِيهِ] لِمِثْلِهِ فِي الْعَادَةِ ، فَذَكَرَ قِصَّتَهُ مَقْدَمَةً بَيْنَ يَدَيِ قِصَّةِ الْمَسِيحِ وَوِلَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَبٍ ؛ فَإِنَّ النُّفُوسَ لَمَّا آتَتْ بَوْلَدَ مَنْ بَيْنَ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ لَا يُؤَلَّدُ لَهَا عَادَةً سَهَّلَ عَلَيْهَا التَّصَدِيقَ بِوِلَادَةِ وَلَدٍ مِنْ غَيْرِ أَبٍ « وَكَذَلِكَ ذَكَرَ سَبْحَانَهُ قَبْلَ قِصَّةِ الْمَسِيحِ مُوَافَاةَ مَرْيَمَ رَزَقَهَا فِي غَيْرِ وَقْتِهِ وَغَيْرِ إِبْرَاهِيمَ ، وَهَذَا الَّذِي شَجَعَ نَفْسَ زَكْرِيَا وَحَرَّكَهَا لَطْلُبَ الْوَلَدِ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ إِبْرَاهِيمَ ، وَتَأْمَلْ قِصَّةَ نَسْخِ الْقِبْلَةِ لَمَّا كَانَتْ شَدِيدَةً عَلَى النُّفُوسِ جَدًّا كَيْفَ

من أدب للفق
أن يمهّد للحكم
الاستغراب

وَطَّأ سبجانه قبلها عدة موطنات ، منها : ذكر النسخ ، ومنها : أنه يأتي بخير من المنسوخ أو مثله ، ومنها : أنه على كل شئ ، قدير . وأنه بكل شئ ، عليم ؛ فعموم قدرته وعلمه صالح لهذا الأمر الثاني كما كان صالحاً للأول . ومنها : تحذيرهم الاعتراض على رسوله كما اعترض مَنْ قبلهم على موسى . بل أمرهم بالتسليم والافتقاد . ومنها : تحذيرهم بالإصغاء إلى اليهود . وأن لا تستخفهم شبهم . فليهم يودُّون أن يرُدُّوهم كفاراً من بعد ما تبين لهم الحق . ومنها : إخباره أن دخول الجنة ليس بالتهوُّد ولا بالتنصُّر ، وإنما هو بإسلام أوجهه والقصد والعمل والنية لله مع متابعة أمره . ومنها : إخباره سبجانه عن سَعته ، وأنه حيث وتلى المصلى وجهه فتم وجهه تعالى ، فإنه واسع عليم . فذكر الإحاطتين الذاتية والعلمية ، فلا يتوهمون أنهم في القبلة الأولى لم يكونوا مستقبليين وجهه تبارك وتعالى ولا في الثانية ، بل حيثما توجهوا فتم وجهه تعالى . ومنها : أنه سبجانه وتعالى حَذَّر نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع أهواء الكفار من أهل الكتاب وغيرهم . بل أمر أن يتبع هو وأمته ما أوحى إليه فيستقبلونه بقلوبهم وحده . ومنها : أنه ذكر عظمة بيته الحرام ، وعظمة بانيه وملته ، وسَقَّة مَنْ يرغب عنها ، وأمر باتباعها ، فتوةً بالبيت وبانيه وملته ، وكل هذا توطئة بين يدي التحويل ، مع ما في ضمنه من المقاصد الجليلة والمطالب السنية . ثم ذكر فضل هذه الأمة وأنهم الأمة الوَسَط العدل الخيار . فاقتضى ذلك أن يكون نبيهم صلى الله عليه وسلم أوسط الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وخيارهم ، وركابهم كذلك . ودينهم كذلك . وقبلتهم التي يستقبلونها كذلك ، فظهرت المناسبة شرعاً وقدرأ في أحكامه تعالى الأمرية والقدرية ، وظهرت حكمته الباهرة ، وتجلت للعقول الزكية المستنيرة بنور ربها تبارك وتعالى .

والمقصود أن المقتي جَدِيرٌ أن يذكر بين يدي الحكم الغريب الذي لم يؤلف مقدمات تؤنسُ به ، وتدلل عليه ، وتكون توطئة بين يديه . وبالله التوفيق .

القاعدة الثامنة : يجوز للمفتي والمناظر أن يحلف على ثبوت الحكم عنده .
 وإن لم يكن حلفه موجباً لثبوته عند السائل والمنازع . ليشعر السائل والمنازع له
 أنه على ثقة ويقين مما قال له . وأنه غير شاك فيه ، فقد تفاخر رجلان في مسألة ؛
 حلف أحدهما على ما يعتقده ، فقال له منازعه : لا يثبت الحكم بحلفك . فقال :
 إني لم أحلف ليثبت الحكم عندك ، ولكن لأعلمك أني على يقين وبصيرة من
 قولي ، وأن شبهتك لا تغير عندي في وجه يقيني بما أنا جازم به . وقد أمر الله
 نبيه صلى الله عليه وسلم أن يحلف على ثبوت الحق الذي جاء به في ثلاثة مواضع
 من كتابه . أحدها : قوله تعالى : (ويستنبئونك أحق هو ؟ قل : إني وربي إنه
 لحق) . والثاني : قوله تعالى (وقال الذين كفروا : لا تأتينا الساعة ، قل : بلى وربي
 لتأتينكم عالم الغيب) . والثالث : قوله تعالى (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) .
 قل : بلى وربي لبعثن) وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم على ما أخبر به من
 الحق في أكثر من ثمانين موضعاً ، وهي موجودة في الصحاح والمسانيد ، وقد كان
 الصحابة رضي الله عنهم يحلفون على الفتاوى والرواية ، فقال علي بن أبي طالب
 كرم الله وجهه لابن عباس في مُتعة النساء : إنك امرؤ تائه ، فانظر ما نُفِتي به في
 مُتعة النساء ، فوالله وأشهد بالله قد نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،
 ولما ولي عمر رضي الله عنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال : يا أيها الناس ، إن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أحلَّ المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها ثلاثاً ، فأنا أقسم بالله قسماً
 لا أجد أحداً من المسلمين متمتعاً إلا رَجَعْتُهُ ، إلا أن يأتي بأربعة من المسلمين
 يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها . وقد حلف الشافعي
 في بعض أجوبته ، فقال محمد بن الحكم : سألت الشافعي رضي الله عنه عن المُتعة
 كان يكون فيها طلاق أو ميراث أو نفقة أو شهادة ؟ فقال : لا والله ما أدري .
 وقال يزيد بن هارون : مَنْ قال القرآن مخلوق أو شيء منه مخلوق فهو والله
 عندي زنديق .

يجوز للمفتي
 أن يحلف على
 ثبوت الحكم

وسئل عن حديث جرير في الرؤية ، فقال : والله الذي لا إله إلا هو من كذب به ما هم إلا زنادقة ، وأما الإمام أحمد رحمه الله عليه ورضوانه فإنه حلف على عدة مسائل من فتاويه « قيل : أيزيد الرجل في الوضوء على ثلاث مرات ؟ فقال : لا والله ، إلا رجل مُبْتَلَى » يعني بالوسواس . وسئل عن تخلل الرجل لحيته إذا توضأ ، فقال : إى والله . وسئل يكون الرجل في الجهاد بين الصفين يُبَارِزُ عَلِجًا بغير إذن الإمام ، فقال : لا والله . وقيل له : أتُكْرَهُ الصلاة في المقصورة ؟ فقال : إى والله ، قلت : وهذا لما كانت المقصورة تُحْتَمَى للأمراء ^(١) وأنباهم . وسئل : أيؤجر الرجل على بغض من خالف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : إى والله . وسئل : من قال القرآن مخلوق كافر ؟ فقال : إى والله . وسئل : هل صح عندك في النبيذ حديث ؟ فقال : والله ما صحَّ عندي حديث واحد إلا على التحريم . وسئل : أَيْكْرَهُ الخِضَابُ بالسَّوَاد ؟ فقال : إى والله . وسئل عن الرجل يؤم أباه ويصلي الأب خلفه ، فقال : إى والله . وسئل : هل يُكْرَهُ النَّفْخُ في الصلاة ؟ فقال : إى والله . وسئل عن تزوج الرجل المسلم الأمة من أهل الكتاب . فقال : لا والله . وسئل عن المرأة تَسْتَلْقِي على قَفَاها وتنام ، يكره ذلك ؟ فقال : إى والله . وسئل عن الرجل يَرَهَنَ جاريته فيطؤها وهي مرهونة . فقال : لا والله . وسئل عن حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قضى في رجل استسقى قومًا وهو عطشان فلم يَسْقُوهُ فأت فأغرمهم عمر الدية . تقول أنت كذا ؟ قال : إى والله . وسئل عن الرجل إذا حُدَّ في القذف ثم قذف زوجته يُبْلَاغُهَا ؟ فقال : إى والله . وسئل [أ] يضرب الرجل رقيقه ؟ فقال : إى والله . ذكر هذه المسائل القاضى أبو على الشريف .

وقال الإمام أحمد في رواية ابنه صالح : والله لقد أعطيت الجهود من نفسى ولوددت أنى أنجو من هذا الأمر كفافًا لا على ولا لى . وقال في روايته أيضا : والله لقد تمنيت الموت في الأمر الذى كان « وإنى لأتمنى الموت في هذا ، وهذا فتنة الدنيا .

(١) تحمى للأمراء : أى تحجز لهم فلا يدخلها غيرهم .

وقال إسحاق بن منصور لأحمد : يكره الخاتم من ذهب أو حديد ؟ فقال :
إي والله .

وقال إسحاق أيضا : قلت لأحمد : يُؤْجَرُ الرجلُ يأتي أهله وليس له
شهوة في النساء ؟ فقال : إي والله ، يحتسب الولد ، وإن لم يُرِدِ الولد ، إلا أنه
يقول : هذه امرأة شابة . وقال له محمد بن عون : يا أبا عبد الله يقولون : إنك
وقفت على عثمان ، فقال : كَذَبُوا والله على ، وإنما حدثتهم بحديث ابن عمر
« كُنَّا نفاضل بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نقول : أبو بكر ثم
عمر ثم عثمان ثم علي ، فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكره » ولم يقل
النبي صلى الله عليه وسلم لا تخاريروا بعد هؤلاء . فمن وقف على عثمان ولم يربع بعلي
عليه السلام فهو على غير السنة .

وسئل أحمد : هل المقام بالثغر أفضل من المقام بمكة ؟ فقال : إي والله .
وذكر أبو أحمد بن عدي في السكامل : أن أيوب بن إسحاق بن سافري
قال : سألت أحمد بن حنبل فقلت : يا أبا عبد الله ابنُ إسحاق إذا انفرد بحديث
تقبله ؟ فقال : لا والله . إني رأيته يُحَدِّثُ عن جماعة بالحديث ولا يفصل كلام ذا
من كلام ذا .

وقال صالح بن أحمد : قلت لأبي : تقتل الحية والمقرب في الصلاة ؟ فقال :
إي والله . وقال أيضا : قلت لأبي : تَجَهَّرُ بِأَمِينٍ ؟ فقال : إي والله الإمام وغير
الإمام . وقال أيضا : قلت لأبي : يُفْتَحُ على الإمام ؟ قال : إي والله .

وقال الميموني : قلت لأحمد : ونحن نحتاج في رمضان أن نُبَيِّتَ الصَّوْمَ من
الليل ؟ فقال : إي والله . وقال الميموني أيضا : تباع الفرس الحليس إذا عَطِبَتْ
وإذا فسدت ؟ فقال : إي والله . وقال الميموني أيضا : قلت لأحمد : هل ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم في العقيدة شيء ؟ فأملئ على أبي إي والله ، وفي غير حديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم « عن الغلام شاتان مكافيتان ، وعن الجارية شاة » .

وقال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد : التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ؟ قال : إى والله .

وقال الكوسج أيضاً : قلت لأحمد : قال سفيان : تجزئه تكبيرة إذا نوى بها افتتاح الصلاة ؟ قال أحمد : إى والله ، تجزئه إذا نوى « ابن عمر وزيد . وقال أيضاً : قلت لأحمد : المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ؟ قال : إى والله . وقال أيضاً : قلت لأحمد : سُئل سفيان عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك ، ما أرى بأساً أن يُشق بطنها ، قال أحمد : بئس والله ما قال ، يردد ذلك « سبحان الله ! بئس ما قال . وقال أيضاً : قلت لأحمد : تجوز شهادة رجل وامرأتين في الطلاق ؟ قال : لا والله . وقال أيضاً : قلت لأحمد : المرجىء إذا كان داعياً ، قال : إى والله يُخْفَى وَيُقَصَّى .

وقال أبو طالب : قلت لأحمد : رجل قال القرآن كلام الله ليس بمخلوق « ولكن لفظي هذا به مخلوق « قال : مَنْ قال هذا فقد جاء بالأمر كله ، إنما هو كلام الله على كل حال ، والحجة فيه حديث أبي بكر (أَلَمْ غَلِبَتِ الرُّومُ) فقيل له : هذا مما جاء به صاحبك « فقال : لا والله ، ولكنه كلام الله « هذا وغيره ، وإنما هو كلام الله ، قلت (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى خلق السماوات والأرض ، وجعل الظلمات والنور ، ثم الذين كفروا بربهم يُعَذِّبُونَ) هذا الذى قرأت الساعة كلام الله ؟ قال : إى والله هو كلام الله . ومن قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فقد جاء بالأمر كله .

وقال الفضل بن زياد : سألت أبا عبد الله عن حديث ابن شُبْرُمة عن الشعبي في رجل نذر أن يطلق امرأته ، فقال له الشعبي : أوفِ بِنَذْرِكَ « أنرى ذلك ؟ فقال : لا والله . وقال الفضل أيضاً : سمعت أبا عبد الله وذكر يحيى بن سعيد القطان ، فقال : لا والله « ما أدر كئنا مثله .

وذكر أحمد في رسالته إلى مُسَدَّد : ولا عَيْنٌ نظرت بعد النبي صلى الله عليه وسلم خيراً من أبي بكر ، ولا بعد أبي بكر عين نظرت خيراً من عمر ، ولا بعد عمر عين نظرت خيراً من عثمان ، ولا بعد عثمان عين نظرت خيراً من علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم ! ثم قال أحمد : هم والله الخلفاء الراشدون المهديون .

وقال الميموني : قلت لأحمد : جابر الجعفي قال : كان يرى التميمي ، قلت : قد يتهم في حديثه بالكذب ؟ قال : إى والله . قال القاضي : فإن قيل : كيف استجاز الإمام أحمد أن يحلف في مسائل مختلف فيها ؟ قيل : أما مسائل الأصول فلا يسوغ فيها اختلاف فهي إجماع ، وأما مسائل الفروع فإنه لما غلب على ظنه صحة ذلك حلف عليه ، كما لو وجد في دفتر أبيه أن له على فلان ديناً جاز له أن يدعيه لغاية الظن بصدقه ، قلت : ويحلف عليه ، قال فإن قيل أليس قد امتنع من اليمين على إسقاط الشفعة بالجوار ، قيل : لأن اليمين هناك عند الحاكم . والنية فيه للخصم ، قلت : ولم يمنع أحمد اليمين لهذا ، بل شفعة الجوار عنده مما يسوغ القول بها ، وفيها أحاديث صحاح لا ترد ، ولهذا اختلف قوله فيها ، فرة نفاها . ومرة أثبتها ، ومرة فصل بين أن يشتركا في حقوق الملك كالأطريق والماء وغيره وبين ألا يشتركا في شيء من ذلك فلا يثبت ، وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه ، وبه تجتمع الأحاديث ، وهو اختيار شيخ الإسلام ، ومذهب فقهاء البصرة . ولا يختار غيره ، وقد روى أحمد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم حلقوا في الرواية والفتوى وغيرها تحقيقاً وتأكيداً للخبر لا إثباتاً له باليمين . وقد قال تعالى (فأورد رب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) وقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك في شجر بينهم) الآية . وقال تعالى : (فأورد ربك لفسألتهم أجمعين عما كانوا يعملون) وكذلك أقسم بكلامه كقوله تعالى (يس والقرآن الحكيم) (ق والقرآن المجيد) (ص والقرآن ذي الذكر) وأما إقسامه بمخلوقاته التي هي آيات دالة عليه فكثير جداً .

من أدب المفتي
أن يفق بلفظ
النصوص

الفائدة التاسعة : ينبغي للمفتي أن يفق بلفظ النص مهما أمكنه ؛ فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام ، فهو حكم مضمون له الصواب ، متضمن للدلائل عليه في أحسن بيان ، وقول الفقيه المعين ليس كذلك . وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري ، حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص ، واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص ، فأوجب ذلك هجر النصوص ، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان ، فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله . فالألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ، ولما كانت هي عصمة عهد الصحابة وأصولهم التي إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم ، وخطوهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم . ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدهم كذلك ، ولم جرا ولما استحكم هجران النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض ، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سُئِلُوا عن مسألة يقولون : قال الله كذا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل [رسول] الله كذا ، ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلا قط ، فمن تأمل أجوبتهم وجدها شفاء لما في الصدور ، فلما طال العهد وبعُد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند المتأخرين أن يذكروا في أصول دينهم وفروعه قال الله ، وقال رسول الله . أما أصول دينهم فصرحوا في كتبهم أن قول الله ورسوله لا يفيد اليقين في مسائل أصول الدين ، وإنما يحتاج بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة . وأما فروعهم فقتنعوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن الإمام الذي زعموا أنهم قلدوه دينهم . بل عمدتهم

فيما يفتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبسحون به الفروج والدماء والأموال على قول ذلك المصنف . وأجابه عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسه مَنْ يستحضر لفظ الكتاب . ويقول : هكذا قال ، وهذا لفظه ؛ فالخلال ما أحله ذلك الكتاب ، والحرام ما حرمه ، والواجب ما أوجبه ، والباطل ما أبطله ، والصحيح ما صححه . هذا . وأنى لنا جهؤلاء في مثل هذه الأزمان . فقد دفعنا إلى أمر تضييع منه الحقوق إلى الله ضجيجا . وتمييز منه الفروج والأموال والدماء إلى ربها عجيجا . تبدل فيه ^(١) الأحكام ، ويقلب فيه الحلال بالحرام ، ويحمل المعروف فيه أعلى مراتب المنكرات ، والذي لم يشرعه الله ورسوله من أفضل القربات ، الحق فيه غريب ، وأغرب منه من يعرفه . وأغرب منهما من يدعو إليه وينصح به نفسه والناس ، قد فلق بهم فالحق الإصباح صُبْحَهُ عن غياهب الظلمات وأبان طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الجائرات ، وأراه بعين قلبه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع ما عليه أكثر الخلق من البدع المضلات ، رفع له علم الهداية فشمروا إليه ، ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه . وطوبى له من وحيد على كثرة السكان ، غريب على كثرة الجيران . بين أقوام رؤيتهم قذى العيون . وشجى الخلق ، وكرب النفوس ، وُحْمَى الأرواح وغم الصدور ، ومرض القلوب ، وإن أنصفتهم لم تقبل طبيعتهم الإنصاف . وإن طلبته منهم فأين الثريا من يد الملتمس ، قد انتكست قلوبهم . وعى عليهم مطلوبهم ، رَضُوا بالأمانى ، وابتلوا بالخطوط . وحصلوا على الحرمان . وخاضوا بحار العلم لكن بالدعاوى الباطلة وشقاشق الهذيان ، ولا والله ما ابتلت من وَشَلِهِ أَقْدَامُهُمْ ، ولا زكت به عقولهم وأحلامهم . ولا أبيضت به ليااليهم وأشرقت بنوره أيامهم ، ولا ضحككت بالهدى والحق منه وجوه الدفاتر إذ بُلَّتْ بمداده أقلامهم ، أنفقوا في غير شئ نفائس الأنفاس ، وأنعبوا أنفسهم وحيروا

(١) في نسخة « تستبدل فيه الأحكام » . ويقاب - إلخ »

من خلفهم من الناس ، ضيعوا الأصول ، فخرموا الوصول ، وأعرضوا عن الرسالة ،
فوقعوا في مهامة الخيرة وبيداء الضلالة

والمقصود أن العصمة مضمونة في ألفاظ النصوص ومعانيها في أتم بيان
وأحسن تفسير ، ومن رام إدراك الهدى ودين الحق من غير مشكاتها فهو عليه
عسير غير يسير .

فصل

من أدب المفتي أن يتوجه لله ليطلب الصواب
الفائدة العاشرة : ينبغي المفتي الموفق إذا نزلت به المسألة أن ينبعث من قلبه
الافتقار الحقيقي [الحالي] لا العلى المجرد إلى ملهم الصواب ، ومعلم الخير ، رهاى
القلوب أن يلهمه الصواب ، ويفتح له طريق الداد ، ويدله على حكمه الذى
شرعه لعباده في هذه المسألة . ففى قرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق ،
وما أجدر من أمل فضل ربه أن لا يحرمه إياه ، فإذا وجد من قلبه هذه
الهمة فعلى طلائع بشرى التوفيق . فعليه أن يوجه وجهه ويحدق نظره إلى منبع
الهدى ومعدن الصواب ومطلع الرشـد وهو النصوص من القرآن والسنة
وآثار الصحابة ، فيستفرغ وسعته في تعرف حكم تلك الفازلة منها . فإن ظفر
بذلك أخبر به ، وإن اشتبه عليه باذر إلى التوبة والاستغفار والإكثار من
ذكر الله ، فإن العلم نور الله يقذفه في قلب عبده . والهوى والمعصية رياح
عاصفة تطفئ ذلك النور أو تسكاد . ولا بد أن تضعفه ، وشهدت شيخ
الإسلام قدس الله روحه إذا أعيتته ^(١) المسائل واستصعبت عليه فر منها إلى
التوبة والاستغفار والاستغائة ^(٢) بالله والأجأ إليه ، واستنزال الصواب من عنده .
والاستفتاح من خزان رحته ، فقلماً يلبث المدد الإلهى أن يتابع عليه مداً ،
وتردلف الفتوحات الإلهية إليه بأيتن يبدأ . ولا ريب أن من وفق لهذا الافتقار

(١) في نسخة « غشيت المسائل » وأظنه تحريف ما أثبتناه

(٢) في نسخة « والاستعانة » (٣) في نسخة « يتابع ملاً »

علما وحالا وسار قلبه في ميادينه بحقيقة وقصد فقد أعطى حظّه من التوفيق ، ومن حُرّمه فقد منع الطريق والرفيق « فتنى أعين مع هذا الافتقار ببذل الجهد في درك الحق فقد سلك به الصراط المستقيم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

الفائدة الحادية عشرة : إذا نزلت بالحاكم أو المفتي النازلة فيما أن يكون عالما لا يفنى ولا يحكم بالحق فيها أو غالبا على ظنه بحيث قد استفرغ وسعه في طلبه ومعرفته . أو لا .
 فإن لم يكن عالما بالحق فيها ولا غلبَ على ظنه لم يحل له أن يفتي ، ولا يقضى بما لا يعلم ، ومتى أقدم على ذلك فقد تعرض لمقوبة الله ، ودخل تحت قوله تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا . وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فجعل القول عليه بلا علم أعظم المحرمات الأربع التي لا تبّاح بحال ؛ ولهذا حصر التحريم فيها بصيغة الحصر . ودخل تحت قوله تعالى : (ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين ، إنما يأمركم بالسوء والفحشاء . وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) ودخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أفتى بغير علم فإنما إثمه على من أفتاه » وكان أحد القضاة الثلاثة الذين ثلثاهم في النار ، وإن كان قد عرّف الحق في المسألة علما أو ظنا غالبا لم يحل له أن يفتي ولا يقضى بغيره بالإجماع بالمعلوم بالضرورة من دين الإسلام ، وهو أحد القضاة الثلاثة والمفتين الثلاثة والشهود الثلاثة .
 وإذا كان من أفتى أو حكم أو شهد بغير علم مرتكباً لأعظم الكبائر ، فكيف من أفتى أو حكم أو شهد بما يعلم خلافه ؟ فالحاكم والمفتي والشاهد كل منهم مخبر عن حكم الله ؛ فالحاكم مخبر بمنفذ ، والمفتي مخبر بغير منفذ ، والشاهد مخبر عن الحكم الكوني القدرى المطابق للحكم الديني الأمري ؛ فن أخبر منهم عما يعلم خلافه فهو كاذب على الله عمداً (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) . ولا أظلم ممن

كذب على الله وعلى دينه . وإن أخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله جهلاً ، وإن أصابوا في الباطن « وأخبروا بما لم يأذن الله لهم في الإخبار به . وهم أسوأ حالا من القاذف إذا رأى الفاحشة وحده فأخبر بها فإنه كاذب عند الله وإن أخبر بالواقع ؛ فإن الله لم يأذن له في الإخبار بها إلا إذا كان رابع أربعة ، فإن كان كاذباً عند الله في خبر مطابق لخبره حيث لم يأذن له في الإخبار به فكيف بمن أخبر عن حكمه بما لم يعلم أن الله حكم به ولم يأذن له في الإخبار به ؟ قال الله تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب « إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ، ولهم عذاب أليم) وقال تعالى : (فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه) والكذب على الله يستلزم التمكن من كذب بالحق والصدق ، وقال تعالى : (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً ، أولئك يُعَرِّضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ ويقولون المشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين) وهؤلاء الآيات وإن كانت في حق المشركين والكفار فإنها متناولة لمن كذب على الله في توحيده ودينه وأسمائه وصفاته وأفعاله ، ولا تتناول الخطيء المسأجور إذا بذل جهده^(١) واستفرغ وسعته في إصابة حكم الله وشرعه ، فإن هذا هو الذي قرّضه الله عليه « فلا يتناول المطيع لله وإن أخطأ ، وبالله التوفيق .

الواجب على الراوى والمفتى والحاكم والشاهد

الفائدة الثانية عشر [ة] : حكم الله ورسوله يظهر على أربعة أسنة : لسان
الراوى ، ولسان المفتى ، ولسان الحاكم ، ولسان الشاهد ؛ فالراوى يظهر على لسانه
لفظ حكم الله ورسوله ، والمفتى يظهر على لسانه معناه وما استنبطه من لفظه ،
والحاكم يظهر على لسانه الإخبار بحكم الله وتنفيذه ، والشاهد يظهر على لسانه
الإخبار بالسبب الذى يُمَيِّت حكم الشارع . والواجب على هؤلاء الأربعة أن يخبروا
بالصدق المستند إلى العلم ، فيكونون عالمين . يخبرون به « صادقين في الإخبار

(١) في نسخة « إذا بذل اجتهاده »

به ، وآفة أحدهم الكذب والسكران ، فتنى كتم الحق أو كذب فيه فقد حاد الله في شرعه ودينه ، وقد أجرى الله سنته أن يَمْحَقَ عليه بركة علمه ودينه ودنياه إذا فعل ذلك . كما أجرى عادته سبحانه في المتباعين إذا كُتِمَا وكذبا أن يَمْحَقَ بركة بيعهما . ومن التزم الصدق والبيان منهم في مرتبته بورك له في علمه ووقته ودينه ودنياه ، وكان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا . ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليا . فيالسكران يعزل الحق عن سلطانه . وبالكذب يقلبه عن وجهه ، والجزاء من جنس العمل . فجزاء أحدهم أن يعزله الله عن سلطان المهابة والكرامة والحبة والتعظيم الذي يلبسه أهل الصدق والبيان ، ويلبسه ثوب الهوان والمُتَمَتِّ والخزى بين عباده ، فإذا كان يوم القيامة جازى الله سبحانه مَنْ يشاء من الكاذبين الكاتمين بطمس الوجوه ورَدَّها على أديبارها كما طمَسُوا وجه الحق وقلوبه عن وجهه جزاء وفاقا (وما ربك بظلام للعبيد) .

الفائدة الثالثة عشرة : لا يجوز للمفتي أن يشهد على الله ورسوله بأنه أحل كذا أو حرمه أو أوجبه أو كرهه إلا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على إباحته أو تحريمه أو إيجابه أو كراهته . وأما ما وجدته في كتابه الذي تلقاه عن قلده دينه فليس له أن يشهد على الله ورسوله به . ويغتر الناس بذلك ، ولا علم له بحكم الله ورسوله .

قال غير واحد من السلف : ليحذر أحدكم أن يقول : أحل الله كذا ، أو حرم الله كذا ، فيقول الله له : كذبت ، لم أحل كذا ، ولم أحرمه .

وثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ■ وإذا حاصرت حصنا فساؤك أن تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله . فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك ■

من أدب المفتي
ألا ينسب الحكم
إلى الله إلا بنص

وسمعت شيخ الإسلام يقول : حضرت مجلساً فيه القضاة وغيرهم ، فحرت حكومة حكم فيها أحدهم بقول زُفر ، فقلت له : ما هذه الحكومة ؟ فقال : هذا حكم الله ، فقلت له : صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة ؟! قل : هذا حكم زفر ، ولا تقل هذا حكم الله ، أو نحو هذا من الكلام .

حال الملقى مع المستفتى على ثلاثة أوجه
الفائدة الرابعة عشرة : الملقى إذا سئل عن مسألة فيما أن يكون قصد السائل فيها معرفة حكم الله ورسوله ليس إلا ، وإما أن يكون قصده معرفة ما قاله الإمام الذي سَمَرَ الملقى نفسه باتباعه وتقليده دون غيره من الأئمة ، وإما أن يكون مقصوده معرفة ما ترجح عند ذلك الملقى وما يعتقده فيها لاعتقاده علمه ودينه وأمانته ، فهو يرضى تقليده [هو] ، وليس له غرض في قول إمام بعينه ؛ فهذه أجناس الفتيا التي ترد على المفتين .

ففرض^(١) الملقى في القسم الأول أن يجيب بحكم الله ورسوله إذا عرفه وتيقنه ■ لا يسهه غير ذلك .

وأما في القسم الثاني فإذا عرف قول الإمام نفسه وسعه أن يخبر به ، ولا يحل له أن ينسب إليه القول ويطلق عليه أنه قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالعها من كلام المنتسبين إليه ؛ فإنه قد اختلطت أقوال الأئمة وفتاويهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم ؛ فليس كل ما في كتبهم منصوصاً عن الأئمة ■ بل كثير منه يخالف نصوصهم ، وكثير منه لانص لهم فيه ■ وكثير منه يخرج على فتاويهم ، وكثير منه أفتوا به بلفظه أو بمعناه ■ فلا يحل لأحد أن يقول « هذا قول فلان ومذهبه ■ إلا أن يعلم يقيناً أنه قوله ومذهبه ، فما أعظم خطرَ المفتي وأصعب مقامه بين يدي الله تعالى !

(١) في نسخة «فرض الملقى — إلخ ■ عريف

وأما القسم الثالث فإنه يَسَمُّهُ أن يخبر المستفتي بما عنده في ذلك مما يغلب على ظنه أنه الصواب ، بعد بذل جهده واستفراغ وسْمه . ومع هذا فلا يلزم المستفتي الأخذ بقوله ، وغايته أنه يسوغ له الأخذ به .

فليُنزل المفتي نفسه في منزلة من هذه المنازل الثلاث ، وَلْيَقُمْ بواجبها ؛ فإن الدين دين الله والله سبحانه ولا بُدُّ سألته عن كل ما أفتى به ، وهو موقرة عليه ، ومُحاسب ولا بد ، والله المستعان .

يفق المفتي بما
يعتقد أنه
الصواب وإن
كاف خلاف
مذهبه

الفائدة الخامسة عشر [ة] : ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه أن يفتي السائل بمذهبه الذي يقلده ، وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه وأصح دليلا ، فتحمله الرياسة على أن يقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه ؛ فيكون خائفا لله ورسوله وللسائل وغاشا له ، والله لا يهدي كيد الخائنين ، وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للسلام وأهله ، والدين النصيحة ، والغش مضاد للدين كمضادة الكذب للصدق والباطل للحق . وكثيرا ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده فنحكي المذهب الراجح ونرجحه ، ونقول: هذا هو الصواب ، وهو أولى أن يؤخذ به ، والله التوفيق .

لا يجوز للمفتي
إلقاء المستفتي
في الحيرة

الفائدة السادسة عشرة : لا يجوز للمفتي الترويج وتخيير السائل وإلقاؤه في الإشكال والحيرة ، بل عليه أن يبين بيانا مزيلا للإشكال ، متضمنا لفصل الخطاب ، كافيا في حصول المقصود ، لا يحتاج معه إلى غيره ، ولا يكون كالمفتي الذي سئل عن مسألة في المواريث فقال : يقسم بين الورثة على فرائض الله عز وجل وكتبه فلان ، وسئل آخر عن صلاة الكسوف فقال : تصلى على حديث عائشة ، وإن كان هذا أعلم من الأول . وسئل آخر عن مسألة من الزكاة فقال : أما أهل الإيثار فيخرجون المال كله ، وأما غيرهم فيخرج القدر الواجب عليه ، أو كما قال . وسئل آخر عن مسألة فقال : فيها قولان ، ولم يزد .

قال أبو محمد بن حزم : وكان عندنا مُفتٍ إذا سئل عن مسألة لا يفتي فيها حتى يتقدمه مَنْ يكتب ، فيكتب هو : جوابي فيها مثل جواب الشيخ ، فقدّر أن مفتّيين اختلفا في جواب ، فكتب تحت جوابهما : جوابي مثل جواب الشيخين ، فقيل له : إنهما قد تناقضا ، فقال : وأنا أناقض كما تناقضا ، وكان في زماننا رجل مُشاكراً إليه بالفتوى ، وهو مقدم في مذهبه ، وكان نائب السلطان يرسل إليه في الفتاوى فيكتب : يجوز كذا ، أو يصح كذا ، أو ينعقد بشرطه ، فأرسل إليه يقول له : تأتينا فتاوى منك فيها يجوز أو ينعقد أو يصح بشرطه ، ونحن لانعلم شرطه ، فإما أن تبين شرطه وإما أن لا تكتب ذلك . وسمعت شيخنا يقول : كل أحد يحسن أن يفتي بهذا الشرط ، فإن أي مسألة وردت عليه يكتب فيها يجوز بشرطه أو يصح بشرطه أو يقبل بشرطه وبحو ذلك ، وهذا ليس بعلم ، ولا يفيد فائدة أصلاً سوى حيرة السائل وتبلده ^(١) ، وكذلك قول بعضهم في فتاويه : يرجع في ذلك إلى رأي الحاكم ، فياسبحان الله ، والله لو كان الحاكم شريعياً وأشباهه لما كان مردّ أحكام الله ورسوله إلى رأيه فضلاً عن حكام زماننا فآله المستعان . وسئل بعضهم عن مسألة فقال : فيها خلاف ، فقيل له : كيف يعمل المفتي ؟ فقال : يختار له القاضي أحد المذهبين . قال أبو عمرو بن الصلاح : كنت عند أبي السعادات ابن الأثير الجزري ، فحكى لي عن بعض المفتين أنه سئل عن مسألة فقال : فيها قولان ، فأخذ يُزري عليه ، وقال : هذا حَميد عن الفتوى ، ولم يخلص السائل من عَمَائته ، ولم يأت بالمطلوب قلت : وهذا فيه تفصيل ؛ فإن المفتي المتمكن من العلم المضطلع به قد يتوقف في الصواب في المسألة المتنازع فيها فلا يقدم على الجزم بغير علم ، وغاية ما يمكنه أن يذكر الخلاف فيها للسائل ، وكثيراً ما يسأل الإمام أحمد رضي الله عليه وغيره من الأئمة عن مسألة فيقول : فيها قولان ، أو قد اختلفوا فيها ، وهذا كثير في أجوبة الإمام أحمد لسمّة علمه وورعه ، وهو كثير في كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه . يذكر المسألة ثم يقول : فيها قولان . وقد اختلف أصحابه هل يضاف القولان للذان

بحكيمهما إلى مذهبه وينسبان إليه أم لا ؟ كلّي طريقين ، وإذا اختلف على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد وأبي وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولم يتبين للمفتي القول الراجح من أقوالهم فقال : هذه مسألة اختلف فيها فلان وفلان من الصحابة ، فقد انتهى إلى ما يقدر عليه من العلم ، قال أبو إسحاق الشيرازي : سمعت شيخنا أبا الطيب الطبري يقول : سمعت أبا العباس الحضرمي يقول : كنت جالسا عند أبي بكر بن داود الظاهري ، فجاءته امرأة فقالت : ما تقول في رجل له زوجة لاهو ممسكها ولا هو مطلقها ، فقال لها : اختلف في ذلك أهل العلم ، فقال قائلون : تؤمر بالصبر والاحتساب ، و يبعث على التطلب والاكتساب ، وقال قائلون : يؤمر بالإفراق ولا يحمل على الطلاق ، فلم تفهم المرأة قوله ، فأعادت المسألة ، فقال : يا هذه أجبتيك عن مسألتك ، وأرشدتك إلى طلبتيك ، ولست بسلطان فأمضى ، ولا قاض فأقضى ، ولا زوج فأرضى ، فأنصرفي .

الفائدة السابعة عشرة : إذا سئل عن مسألة فيها شرط واقف لم يحل له أن

الإفتاء
في شروط
الواقفين

يلزم بالعمل به ، بل ولا يسوغه على الإطلاق ، حتى ينظر في ذلك الشرط ، فإن كان يخالف حكم الله ورسوله فلا حرمة له ، ولا يحل له تنفيذه ، ولا يسوغ تنفيذه ، وإن لم يخالف حكم الله ورسوله فلينظر هل فيه قرينة أو رجحان عند الشارع أم لا ؟ فإن لم يكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزامه ، ولم يحرم ، فلا تضر مخالفته . وإن كان فيه قرينة وهو راجح على خلافه فلينظر : هل يفوت بالتزامه والتقيد به ما هو أحب إلى الله ورسوله وأرضى له وأنفع للمكلف وأعظم تحصيلاً لمقصود الواقف من الأجر ؟ فإن فات ذلك بالتزامه لم يجب التزامه ولا التقيد به قطعاً . وجاز العدول بل يستحب إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله وأنفع للمكلف وأكثر تحصيلاً لمقصود الواقف ، وفي جواز التزام شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل سنذكره إن شاء الله ، وإن كان فيه قرينة وطاعة ولم يفت بالتزامه ما هو أحب إلى الله ورسوله منه وتساوى هو وغيره في تلك القرينة ، ويحصل غرض الواقف بحيث

يكون هو وغيره طريقين موصولين إلى مقصوده ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه التزام الشرط ، بل له العدول عنه إلى ما هو أسهل عليه ، وأرق به . وإن ترجح موجب الشرط وكان قصد القرية والطاعة فيه أظهر وجب التزامه . فهذا هو القول السكلي في شروط الواقفين ، وما يجب التزامه منها ، وما يسوغ ، وما لا يجب .

ومن سلك غير هذا المسلك تناقض أظهر تناقض ، ولم يثبت له قدم يعتمد عليه .

فإذا شرط الواقف أن يصلي الموقوف عليه في هذا المكان المعين الصلوات الخمس ولو كان وحده وإلى جانبه المسجد الأعظم وجماعة المسلمين لم يجب عليه الوفاء بهذا الشرط ، بل ولا يحل له التزامه إذا فاتته الجماعة ؛ فإن الجماعة إما شرط لانصح الصلاة بدونها ، وإما واجبة يستحق تاركها العقوبة وإن صححت صلاته . وإما سنة مؤكدة يقاتل تاركها ، وعلى كل تقدير فلا يصح التزام شرط يحل بها .

وكذلك إذا شرط الواقف العزوبية وترك التأهل لم يجب الوفاء بهذا الشرط بل ولا التزامه . بل من التزمه رغبة عن السنة فليس من الله ورسوله في شيء ؛ فإن النكاح عند الحاجة إليه إما فرض يعصى تاركه ، وإما سنة الاشتغال بها أفضل من صيام النهار وقيام الليل وسائر أوراد التطوعات ، وإما سنة يثاب فاعلها كما يثاب فاعل السنن والمندوبات ، وعلى كل تقدير فلا يجوز اشتراط تعطيله أو تركه ؛ إذ يصير مضمون هذا الشرط أنه لا يستحق تناول لوقف ، إلا من عطل ما فرض الله عليه وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن فعل ما فرضه الله عليه وقام بالسنة لم يحل له أن يتناول من هذا الوقف شيئاً ، ولا يخفى ما في التزام هذا الشرط والإلزام به من مضادة الله ورسوله ، وهو أقبح من اشتراط ترك الوتر والسنن

الرائبة وصيام الخميس والأثنين والتطوع بالليل . بل أقبح من اشتراطه ترك ذكر الله بكرة وعشياً ونحو ذلك .

ومن هذا اشتراطه أن يصلي الصلوات في التربة المدفون بها ويدع المسجد ، وهذا أيضاً مضاد لدين الإسلام أعظم مضادة ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم آمن المتخذين قبوراً أنبيائهم مساجد ، فالصلاة في المقبرة معصية لله ورسوله ، باطلة عند كثير من أهل العلم لا يقبلها الله ولا تبرأ الذمة بفعلها ، فكيف يجوز التزام شرط الواقف لها وتعطيل شرط الله ورسوله ؟ فهذا تقييد الدين لولا أن الله سبحانه يقيم له من يبين أعلامه ويدعو إليه .

ومن ذلك اشتراط إيقاد سراج أو قنديل على القبر ؛ فلا يحل للواقف اشتراط ذلك ، ولا للحاكم تنفيذه ، ولا للمفتي تسويغه ، ولا للموقوف عليه فعله والتزامه ، فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتخذين الشرج على القبور ، فكيف يحل للمسلم أن يلزم أو يسوغ فعل ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعله ؟ وحضرت بعض قضاة الإسلام يوماً وقد جاءه كتاب وقف على تربة ليثيته ، وفيه « وأنه يوحد على القبر كل ليلة قنديل » فقلت له : كيف يحل لك أن تثبت هذا الكتاب وتحكم بصحته مع علمك بلعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتخذين الشرج على القبور ؟ فأمسك عن إثباته وقال : الأمر كما قلت ، أو كما قال .

ومن ذلك أن يشترط القراءة عند قبره دون البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال . والناس لهم قولان . أحدهما : أن القراءة لا تصل إلى الميت ، فلا فرق بين أن يقرأ عند القبر أو بعيداً منه عند هؤلاء ، والثاني أنها تصل ووصولها فرع حصول الصواب للقارئ ، ثم ينتقل منه إلى الميت ، فإذا كانت قراءة القارئ وحجته إلى القبر إنما هو لأجل الجفيل [و] لم يقصد به التقرب إلى الله لم يحصل له ثواب ، فكيف ينتقل عنه إلى الميت وهو فرعه ؟ فما زاد بحجته إلى التربة إلا العناء والتعب ، بخلاف ما إذا

قرأ الله في المسجد أو غيره في مكان يكون أسهل عليه وأعظم لإخلاصه ثم جعل ثواب ذلك الميت وصل إليه .

وذاكرتُ مرة بهذا المعنى بعض الفضلاء ، فاعترف به ، وقال : لكن بقي شيء آخر . وهو أن الواقف قد يكون قصود انتفاعه بسماع القرآن على قبره ووصول بركة ذلك إليه ، فقلت له : انتفاعه بسماع القرآن مشروط بحياته . فلما مات انقطع عمله كله . واستماع القرآن من أفضل الأعمال الصالحة ، وقد انقطع بموته . ولو كان ذلك ممكنا لكان السلف الطيب من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أولى بهذا الحظ العظيم لمسارعتهم إلى الخير وحرصهم عليه . ولو كان خيرا لسبقونا إليه ، فالذي لاشك فيه أنه لا يجب حضور التربة ، ولا تتعين القراءة عند القبر .

ونظير هذا ما لو وقف وقفا يتصدق به عند القبر كما يفعل كثير من الجهال ؛ فإن في ذلك من تعنية الفقير وإتعا به وإزعاجه من موضعه إلى الجبانة في حال الحر والبرد والضعف حتى يأخذ تلك الصدقة عند القبر مما لعله أن يحبط أجرها ، ويمنع انعقاده بالكلية .

ومن هذا لو شرط واقف الخانقاه وغيرها على أهلها أن لا يشتغلوا بكتابة العلم وسماع الحديث والاشتغال بالفقه ؛ فإن هذا شرط باطل مضاد لدين الإسلام ، لا يحل تنفيذه ولا التزامه . ولا يستحق من قام به شيئا من هذا الوقف ؛ فإن مضمون هذا الشرط أن الوقف المعين إنما يستحقه من ترك ما يجب عليه من العلم النافع . وجهل أمر الله ورسوله ودينه . وجهل أسمائه وصفاته وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأحكام الثواب والعقاب ، ولا ريب أن هذا الصنف من شرار خلق الله . وأمتهم عند الله ورسوله ، وهم خاصة الشيطان وأولياؤه وحزبه (ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون) .

ومن ذلك أن يشترط الواقف أن لا يقرأ في ذلك المكان شيء من آيات

الصفات وأحاديث الصفات ، كما أمر به بعض أعداء الله من الجهمية لبعض الملوك وقد وقف مسجدا لله تعالى ، ومضمون هذا الشرط المضاد لما بعث الله به رسوله أن يعطل أكثر آيات القرآن عن التلاوة والتدبر والتفهم . وكثير من السنة أو أكثرها عن أن تذكر أو تروى أو تسمع أو يهتدى بها . ويقام سوق التجهم والكلام المبتدع المذموم الذي هو كفيل بالبدع والضلالة والشك والخيرة .

ومن ذلك أيضاً أن يقف مكانا أو مسجدا أو مدرسة أو رباطا على طائفة معينة من الناس دون غيرهم ، كالعجم مثلا أو الروم أو الترك أو غيرهم ، وهذا من أبطل الشروط ؛ فإن مضمونه أن أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذرية المهاجرين والأنصار لا يحل لهم أن يُصلوا في هذا المسجد ، ولا ينزلوا في هذا الرباط أو المدرسة أو الخانقاه . بل لو أمكن أن يكون أبو بكر وعمر وأهل بدر وأهل بيعة الرضوان رضى الله عنهم بين أظهرنا حرم عليهم النزول بهذا المكان الموقوف .

وهذه الشروط والاشتغال بها والاعتداد بها من أسمى الهذيان . ولا تصدر من قلب طاهر ، ولا ينفذها من شمس روائح العلم الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك لو شرط أن يكون المقيمون بهذه الأمكنة طائفة من أهل البدع كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية والمبتدعين في أعمالهم كأصحاب الإشارات واللاذن والشير والعنبر وأكل الحيات وأصحاب النار وأشباه الذئاب المشتغلين بالأكل والشرب والرقص ، لم يصح هذا الشرط ، وكان غيرهم أحق بالمكان منهم ، وشروط الله أحق .

فهذه الشروط وأضعافها وأضعاف أضعافها من باب التعاون على الإنم

والعدوان ، والله تعالى إنما أمر بالتعاون على البر والتقوي ، وهو ما شرعه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم « دون ما لم يشرعه ، فكيف بما شرع خلافه ، والوقف إنما يصح على القرب والطاعات ، ولا فرق في ذلك بين مصرفه وجهته وشرطه ؛ فإن الشرط صفة وحال في الجملة والمصرف ، فإذا اشترط أن يكون المصرف قرابة وطاعة فالشرط كذلك ، ولا يقتضى الفقه إلا هذا ، ولا يمكن أحداً أن ينقل عن أئمة الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق ما يخالف ذلك البتة ، بل نشهد بالله والله أن الأئمة لا يخالف ما ذكرناه ، وأن هذا نفس قولهم ، وقد أعاذهم الله من غيره ، وإنما يقع الغلط من كثير من المنتسبين إليهم في فهم أقوالهم ، كما وقع لبعض من نصب نفسه للفتوي من أهل عصرنا : ما تقول السادة الفقهاء في رجل وقف وقفاً على أهل الذمة ؟ هل يصح ويتقيد الاستحقاق بكونه منهم ؟ فأجاب بصحة الوقف ، وتقيد الاستحقاق بذلك الوصف . وقال : هكذا قال أصحابنا . ويصح الوقف على أهل الذمة ، فأنكر ذلك شيخنا عليه غاية الإنكار . وقال : مقصود الفقهاء بذلك أن كونه من أهل الذمة ليس مانعاً من صحة الوقف عليه بالقرابة أو بالتعيين ، وليس مقصودهم أن الكفر بالله ورسوله أو عبادة الصليب وقولهم إن المسيح ابن الله شرط لاستحقاق الوقف . حتى إن من آمن بالله ورسوله واتبع دين الإسلام لم يحل له أن يتناول بعد ذلك من الوقف . فيكون حل تناوله مشروطاً بتكذيب الله ورسوله والكفر بدين الإسلام ، ففرق بين كون وصف الذمة مانعاً من صحة الوقف وبين كونه مقتضياً ؛ فغلط طبع هذا الفتى ، وكشف فهمه ، وغلط حجابته عن ذلك ولم يميز .

ونظير هذا أن يقف على الأغنياء ، فهذا يصح إذا كان الموقوف عليه غنياً أو ذا قرابة فلا يكون الفنى مانعاً ، ولا يصح أن يكون جهة الاستحقاق هو الفنى فيستحق ما دام غنياً ، فإذا افتقر واضطر إلى ما يقيم أوداه حرم عليه تناول

الوقف ، فهذا لا يقوله إلا من حُرِّم التوفيق وصحبه الخذلان ، ولورأي رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا من الأئمة يفعل ذلك لاشتد إنكاره وغضبه عليه ، ولما أقره البتة . وكذلك لورأي رجلا من أمته قد وقف على من يكون من الرجال عزَّبا غير متأهل ، فإذا تأهل حرم عليه تناول الوقف لاشتد غضبه ونكبره عليه ، بل دينه يخالف هذا ، فإنه كان إذا جاءه مال أعطى العزَّب حظا ، وأعطى الأهل حظين . وأخبر أن ثلاثة حق على الله عونهم ، فذكرهم وهم الناكح يريد العفاف . ولمترزم هذا الشرط حق عليه عدم إعانة الناكح .

ومن هذا أن يشترط أنه لا يستحق الوقف إلا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص ومعرفتها . والتفقه في متونها . والتمسك بها ، إلى الأخذ بقول فقيه معين يترك لقوله قول من سواه ، بل يترك النصوص لقوله . فهذا شرط من أبطل الشروط وقد صرح أصحاب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى بأن الإمام إذا شرط على القاضى أن لا يقضى إلا بمذهب معين بطل الشرط ولم يجز له التزامه . وفي بطلان التولية قولان مبنيان على بطلان العقود بالشروط الفاسدة ، وطرد هذا أن المفتى متى شرط عليه ألا يقضى إلا بمذهب معين بطل الشرط ، وطرد أيضا أن الواقف متى شرط على الفقيه أن لا ينظر ولا يشتغل إلا بمذهب معين بحيث يهجر له كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة ومذاهب العلماء لم يصح هذا الشرط قطعا ، ولا يجب التزامه ، بل ولا يسوغ .

وعقد هذا الباب وضابطه أن المقصود إنما هو التعاون على البر والتقوى ، وأن يطاع الله ورسوله بحسب الإمكان ، وأن يقدم من قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ، [ويعتبر ما اعتبره الله ورسوله ، ويلغى ما ألغاه الله ورسوله] ، وشروط الواقفين لا تزيد على نذر الناذرين . فكأنه لا يوفى من النذور إلا بما كان طاعة لله ورسوله فلا يلزم من شروط الواقفين إلا ما كان طاعة لله ورسوله .

فإن قيل : الواقف إنما نقل ماله لمن قام بهذه الصفة ، فهو الذى رضى بنقل

ماله إليه ، ولم يرض بنقله إلى غيره ، وإن كان أفضل منه ، فالوقف يجري مجرى الجمالة ، فإذا بذل الجاعل ماله لمن يعمل عملاً لم يستحقه من عمل غيره وإن كان بينهما في الفضل كما بين السماء والأرض .

قيل : هذا منشأ الوهم والإيهام في هذه المسألة ، وهو الذي قام بقلوب صفة المتفقهين ، فالتزمو وألزموا من الشروط بما غيره أحب إلى الله وأرضى له منه بإجماع الأمة بالضرورة المعلومة من الدين .

وجواب هذا الوهم أن الجاعل يبذل ماله في غرضه الذي يريده ، إما محرماً أو مكروهاً أو مباحاً أو مستحباً أو واجباً ، لينال غرضه الذي بذل فيه ماله . وأما الواقف فإنما يبذل ماله فيما يقربه إلى الله وثوابه ، فهو لما علم أنه لم يبق له تمكن من بذل ماله في أغراضه أحب أن يبذله فيما يقربه إلى الله وما هو أنفع له في الدار الآخرة ، ولا يشك عاقل أن هذا غرض الواقفين ، بل ولا يشك واقف أن هذا غرضه ، والله سبحانه وتعالى مذكّر المال لينتفع به في حياته . وأذن له أن يحبس لينتفع به بعد وفاته . فلم يملكه أن يفعل به بعد موته ما كان يفعل به في حياته . بل حَجَرَ عليه فيه وملكه ثلثه يوصي به بما يجوز ويسوغ أن يوصي به . حتى إن حاف أو جار أو أئتم في وصيته جاز بل وجب على الوصي والورثة رد ذلك الجور والخيف والإثم ، ورفع سبحانه الإثم عن رد ذلك الخيف والإثم ، من الورثة والأوصياء ، فهو سبحانه لم يملكه أن يتصرف في تحييس ماله بعده إلا على وجه يقربه إليه ويُدنيه من رضاه ، لا على أي وجه أراد ، ولم يأذن الله ولا رسوله المكلف أن يتصرف في تحييس ماله بعده على أي وجه أراد أبداً . فأين في كلام الله ورسوله أو أحد من الصحابة ما يدل على أن لصاحب المال أن يقف ما أراد على من أراد ، وبشرط ما أراد ، ويجب على الحكام والمفتين أن ينفذوا وقفه ويلزموا بشروطه . وأما ما قد أُلْحِجَ به بعضهم من قوله شروط الواقف كنصوص الشارع فهذا يُرَادُ به معنى صحيح ومعنى

باطل ، فإن أريد أنها كنصوص الشارع في الفهم والدلالة وتقييد مطلقها بمقيدها وتقديم خاصها على عامها والأخذ فيها بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فهذا حق من حيث الجملة ، وإن أريد أنها كنصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها فهذا من أبطال الباطل ، بل يبطل منها ما لم يكن طاعة لله ورسوله ، وما غيره أحب إلى الله وأرضى له ورسوله منه ، وينفذ منها ما كان قرينة وطاعة كما تقدم .

ولما نذر أبو إسرائيل أن يصوم ويقوم في الشمس ، ولا يجلس ، ولا يتكلم . أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس في الظل ويتكلم ويتم صومه ، فألزمه بالوفاء بالطاعة . ونهاه عن الوفاء بما ليس بطاعة .

وهكذا أخت عقبة بن عامر لما نذرت الحج ماشية مكشوفة الرأس أمرها أن تحتمر وتركب وتمحج وتهدي بدنة .

فهكذا الواجب على أتباع الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أن يعتمدوا في شروط الواقفين ، وبالله التوفيق .

الفائدة الثامنة عشرة : ليس المفق أن يُطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل لا يطلق المفق الجواب إذا كان في المسألة تفصيل

إلا إذا علم أن السائل إنما سأل عن أحد تلك الأنواع ، بل إذا كانت المسألة تحتاج إلى التفصيل استقصاه . كما استفصل النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا لما أقر بالزنا : هل وجد منه مقدماته أو حقيقته ؟ فلما أجابه عن الحقيقة استقصاه : هل به جنون فيكون إقراره غير معتبر أم هو عاقل ؟ فلما علم عقله استقصاه : بأن أمر باستنكاكه . ليعلم هل هو سكران أم صاح ؟ فلما علم أنه صاح استقصاه : هل أخصن أم لا ؟ فلما علم أنه قد أخصن أقام عليه الحد .

ومن هذا قوله لمن سألته : هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال « نعم إذا رأت الماء » فتضمن هذا الجواب الاستفصال بأنها يجب عليها الغسل في حال ، ولا يجب عليها في حال .

ومن ذلك أن أبا النعمان بن بشير سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشهد على غلام تحمله ابنته ، فاستفصله ، وقال : « أكلٌ » ولدك نخلته كذلك ؟ فقال : لا ، فأبى أن يشهد . وتحت هذا الاستفصال أن ولدك إن كانوا اشتركوا في النحل صح ذلك ، وإلا لم يصح .

ومن ذلك أن ابن أم مكتوم استفتاه : هل يجدر له رخصة أن يصلي في بيته ؟ فقال : هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : « فأجب » فاستفصله بين أن يسمع النداء أو لا يسمعه .

ومن ذلك أنه لما استفتي عن رجل وقّع على جارية امرأته فقال : « إن كان استكرهها فهي حرة وعليه مثلها ، وإن كانت طاوعتها فهي له وعليه لسيدتها مثلها » وهذا كثير في فتاويه صلى الله عليه وسلم .

فإذا سئل المقتي عن رجل دفع ثوبه إلى قصّار يقصره ، فأنكر القصار الثوب ثم أقر به ، هل يستحق الأجرة على القصارة أم لا ؟ فالجواب بالإطلاق خطأ نفياً وإثباتاً ، والصواب التفصيل ، فإن كان قصره قبل الجحود فله أجرة القصارة ؛ لأنه قصره لصاحبه ، وإن كان قصره بعد جحوده فلا أجرة له لأنه قصره لنفسه .

وكذلك إذا سئل عن رجل حلف لا يفعل كذا وكذا ، ففعله ، لم يجز له أن يفق بحنثه حتى يستفصله : هل كان ثابت العقل وقت فعله أم لا ؟ وإذا كان ثابت العقل فهل كان مختاراً في يمينه أم لا ؟ وإذا كان مختاراً فهل استثنى عقيب يمينه أم لا ؟ وإذا لم يستثن فهل قلّ المحلوف عليه عالماً ذا كرا مختاراً أم كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً ؟ وإذا كان عالماً مختاراً فهل كان المحلوف عليه داخل في قصده ونيته أو قصد عدم دخوله فقصده بنية أو لم يقصد دخوله ولا نوى تخصيصه ؟ فإن الحنث يختلف باختلاف ذلك كله .

ورأينا من مفتي العصر من بادَرَ إلى التحنّث ، فاستفصلناه ، فوجده غير

حادث في مذهب مَنْ أفتاه ، وقع ذلك مراراً ؛ فخطر المفق عظيم ، فإنه مَوْقَعٌ عن الله ورسوله ، زاعم أن الله أمر بكذا وحرم كذا أو أوجب كذا .

ومن ذلك أن يستفتيه عن الجمع بين الظاهر والعصر مثلاً : هل يجوز له أن يفرق بينهما؟ فجوابه بتفصيل المسألتين « وأن الجمع إن كان في وقت الأولى لم يحز التفریق ، وإن كان في وقت الثانية جاز .

ومن ذلك أنه لو قال له « إن لم تحرق هذا المتاع أو تهدم هذه الدار أو تتلف هذا المال وإلا قتلنك » ففعل : هل يضمن أم لا ؟ جوابه بالتفصيل « فإن كان المال المكروه على إتلافه للمكروه لم يضمن ، وإن كان لغيره ضمنه .

وكذلك لو سأله المظاهرُ إذا وطئ في أثناء الكفارة : هل يلزمه الاستئذان . أو يبني ؟ فجوابه بالتفصيل أنه إن كان كفر بالصيام فوطئ في أثناءه لزمه الاستئذان ، وإن كفر بالإطعام لم يلزمه الاستئذان ، وله البناء ؛ فإن حكم تتابع الصوم وكونه قبل المسيس قد انقطع ، بخلاف الإطعام .

وكذلك لو سأله عن المكفّر بالعتق إذا اعتق عبداً مقطوعة إصبعه « فجوابه بالتفصيل ، إن كان إيهاماً لم يُجزَّه ، وإلا أجزأه ، فلو قال له : مقطوع الأصبعين - وهما الخنصر والبنصر - فجوابه بالتفصيل أيضاً : إن كانا من يدي واحدة لم يُجزَّه ، وإن كانت كل أصبع من يده أجزأه .

وكذلك لو سأله عن فاسق التَّقَطُّ لُقْطَةً أو لقيطاً ، هل يُقرّ في يده ؟ فجوابه بالتفصيل ، تُقرّ اللقطة دون اللقيط ؛ لأنها كَسْبٌ فلا يمنع منه الملتقط ، وثبوت يده على اللقيط ولاية ، وليس من أهلها .

ولو قال له « اشتريت سمكة فوجدت في جوفها مالاً ما أصنع به ؟ » فجوابه : إن كان لؤلؤة أو جوهرة فهو للصياد ؛ لأنه ملكه بالاصطياد ، ولم تَطْبِ نفسه لك به ، وإن كان خاتماً أو ديناراً فهو لقطة يجب تعريفها كغيرها .

وكذلك لو قال له « اشتريت حيواناً فوجدت في جوفه جوهرة » فجوابه : إن

كانت شاة فهي لقطة للمشتري يلزمه تعريفها حولا ثم هي له بعده، وإن كان سمكة أو غيرها من دواب البحر فهي ملك للصياد، والفرق واضح .

ومن ذلك لو سأله عن عبد التقط لقطة أنفقها ، هل تتعلق بذمته أو برقبته؟ فجوابه أنه إن أنفقها قبل التعريف حولا فهي في رقبته ، وإن أنفقها بعد حول التعريف فهي في ذمته يتبع بها بعد العتق ، نص عليها الإمام أحمد موقفا بينهما لأنه قبل الحول ممنوع منها فإنفاقه لها جناية منه عليها ، وبعد الحول غير ممنوع منها بالنسبة إلى مالها ، فإذا أنفقها في هذه الحال فكأنه أنفقها بإذن مالها فتعلق بذمته كدبونه .

ومن ذلك لو سأله عن رجل جعل جعلا لمن رد عليه لقطته ، فهل يستحقه من ردها ؟ فجوابه إن التقطها قبل بلوغ قول الجاعل لم يستحقه ؛ لأنه لم يلتقطها لأجل الجعل ، وقد وجب عليه ردها بظهور مالها ، وإن التقطها بعد أن بلغه الجعل استحقه .

ومن ذلك أن يسأل فيقول : هل يجوز للوالدين أن يمتساكا مال ولدهما أو يرجعانه فيما وهباه ؟ فالجواب أن ذلك للأب ، دون الأم .

وكذلك إذا شهد له اثنان من ورثته غير الأب والأبن بالجرح ، فالجواب فيه تفصيل ، فإن شهدا قبل الاندمال لم يقبلا للثمة ، وإن شهدا بعده قبلت لعدم التهمة .

ومن ذلك إذا سئل عن رجل ادعى نكاح امرأة فأقرت له ، هل يقبل إقرارها أم لا ؟ جوابه بالتفصيل ، إن ادعى زوجيتها وأخذه قبل إقرارها ، وإن ادعاها معه آخر لم يقبل .

ومن ذلك لو سئل عن رجل مات فادعى ورثته شيئا من تركته ، وأقاموا شاهداً ، حلف كل منهم يميناً مع الشاهد ، فإن حلف بعضهم استحق قدر نصيبه من المدعى ، وهل يشاركه من لم يحلف في قدر حصته التي انتزعا يمينه أولاً يشاركه ؟ فالجواب فيه تفصيل ، إن كان المدعى ديناً لم يشاكه وينفرد

الحالف بقدر حصته . وإن كان عينا شاركه مَنْ لم يحلف ؛ لأن الدين غير متعين ، فن حلف فإنما ثبت يمينه مقدار حصته من الدين لا غيره . ومن لم يحلف لم يثبت له حق ، وأما العين فكل واحد من الورثة يقر أن كل جزء منها مشترك بين جماعتهم ، وحقوقهم متعلقة بعينه ، فالخالص مشترك بين جماعتهم . والباقي غصب على جماعتهم .

ومن ذلك إذا سئل عن رجل استعدى على خصمه ولم يحرر الدعوى ، هل يحضره الحاكم ؟ الجواب بالتفصيل . إن استعدى على حاضر في البلد أحضره لعدم المشقة ، وإن كان غائبا لم يحضره حتى يحررها .

ومن ذلك لو سئل عن رجل قطع عضوا من صيد وأفلت ، هل يحل أكل المصود ؟ الجواب بالتفصيل ، إن كان صيدا بحريا حل أكله . وإن كان برياً لم يحل .

ومن ذلك لو سئل عن تاجر أهل الذمة ، هل يؤخذ منه العشر ؟ فالجواب بالتفصيل ، إن كان رجلا أخذ منه [العشر] ، وإن كانت امرأة ففيها تفصيل ، إن اتجرت إلى أرض الحجاز أخذ منها العشر . وإن اتجرت إلى غيرها لم يؤخذ منها شيء ؛ لأنها تُقر في غير أرض الحجاز بلا جزية .

ومن ذلك لو سئل عن ميت مات فطالب الأب ميراثه ولم يعلم من الورثة غيره . كم يعطى الأب ؟ فالجواب بالتفصيل ، إن كان الميت ذكرا أعطى الأب أربعة من سبعة وعشرين سهما ؛ لأن غاية ما يمكن أن يقدر معه زوجة وأم وابنتان ، فله أربعة بلا شك من سبعة وعشرين . وإن كان الميت أنثى فله سهمان من خمسة عشر قطعا ؛ لأن أكثر ما يمكن أن يقدر زوج [وأم] وابنتان ، فله سهمان من خمسة عشر قطعا .

فإن قال السائل : مات ميت وترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض . مع العلياء جذها . قال المفتي : إن كان الميت ذكرا فالسألة محال لأن جد المولود

نفس الميت ، وإن كان الميت أنثى فجد العليا إما أن يكون زوج الميت أو لا يكون كذلك ، فإن كان زوجها فله الربع ، وللعليا النصف ، وللوسطى السدس تسكلة الثلثين ، والباقي للعصبة .

فلو قال السائل : ميت خلف ابنتين وأبوين ، ولم تقسم التركة حتى ماتت إحداهما وخلفت من خلفت ، قال المفتي : إن كان الميت ذكرا فسألته من ستة للأبوين سهمان ، واكل بنت سهمان ، فلما ماتت إحداهما خلفت جدة وجدا وأختا لأب فمسألتها من ستة ، وتصح من ثمانية عشر ، وتركها سهمان توافق مسألتها بالنصف فتزد إلى تسعة ، ثم تضربها في ستة تكون أربعة وخمسين ومنها تصح . وإن كان الميت أنثى ففرضتها أيضا من ستة ، ثم ماتت إحدى البنيتين عن سهمين ، وخلفت جدة وجدا من أم وأختا لأب ؛ فلا شيء للجد ، وللجدة السدس ، وللأخت النصف ، والباقي للعصبة . فمسألتها من ستة ، وسهامها اثنان فاضرب ثلاثة في المسألة الأولى تكن ثمانية عشر .

والمقصود للتنبيه على وجوب التفصيل إذا كان يجد السؤال محتملا ، وبالله التوفيق ، فكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذا القسم ، فالفتي ترد إليه المسائل في قوالب متنوعة جدا ، فإن لم يتفطن لحقيقة السؤال وإلا هلك وأهلك ، فتارة تورد عليه المسألتان صورتها واحدة وحكمها مختلف ؛ فصورة الصحيح والجائر صورة الباطل والحرم ويختلفان بالحقيقة ، فيذهل بالصورة عن الحقيقة ، فيجمع بين ما فرق الله ورسوله بينه ، وتارة تورد عليه المسألتان صورتها مختلفة وحقيقتهم واحدة وحكمها واحد ، فيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة ، فيفرق بين ما جمع الله بينه ، وتارة تورد عليه المسألة مجملة تحتها عدة أنواع ، فيذهب وهمه إلى واحد منها ، ويذهل عن المسئول عنه منها ، فيجيب بغير الصواب ، وتارة تورد عليه المسألة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن ، فيتبادر إلى تسويغها وهي من أبطل الباطل ، وتارة بالعكس ؛ فلا إله إلا الله ، كم ههنا من مزلّة

أقدام ، ومجال أوهام . ومادعى محق إلى حق إلا أخرجه الشيطان على لسان أخيه ووليه من الإنس في قالب تنفّر عنه خفافيش البصائر وضمفاء العقول وهم أكثر الناس . وما حذر أحد من باطل إلا أخرجه الشيطان على لسان وليه من الإنس في قالب مزخرف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس فيستجيبون له ، وأكثر الناس نظرهم قاصر على الصور لا يتجاوزونها إلى الحقائق ، فهم محموسون في سجن الألفاظ . مقيدون بقيود العبارات ، كما قال تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يُوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، ولو شاء ربك مافعلوه ، فدّرهم وما يفترون . ولتصني إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ، وليرضوه . وليقتروا ما هم مقترفون) .

وأذكر لك من هذا مثالا وقع في زماننا . وهو أن السلطان أمر أن يُلزم أهل الذمة بتغيير عمامتهم ، وأن نسكون خلاف ألوان عمام المسلمين ، فقامت لذلك قيامتهم ، وعظم عليهم . وكان في ذلك من المصالح وإعزاز الإسلام وإذلال الكفرة ما قرّت به عيون المسلمين ، فألقى الشيطان على ألسنة أوليائه وإخوانه أن صوّروا فتيا يتوصّلون بها إلى إزالة هذا الغبار . وهى : ما تقول السادة العلماء في قوم من أهل الذمة أزموا بلباس غير لباسهم المعتاد وزى غير زيهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات وتجراً عليهم بسببه السفهاء والرعاة وأذوهم غاية الأذى . فطمع بذلك في إهانتهم . والتعدى عليهم ، فهل يسوغ للإمام ردّهم إلى زيهم الأول وإعادتهم إلى ما كانوا عليه مع حصول التميز بعلامة يعرفون بها ؟ وهل في ذلك مخالفة للشرع أم لا ؟ فأجابهم من منع التوفيق وصدّ عن الطريق بجواز ذلك . وأن الإمام إعادتهم إلى ما كانوا عليه ، قال شيخنا : لجاءتني الفتوى ، فقلت : لا تجوز إعادتهم ، ويجب إبقاؤهم على الزي الذى يتميزون به عن المسلمين . فذهبوا ثم غيّرُوا الفتوى ، ثم جاءوا بها في قالب آخر ، فقلت : لا تجوز إعادتهم . فذهبوا ثم أتوا بها في قالب آخر ، فقلت : هي المسألة المعينة ، وإن خرجت في عدة قوالب ،

ثم ذهب إلى السلطان وتكلم عنده بكلام عجب منه الحاضرون ، فأطبق القوم على إبقائهم ، والله الحمد .

ونظائر هذه الحادثة أكثر من أن تحصى ؛ فقد ألقى الشيطان على ألسنة أوليائه أن صوروا فتوى فيما يحدث ليلة النصف في الجامع « وأخرجوها في قالب حسن ؛ حتى استخفوا عقل بعض المفتين » فأفتاهم بجوازه . وسبحان الله ! كم توصل بهذه الطرق إلى إبطال حق وإثبات باطل « وأكثر الناس إنما هم أهل ظواهر في الكلام واللباس والأفعال ، وأهل النقد منهم الذين يعبرون من الظاهر إلى حقيقته وباطنه ، لا يبلغون عشر معشار غيرهم ولا قريباً من ذلك ، فالله المستعان .

الفائدة التاسعة عشرة : إذا سئل عن مسألة من القرائن لم يجب عليه أن يذكر موانع الإرث فيقول : بشرط ألا يكون كافراً ولا رقيقاً ولا قاتلاً ، وإذا سئل عن فريضة فيها أخ وجب عليه أن يقول : إن كان لأب فله كذا ، وإن كان لأُم فله كذا . وكذلك إذا سئل عن الأعمام وبنهم وبنى الإخوة وعن الجد والجدة فلا بد من التفصيل « والفرق بين الموضعين أن السؤال المطلق في الصورة الأولى يدل على الوارث الذي لم يقم به مانع من الميراث ، كما لو سئل عن رجل باع أو آجر أو تزوج أو أقر لم يجب عليه أن يذكر موانع الصحة من الجنون والإكراه ونحوهما إلا حيث يكون الاحتمال متساوياً .

على الفقه ألا
يفصل إلا حيث
يجب التفصيل

ومن تأمل أجوبة النبي صلى الله عليه وسلم رآه يستفصل حيث تدعو الحاجة إلى الاستفصال ويتركه حيث لا يحتاج إليه ، ويحيل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شروط الحكم وتوابعه « بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) وقوله تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) .

ولا يجب على المتكلم والمفتي أن يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها عند ذكر حكم المسألة ، ولا ينفع السائل والمتكلم والمتعلم قوله ■ بشرطه ، وعدم موانعه ■ ونحو ذلك ، فلا بيان أتم من بيان الله ورسوله ، ولا هدى أكل من هدى الصحابة والتابعين ، والله التوفيق .

القائدة العشرون : لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوى أنه قول من قلده دينه ، هذا إجماع من السلف كلهم ، وصرح به الإمام أحمد والشافعي رضي الله عنهما وغيرهما .

قال أبو عمرو بن الصلاح : قطع أبو عبد الله الحلي إمام الشافعيين بما وراء النهر والقاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب وغيرهما بأنه لا يجوز للمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه .

وقال : وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في شرحه لرسالة الشافعي عن شيخه أبي بكر القفال المروزي أنه يجوز لمن حفظ كلام صاحب مذهب ونصوصه أن يفتي به وإن لم يكن عارفاً بفرواضه وحقائقه ، وخالفه الشيخ أبو محمد وقال : لا يجوز أن يفتي بمذهب غيره إذا لم يكن متبحراً فيه عالماً بفرواضه وحقائقه ، كما لا يجوز للعالم الذي جمع فتاوى المفتين أن يفتي بها ، وإذا كان متبحراً فيه جاز أن يفتي به .

وقال أبو عمرو : من قال ■ لا يجوز له أن يفتي بذلك ■ معناه لا يذكره في صورة ما يقوله من عند نفسه ، بل يضيفه إلى غيره ، ويحكيه عن إمامه الذي قلده ؛ فعلى هذا من عددناه في أصناف المفتين المقلدين ليسوا على الحقيقة من المفتين ، ولكنهم قاموا مقام المفتين ، وادعوا عنهم فعدوا منهم ، وسيلهم في ذلك أن يقولوا مثلاً : مذهب الشافعي كذا وكذا ، ومقتضى مذهبه كذا وكذا ، وما أشبه ذلك ، ومن ترك منهم إضافة ذلك إلى إمامه فإن كان ذلك اكتفاء منه بالمعلوم عن المصريح فلا بأس .

هل يجوز للمقلد أن يفتي ؟

قلت : ما ذكره أبو عمرو حسن ، إلا أن صاحب هذه المرتبة يحرم عليه أن يقول «مذهب الشافعي» لما لا يعلم أنه نصه الذي أفتى به ، أو يكون شهرته بين أهل المذهب شهرة لا يحتاج معها إلى الوقوف على نصه . كشهرة مذهبه في الجمهور بالبسملة ، والقنوت في الفجر ، ووجوب تبييت النية للصوم في الفرض من الليل ، ونحو ذلك . فأما مجرد ما يجد في كتب من انتسب إلى مذهبه من الفروع فلا يسمه أن يضيفها إلى نصه ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم ، فكيف فيها من مسألة لأنص له فيها البتة ولا ما يدل عليه ؟ وكيف فيها من مسألة نصه على خلافها ؟ وكيف فيها من مسألة اختلاف المنتسبون إليه في إضافتها إلى مقتضى نصه ومذهبه ؟ فهذا يضيف إلى مذهبه إثباتها وهذا يضيف إليه نفيها ، فلا ندري كيف يسعُ المفتي عند الله أن يقول : هذا مذهب الشافعي ، وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة ؟ وأما قول الشيخ أبي عمرو «إن لهذا المفتي أن يقول هذا مقتضى مذهب الشافعي مثلاً» فلعمر الله لا يقبل ذلك من كل من نصّب نفسه للفتيا حتى يكون عالماً بما أخذ صاحب المذهب ومداركه وقواعده جَمْعاً وِفَرَقاً ، وبعلم أن ذلك الحكم مطابق لأصوله وقواعده بعد استفراغ وسعته في معرفته ذلك فيها إذا أخبر أن هذا مقتضى مذهبه كان له حكم أمثاله ممن قال بمبلغ علمه ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

وبالجملة فالمفتي مخيرٌ عن الحكم الشرعي ، وهو إما مخير عما فهمه عن الله ورسوله ، وإما مخير عما فهمه من كتابه أو نصوص من قلدته دينه . وهذا لون وهذا لون . فكيف لا يسعُ الأول أن يخبر عن الله ورسوله إلا بما علمه فكذا لا يسعُ الثاني أن يخبر عن إمامه الذي قلدته دينه إلا بما يعلمه ، والله التوفيق .

هل يجوز أن

يفقد الفتوى

للمتقدم القاصر

عن معرفة

الكتاب والسنة

الفائدة الحادية والعشرون : إذا تفقه الرجل وقرأ كتاباً من كتب الفقه أو أكثر وهو مع ذلك قاصر في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف والاستنباط والترجيح فهل يسوغ تقليده في الفتوى ؟ فيه للناس أربعة أقوال : الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً ،

والجواز عند عدم الجتهد ولا يجوز مع وجوده . والجواز إن كان مُطْلَعاً على مأخذ مَنْ يفتى بقولهم والمنع إن لم يكن مطلعاً .

والصواب فيه التفصيل ، وهو أنه إن كان السائل يمكنه التوصل إلى عالم يهديه السبيل لم يحل له استفتاء مثل هذا . ولا يحل لهذا أن ينسب نفسه للفتوى مع وجود هذا العالم ، وإن لم يكن في بلده أو ناحيته غيره بحيث لا يجد المستفتي مَنْ يسأله سواه فلا ريب أن رجوعه إليه أولى من أن يقدم على العمل بلا علم . أو يبق مرتبكاً في حيرته متردداً في عماء وجهالته . بل هذا هو المستطاع من تقواه المأمور بها .

ونظير هذه المسألة إذا لم يجد السلطان مَنْ يوليه إلا قاضياً عارياً من شروط القضاء لم يعطل البلد عن قاض وولى الأمثل فالأمثل .

ونظير هذا لو كان الفسق هو الغالب على أهل تلك البلد ، وإن لم تقبل شهادة بعضهم على بعض وشهادته له تعطلت الحقوق وضاعت قيل شهادة الأمثل فالأمثل .

ونظيرها لو غلب الحرام الخنزير أو الشئمة حتى لم يجد الحلال المحض فإنه يتناول الأمثل فالأمثل .

ونظير هذا لو شهد بعض النساء على بعض بحق في بدن أو عرض أو مال ، وهن منفردات . بحيث لا رجل معهن كالحمامات والأعراس ، قبلت شهادة الأمثل فالأمثل منهن قطعاً . ولا يضيع الله ورسوله حق المظلوم ، ولا يعطل إقامة دينه في مثل هذه الصورة أبداً ، بل قد نبه الله تعالى على القبول في مثل هذه الصورة بقبول شهادة الكفار على المسلمين في السفر في الوصية في آخر سورة أنزلت في القرآن ، ولم ينسخها شيء البتة ، ولا نسخ هذا الحكم كتاب ولا سنة ولا أجمعت الأمة على خلافه . ولا يبايق بالشرعية يواه ؛ فالشرعية شرعت

لتحصيل مصالح العباد بحسب الإمكان « وأى مصلحة لهم في تعطيل حقوقهم إذا لم يحضر أسباب تلك الحقوق شاهدان حران ذكران عدلان ؟ بل إذا قلتم : تقبل شهادة الفساق حيث لا عدل ، وينفذ حكم الجاهل والفساق إذا خلا الزمان عن قاض عالم عادل ، فكيف لا تقبل شهادة النساء إذا خلا جمعهن عن رجل ، أو شهادة العبيد إذا خلا جمعهم عن حر ، أو شهادة الكفار بعضهم على بعض إذا خلا جمعهم عن مسلم ؟ وقد قيل ابن الزبير شهادة الصبيان بعضهم على بعض في تجارحهم « ولم ينكره عليه أحد من الصحابة ، وقد قال به مالك والإمام أحمد رحمهما الله تعالى في إحدى الروايتين عنه حيث يغلب على الظن صدقهم بأن يجيئوا قيل أن يحتنبوا أو يفرقوا إلى بيوتهم « وهذا هو الصواب ، والله التوفيق .

وكلام أصحاب أحمد في ذلك يخرج على وجهين ؛ فقد منع كثير منهم الفتوى والحكم بالتقليد « وجوزه بعضهم لكن على وجه الحكاية لقول المجتهد كما قال أبو إسحاق بن شاقلا - وقد جلس في جامع المنصور فذكر قول أحمد أن المفتي ينبغي له أن يحفظ أربعمائة ألف حديث ثم يفتي - فقال له رجل : أنت تحفظ هذا ؟ فقال : إن لم أحفظ هذا فأنا أفتي بقول من كان يحفظه « وقال [أبو] الحسن بن بشار من كبار أصحابنا : ما ضر رجلا عنده ثلاث مسائل أو أربع من فتاوى الإمام أحمد يستند إلى هذه السارية ويقول : قال أحمد ابن حنبل .

الفائدة الثانية والعشرون : إذا عرف العائى حكم حادثة بدليلها فهل له أن يفتي به ويسوغ لغيره تقليده فيه ؟ فقيه ثلاثة أوجه للشافعية وغيرهم « أحدها : الجواز ؛ لأنه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة عن دليلها كما حصل للعالم ، وإن تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع المعارض له ، فهذا قدر زائد على معرفة الحق بدليله . والثانى : لا يجوز له ذلك مطلقا ؛ لعدم أهليته للاستدلال «

هل للعالم إذا علم مسألة أن يفتي فيها ؟

وعدم علمه بشروطه وما يمارضه ، ولعله يظن دليلاً ما ليس بدليل . والثالث : إن كان الدليل كتاباً أو سنة جاز له الإفتاء ، وإن كان غيرها لم يجوز ؛ لأن القرآن والسنة خطاب لجميع المكلفين ، فيجب على المكلف أن يعمل بما وصل إليه من كتاب ربه تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ويجوز له أن يرشد غيره إليه ويبدله عليه .

الفائدة الثالثة والعشرون : ذكر أبو عبد الله بن بطة في كتابه في الخلع عن الإمام أحمد أنه قال : لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال ، أولها : أن تكون له نية ، فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور . والثانية : أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة . الثالثة : أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته . الرابعة : الكفاية وإلا مضغه الناس . الخامسة : معرفة الناس .

خصال يجب
تحققها فيمن
ينصب نفسه
للفتيا

وهذا مما يدل على جلالة أحد ومحله من العلم والمعرفة ؛ فإن هذه الخمسة هي دعائم الفتوى ، وأى شيء نقص منها ظهر الخلل في المفتي بحسبه .

فأما النية فهي رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذي عليه يبني ؛ فإنها روح النية ومنزلتها العمل وقائده وسائقه ، والعمل تابع لما يبني عليها . يصح بصحتها ويفسد بفسادها وبها يستجلب التوفيق ، وبعدها يحصل الخذلان . وبحسبها تتفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة ، فكم بين مُريدٍ بالفتوى وَجَهَ الله ورضاه والقرب منه وما عنده . ومريدٍ بها وَجَهَ الخلق ورجاء منفعته وما يناله منه تخويفاً أو طمعاً ، فيفتي الرجلان بالفتوى الواحدة وبينهما في الفضل والثواب أعظم مما بين المشرق والمغرب . هذا يفتي لتكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر ورسوله هو المطاع ، وهذا يفتي ليكون قوله هو المسموع وهو المشار إليه وجاهه هو القائم سواء وافق الكتاب والسنة أو خالفهما ، فالله المستعان .

وقد جرت عادة الله التي لا تبدل وسنته التي لا تحول أن يُلبسَ المخلص

من المهابة والنور والمحبة في قلوب الخلق وإقبال قلوبهم إليه ما هو بحسب إخلاصه ونيتته ومعاملته لربه ، ويلبس المرأى اللابس ثوبى الزور من المقت والمهانة والبغضة ما هو اللائق به ؛ فالخلص له المهابة والمحبة ، وللآخر المقت والبغضاء .

العلم والحلم
والوقار
والسكينة

وأما قوله : « أن يكون له حلم ووقار وسكينة » فليس صاحب العلم والفتيا إلى شيء أخوج منه إلى الحلم والسكينة والوقار ؛ فإنها كسوة علمه وجماله ، وإذا فقدها كان علمه كالبدن العارى من اللباس ، وقال بعض السلف : ما قرن شيء إلى شيء أحسن من علم إلى حلم . والناس هنا أربعة أقسام « خيارهم من أوتى الحلم والعلم ، وشرارهم من عَدِمَهُمَا » الثالث من أوتى علماً بلا حلم « الرابع عكسه فالعلم زينة العلم وبهاؤه وجماله . وضد الطيش والعجلة والحِدَّة والتسرع وعدم الثبات ؛ فالحليم لا يستفزّه البدوات ، ولا يستخفه الذين لا يعلمون ، ولا يقلقه أهل الطيش والخفة والجهل . بل هو وقور ثابت ذو أناة يملك نفسه عند ورود أوائل الأمور عليه ولا تملكه أوائلها » وملاحظته للعواقب تمنعه من أن تستخفه دواعى الغضب والشهوة ؛ فبالعلم تنكشف له مواقع الخير والشر والصالح والفساد ، وبالحلم يتمكن من تثبيت نفسه عند الخير فيؤثره ويصبر عليه وعند الشر فيصبر عنه ؛ فالعلم يعرفه رشده والحلم يثبت عليه ، وإذا شئت أن ترى بصيراً بالخير والشر لا صَبْرَ له على هذا ولا عن هذا رأيته « وإذا شئت أن ترى صابراً على المشاق لا بصيرة له رأيته « وإذا شئت أن ترى مَنْ لا صبر له ولا بصيرة رأيته « وإذا شئت أن ترى بصيراً صابراً لم تسكد « فإذا رأيته فقد رأيت إمام هدى حقاً فاستمسك بفَرْزِهِ . والوقار والسكينة ثمرة الحلم ونتيجته .

ولشدة الحاجة إلى السكينة وحقيقتها وتفصيلها وأقسامها نشير إلى ذلك بحسب

علومنا القاصرة ، وأذهاننا الجامدة ، وعباراتنا الفاقصة ، ولكن نحن أبناء الزمان ، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم ، ولكل زمان دولة ورجال .

حقيقة
السكينة

فالسكينة فعيلة من السكون ، وهو طمأنينة القلب واستقراره ، وأصلها في القلب ، ويظهر أثرها على الجوارح ، وهي عامة وخاصة .

فسكينة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أخص مراتبها وأعلى أقسامها كالسكينة والتي حصلت لإبراهيم الخليل وقد ألقى في المنجنيق مسافراً إلى ما أضرم له أعداء الله من النار ، فله تلك السكينة التي كانت في قلبه حين ذلك السفر ! وكذلك السكينة التي حصلت لموسى وقد غشيته فرعون وجنوده من ورأهم والبحر أمامهم وقد استغاث بنو إسرائيل : يا موسى إلى أن تذهب بنا ؟ هذا البحر أمامنا وهذا فرعون خلفنا ! وكذلك السكينة التي حصلت له وقت تكليم الله له نداء ونجاء كلاماً حقيقة سممه حقيقة بأذنه ، وكذلك السكينة التي حصلت له وقد رأى العصا ثعباناً مبيتاً ، وكذلك السكينة التي نزلت عليه وقد رأى جبال القوم وعصيتهم كأنها تسعى فأوجس في نفسه خيفة ، وكذلك السكينة التي حصلت لنبيينا صلى الله عليه وسلم وقد أشرف عليه وعلى صاحبه عدوُّهما وهما في الغار فلو نظر إحدهم إلى تحت قدميه لراهما . وكذلك السكينة التي نزلت عليه في مواقفه العظيمة وأعداه الله قد أحاطوا به كيوم بدر ويوم خُتَيْن ويوم الخندق وغيره ؛ فهذه السكينة أمر فوق عقول البشر ، وهي من أعظم معجزاته عند أرباب البصائر ، فإن الكذاب - ولا سيما على الله - ألقا ما يكون وأخوف ما يكون وأشدّه اضطراباً في مثل هذه المواطن ؛ فلو لم يكن للرسل صلوات الله وسلامه عليهم من الآيات إلا هذه وحدها لكفتهم .

السكينة
الخاصة

وأما الخاصة فتكون لأتباع الرسل بحسب متابعتهم ، وهي سكينة الإيمان ، وهي سكينة تسكن القلوب عن الريب والشك ، ولهذا أنزلها الله على المؤمنين في أصعب المواطن أحوَجَ ما كانوا إليها (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع

إيمانهم « والله جنود السموات والأرض » وكان الله عليهما حكيمًا) فذكر نعمته عليهم بالجنود الخارجة عنهم والجنود الداخلة فيهم « وهى السكينة عند القلق والاضطراب الذى لم يصبر عليه مثل عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وذلك يوم الحديبية ، قال الله سبحانه وتعالى يذكر نعمته عليهم بإنزالها أحوج ما كانوا إليها (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ، فعلم ما فى قلوبهم ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) لما علم الله سبحانه وتعالى ما فى قلوبهم من القلق والاضطراب لما منعهم كفار قريش من دخول بيت الله ، وَحَبَسُوا هَٰذِيَ عَنْ مَحَلِّهِ « واشتروطوا عليهم تلك الشروط الجائرة الظالمة ، فاضطربت قلوبهم ، وَقَلَّتْ وَلَمْ تُطَقِ الصَّبْرَ ، فعلم تعالى ما فيها ، فثبثها بالسكينة رحمة منه ورأفة ولطفاء ، وهو اللطيف الخبير ، وتحتل الآية وجه آخر « وهو أنه سبحانه علم ما فى قلوبهم من الإيمان والخير ومحبة ومحبة رسول الله فثبثها بالسكينة وقت قلقها واضطرابها « وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْآيَةَ تَمِّمُ الْأَمْرَيْنِ ، وهو أنه علم ما فى قلوبهم مما يحتاجون معه إلى إنزال السكينة وما فى قلوبهم من الخير الذى هو سبب إنزالها ، ثم قال بعد ذلك (إذ جعل الذين كفروا فى قلوبهم الحمية حمية الجاهلية ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ « وألزمهم كلمة التقوى ، وكانوا أحق بها وأهلها ، وكان الله بكل شئ عليما) لما كانت حمية الجاهلية توجب من الأقوال والأعمال ما يناسبها جعل الله فى قلوب أوليائه سكينة تقابل حمية الجاهلية ، وفى ألسنتهم كلمة التقوى مقابلة لما توجه حمية الجاهلية من كلمة الفجور « فكان حظ المؤمنين السكينة فى قلوبهم ، وكلمة التقوى على ألسنتهم « وحظ أعدائهم حمية الجاهلية فى قلوبهم ، وكلمة الفجور والمدوان على ألسنتهم ؛ فكانت هذه السكينة وهذه الكلمة جندا من جند الله أيد بها الله رسوله والمؤمنين فى مقابلة جند الشيطان الذى فى قلوب أوليائه وألسنتهم . وثمرة هذه السكينة العلمانية للخير تصديقا وإيقانا والأمر تسليما وإذعانا ، فلا تدع شبهة تعارض الخير ولا إرادة تعارض الأمر ، فلا تمر معارضات السوء بالقلب إلا وهى مجتازة من مرور الوسوس

الشیطانية التي يُبْتَلَى بها العبد ليقوى إيمانه ، ويعلو عند الله ميزانه ، بمدافعتها وردّها وعدم السكون إليها ، فلا يظن المؤمن أنها لنقص درجته عند الله .

فصل

ومنها السكينة عند القيام بوظائف العبودية ، وهي التي تورث الخضوع والخشوع وغَضَّ الطرف وجمعية القلب على الله تعالى بحيث يؤدي عبوديته بقلبه وبدنه ، والخشوع نتيجة هذه السكينة وثمرتها ، وخشوع الجوارح نتيجة خشوع القلب ، وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يَغْبَثُ بلحيته في الصلاة ، فقال « لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه » .

فإن قلت : قد ذكّرت أقسامها ونتيجتها وثمرتها وعلامتها ، فما أسبابها

الجالبة لها ؟

أسباب
السكينة

قلت : سببها استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله حتى كأنه يراه ، وكلما اشتدت هذه المراقبة أوجبت له من الحياء والسكينة والحيبة والخضوع والخشوع والخوف والرجاء ما لا يحصل بدونها ، فالمراقبة أساس الأعمال القلبية كلها وعمودها الذي قيامها به ، ولقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم أصول أعمال القلب وفروعها كلها في كلمة واحدة ، وهي قوله في الإحسان « أن تعبد الله كأنك تراه » ففأمل كل مقام من مقامات الدين ، وكل عمل من أعمال القلوب ، كيف تجد هذا أصله ومنبعه ؟ .

والمقصود أن العبد محتاج إلى السكينة عند الوسواس المعترضة في أصل الإيمان ليثبت قلبه ولا يزيع ، وعند الوسواس والخطرات القاذحة في أعمال الإيمان لئلا تقوى وتصير هموماً وغموماً وإرادات ينقص بها إيمانه ، وعند أسباب المخاوف على اختلافها ليثبت قلبه ويسكن جأشه ، وعند أسباب الفرح لئلا يطمح به مركبه فيجاوز الحد الذي لا يعبر فينقلب تَرَحُّاً وحزناً ، وكل من أنعم الله عليه بما يفرحه

لجَمَعَ به مركب الفرح وتجاوز الحد فانقلب ترحماً عاجلاً ، ولو أعين بسكينة تمذل فرحه لأريد به الخير ، وبالله التوفيق ، وعند هجوم الأسباب المؤلة على اختلافها الظاهرة والباطنة ، فما أحوَجُه إلى السكينة حينئذ « وما أنفعها له ، وأجدأها عليه ، وأحسن عاقبتها ! » .

والسكينة في هذه المواطن علامة على الظفر ، وحصول المحبوب ، واندفاع المكروه ، وفقدُها علامة على ضد ذلك « لا يخطئ » — هذا ولا هذا ، والله المستعان .

وأما قوله « أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته » أى مستظهِراً مضطرباً بالعلم متمكناً منه ، غير ضعيف فيه ؛ فإنه إذا كان ضعيفاً قليل البضاعة غير مضطرب به أحجمَ عن الحق في موضع ينبغي فيه الإقدام لقلة علمه بمواضع الإقدام والإحجام ، فهو يُقدِّم في غير موضعه ، ويُخجِم في غير موضعه ، ولا بصيرة له بالحق ، ولا قوة له على تنفيذه ؛ فالملتقى محتاج إلى قوة في العلم وقوة في التنفيذ « فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له .

« الاضطلاع
بالعلم

وأما قوله « الرابطة الكفاية وإلا مضغه الناس » فإنه إذا لم يكن له كفاية احتاج إلى الناس وإلى الأخذ بما في أيديهم « فلا يأكل منهم شيئاً إلا أكلوا من لحمه وعرضه أضعافه ، وقد كان لسفيان الثوري شيء من مال « وكان لا يتروى ^(١) في بذله ويقول « لولا ذلك لتمنل بنا هؤلاء ؛ فالعالم إذا منحه غناء فقد أعين على تنفيذ علمه ، وإذا احتاج إلى الناس فقد مات علمه وهو ينظر .

« الكفاية

وأما قوله « الخامسة معرفة لناس » فهذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي والحاكم فإن لم يكن فقيهاً فيه فقيهاً في الأمر والنهي ثم يطبق أحدهما على الآخر ، وإلا كان ما يُفسد أكثر مما يصلح ، فإنه إذا لم يكن فقيهاً في الأمر له معرفة بالناس تصوره الظالم بصورة المظلوم وعكسه ، والحق بصورة المبطل وعكسه ، وراج عليه المسكر

« معرفة الناس

(١) في نسخة « لا يتروى » .

والخداع والاحتتيال ، وتصور له الزنديق في صورة الصديق ، والكاذب في صورة الصادق ، ولَبَسَ كل مبطل ثوبَ زور تحتها الإنم والكذب والفجور ، وهو لِيَجْهَلَ بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعُرْفِيَّاتِهِمْ لا يميز هذا من هذا ، بل ينبغي له أن يكون ققيها في معرفة مَكْرُ الناس وخِدَاعِهِمْ واحتياهم وعوائدهم وعُرْفِيَّاتِهِمْ . فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال ، وذلك كله من دين الله كما تقدم بيانه ، وبالله التوفيق .

الفائدة الرابعة والعشرون : في كلمات حفظت عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى ورضى عنه في أمر الفتيا ، سوى ما تقدم آنفا .

كلمات حفظت
عن الإمام أحمد
تتضمن الصفات
التي تلزم للفتي

قال في رواية ابنه صالح : ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بوحوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة ، عالماً بالسنن . وقال في رواية أبي الحارث : لا تجوز الفتيا إلا للرجل عالم بالكتاب والسنة . وقال في رواية حنبل : ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول مَنْ تقدم ، وإلا فلا يفتي . وقال في رواية يوسف بن موسى : أحبُّ أن يتعلم الرجل كل ما تكلم فيه الناس . وقال في رواية ابنه عبد الله ، وقد سأله عن الرجل يريد أن يسأله عن أمر دينه مما يبتلى به من الإيمان في الطلاق وغيره ، وفي مصره من أصحاب الرأي ، وأصحاب الحديث لا يحفظون ، ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الإسناد القوي ، فمن يسأل ؟ لهؤلاء أو لأصحاب الحديث على قلة معرفتهم ؟ فقال : يسأل أصحاب الحديث . ولا يسأل أصحاب الرأي ، ضعيف الحديث خير من الرأي . وقال في رواية محمد بن عبيد الله ابن المنادى : وقد سمع رجلاً يسأله : إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث يكون ققيها ؟ قال : لا ، قال : فماتى ألف ؟ قال : لا ، قال : فثلاثمائة ألف ؟ قال : لا ، قال : فأربعائة ألف ؟ قال بيده هكذا ، وحركها . قال حفيده أحمد بن جعفر بن محمد : فقلت لجدي : كم كان يحفظ أحمد ؟ فقال : أجاب عن ستمائة ألف .

وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن الرجل يكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك ولا الإسناد القوي من الضعيف ، فيجوز أن يعمل بما شاء ويتخير منها فيفتي به ويعمل به . قال : لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على أمر صحيح ، يسأل عن ذلك أهل العلم .

وقال أبو داود : سمعت أحمد وسئل عن مسألة . فقال : دَعْنَا مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْحَدِيثَ ، وَمَا أَحْصَى مَا سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا فِيهِ الْاِخْتِلَافُ مِنَ الْعِلْمِ فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ، وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي الْفَتْيَا أَحْسَنَ فَتْيًا مِنْهُ ، كَانَ أَهْوَنَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ « لَا أَدْرِي » مَنْ يَحْسُنُ مِثْلَ هَذَا ؟ سَلَ الْعُلَمَاءُ .

وقال أبو داود : قلت لأحمد : الأوزاعي هو أتبع من مالك . فقال : لا تقلد دينك أحدا من هؤلاء . ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعد الرجل فيه مخير . وقال إسحاق بن هاني : سألت أبا عبد الله عن الذي جاء في الحديث « أَجْرُكُمْ عَلَى الْفَتْيَا أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ » فقال : يفتي بما لم يسمع . وقال أيضا : قلت لأبي عبد الله : يطلب الرجل الحديث بقدر ما يظن أنه قد انتفع به ، قال : العلم لا يعدله شيء ، وجاءه رجل يسأل عن شيء فقال : لا أجيبك في شيء . ثم قال : قال عبد الله بن مسعود : إن كل من يفتي الناس في كل ما يستفتونه لجنون ، قال الأعمش : فذكرت ذلك للحاكم ، فقال : لو حدثني به قبل اليوم ما أفيتت في كثير مما كنت أفتي به ، قال ابن هاني : وقيل لأبي عبد الله : يكون الرجل في قرية فيسأل عن الشيء الذي فيه اختلاف . قال : يفتي بما وافق الكتاب والسنة ، وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه . قيل له : أتخاف عليه ؟ قال : لا ، قيل له : ما كان من كلام إسحاق بن راهويه وما كان وضع في الكتاب وكلام أبي عبيد ومالك ترى النظر فيه ؟ فقال : كل كتاب ابتدع فهو بدعة ، أو كل كتاب محدث فهو بدعة ، وأما ما كان عن مناظرة يخبر الرجل بما عنده

وما يسمع من الفتيا فلا أرى به بأساً، قيل له: فكتاب أبي عبيد غريب الحديث؟ قال: ذلك شيء حكاه عن قوم أعراب. قيل له: فهذه الفوائد التي فيها المناكير ترى أن تكتب؟ قال: المنكر أبداً منكر.

الفائدة الخامسة والعشرون: في دلالة العالم للمستفتي على غيره. وهو موضع خطر جداً، فليُنظر الرجل ما يحدث من ذلك فإنه متسبب بدلالته إما إلى الكذب على الله ورسوله في أحكامه أو القول عليه بلا علم. فهو معين على الإنم والمُدُون وإما معين على البر والتقوى. فليُنظر الإنسان إلى مَنْ يدل عليه، وليثق الله ربه فكان شيخنا قدس الله روحه شديد التجنب لذلك، ودلت مرةً بحضرته على مُفتٍ أو مذهب، فانتهرني وقال: مالك وله؟ دَعَهُ، ففهمت من كلامه إنك لتَبْؤ بما عساه يحصل له من الإنم ولمن أفتاه، ثم رأيت هذه المسألة بعينها منصوصة عن الإمام أحمد. قال أبو داود في مسأله: قلت لأحمد: الرجل يسأل عن المسألة فأدله على إنسان يسأله؟ فقال: إذا كان - يعني الذي أرشدته إليه - متبعاً ويفتي بالنسبة. فقيل لأحمد: إنه يريد الانبعاث وليس كل قوله يصيب، فقال أحمد: وَمَنْ يصيب في كل شيء؟ قلت له: فرأى مالك، فقال: لا تتقلد في مثل هذا بشيء. قلت: وأحمد كان يدل على أهل المدينة ويدل على الشافعي ويدل على إسحاق ولا خلاف عنه في استفتاء هؤلاء، ولا خلاف عنه في أنه لا يستفتي أهل الرأي الخلفون لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالله التوفيق. ولا سيما كثير من المنتسبين إلى الفتوى في هذا الزمان وغيره، وقد رأى رجل ربيعة بن أبي عبد الرحمن يبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقال استفتي مَنْ لا علم له، وظهر في الإسلام أمر عظيم. قال: وَابْعَضُ من يفتي ههنا أحقُّ بالسجن من الشَّرَّاق. قال بعض العلماء: فكيف لو رأى ربيعة زماننا، وإقدام مَنْ لا علم عنده على الفتيا، وتوثيقه عليها، ومدَّ باع التكلف إليها، وتسلفه^(١) بالجهل والجرأة عليها مع قلة الخبرة وسوء السيرة

(١) في نسخة «وشغله بالجهل» وأحسبه تحريف ما أثبتناه.

دلالة العالم
للمستفتي
على غيره

وشؤم السريرة ، وهو من بين أهل العلم منكر أو غريب ، فليس له في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف نصيب ، ولا يبدى جواباً بإحسان ، وإن ساعد القدر فتواه كذلك يقول فلان ابن فلان .

يَمْذُونِ للإفتاء باعاً قصيرة * وأكثروا عند الفتاوى يُكْذِبُكَ

وكثير منهم نصيبهم مثل ما حكاه أبو محمد بن حزم . قال : كان عندنا مُفْتٍ قليل البضاعة . فكان لا يفتي حتى يتقدمه من يكتب الجواب فيكتب تحته : جوابي مثل جواب الشيخ ، فقدر أن اختلف مفتيان في جواب ، فكتب تحتهما : جوابي مثل جواب الشيخين ، فقبل له : إنها قد تناقضا ، فقال : وأنا أيضاً تناقضت كما تناقضا ، وقد أقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل مَنْ يظهر مماثلته ، ويرى الجهال وهم الأكثرون مساجلته ومشاكلته ، وأنه يجري معه في الميدان ، وأنها عند المسابقة كفرسى رهان ، ولا سيما إذا طوّل الأردان ، وأرعى الذوائب الطويلة وراءه كذنب الأتان . وهذر باللسان ، وخلاله الميدان الطويل من القُرْآن .

فلو لبس الحمار ثياب خَزَّ * لقال الناس : يالكَ من حمار وهذا الضرب إنما يستفتون بالشكل لا بالفضل ، « بالمناصب لا بالأهلية » قد غرهم عُكُوف مَنْ لا علم عنده عليهم ، ومسارة أجهل منهم إليهم . تعجُّ منهم الحقوق إلى الله عالى عجيباً ، وتضج منهم الأحكام إلى مَنْ أنزلها ضجيجاً . فن أقدم بالجرأة على ما ليس له بأهل من فتياً أو قضاء أو تدريس . استحق اسم الذم ، ولم يحل قبول فتياه ولا قضائه ، هذا حكم دين الإسلام .

وإن رَغِمَتْ أنوف من أناس * فقل : يارب لا ترغم سواها

كذلك الفتى

الفائدة السادسة والعشرون : في حكم كذلك الفتى . ولا يخلو من حالين

إما أن يعلم صواب جواب مَنْ تقدمه بالفتيا أولاً يعلم ، فإن علم صواب جوابه فله

أن يكذلك ، وهل الأولى له الكذبة أو الجواب المستقل ؟ فيه تفصيل .
 فلا يخلو المبتدى . إما أن يكون أهلاً أو متسلقاً متعاطياً ما ليس له بأهل . فإن كان
 الثانى فتركه الكذبة أولى مطلقاً ؛ إذ فى كذبه تقرر له على الإفتاء ، وهو
 كالشهادة له بالأهلية ، وكان بعض أهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس
 بأهل ، فإن لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه فقد قيل : لا يكتب معه فى الورقة ،
 ويرد السائل ، وهذا نوع تحامل . والصواب أنه يكتب فى الورقة الجواب ،
 ولا يأنف من الإخبار بدين الله الذى يجب عليه الإخبار به لكتابة من ليس
 بأهل ؛ فإن هذا ليس عذراً عند الله ورسوله وأهل العلم فى كتمان الحق . بل هذا
 نوع رياسة وكبر . والحق لله عز وجل ، فكيف يجوز أن يعطل حق الله ويكتم
 دينه لأجل كتابة من ليس بأهل ؟ وقد نص الإمام أحمد على أن الرجل إذا شهد
 الجفازة فرأى فيها منكراً لا يقدر على إزالته أنه لا يرجع . ونص على أنه إذا دعى
 إلى وليمة عرس فرأى فيها منكراً لا يقدر على إزالته أنه يرجع ، فسألت شيخنا
 عن الفرق فقال : لأن الحق فى الجفازة للميت . فلا يترك حقه لما فعله الحى من
 المنكر ، والحق فى الوليمة لصاحب البيت ، فإذا أتى فيها بالمنكر فقد أسقط حقه من
 الإجابة . وإن كان المبتدى بالجواب أهلاً للإفتاء فلا يخلو إما أن يعلم المكذبة
 صواب جوابه أولاً يعلم . فإن لم يعلم صوابه لم يحزله أن يكذلك تقليداً له ؛ إذ
 لعلمه أن يكون قد غلط ، ولو نبه لرجع . وهو معذور ، وليس المكذبة معذوراً ،
 بل مُفْتٍ بغير علم ، ومن أفتى بغير علم فإنه على من أفتاه ، وهو أحد المفتين
 الثلاثة الذين نلّاهم فى النار ، وإن علم أنه قد أصاب فلا يخلو إما أن تكون
 المسألة ظاهرة لا يخفى وجهه الصواب فيها بحيث لا يظن بالمكذبة أنه قلده فيما
 لا يعلم أو تكون خفية ، فإن كانت ظاهرة فالأولى الكذبة لأنه إغانة على
 البر والتقوى ، وشهادة للمفتى بالصواب ، وبراءة من الكبر والحية . وإن كانت
 خفية بحيث يظن بالمكذبة أنه وافقه تقليداً محضاً فإن أمكنه إيضاح ما أشكله

الأول وزيادة بيان أو ذكر قيد أو تنبيه على أمر أغفله فالجواب المستقل أولى ، وإن لم يمكنه ذلك فإن شاء كذلك وإن شاء أجاب استقلالا .

فإن قيل : ما الذى يمنعه من الكذبة إذا لم يعلم صوابه تقليدا له كما قلد المبتدى من فوقه ؟ فإذا أفتى الأول بالتقليد المحض فما الذى يمنع المكذك من تقليده ؟

قيل : الجواب من وجوه ، أحدها : أن الكلام فى المفتى الأول أيضاً ، فقد نص الإمام الشافعى وأحمد وغيرهما من الأئمة على أنه لا يحل للرجل أن يفتى بغير علم ، حكى فى ذلك الإجماع ، وقد تقدم ذكر ذلك مستوفى . الثانى : أن هذا الأول وإن جاز له التقليد للضرورة فهذا المكذك المكلف لا ضرورة له إلى تقليده ، بل هذا من بناء الضعيف على الضعيف ، وذلك لا يسوغ ، كما لا تسوغ الشهادة على الشهادة . وكما لا يجوز المسح على الخفين على طهارة التيمم ، ونظائر ذلك كثيرة . الثالث : أن هذا لو ساغ لصار الناس كلهم مفتين . إذ ليس هذا يجوز تقليد المفتى أولى من غيره ، وبالله التوفيق .

الفائدة السابعة والعشرون : يجوز المفتى أن يفتى أباه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له ، وإن لم يحز أن يشهد له ولا يقضى له ، والفرق بينهما أن الإفتاء يجرى مجرى الرواية ، فكأنه حكم عام ، بخلاف الشهادة والحكم فإنه يخص المشهود له والمحكوم له . ولهذا يدخل الراوى فى حكم الحديث الذى يرويه ، ويدخل فى حكم الفتوى التى يفتى بها ، ولكن لا يجوز له أن يحاجب من يفتيه فيفتى أباه أو ابنه أو صديقه بشئ ويقتى غيرهم بضده محابة ، بل هذا يقدح فى عدالته . إلا أن يكون ثم سبب يقتضى التخصيص غير المحابة . ومثال هذا أن يكون فى المسألة قولان قول بالمنع وقول بالإباحة ، فيفتى ابنه وصديقه بقول الإباحة والأجنبى بقول المنع .

فإن قيل : هل يجوز له أن يفتى نفسه ؟

قيل : نعم ، إذا كان له أن يفتى غيره ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 « اسْتَفْتِ قَلْبِكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ » فيجوز له أن يفتى نفسه بما يفتى غيره به ،
 ولا يجوز له أن يفتى نفسه بالرخصة وغيره بالمنع ، ولا يجوز له إذا كان في المسألة
 قولان قول بالجواز وقول بالمنع أن يختار لنفسه قول الجواز ولغيره قول المنع .
 وسمعت شيخنا يقول : سمعت بعض الأمراء يقول عن بعض المفتين من أهل زمانه
 يكون عندهم في المسألة ثلاثة أقوال أحدها الجواز والثاني المنع والثالث التفصيل
 فالجواز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل .

المائدة الثامنة والعشرون : لا يجوز للمفتي أن يعمل بما يشاء من الأقوال لا يجوز الفتيا
 بالوجه من غير نظر في الترجيح ولا يمتد به ، بل يكتفى في العمل بمجرد كون
 ذلك قولاً قاله إمام أو وجها ذهب إليه جماعة فيعمل بما يشاء من الوجوه والأقوال
 حيث رأى القول وفق إرادته وغرضه عمل به ، وإرادته وغرضه هو المعيار وبها
 الترجيح ، وهذا حرام باتفاق الأمة . وهذا مثل ما حكى القاضي أبو الوليد الباجي
 عن بعض أهل زمانه من نصّب نفسه للفتوى أنه كان يقول : إن الذي لصديق
 عليّ إذا وقعت له حكومة أو فتيا أن أفتيه بالرواية التي توافقه . وقال : وأخبرني
 مَنْ أثق به أنه وقعت له واقعة فأفتاه جماعة من المفتين بما يضره ، وأنه كان غائبا
 فلما حضر سألم بنفسه ، فقالوا : لم نعلم أنها لك ، وأفتوه بالرواية الأخرى التي
 توافقه ، قال : وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن يعتد بهم في الإجماع أنه
 لا يجوز ، وقد قال مالك رحمه الله في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم مخطيء
 ومصيب فليكن بالاجتهاد .

وبالجملة فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض
 فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض مَنْ يُحاييه فيعمل به ، ويفتى به ،
 ويحكم به ، ويحكم على عدوه ويفتية بضده . وهذا من أفسق الفسوق وأكبر
 الكبائر ، والله المستعان .

أقسام الفتن
أربعة

الفائدة التاسعة والمشرون: المفتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى أربعة أقسام :

أحدهم : العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة ؛ فهو المجتهد في أحكام النوازل، يقصد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت ، ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره أحيانا ، فلا يجد أحدا من الأئمة إلا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الأحكام ، وقد قال الشافعي رحمه الله ورضي عنه في موضع من الحج : قلته تقليدا لعطاء ؛ فهذا النوع الذي يسوغ لهم الإفتاء ، ويسوغ استفتاهم ويتأدى بهم فرض الاجتهاد ، وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » وهم غرس الله الذين لا يزال يغرسهم في دينه ، وهم الذين قال فيهم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : لن تخلو الأرض من قائم لله بحجته .

فصل

النوع الثاني : مجتهد مقيد في مذهب من ائمه به ؛ فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله ومأخذه وأصوله « عارف بها ، متمكن من التخرج عليها وقياس ما لم ينص من ائمه به عليه على منصوصه من غير أن يكون مقلدا لإمامه لا في الحكم ولا في الدليل ، لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا ودعا إلى مذهبه ورتبه وقرره « فهو موافق له في مقصده وطريقه معا .

وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي أبو يعلى والقاضي أبو علي بن أبي موسى في شرح الإرشاد الذي له ، ومن الشافعية خلق كثير ، وقد اختلف الحنفية في أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل ، والشافعية في المزني وابن سريج وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي ، والمالكية في أشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب ، والحنابلة في أبي حامد والقاضي : هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد أو متقيدين

بمذاهب أئمتهم ؟ على قولين ، ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاويهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما قالوه ، وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر . وإن كان منهم المستقل والمستكثر ، ورتبة هؤلاء دون رتبة الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد .

فصل

النوع الثالث : من هو مجتهد في مذهب من انتسب إليه ، مقرر له بالدليل ، متقن لفتاويه ، عالم بها ، لكن لا يتعدى أقواله وفتاويه ولا يخالفها ، وإذا وجد نص إمامه لم يعدل عنه إلى غيره البتة ، وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب أئمتهم ، وهو حال أكثر علماء الطوائف ، وكثير منهم يظن أنه لا حاجة به إلى معرفة الكتاب والسنة والعربية لكونه مجتزيا بنصوص إمامه . فهي عنده كنصوص الشارع ، قد اكتفى بها من كلفة التعب والمشقة ، وقد كفاه الإمام استنباط الأحكام ومؤنة استخراجها من النصوص ، وقد يرى إمامه ذكر حكماً بدليله ؛ فيكتفي هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض له . وهذا شأن كثير من أصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة والمختصرة ، وهؤلاء لا يدعون الاجتهاد ، ولا يقرون بالتقليد ، وكثير منهم يقول : اجتهدنا في المذاهب فرأينا أقربها إلى الحق مذهب إمامنا ، وكل منهم يقول ذلك عن إمامه ، ويزعم أنه أولى بالاتباع من غيره . ومنهم من يقول فيوجب اتباعه ، ويمنع من اتباع غيره .

فيا لله العجب من اجتهادهم وهم إلى كون متبوعهم ومقلديهم أعلم من غيره ، أحق بالاتباع من سواه ، وأن مذهبه هو الراجح . والصواب دائر معه . وقد بهم عن الاجتهاد في كلام الله ورسوله . واستنباط الأحكام منه ، وترجيح ما يشهد له النص ، مع استيلاء كلام الله ورسوله على غاية البيان ، وتضمنه

لجوامع الكلم ، وفصله للخطاب ، وبراءته من التناقض والاختلاف والاضطراب ،
فقطعت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه . ونهضت بهم إلى الاجتهاد
في كون إمامهم أعلم الأمة وأولاها بالصواب . وأقواله في غاية القوة وموافقة السنة
والكتاب ، والله المستعان .

فصل

النوع الرابع : طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت إليه ، وحفظت
فتاويه وفروعه . وأقرت على أنفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه ، فإن
ذكروا الكتاب والسنة يوماً ما في مسألة فعلی وجه التبرك والفضيلة لا على
وجه الاحتجاج والعمل . وإذا رأوا حديثاً صحيحاً مخالفاً لقول من انتسبوا إليه
أخذوا بقوله وتركوا الحديث ، وإذا رأوا أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وغيرهم
من الصحابة رضی الله عنهم قد أفتوا بفتياً . ووجدوا لإمامهم فتياً تخالفها
أخذوا بفتياً لإمامهم وتركوا فتاوى الصحابة ، قائلين : الإمام أعلم بذلك منا ،
ومن قد قلده فلا تتعداه ولا تتخطاه . بل هو أعلم بما ذهب إليه منا . ومن
عدا هؤلاء فتكلف متخلف قد دنا بنفسه عن رتبة المشتغلين . وقصّر عن درجة
المحصلين ، فهو مكذلك مع المكذكين ، وإن ساعد القدر واستقلّ بالجواب
قال : يجوز بشرطه . ويصح بشرطه . ويجوز ما لم يمنع منه مانع شرعى . ويرجع
في ذلك إلى رأى الحاكم . ونحو ذلك من الأجوبة التي يستحسنها^(١) كل جاهل ،
ويستحي منها كل فاضل .

فتاوى القسم الأول من جنس توقيعات الملوك وعلماهم ، وفتاوى النوع
الثاني من جنس توقيعات نوابهم وخلقائهم . وفتاوى النوع الثالث والرابع
من جنس توقيعات خلفاء نوابهم ، ومن عداهم فتشبع بما لم يُعط ، متشبه

متزلة كل
نوع من
الفتن

(١) في نسخة « التي يحسنها كل جاهل »

بالعلماء « محاكٍ للفضلاء » وفي كل طائفة من الطوائف متحقق بغيره ومحاكٍ له متشبه به « والله المستعان .

القائدة الثلاثون : إذا كان الرجل مجتهداً في مذهب إمام « ولم يكن مستقلاً هل للمجتهد بالاجتهاد ، فهل له أن يفتي بقول ذلك الإمام ؟ على قولين « وهما وجهان في المذهب أن يفتي بقول لأصحاب الشافعي وأحمد .

أحدهما : الجواز « ويكون متبعه مقلداً للميت « لا له ، وإنما له مجرد النقل عن الإمام .

والثاني : لا يجوز له أن يفتي ؛ لأن السائل مقلد له ، لا للميت ، وهو لم يجتهد له « والسائل يقول له : أنا أقلدك فيما تفتيني به .

والتحقيق أن هذا فيه تفصيل ؛ فإن قال له السائل « أريد حكم الله تعالى في هذه المسألة » وأريد الحق فيما يخلصني « ونحو ذلك لم يسمع إلا أن يجتهد له في الحق ، ولا يسمع أن يفتيه بمجرد تقليد غيره من غير معرفة بأنه حق أو باطل ، وإن قال له « أريد أن أعرف في هذه النازلة قول الإمام ومذهبه » سأل عن الإخبار به « ويكون ناقلاً له ، ويبقى الدرك على السائل ؛ فالدرك في الوجه الأول على المفتي ، وفي الثاني على المستفتي .

القائدة الحادية والثلاثون : هل يجوز للمفتي تقليد الميت والعمل بفتاؤه من هل للمفتي أن غير اعتبارها بالدليل الموجب لصحة العمل بها ؟ فيه وجهان لأصحاب الإمام أحمد يقلد الميت من والشافعي ؛ فمن منعه قال : يجوز تغيير اجتهاده لو كان حياً ؛ فإنه كان يجدد النظر عند نزول هذه النازلة إما وجوباً وإما استحباباً « على النزاع المشهور « ولعله لو جدّد النظر لرجع عن قوله الأول . والثاني : الجواز ، وعليه عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض « وخيار ما بأيديهم من التقليد تقليد الأموات « ومن منع منهم تقليد الميت فإنما هو شيء يقوله بلسانه « وعمله في فتاويه

وأحكامه بخلافه ، والأقوال لا تموت بموت قائلها ، كما لا تموت الأخبار بموت رَوَاتِهَا ونَاقِلِهَا .

هل للمجتهد في نوع من العلم أن يفق فيه ؟
 الفائدة الثانية والثلاثون : الاجتهاد حالة تقبل التَّجَرُّؤُ والآنقسام . فيكون الرجل مجتهداً في نوع من العلم مقلداً في غيره ، أو في باب من أبوابه ، كمن استفرد وُسْعه في نوع العلم بالفرائض وأدلتها واستنباطها من الكتاب والسنة دون غيرها من العلوم ، أو في باب الجهاد أو الحج . أو غير ذلك ؛ فهذا ليس له الفتوى فيما لم يجتهد فيه . ولا تكون معرفته بما اجتهد فيه مُسَوَّغة له الإفتاء بما لا يعلم في غيره . وهل له أن يفق في النوع الذي اجتهد فيه ؟ فيه ثلاثة أوجه :
 أحصاها الجواز ، بل هو الصواب المقطوع به . والثاني : المنع . والثالث : الجواز في الفرائض دون غيرها .

فحجة الجواز أنه قد عرف الحق بدليله ، وقد بذل جهده في معرفة الصواب ؛ فحكمه في ذلك حكم المجتهد المطلق في سائر الأنواع .

وحجة المنع تعلق أبواب الشرع وأحكامه بعضها ببعض . فالجهل ببعضها مظنة للتقصير في الباب والنوع الذي قد عرفه . ولا يخفى الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والمدة وكتاب الفرائض . وكذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وكتاب الحدود والأقضية والأحكام . وكذلك عامة أبواب الفقه .

ومن فرق بين الفرائض وغيرها رأى إقطاع أحكام قسمة الموارث ومعرفة الفروض ومعرفة مستحقتهما عن كتاب البيوع والإيجارات والرهون والنضال وغيرها ، وعدم تعلقاتها ، وأيضاً فإن عامة أحكام الموارث قَطْعية ، وهي منصوص عليها في الكتاب والسنة .

فإن قيل : فما تقولون فيمن بذل جهده في معرفة مسألة أو مسألتين ، هل له أن يفق بهما ؟

قيل : نعم يجوز في أصح القولين ، وهما وجهان لأصحاب الإمام أحمد .
وهل هذا إلا من التبليغ عن الله وعن رسوله ، وجزى الله مَنْ أَعَانَ الإسلام
ولو بِشَطَرِ كلمة خيراً ، وَمَنْعُ هذا من الإفتاء بما علم خطأ محض ، وبالله التوفيق .

الفائدة الثالثة والثلاثون : مَنْ أَفْتَى النَّاسَ وَلَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْفَتْوَى فَهُوَ آثِمٌ
عاصٍ ، وَمَنْ أَقْرَهُ مِنْ وُلاةِ الأمور على ذلك فهو آثِمٌ أيضاً .
من تصدر
للفتوى من غير
أهلها آثم

قال أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله : ويلزم ولي الأمر منهم كما فعل
بنو أمية ، وهؤلاء بمنزلة مَنْ يَدُلُّ الركب ، وليس له علم بالطريق ، وبمنزلة الأعمى
الذي يَرشِدُ الناس إلى القبلة ، وبمنزلة مَنْ لا معرفة له بالطب وهو يطبُ
الناس . بل هو أسوأ حالا من هؤلاء كلهم . وإذا تعين على ولي الأمر منع
مَنْ لم يحسن التطبيب من مُداواة المرضى ، فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة
ولم يتفقه في الدين ؟ .

وكان شيخنا رضي الله عنه شديد الإنكار على هؤلاء ، فسمعته يقول :
قال لي بعض هؤلاء : أجهلت محاسباً على الفتوى ؟ فقلت له : يكون على الخبازين
والطباخين محاسب ولا يكون على الفتوى محاسب ؟

وقد روى الإمام أحمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً :
« مَنْ أَفْتَى بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ » وفي الصحيحين من حديث
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« إِنْ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ
بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جَهَالًا ؛ فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ
فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » وفي أثر مرفوع ذكره أبو الفرج وغيره « مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ
لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَمَلَائِكَةُ الْأَرْضِ » .

وكان مالك رحمه الله يقول : من سئل عن مسألة فينبغي له قبل أن

يجيب فيها أن يمرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف يكون خلاصه في الآخرة .
ثم يجيب فيها ، وسئل عن مسألة فقال : لا أدري ، ف قيل له : إنها مسألة خفيفة
سهلة ، فغضب وقال : ليس في العلم شيء خفيف ، أما سمعت قول الله عز وجل
(إنا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً) فالعلم كله ثقیل ، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة
وقال : ما أفيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك ، وقال : لا ينبغي لرجل أن
يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه ، وما أفيت حتى سألت ربيعة
ويحيى بن سعيد ، فأمراني بذلك ، ولو نهيتني انتهيت ، قال : وإذا كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم تصعب عليهم المسائل . ولا يجيب أحد منهم عن
مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه مع ما رزقوا من السداد والتوفيق والطهارة ، فكيف
بنا الذين غطت الذنوب والخطايا قلوبنا ؟ وكان رحمه الله إذا سئل عن مسألة فكأنه
واقف بين الجنة والنار . وقال عطاء بن أبي رباح : أدركت أقواما إن كان أحدهم
ليسأل عن شيء فيتكلم وإنه ليرعد . وسئل النبي صلى الله عليه وسلم : أي البلاد
شر ؟ فقال : لا أدري حتى أسأل جبريل « فسأله فقال : أسوأها . وقال الإمام
أحمد : من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لأمر عظيم ، إلا أنه قد تلجىء الضرورة .
وسئل الشعبي عن مسألة ، فقال : لا أدري ، ف قيل له : ألا تستحي من قولك لا أدري
وأنت فقيه أهل العراق ؟ فقال : لكن الملائكة لم تستحي حين قالوا (لا نعلم لنا
إلا ما علمتنا) . وقال بعض أهل العلم : تعلم لا أدري فإياك إن قلت لا أدري علموك
حتى تدري . وإن قلت أدري سألوكم حتى لا تدري . وقال عتبة بن مسلم : صحبت
ابن عمر أربعة وثلاثين شهراً ، فكان كثيراً ما يسأل فيقول : لا أدري . وكان
سعيد بن المسيب لا يكاد يفتي فتياً ولا يقول شيئاً إلا قال : اللهم سلمني وسلم مني ،
وسئل الشافعي عن مسألة ، فسكت ، ف قيل : ألا تجيب ؟ فقال : حتى أدري
الفضل في سكوتي أو في الجواب . وقال ابن أبي ليلى : أدركت مائة وعشرين من
الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة فيردها

هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول ، وما منهم من أحد يحدث بحديث أو يسأل عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاه . وقال أبو الحسين الأزدي : إن أحدم ليفتي في المسألة لو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر . وسئل القاسم بن محمد عن شيء ، فقال : إني لا أحسنه . فقال له السائل : إني جئت بك لا أعرف غيرك ، فقال له القاسم : لا تنظر إلى طول الحيتي وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه ، فقال شيخ من قریش جالس إلى جنبه : يا ابن أخي الزمها ، فوالله ما رأيته في مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم : والله لأن يقطع لساني أحبُّ إلى من أن أتكلم بما لا علم لي به . وكتب سلمان إلى أبي الدرداء رضي الله عنهما وكان بينهما مؤاخاة : بلغني أنك قعدت طبيباً فأخذر أن تكون متطبباً أو تقتل مسلماً ، فكان رجاؤه الخصمان فيحكم بينهما ثم يقول : ردُّوهما عليَّ ، متطبب والله ، أعيد عليَّ قضيتكما .

الفائدة الرابعة والثلاثون : إذا نزلت بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد مَنْ يسأله عن حكمها ففيه طريقان للناس ، أحدهما : أن له حكم ما قبل الشرع . على الخلاف في الحظر والإباحة والوقف ؛ لأن عدم المرشد في حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة إلى الأمة . والطريقة الثانية : أنه يخرج على الخلاف في مسألة تعارض الأدلة عند المجتهد ، هل يعمل بالأخف أو بالأشد أو يتخير ؟ والصواب أنه يجب عليه أن يتقى الله ما استطاع . ويتحرى الحق بجده ومعرفة مثله ، وقد نصب الله تعالى على الحق أمارات كثيرة ، ولم يسو الله سبحانه وتعالى بين ما يحبه وبين ما يسخطه من كل وجه بحيث لا يتميز هذا من هذا ، ولا بد أن تكون الفطر السليمة مائلة إلى الحق ، مؤثرة له ، ولا بد أن يقوم لها عليه بعض الأمارات المرجحة ولو بتمام أو بإلهام ، فإن قدر ارتفاع ذلك كله وعدمت في حقه جميع الأمارات فهنا يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ، ويصير بالنسبة إليها كمن لم تبلغه

حكم العامي
الذي لا يجد
من يفتيه

الدعوة . وإن كان مكلفا بالنسبة إلى غيره ؛ فأحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة . والله أعلم .

من تجوز له الفتيا ومن لا تجوز له
الفائدة الخامسة والثلاثون : الفتيا أوسع من الحكم والشهادة . فيجوز فتيا العبد والحر ، والمرأة والرجل ، والقريب والبعيد والأجنبي ، والأُمى والقارىء ، والأخرس بكتابته والناطق ، والعدو والصديق ، وفيه وجه أنه لا تقبل فتيا العدو ولا مَنْ لا تقبل شهادته له كالشهادة ، والوجهان في الفتيا كالوجهين في الحكم ، وإن كان الخلاف في الحاكم أشهر ، وأما فتيا الفاسق فإن أفتى غيره لم تقبل فتواه . وليس المستفتى أن يستفتيه ، وله أن يعمل بفتوى نفسه . ولا يجب عليه أن يفتى غيره . وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان . والصواب جواز استفتاءه وإفتائه .

قلت : وكذلك الفاسق إلا أن يكون مُعلنًا بفسقه داعيًا إلى بدعته . فحكم استفتاءه حكم إمامته وشهادته . وهذا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والقدرة والعجز ؛ فالواجبُ شيء والواقع شيء والفتية مَنْ يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته ، لا من يلقي العداوة بين الواجب والواقع . فلكل زمان حكم ، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم ، وإذا غم الفسوق وغلب على أهل الأرض فلو منعت إمامة الفاسق وشهاداتهم وأحكامهم وفتاويهم وولايتهم لعطلت الأحكام . وقسّد نظام الخلق ، وبطلت أكثر الحقوق . ومع هذا فالواجب اعتبار الأصلح فالأصلح ، وهذا عند القدرة والاختيار ، وأما عند الضرورة والغلبة بالباطل فليس إلا الاصطبار ، والقيام بأضعف مراتب الإنكار .

هل يجوز للقاضي أن يفتى؟
الفائدة السادسة والثلاثون : لافرق بين القاضي وغيره في جواز الإفتاء عما تجوز الفتيا به ، ووجوبها إذا تعينت ، ولم يزل أمر السلف والخلف على هذا فإن منصب الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور ، والذين لا يجوزون قضاء الجاهل فالقاضي مُفْتٍ ومثبت ومنفذ لما أفتى به . وذُهب بعض الفقهاء من أصحاب

الإمام أحمد والشافعي إلى أنه يكره للقاضي أن يفتي في مسائل الأحكام المتعلقة به، دون الطهارة والصلاة والزكاة ومحوها، واحتج أرباب هذا القول بأن فتياه تصير كالحكم منه على الخصم، ولا يمكن نقضه وقت المحاكمة، قالوا: ولأنه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة أو تظهر له قرائن لم تظهر له عند الإفتاء، فإن أصر على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتقد صحته، وإن حكم بخلافها طرق الخصم إلى تهمة والتشنيع عليه بأنه يحكم بخلاف ما يعتقه ويفتي به، ولهذا قال شريح: أنا أقضى لكم ولا أفتي. حكاه ابن المنذر. واختار كرهية الفتوى في مسائل الأحكام. وقال الشيخ أبو حامد الإسفرائيني: لأصحابنا في فتواه في مسائل الأحكام جوابان، أحدهما: أنه ليس له أن يفتي فيها لأن الكلام الناس عليه مجالا ولأحد الخصمين عليه مقالا. والثاني: له ذلك؛ لأنه أهل له.

الفائدة السابعة والثلاثون: فتيا الحاكم ليست حكما منه، ولو حكم غيره فتيا الحاكم بخلاف ما أفتى به لم يكن نقضا لحكمه. ولا هي كالحكم، ولهذا يجوز أن يفتي الحاضر والغائب ومن يجوز حكمه له ومن لا يجوز، ولهذا لم يكن في حديث هند دليل على الحكم على الغائب لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أفتاه فتوى مجردة. ولم يكن ذلك حكما على الغائب؛ فإنه لم يكن غائبا عن البلد. وكانت مراسلته وإحضاره ممكنة، ولا طلب البينة على صحة دعوها. وهذا ظاهر بحمد الله.

الفائدة الثامنة والثلاثون: إذا سأل المستفتي عن مسألة لم تقع، فهل تستحب إجابته أو تركه أو تخير؟ فيه ثلاثة أقوال، وقد حكى عن كثير من السلف أنه كان لا يتكلم فيما لم يقع. وكان بعض السلف إذا سأل الرجل عن مسألة قال: هل كان ذلك؟ فإن قال نعم تكلف له الجواب. وإلا قال: دعنا في نافية. وقال الإمام أحمد لبعض أصحابه: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام. والحق التفصيل، فإن كان في المسألة نص من كتاب الله أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها، وإن لم يكن فيها نص ولا أثر

هل يجب
الفتي عما
لم يقع؟

فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقدرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها ، وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وغرض السائل الإحاطة بعلمها ليسكون منها على بصيرة إذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم ، لا سيما إن كان السائل يتفقه بذلك ويعتبر بها نظائرها ، ويفرع عليها ، فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هو الأولى ، والله أعلم .

لا يجوز المفتي
تتبع الحيل
الفائدة التاسعة والثلاثون : لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة ، ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه ، فإن تتبع ذلك فسق ، وحرم استفتاءه ، فإن حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك ، بل استحب . وقد أرشد الله تعالى نبيه أيوب عليه السلام إلى التخلص من الحنث بأن يأخذ بيده ضعفاً فيضرب به المرأة ضربة واحدة . وأرشد النبي صلى الله عليه وسلم بلالاً إلى بيع التمر بدرهم ثم يشتري بالدرهم تمرأ آخر فيتخلص من الربا ، فأحسن الخارج ماخلص من المآثم . وأقبح الحيل ما أوقع في المحارم ، أو أسقط ما أوجبه الله ورسوله من الحق اللازم ، وقد ذكرنا من النوعين ما لعلك لا تظفر بجملته في غير هذا الكتاب ، والله الموفق للصواب .

حكم رجوع
المفتي عن
فتواه
الفائدة الأربعون : في حكم رجوع المفتي عن فتياه ، إذا أفتى المفتي بشيء ثم رجع عنه فإن علم المستفتي برجوعه ولم يكن عمل بالأول فقيلاً : يحرم عليه العمل به ، وعندى في المسألة تفصيل . وأنه لا يحرم عليه الأول بمجرد رجوع المفتي ، بل يتوقف حتى يسأل غيره . فإن أفناه بموافقة الأول استمر على العمل به ، وإن أفناه بموافقة الثاني . ولم يفتيه أحد بخلافه ؛ حرم عليه العمل بالأول ، وإن لم يكن في البلد إلا مفت واحد سأل عن رجوعه عما أفناه به ، فإن رجع إلى اختيار خلافه مع تسويغه لم يحرم عليه . وإن رجع خطأ بأن له وأن ما أفناه به لم يكن صواباً

حرم عليه العمل بالأول ، هذا إذا كان رجوعه لخالفه دليل شرعى . فإن كان رجوعه لمجرد ما بان له أن ما أفتى به خلاف مذهبه لم يحرم على المستفتى ما أفتاه به أولاً إلا أن تكون المسألة إجماعية .

فلو تزوج بفتواه ودخل ثم رجع المفتى لم يحرم عليه إمساك امرأته إلا بدليل شرعى يقتضى تحريمها ، ولا يجب عليه مفارقتها بمجرد رجوعه ، ولا سيما إن كان إنما رجع لكونه تبين له أن ما أفتى به خلاف مذهبه وإن وافق مذهب غيره ، هذا هو الصواب . وأطلق بعض أصحابنا وأصحاب الشافعى وجوب مفارقتها عليه ، وحكوا فى ذلك وجهين « ورجعوا وجوب المفارقة . قالوا : لأن الرجوع عنه ليس مذهباً له كما لو تغير اجتهاد من قلده فى الفيلة فى أثناء الصلاة فإنه يتحول مع الإمام فى الأصح .

فيقال لهم : المستفتى قد دخل بامرأته دخولا صحيحا سائغاً ، ولم يفهم ما يوجب مفارقتها لها من نص ولا إجماع ، فلا يجب عليه مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتى ، وقد رجع عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن القول بالتشريك وأفتى بخلافه ولم يأخذ المال من الذين شرك بينهم أولاً ، وأما قياسكم ذلك على من تغير اجتهاده فى معرفة القبلة فهو حجة عليكم ؛ فإنه لا يبطل ما فعله المأموم بالاجتهاد الأول ، ويلزمه التحول ثانياً ؛ لأنه مأمور بمتابعة الإمام . بل نظير مسألتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة ؛ فإنه لا تلزمه الإعادة ، ويصلى الثانية بالاجتهاد الثانى .

وأما قول أبى عمرو بن الصلاح وأبى عبد الله بن حمدان من أصحابنا « إذا كان المفتى إنما يفتى على مذهب إمام معين فإذا رجع لكونه بان له قطعاً أنه خالف فى فتواه نص مذهب إمامه فإنه يجب نقضه ، وإن كان ذلك فى محل الاجتهاد ؛ لأن نص مذهب إمامه فى حقه كنص الشارع فى حق المفتى المجتهد المستقل » فليس كما قالوا ، ولم ينص على هذه المسألة أحد من الأئمة ، ولا تقتضيها

أصول الشريعة، ولو كان نص إمامه بمنزلة نص الشارع لحرم عليه وعلى غيره مخالفته
وفسق بخلافه . ولم يوجب أحد من الأئمة نقض حكم الحاكم ولا إبطال فتوى
المفتي بكونه خلاف قول زيد أو عمرو ، ولا يعلم أحد سوغ النقض بذلك من
الأئمة والمتقدمين من أتباعهم ، وإنما قالوا : ينقض من حكم الحاكم ما خالف نص
كتاب أو سنة أو إجماع الأمة ، ولم يقل أحد : ينقض من حكمه ما خالف قول
فلان أو فلان ، وينقض من فتوى المفتي ما ينقض من حكم الحاكم ، فكيف
يسوغ نقض أحكام الأحكام وفتاوى أهل العلم بكونها خالفت قول واحد من
الأئمة ؟ ولا سيما إذا وافقت نصاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فتاوى الصحابة
يسوغ نقضها لمخالفة قول فلان وحده ، ولم يحمل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه
وسلم ولا أحد من الأئمة قول فقيه من الأئمة بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب
اتباعه ويحرم خلافه ، فإذا بان للمفتي أنه خالف إمامه ووافق قول الأئمة الثلاثة لم
يجب على الزوج أن يفارق امرأته ويخرب بيته ويشت كتمله ويشمل أولاده بمجرد
كون المفتي ظهر له أن ما أفتى به خلاف نص إمامه ، ولا يحل له أن يقول له :
« فارق أهلك » بمجرد ذلك ، ولا سيما إن كان النص مع قول الثلاثة . وبالجلة فبطلان
هذا القول أظهر من أن تتكاف بيانه .

فإن قيل : فما تقولون لو تغير اجتهاد المفتي ، فهل يلزمه إعلام المستفتي ؟

قيل : اختلاف في ذلك ؛ فقيل : لا يلزمه إعلامه ، فإنه عمل أولاً بما يسوغ له .
فإذا لم يعلم بطلانه لم يكن آثماً فهو في سعة من استمراره ، وقيل : بل يلزمه
إعلامه ؛ لأن ما رجع عنه قد اعتقد بطلانه ، وبأن له أن ما أفتاه به ليس من الدين ،
فيجب عليه إعلامه ، كما جرى لعبد الله بن مسعود حين أفتى رجلاً بحل أم امرأته
التي فارقها قبل الدخول . ثم سافر إلى المدينة وتبين له خلاف هذا القول ، فرجع
إلى الكوفة ، وطلب هذا الرجل ، وفرق بينه وبين أهله ، وكما جرى للحسن بن زياد

الزُّلُومَى لما اسْتَفْتَى فِي مَسْأَلَةٍ فَأَخْطَأَ فِيهَا ، وَلَمْ يَعْرِفِ الَّذِي أَفْتَاهُ بِهِ . فَاسْتَأْجَرَ
مُنَادِيًا يَنَادِي أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ زِيَادٍ اسْتَفْتَى فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فَأَخْطَأَ فَمَنْ
كَانَ أَفْتَاهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ بِشَيْءٍ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ ، ثُمَّ لَبِثَ أَيَّامًا لَا يَفْقِي حَتَّى جَاءَ
صَاحِبُ الْفَتْوَى فَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ ، وَأَنَّ الصَّوَابَ خِلَافَ مَا أَفْتَاهُ بِهِ .

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِفَايَتِهِ : مَنْ أَفْقَى بِالاجْتِهَادِ ثُمَّ تَغْيَرُ اجْتِهَادُهُ لَمْ يَلِزِمَهُ
إِعْلَامُ الْمُسْتَفْتَى بِذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ عَمِلَ بِهِ ، وَإِلَّا أَعْلَمَهُ . وَالصَّوَابُ التَّفْصِيلُ . فَإِنْ
كَانَ الْمَقْضَى ظَهَرَ لَهُ الْخَطَأُ قَطْعًا لِكَوْنِهِ خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الَّتِي
لَا مَعَاضٍ لَهَا أَوْ خَالَفَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ فَعَلِيهِ إِعْلَامُ الْمُسْتَفْتَى . وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا ظَهَرَ
أَنَّهُ خَالَفَ مَجْرَدَ مَذْهَبٍ أَوْ نَصٍّ لِإِمَامِهِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِعْلَامُ الْمُسْتَفْتَى . وَهَلِي هَذَا تَخْرُجُ
قِصَّةُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَمَّا نَظَرَ الصَّحَابَةُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ « بَيَّنُوا لَهُ أَنَّ
صَرِيحَ الْكِتَابِ يَحْرِمُهَا لِكَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرُهَا فَقَالَ تَعَالَى (وَأَمَّاتٍ نَسَائِكُمْ)
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَوْلُهُ (اللَّاقِ دَخْلَهُمْ مِنْ) رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي « فَيَبَيَّنُوا لَهُ
أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى أَمَّاتٍ الرَّبَائِبِ خَاصَّةً » فَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ . وَأَنَّ الْقَوْلَ بِحُلْمِهَا
خِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ . وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا بِكَوْنِهِ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ
ذَلِكَ خِلَافُ قَوْلِ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الفائدة الحادية والأربعون : إِذَا عَمِلَ الْمُسْتَفْتَى بِفَتْوَا مُفْتٍ فِي إِتْلَافِ نَفْسٍ
أَوْ مَالٍ ثُمَّ بَانَ خَطْوُهُ ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ : يَضْمَنُ الْمَفْتَى إِنْ
كَانَ أَهْلًا لِلْفَتْوَى وَخَالَفَ الْقَاطِعَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا فَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ
لِلْمُسْتَفْتَى قَصْرٌ فِي اسْتِفْتَائِهِ وَتَقْلِيدُهُ . وَوَاقِفُهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَمْدَانَ فِي
كِتَابِ « آدَابِ الْمَفْتَى وَالْمُسْتَفْتَى » لَهُ . وَلَمْ أَعْرِفْ هَذَا لِأَحَدٍ قَبْلَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ
ثُمَّ حَكَى وَجْهًا آخَرَ فِي تَضَمُّينٍ مِنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ قَالَ : لِأَنَّهُ تَعَدَّى لِمَا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ
وَعَرَّ مِنْ اسْتِفْتَائِهِ بِتَعَدُّيهِ لَذَلِكَ .

هل يضمن
المفتي المال
أ النفس

قلت : خطأ المفتي كخطأ الحاكم والشاهد، وقد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في النفس أو الطرف . فمن الإمام أحمد في ذلك روايتان ، إحداهما : أنه في بيت المال ؛ لأنه يكثر منه ذلك الحكم ، فلو حملته العاقلة لكان ذلك إضراراً عظيماً بهم ، والثانية : أنه على عاقلته كما لو كان الخطأ بسبب غير الحاكم ، وأما خطؤه في المال فإذا حكم بحق ثم بان كفر الشهود أو فسقهم نقض حكمه . ثم رجس المحكوم عليه ببدل المال على المحكوم له . وكذلك إذا كان الحكم بقوّد رجس أولياء المقتول ببذله على المحكوم له . وكذلك إن كان الحكم بحق الله بإتلاف مباشر أو بالسراية ففيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أن الضمان على المزيّن ؛ لأن الحكم إنما وجب بتزكيّتهم . والثاني بضمنه الحاكم ؛ لأنه لم يثبت ، بل فرط في المبادرة إلى الحكم وترك البحث والسؤال . والثالث : أن للمستحق تضمين أيهما شاء ، والقرار على المزيّن ؛ لأنهم ألجأوا الحاكم إلى الحكم . فعلى هذا إن لم يكن ثم تزكية فعلى الحاكم . وعن أحد رواية أخرى أنه لا يتقص بفسقهم . فعلى هذا لا ضمان .

وعلى هذا إذا استفتى الإمام أو الوالي مفتياً فأفتاه ثم بان له خطؤه لحكم المفتي مع الإمام حكم المزيّن مع الحاكم ، وإن عمل المستفتي بفتواه من غير حكم حاكم ولا إمام فأتلف نفساً أو مالا ؛ فإن كان المفتي أهلاً فلا ضمان عليه ، والضمان على المستفتي . وإن لم يكن أهلاً فعليه الضمان ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ طَبٌّ فَهُوَ ضَامِنٌ » وهذا يدل على أنه إذا عرف منه طب وأخطأ لم يضمن . والمفتي أولى بعدم الضمان من الحاكم والإمام ؛ لأن المستفتي بخير بين قبول فتواه وردّها ، فإن قوله لا يلزم ، بخلاف حكم الحاكم والإمام ، وأما خطأ الشاهد فيما أن يكونوا شهوداً بمالٍ أو طلاق أو عتق أو حد أو قوّد . فإن بان خطؤهم قبل الحكم لم يحكم بذلك ، وإن بان بعد الحكم باستيفاء القوّد وقبل

استيفائه لم يستوف قطعاً ، وإن بان بعد استيفائه فعليه دية ما تلف ، ويتوسط
 الغرم على عددهم . وإن بان خطوهم قبل الحكم بالمال لفت شهادتهم ولم يضمنوا ،
 وإن بان بعد الحكم به نقض حكمه ، كالوشهدوا بموت رجل باستفاضة لحكم
 الحاكم بقسم ميراثه ثم بانت حياته فإنه ينقض حكمه . وإن بان خطوهم في شهادة
 الطلاق من غير جهتهم كالوشهدوا أنه طلق يوم كذا وكذا وظهر للحاكم أنه في
 ذلك اليوم كان محبوساً لا يصل إليه أحد أو كان مُقَمَى عليه فحكم ذلك حكم
 مالو بان كفرهم أو فسقهم فإنه ينقض حكمه وترد المرأة إلى الزوج ولو تزوجت
 بغيره . بخلاف ما إذا قالوا : رجعنا عن الشهادة . فإن رجوعهم إن كان قبل
 الدخول ضمنوا نصف المسمى ؛ لأنهم قرروه عليه ، ولا تعود إليه الزوجة إذا
 كان الحاكم قد حكم بالفرقة ، وإن رجعوا بعد الدخول ففيه روايتان ،
 إحداهما : أنهم لا يفرمون شيئاً ؛ لأن الزوج استوفى المنفعة بالدخول فاستقر
 عليه عوضها . والثانية : يفرمون المسمى كله ؛ لأنهم فوّتوا عليه البضع
 بشهادتهم . وأصلهما أن خروج البضع من يد الزوج هل هو مقنن أو لا .
 وأما شهود العتق فإن بان خطوهم تبين أنه لا عتق ، وإن قالوا رجعنا غرموا للسيد
 قيمة العبد .

الفائدة الثانية والأربعون : ليس للعقوى الفتوى في حال غضب شديد أو جوع
 مُفْرِط أو هم مُفْلِق أو خوف مُزْعِج أو نَعَاس غالب أو شغل قلب مستول عليه
 أو حال مُدَافعة الأخبثين ، بل متى أَحَسَّ من نفسه شيئاً من ذلك يخرج عن
 حال اعتداله وكال تثبته وتبينه أمسك عن الفتوى ، فإن أفتى في هذه الحالة
 بالصواب صحت فتياه . ولو حكم في مثال هذه الحالة فهل ينفذ حكمه أو لا ينفذ .
 فيه ثلاثة أقوال : النفوذ ، وعدمه ، والفرق بين أن يعرض له الغضب بعد فهم
 الحكومة فينفذ وبين أن يكون سابقاً على فهم الحكومة فلا ينفذ ، والثلاثة في
 مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

أحوال
 ليس للعقوى
 أن يفتى فيها

على لفـق
أن يرجع
إلى العرف
في مسائل

الفائدة الثالثة والأربعون : لا يجوز له أن يفتى في الإقرار والأيمان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ دون أن يعرف عرف أهلها والمتكلمين بها فيحملها على ما اعتادوه وعرفوه وإن كان مخالفاً لحقائقها الأصلية . ففى لم يفعل ذلك ضل وأضل ؛ فلفظ الدينار عند طائفة اسم ثمانية دراهم ، وعند طائفة اسم لاثني عشر درهما ، والدرهم عند غالب البلاد اليوم اسم للمشوش . فإذا أقر له بدراهم أو حلف ليعطينه إياها أو أصدقها امرأة لم يجز للفتى ولا لحاكم أن يلزمه بالخالصة . فلو كان في بلد إنما يعرفون الخالصة لم يجز له أن يلزم المستحق بالمشوشة . وكذلك في ألفاظ الطلاق والعتاق . فلو جرى عرف أهل بلد أو طائفة في استعمالهم لفظ الحرية في العفة دون العتق فإذا قال أحدهم عن مملوكه « إنه حر » أو عن جاريته « إنها حرة » ، وعادته استعمال ذلك في العفة لم يخطر بباله غيرها لم يعتق بذلك قطعاً . وإن كان اللفظ صريحاً عند من أئف استعماله في العتق ، وكذلك إذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميع بحيث لا يعرفون لهذا المعنى غيره . فإذا قالت « اسمح لى » فقال : « سمحت لك » فهذا صريح في الطلاق عندهم ، وقد تقدم الكلام في هذا الفصل مشبعاً وأنه لا يسوغ أن يقبل تفسير من قال « لفلان على مال جليل ، أو عظيم » بدائق أو درهم . ونحو ذلك . ولا سيما إن كان المقر من الأغنياء المكثرين أو لؤلؤك . وكذلك لو أوصى له بقوس في محلة لا يعرفون إلا أقواس البندق أو الأقواس العربية أو أقواس الرجل ، أو حلف لا يشم الریحان في محل لا يعرفون الریحان إلا هذا العارسی ، أو حلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار أو الفرس ، أو حلف لا يأكل تمرأ في بلد عرفهم في التمار نوع واحد منها لا يعرفون غيره ، أو حلف لا يلبس ثوباً في بلد عرفهم في الثياب القميص وحدها دون الأردية والأزر والجلباب ونحوها ،

تقيدت يمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور ، واختصت بعُرفه دون موضوع اللفظ لغة أو في عرف غيره ، بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف التكلم بالعربية ولا يفهمها ■ قل لي : أنت طالق ثلاثاً ■ وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة ■ فقال لها ■ لم تطلق قطعاً في حكم الله تعالى ورسوله ، وكذلك لو قال الرجل لآخر : ■ أنا عبدك وعلوك ■ على جهة الخضوع له كما يقوله الناس لم يستبح ملك رقبته بذلك ، ومن لم يراع المقاصد والنيات والعرف في الكلام فإنه يلزمه أن يجوز له بيع هذا القائل وملك رقبته بمجرد هذا اللفظ .

وهذا باب عظيم يقع فيه المقتي الجاهل ، فيغر الناس ، ويكذب على الله ورسوله ، ويغير دينه ، ويحرم ما لم يحرمه الله ، ويوجب ما لم يوجبه الله ■ والله المستعان .

الفائدة الرابعة والأربعون : يحرم عليه إذا جاءته مسألة فيها تحيل على إسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكراً أو خداع أن يعين المستفتي فيها ، ويرشده إلى مطلوبه ، أو يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به إلى مقصوده ، بل ينبئ له أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم ■ ولا ينبئ له أن يحسن الظن بهم ، بل يكون حذراً فطناً قصباً بأحوال الناس وأمورهم ، يوازره فقهه في الشرع ، وإن لم يكن كذلك زاعاً وأزاعاً ، وكَم من مسألة ظاهرها ظاهر جميل ، وباطنها مكر وخداع وظلم ؟ فالقرء^(١) ينظر إلى ظاهرها ويقضى بموازرها ، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها ؛ فالأول يروج عليه زغل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زغل الدراهم ، والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد زيف النقود . وكَم من باطل يخرج الرجل بحسن لفظه وتنميقه وإبرازه في صورة حق ■ وكَم من حق يخرج به تهجينه وسوء تعبيره في صورة باطل ؟ ومن له أدب فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك ■ بل هذا أغلب أحوال الناس ، واستكثرته وشهرته يستغنى عن الأمثلة . بل من تأمل

(١) في نسخة ■ فالقبي ينظر — إلخ ■

لا يعين المقتي
على التحليل
ولا على المكر

المقالات الباطلة والبدع كلها وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة وكسوها ألفاظا يقبلها بها من لم يعرف حقيقتها، ولقد أحسن القائل :

تقول هذا جناء النخل تمدحه وإن تشأ قلت ذاقني الزناير

مدحا وذما، وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتربه سوء تعبير

ورأى بعض الملوك كأن أسنانه قد سقطت ، فعبرهاله معبر بموت أهله وأقاربه ، فأقصاه وطرده ، واستدعى آخر فقال له : لا عليك ، تكون أطول أهلك

عمرا ، فأعطاه وأكرمه وقر به ، فأستوفى المعنى ، وغير له العبارة ، وأخرج المعنى في

قالب حسن .

والمقصود أنه لا يحمل له أن يبقى بالحيل المحرمة ، ولا يعم عليها ، ولا يدل

عليها ؛ فيضاد الله في أمره ، قال الله تعالى : (وَكَرُّوا وَمَكَرَ اللَّهُ) والله خير

لما كرين) وقال تعالى (وَكَرُّوا وَمَكَرَ) ومكرنا مكرنا ، وهم لا يشعرون ، فانظر

كيف كان هاقبة مكرهم ، إنا دمرناهم وقومهم أجمعين) [وقال تعالى (يخادعون الله

والذين آمنوا ، وما يخدعون إلا أنفسهم ، وما يشعرون) ^(١) وقال تعالى (ويمكرون

ويمكر الله ، والله خير لما كرين) وقال تعالى (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله)

وقال تعالى (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم) وقال تعالى (وما يمكرون

إلا بأنفسهم ، وما يشعرون) وقال تعالى في حق أرباب الحيل المحرمة (ولقد

علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين ، فجعلناها

نكالا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين) وفي صحيح مسلم عن النبي صلى

الله عليه وسلم أنه قال « ملعون من ضار مسلما أو مكره » وقال « لا تر تسكبوا

ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » وقال « المكر والخديعة

في النار » وفي سنن ابن ماجه وغيره عنه صلى الله عليه وسلم « ما بال أقوام يلعبون

بمحدود الله ويستنزئون بآياته » طلقك راجعتك ، طلقك راجعتك ؟ » وفي لفظ

(١) هذه الآية متأخرة في بعض النسخ عن آية « إن المنافقين يخادعون الله »

« خلعتك راجعتك خلعتك راجعتك » وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم :
 « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم فجمَعوها وباعوها وأكلوا أثمانها » ،
 وقال أبوب السخيتاني : يخادعون الله كما يخادعون الصبيان ، وقال ابن عباس :
 مَنْ يخادع الله يخدعه ، وقال بعض السلف : ثلاث مَنْ كُنَّ فيه كُنَّ عليه المسكر
 والبغى والنكث . وقال تعالى (ولا يَحْقِيقُ المسكر السمع إلا بأهله) ، وقال تعالى
 (إنما بغيكم على أنفسكم) وقال تعالى (ومن نكث فإنما ينكث على نفسه) وقال
 الإمام أحمد : هذه الحيلُ التي وَضَعَهَا هؤلاء ، عمدوا إلى السنن فاحتالوا في نقضها
 أتوا إلى الذي قيل لهم إنه حرام فاحتالوا فيه حتى حلوه . وقال : ما أخبثهم ! - يعني
 أصحاب الحيل - يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : من
 احتال بحيلة فهو حاث . وقال : إذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار إليها فقد
 صار إلى الذي حلف عليه بعينه . وقد تقدم بَسَطُ الكلام في هذه المسألة مستوفى
 فلا حاجة إلى إعادته .

القائدة الخامسة والأربعون : في أخذ الأجرة والهدية والرزق على الفتوى ، حكم أخذ
 فيه ثلاث صور مختلفة السبب والحكم .
 المقتضى أجرة
 أو هدية

فأما أخذه الأجرة فلا يجوز له ؛ لأن الفتيا مَنْصِبٌ تبليغ عن الله ورسوله ، فلا
 تجوز المعاوضة عليه ، كما لو قال له : لا أعلمك الإسلام أو الوضوء أو الصلاة إلا
 بأجرة ، أو سئل عن حلال أو حرام فقال للسائل : لا أجيبك عنه إلا بأجرة .
 فهذا حرام قطعاً ، ويلزمه رد العوض ، ولا يملكه .

وقال بعض المتأخرين : إن أجاب بالخط^(١) فله أن يقول للسائل : لا يلزمي
 أن أكتب لك خطي إلا بأجرة . وله أخذ الأجرة ، وجمله بمنزلة أجرة
 الناسخ ؛ فإنه يأخذ الأجرة على خطه ، لا على جوابه . وخطه قدر زائد
 على جوابه .

(١) في نسخة « إن أجاب بخطه - إلخ »

والصحيح خلاف ذلك ، وأنه يلزمه الجواب مجازاً لله بلفظه وخطه . ولكن لا يلزمه الورق ولا الحبر .

وأما الهدية ففيها تفصيل . فإن كانت بغير سبب الفتوى كمن عادته يهاديه أو من لا يعرف أنه مُنْتَفِعٌ فلا بأس بقبولها ، والأولى أن يكافئ عليها ، وإن كانت بسبب الفتوى ، فإن كانت سبباً إلى أن يفتيه بما لا يفتي به غيره ممن لا يهدي له لم يجز له قبول هديته ، وإن كان لا فرق بينه وبين غيره عنده في الفتيا . بل يفتيه بما يفتي به الناس ، كره له قبول الهدية ؛ لأنها تشبه المعاوضة على الإفتاء . وأما أخذ الرزق من بيت المال فإن كان محتاجاً إليه جاز له ذلك . وإن كان غنياً عنه ففيه وجهان ، وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم ، فنأخذ بحقه بعامل الزكاة قال : النفع فيه عام . فله الأخذ ، ومن أحقه بعامل اليتيم منعه من الأخذ . وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي ، بل القاضي أولى بالمنع ، والله أعلم .

ما يصنع للفتى إذا أفتى في واقعة ثم وقعت له مرة أخرى

الفائدة السادسة والأربعون : إذا أفتى في واقعة ثم وقعت له مرة أخرى ، فإن ذكرها وذكروا مُسْتَنْدَها ولم يتجدد له ما يوجب تغير اجتهاده أفتى بها من غير نظر ولا اجتهاد ، وإن ذكرها ونسى مستندها فقل له أن يفتي بها دون تجديد نظر واجتهاد . فيه وجهان لأصحاب الإمام أحمد والشافعي ، أحدهما : أن يلزمه تجديد النظر ؛ لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافياً عنه . والثاني : لا يلزمه تجديد النظر ؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ، وإن ظهر له ما ينهد اجتهاده لم يجز له البقاء على القول الأول . ولا يجب عليه نقضه . ولا يكون اختلافه مع نفسه قادحاً في علمه . بل هذا من كمال علمه وورعه ، ولأجل هذا خرج عن الأئمة في المسألة قولان فأكثر ، وسمعت شيخنا رحمه الله تعالى يقول : حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان في وقف أفتى فيه قاضي البلد بجوابين مختلفين ، فقرأ جوابه الموافق للحق . فأخرج بعض الحاضرين جوابه الأول ، وقال : هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين في واقعة واحدة ؟ فوجم الحاكم ،

قلت : هذا من علمه ودينه ، أفنى أولاً بشيء . ثم تبين له الصواب فرجع إليه ، كما يُفنى إمامه بقول ثم يتبين له خلافه فيرجع إليه . ولا يقدر ذلك في علمه ولا دينه ، وكذلك سائر الأئمة ، فسرّ القاضى بذلك وسرّى عنه .

الفائدة السابعة والأربعون : قول الشافعى رحمه الله تعالى « إذا وجدتم في كل الأئمة كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلته » وكذلك قوله « إذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أنا قولاً فأنا راجع عن قولى وقائل بذلك الحديث » وقوله « إذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا بقولى الحائط » وقوله « إذا رويت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أذهب إليه فاعلموا أن عطفى قد ذهب » وغير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله . وأن مذهبه مادل عليه الحديث ، لا قول له غيره ، ولا يجوز أن ينسب إليه ما خالف الحديث . ويقال « هذا مذهب الشافعى » ولا يحل الإفتاء بما خالف الحديث على أنه مذهب الشافعى ، ولا الحكم به ، صرح بذلك جماعة من أئمة أتباعه ، حتى كان منهم من يقول للقارىء إذا قرأ عليه مسألة من كلامه : قد صح الحديث بخلافها ، اضرب على هذه المسألة فليست مذهبه ، وهذا هو الصواب قطعاً ، ولو لم ينص عليه ، فكيف إذا نص عليه وأبدى فيه وأعاد وصرح فيه بالفاظ كلها صريحه في مدلولها ؟ فنحن نشهد بالله أن مذهبه وقوله الذى لا قول له سواء ما وافق الحديث ، دون ما خالفه . وأن من نسب إليه خلافه فقد نسب إليه خلاف مذهبه ، ولا سيما إذا ذكر هو ذلك الحديث وأخبر أنه إنما خالفه لضعف في سنده أو لعدم بلوغه له من وجه يثبت به ، ثم ظهر للحديث سند صحيح لا مظن فيه وصححه أئمة الحديث من وجوه لم تبلغه ، فهذا لا يشك عالم ولا يُمارى في أنه مذهب قطعاً . وهذا كسألة الجوانح ؛ فإنه علل حديث سفيان بن عُيينة بأنه كان ربما ترك ذكر

كل الأئمة
يذهبون إلى
الحديث ومق
صح فهم
مذهبهم

الجوامع . وقد صح الحديث من غير طريق سفيان حجة لا مربة فيها ولا علة ولا شبهة بوجه ؛ فذهب الشافعي وضع الجوامع ، وبالله التوفيق .

وقد صرح بعض أئمة الشافعية بأن مذهبه أن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وأن وقت المغرب يمتد إلى مغيب الشفق . وأن من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، وأن أكل لحوم الإبل ينقض الوضوء . وهذا بخلاف الفطر بالحجامة ، وصلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه كذلك ؛ فإن الحديث وإن صح في ذلك فليس بمذهبه ، فإن الشافعي قد رواه وعرف صحته ، ولكن خالفه ، لاعتقاده نسخه . وهذا شيء وذاك شيء ، ففي هذا القسم يقع النظر في النسخ وعدمه ، وفي الأول يقع النظر في صحة الحديث وثقة السند ، فأعرفه

هل تجوز الفتيا لمن عند كُتب الحديث ؟
القائدة الثامنة والأربعون : إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثوق بما فيه . فهل له أن يفتي بما يجده فيه ؟ فقالت طائفة من المتأخرين : ليس له ذلك ؛ لأنه قد يكون منسوخاً ، أو له معارض ، أو يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه ، أو يكون أمراً نذّب فيهم منه الإيجاب ، أو يكون عاماً له مخصص . أو مطلقاً له مقيد ، فلا يجوز له العمل ولا الفتيا به حتى يسأل أهل الفقه والفتيا . وقالت طائفة : بل له أن يعمل به ، ويفتي به ، بل يتعين عليه ، كما كان الصحابة يفعلون ، إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحَدَّثَ به بعضهم بعضاً يادروا إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض . ولا يقول أحد منهم قط : هل عمل بهذا فلان وفلان ؟ ولو رأوا من يقول ذلك لأنكروا عليه أشد الإنكار ، وكذلك التابعون ، وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرتهم ، وطول العهد بالسنة وبعُدُ الزمان وعتقها لا يسوغ ترك الأخذ بها والعمل بغيرها ، ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسوغ العمل بها بعد صحتها . حتى يعمل بها فلان أو فلان لكان قول فلان أو فلان عياراً على السنن .

ومزّ كياها ، وشرطا في العمل بها ، وهذا من أبطال الباطل ، وقد أقام الله الحجة برسوله دون آحاد الأمة . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ سنته . ودعا لمن بلغها ؛ فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الإمام فلان والإمام فلان لم يكن في تبليغها فائدة . وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان .

قالوا : والنسخ الواقع في الأحاديث الذي أجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة بل ولا شطرها ؛ فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب إلى المنسوخ أقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب ويخطئ . ويجوز عليه التناقض والاختلاف ، ويقول القول ويرجع عنه . ويحكي عنه في المسألة الواحدة عدة أقوال ، ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في فهم كلام الفقيه الممين ؛ فلا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وأفق به إلا وأضعاف أضعافه حاصل لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه .

والصواب في هذه المسألة التفصيل ؛ فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لسكل من سمعه لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به . ويفق به . ولا يطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام . بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن خالفه من خالفه ، وإن كانت دلالاته خفية لا يتبين المراد منها لم يحز له أن يعمل . ولا يفق بما يتوهم مرادا حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه . وإن كانت دلالاته ظاهرة كالعام على أفراده . والأمر على الوجوب ، والنهي على التحريم ؛ فهل له العمل والفتوى به ؟ يخرج على الأصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض ، وفيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره : الجواز . والمنع ، والفرق بين العام [والخاص^(١)] فلا يعمل به قبل البحث عن الخصص ، والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض ، وهذا كله إذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والعربية . وإذا لم تكن ثمة أهلية قط ففرضه ما قال الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

(١) زيادة في نسخة ، ولا داعي لها .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أَلَّا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا ، إِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ » وإذا جاز اعتماد المستفتي على مايكتبه المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا وصعد فن كلام إمامه ؛ فلأن يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه النفقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لى بالجواز ، وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل مَنْ يعرفه معناه . كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي ، وبالله التوفيق .

هل للمفتي أن يفتي بغير مذهب إمامه؟
 الفائدة التاسعة والأربعون : هل للفتناب إلى تقليد إمام معين أن يفتي بقول غيره ؟ لا يخلو الحال من أمرين : إما أن يُسأل عن مذهب ذلك الإمام فقط فيقال له : ما مذهب الشافعي مثلاً في كذا وكذا ؟ أو يُسأل عن حكم الله الذي أداه إليه اجتهاده ؛ فإن سُئل عن مذهب ذلك الإمام لم يكن له أن يخبره بغيره إلا على وجه الإضافة إليه ، وإن سُئل عن حكم الله من غير أن يقصد السائل قولَ فقيه معين ؛ فهمنا يجب عليه الإفتاء بما هو راجع عنده وأقرب إلى الكتاب والسنة من مذهب إمامه أو مذهب مَنْ خالفه ، لا يسمه غير ذلك ، فإن لم يتمكن منه وخاف أن يؤدي إلى ترك الإفتاء في تلك المسألة لم يكن له أن يفتي بما يعلم أنه صواب ؛ فكيف بما يطلب على ظنه أن الصواب في خلافه ؟ ولا يسمع الحاكم والمفتي غير هذا البتة ؛ فإن الله سألتهما عن رسوله وما جاء به ، لا عن الإمام المعين وما قاله . « وَإِنَّمَا يُسْأَلُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ وَيَوْمَ مَعَادِهِمْ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَيُقَالُ لَهُ فِي قَبْرِهِ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ ؟ (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ : مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) وَلَا يُسْأَلُ أَحَدٌ قَطُّ عَنِ إِمَامٍ وَلَا شَيْخٍ وَلَا مَتَّبِعٍ غَيْرِهِ ، بَلْ يُسْأَلُ عَنِ اتِّبَاعِهِ وَأَنْتُمْ بِهِ غَيْرُهُ ، فَلْيَنْظُرْ بِمَاذَا يَجِيبُ ؟ وَلْيَعُدَّ لِلْجَوَابِ صَوَابًا .

وقد سمعت شيخنا رحمه الله يقول : جازني بعض الفقهاء من الحنفية فقال :

أستشيرك في أمر، قلت : ما هو ؟ قال : أريد أن أنتقل عن مذهبي « قلت له : ولم ؟ قال : لأنني أرى الأحاديث الصحيحة كثيرا تخالفه ، واستشرت في هذا بعض أئمة أصحاب الشافعي فقال لي : لو رجعت عن مذهبك لم يرتفع ذلك من المذهب « وقد تفررت المذاهب ، ورجوعك غير مفيد « وأشار علي بعض مشايخي التصوف بالافتقار إلى الله والتضرع إليه وسؤال الهداية لما يحبه ويرضاه ، فإذا تشير به أنت علي « قال : قلت له : أجعل المذهب ثلاثة أقسام ، قسم الحق فيه ظاهر بين موافق للكتاب والسنة فاقض به وأفت به طيب النفس منشرح الصدر ، وقسم مرجوح ومخالفة معه الدليل فلا تُفت به ولا تحكم به وأدفعه عنك ، وقسم من مسائل الاجتهاد التي الأدلة فيها متجاذبة ؛ فإن شئت أن تفتي به وإن شئت أن تدفعه عنك ، فقال : جزاك الله خيرا ، أو كما قال .

وقالت طائفة أخرى — منهم أبو عمرو بن الصلاح « وأبو عبد الله بن حمدان — : مَنْ وجد حديثا يخالف مذهبه فإن كملت آلة الاجتهاد فيه مطلقا أو في مذهب إمامه أو في ذلك النوع أو في تلك المسألة فالمتمل بذلك الحديث أولى ، وإن لم تكمل آلته ووَجِدَ في قلبه حَرَاة من مخالفة الحديث بعد أن بَحَث فلم يجد لمخالفته عنده جوابا شافيا فلينظر : هل عمل بذلك الحديث إمام مستقل أم لا ؟ فإن وجدته فله أن يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكبر ذلك عذرا له في ترك مذهب إمامه في ذلك ، والله أعلم .

الفائدة الخمسون : هل للفتي المنتسب إلى مذهب إمام بعينه أن يفتي إذا ترجح عند المذهب غيره إذا ترجح عنده ؟ فإن كان سالك سبيل ذلك الإمام في الاجتهاد ومُتَابِع الدليل أين كان — وهذا هو المتبع للإمام حقيقة — فله أن يفتي بإمامه، فهل بما ترجح عنده من قول غيره « وإن كان مجتهدا متقيدا بأقوال ذلك الإمام لا يعمدوها إلى غيرها فقد قيل : ليس له أن يفتي بغير قول إمامه ؛ فإن أراد ذلك حكاة عن قائله حكاية مخففة .

والصواب أنه إذا ترجح عنده قول غير إمامه بدليل راجح فلا بد أن يخرج على أصول إمامه وقواعده ؛ فإن الأئمة متفقة على أصول الأحكام . ومتى قال بمضمهم قولاً مرجوحاً فأصوله تردّه وتقتضى القول الراجح . فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الأئمة بلا ريب ؛ فإذا تبين لهذا المجهد المقيّد رجحان هذا القول وصحة مأخذه خرج على قواعد إمامه فله أن يفتي به . وبالله التوفيق .

وقد قال القفال : لو أدى اجتهادى إلى مذهب أبى حنيفة قلت : مذهب الشافعى كذا . لكنى أقول بمذهب أبى حنيفة ؛ لأن السائل إنما يسألنى عن مذهب الشافعى ؛ فلا بد أن أعرفه أن القدى أفتيته به غير مذهبه ، فسألت شيخنا قدس الله روحه عن ذلك ، فقال : أكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التى سأل عنها ، وإنما سؤاله عن حكمها وما يعمل به فيها ، فلا يسع المفتى أن يفتيه بما يعتقد الصواب فى خلافه .

إذا تساوى
عند المفتى قولان
فماذا يصنع ؟

الفائدة الحادية والخمسون : إذا اعتدل عند المفتى قولان ولم يترجح له أحدهما على الآخر ، فقال القاضى أبو يعلى : له أن يفتى بأيهما شاء ، كما يجوز له أن يعمل بأيهما شاء . وقيل : بل يخير المستفتى فيقول له : أنت تخير بينهما ؛ لأنه إنما يفتى بما يراه . والذي يراه هو التخيير . وقيل : بل يفتيه بالأخوطة من القولين . قلت : الأظهر أنه يتوقف ، ولا يفتيه بشيء حتى يتبين له الراجح منهما ؛ لأن أحدهما خطأ ، فليس له أن يفتيه بما لا يعلم أنه صواب . وليس له أن يخرجه بين الخطأ والصواب ، وهذا كما إذا تعارض عند الطبيب فى أمر المريض أمران خطأ وصواب ولم يتبين له أحدهما لم يكن له أن يُقدم على أحدهما ، ولا يخرجه . وكما لو استشاره فى أمر فتعارض عنده الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له أن يشير بأحدهما ولا يخرجه ، وكما لو تعارض عنده طريقتان مهلكة وموصلة ولم يتبين له طريق الصواب لم يكن له الإقدام ولا التخيير ، فسائل الحلال والحرام أولى بالتوقف . والله أعلم .

الفائدة الثانية والخمسون : أتباع الأئمة يفتون كثيرا بأقوالهم القديمة التي رجّعوا عنها ، وهذا موجود في سائر الطوائف ؛ فالحنفية يفتون بلزوم المندورات التي تخرجها مخرج اليمين كالحج والصوم والصدقة . وقد حكوا هم عن أبي حنيفة أنه رجّع قبل موته بثلاثة أيام إلى التكفير . والحنابلة يفتي كثير منهم بوقوع طلاق السكران . وقد صرح الإمام أحمد بالرجوع عنه إلى عدم الوقوع كما تقدم حكايته ، والشافعية يفتون بالقول القديم في مسألة التثويب ، وامتداد وقت المغرب ، ومسألة التباعد عن النجاسة في الماء الكثير . وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين ، وغير ذلك من المسائل . وهي أكثر من عشرين مسألة . ومن المعلوم أن القول الذي صرح بالرجوع عنه لم يبق مذهبا له . فإذا أفتى المفتي به مع نصه على خلافه لرجحانه عنده لم يخرج ذلك عن التمهيد بمذهبه . فما الذي يحرم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة وغيرهم إذا ترجح عنده ؟

فإن قيل : الأول قد كان مذهبا له مرة ، بخلاف ما لم يقل به قط . قيل : هذا فرق عديم التأثير ؛ إذ ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله . وهذا كله مما يبين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يهجره لأجله قول كل من خالف من قلدوه . وهذه طريقة ذميمة وخيمة . حادثة في الإسلام . مستلزمة لأنواع من الخطأ ، ومخالفة الصواب ، والله أعلم .

الفائدة الثالثة والخمسون : يحرم على المفتي أن يفتي بضد لفظ النص وإن لا يجوز للمفتي أن يفتي بما يخالف النص . وافق مذهبه .

ومثاله : أن يُسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس ، هل يتم صلاته أم لا ؟ فيقول : لا يتمها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **فليتم صلاته** .

هل المفتي أن
يفتي بالقول
الذي رجّع عنه
إمامه ؟

لا يجوز للمفتي
أن يفتي بما
يخالف النص

ومثل أن يسأل عن مات وعليه صيام : هل يصوم عنه وليه ؟ فيقول : لا يصوم عنه وليه ، وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ مات وعليه صيام صام عنه وليه » .

ومثل أن يسأل عن رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده بعينه ، هل هو أحق به ؟ فيقول : ليس أحق به ، وصاحب الشرع يقول « فهو أحق به » .

ومثل أن يسأل عن رجل أكل في رمضان أو شرب ناسياً ، هل يتم صومه ؟ فيقول : لا يتم صومه ، وصاحب الشرع يقول « فليتم صومه » .
ومثل أن يسأل عن أكل كل ذي ناب من السباع ، هل هو حرام ؟ فيقول : ليس بحرام ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أكل كل ذي نابٍ من السباع حرام » .

ومثل أن يسأل عن الرجل : هل له منع جاريه من غرز خشبة في جداره ؟ فيقول : له أن يمنعه ، وصاحب الشرع يقول « لا يمنعه » .
ومثل أن يسأل : هل تجزئ صلاة مَنْ لا يقيم صُلبه من ركوعه وسجوده ؟ فيقول : تجزئ صلاته ، وصاحب الشرع صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجزئ صلاةٌ لا يقيم الرجل فيها صُلبه بين ركوعه وسجوده » .

أو يسأل عن مسألة التفضيل بين الأولاد في العطية : هل يصح أو لا يصح ؟ وهل هو جَوْر [أم لا ؟] فيقول : يصح ، وليس بجَوْر ، وصاحب الشرع يقول : « إن هذا لا يصح » ويقول « لا تُشهدني على جَوْر » .
ومثل أن يسأل عن الوهاب : هل يحمل له أن يرجع في هبته ؟ فيقول : نعم يحمل له [أن يرجع] إلا أن يكون والده أو قرابة فلا يرجع ، وصاحب الشرع يقول : « لا يحمل الوهاب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يهب لولده » .

ومثل أن يُسأل عن رجل له شريك في أرضٍ أو دارٍ أو بستان : هل يحل له أن يبيع حصته ^(١) قبل إعلام شريكه بالبيع وعرضها عليه ؟ فيقول : نعم يحل له أن يبيع قبل إعلامه ، وصاحبُ الشرع يقول : « مَنْ كَانَ لَهُ شَرِكٌ فِي أَرْضٍ أَوْ رَبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكَهُ » .

ومثل أن يسأل عن قتل المسلم بالكافر ، فيقول : نعم يُقتل المسلم بالكافر ، وصاحبُ الشرع يقول : « لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » .

ومثل أن يسأل عن زرعٍ في أرضٍ قومٍ بغير إذنتهم ، فهل الزرع له أم لصاحب الأرض ؟ فيقول : الزرع له . وصاحبُ الشرع يقول : « مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بغير إذنتهم فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ » وله نفقته .

ومثل أن يسأل : هل يصح تعليقُ الولاية بالشرط ؟ فيقول : لا يصح . وصاحبُ الشرع يقول : « أَمْرُكُمْ زَيْدٌ فَإِنْ قُتِلَ فَجَعْفَرٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَوَاحَةَ » .

ومثل أن يسأل : هل يحل القضاء بالشاهد واليمين ؟ فيقول : لا يجوز ، وصاحبُ الشرع قضَى بالشاهد واليمين .

ومثل أن يسأل عن الصلاة الوسطى : هل هي صلاة العصر أم لا ؟ فيقول : ليست العصر . وقد قال صاحبُ الشريعة : « صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ » .

ومثل أن يسأل عن يوم الحج الأكبر : هل هو يوم النحر أم لا ؟ فيقول : ليس يوم النحر . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرُ يَوْمُ النَّحْرِ » .

ومثل أن يسأل : هل يجوز الوتر بركمة واحدة ؟ فيقول : لا يجوز الوتر بركمة واحدة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا خَشِيتَ الصَّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ » .

(١) في نسخة « أن يبيع نصيبه » .

ومثل أن يُسأل : هل يسجد في (إذا السماء انشقت) ، و (اقرأ باسم ربك الذي خلق) ؛ فيقول : لا يسجد فيهما ، وقد سجد فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومثل أن يُسأل عن رجل عَضَّ يدَ رجلٍ فانزعها مِنْ فيه فسقطت أسنانه ، فيقول : له دِيْتُهَا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا دِيَّةَ لَهُ » .

ومثل أن يُسأل عن رجل اَطْلَعَ في بيت رجل فَخَذَفَهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ : هل عليه جُنَاح ؟ فيقول : نعم عليه جناح ، وتلزمه دية عينه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه لو فَعَلَ ذلك لم يكن عليه جُنَاح .

ومثل أن يُسأل عن رجل اشترى شاةً أو بقرةً أو ناقةً فوجدَها مُصَرَّاةً ، فهل له رَدُّهَا ورَدُّ صَاعٍ من تمرٍ معها أم لا ؟ فيقول : لا يجوز له ردها ورد الصاع من التمر معها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ » .

ومثل أن يُسأل عن الزاني اليَسْكِرِ : هل عليه مع الجلد تَقْرِيب ؟ فيقول : لا تقرب عليه ، وصاحبُ الشرع يقول « عليه جلد مائة وتقريب عام » .
ومثل أن يُسأل عن الخضراوات : هل فيها زكاة ؟ فيقول : يجب فيها الزكاة ، وصاحبُ الشرع يقول « لا زكاة في الخضراوات » .

أو يسأل عما دون خمسة أَوْسُقٍ : هل فيه زكاة ؟ فيقول : نعم تجب فيه الزكاة ، وصاحبُ الشرع يقول « لا زكاة فيما دون خمسة أَوْسُقٍ » .
أو يسأل عن امرأة أنكَحَتْ نفسها بدون إذن وليها ؟ فيقول « نكاحها صحيح ، وصاحبُ الشرع يقول « فنكاحها باطل [باطل ، باطل] » .

أو يسأل عن المحلل والمحلل له : هل يستحقان اللعنة ؟ فيقول : لا يستحقان اللعنة « وقد لعنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير وجه .

أو يسأل : هل يجوز إكمال شعبان ثلاثين يوماً ليلة الإغناء ، فيقول : لا يجوز إكماله ثلاثين يوماً ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا » .

أو يسأل عن المَطْلَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ : هل لها نفقة وسكنى ؟ فيقول : نعم لها النفقة والسكنى « وصاحبُ الشرع يقول « لا نفقة لها ولا سكنى » .

أو يسأل عن الإمام : هل يستحب له أن يُسَلِّمَ في الصلاة تسليمتين ؟ فيقول : يكره ذلك ولا يستحب « وقد رَوَى خَمْسَةُ عَشَرَ نَفْسًا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ « كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » .

أو يسأل عن رفع يديه عند الركوع والرفع منه « هل صلاته مكروهة أو [هي] ناقصة ؟ فيقول : نعم تَكْرَهُ صلاتُهُ أو هي ناقصة ، وربما غَلَا فقال : باطلة « وقد روى بضعة وعشرون نفساً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ « عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ « وَعِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَعِنْدَ الرِّفْعِ مِنْهُ « بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ لَا مَطْلَعْنَ فِيهَا .

أو يسأل عن بَوْلِ الْغَلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ : هل يجزى فيه الرش ؟ أم يجب الغسل ؟ فيقول : لا يجزى [فيه الرش] وصاحبُ الشرع يقول « يُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ « وَرَشَّهُ [هُوَ] بِنَفْسِهِ .

أو يسأل عن التيمم : هل يكفي بضربة واحدة إلى الكوعين ، فيقول « لا يكفي ولا يجزىء « وصاحبُ الشرع قد نصَّ على أنه يكفي نصّاً صحيحاً لا مدّفع له .

أو يسأل عن بيع الرطب بالتمر : هل يجوز ؟ فيقول : نعم [يجوز] ، وصاحبُ الشرع يسأل عنه فيقول « لَا آذَنُ » .

أو يسأل عن رجل أعتق ستة عبيد لا يملك غيرهم عند موته : هل تكفل الحرية في اثنين منهم أو يعتق من كل واحد سدسه ؟ فيقول : لا تكفل الحرية في اثنين منهم ، وقد أقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكمل الحرية في اثنين وأرق أربعة .

أو يسأل عن القرعة : هل هي جائزة أم باطلة ؟ فيقول : لا ، بل هي باطلة . وهي من أحكام الجاهلية ، وقد أقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بالقرعة في غير موضع .

أو يسأل عن الرجل يصلي خلف الصف وحده : هل له صلاة أم لا [صلاة] له ؟ وهل يؤمر بالإعادة ؟ فيقول : نعم له صلاة ، ولا يؤمر بالإعادة ، وقد قال صاحب الشرع « لا صلاة له » وأمره بالإعادة .

أو يسأل : هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر ؟ فيقول : نعم له رخصة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا أجِدُ لك رخصة » .

أو يسأل عن رجل أسلف رجلاً ماله وباعه سلعة : هل يحل ذلك ؟ فيقول نعم يحل ذلك ، وصاحب الشرع يقول « لا يحل سَلَفٌ وبيع » .

ونظائر ذلك كثيرة جداً ، وقد كان السلف الطيب يشدد نكيرهم وغضبهم على مَنْ عارض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى أو قياس أو استحسان أو قول أحد من الناس كائناً من كان ، ويهجرون فاعل ذلك ، وينكرون على مَنْ يضرب له الأمثال ، ولا يُسوِّغون غير الانقياد له والتسليم والتلقى بالصنع والطاعة ، ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قبوله حتى يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قول فلان وفلان ، بل كانوا عاملين بقوله (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) ، وبقوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك

فَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ۖ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُوْا تَسْلِيمًا) وبقوله تعالى: (اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونَهُ أَوْلِيَاءَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) وأمثالها ۖ فدفننا إلى زمان إذا قيل لأحدهم « ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا وكذا » يقول: مَن قال بهذا^(١)؟ ويحمل هذا دفنًا في صدر الحديث، أو يحمل جهله بالقائل [به] حُجَّة له في مخالفته وترك العمل به ۖ ولو نصح نفسه لعلم أن هذا الكلام من أعظم الباطل، وأنه لا يحمل له دفع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الجهل ۖ وأقبح من ذلك عذره في جهله؛ إذ يعتقد أن الإجماع منعقد على مخالفة تلك السنة، وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين، إذ ينسبهم إلى اتفافهم على مخالفة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع ۖ وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث ۖ فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنة، والله المستعان.

ولا يعرف إمام من أئمة الإسلام البتة قال: لا نعمل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نعرف مَن عمل به ۖ فإن جهل من بلغه الحديث من عمل به لم يحمل له أن يعمل به كما يقول^(٢) هذا القائل.

الفائدة الخامسة والخمسون: إذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله أو سنة لا يجوز إخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه النصوص عن التأويلات الفاسدة لموافقة نخلته وهواه، ومَن فعل ذلك استحق المنع من لتوافق مذهب الإفتاء والحجز عليه ۖ وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا.

قال أبو حاتم الرازي: حدثني يونس بن عبد الأمل قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل

(١) في نسخة « من قال هذا » . (٢) في نسخة « كما يقوله » .

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الإسناد به فهو المنتهى .
والإجماع أكبر من الخبر الفرد ، والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعنى فما
أشبه منها ظاهره أو لآها به ، فإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسنادا أو لآها ،
وليس المنقطع بشيء ، ماعدا منقطع سعيد بن المسيب . ولا يقاس أصل على أصل
ولا يقال لأصل : لم ؟ وكيف ؟ وإنما يقال للفرع : لم ؟ فإذا صح قياسه على الأصل
صح وقامت به الحجة . رواه الأعمش عن [ابن] أبي حاتم .

وقال أبو المعالي الجويني في الرسالة النظامية ، في الأركان الإسلامية :
ذهب أئمة السلف إلى الأنكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها
وتفويض معانيها إلى الرب تعالى ، والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقد اتباع
سلف الأمة ؛ فالأولى الاتباع وترك الابتداع . والدليل السمعى القاطع في ذلك أن
إجماع الأمة حجة متبعة . وهو مستند معظم الشريعة . وقد درج صاحب الرسول
صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها ، وم صفوة
الإسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة . وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة
والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، ولو كان تأويل هذه الظواهر
مسوغا أو محتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة .
وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين لهم على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك
قاطعا بأنه الوجه المتبع . فحق على ذى الدين أن يعتد تنزيه الباري عن صفات
المحدثين . ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكمل معناها إلى الرب تعالى .
وعند إمام القراء وسيدهم الوقوف على قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله) من العزائم
ثم الابتداء بقوله (والراسخون في العلم يقولون آمنا به) .

وما استحسّن من كلام مالك أنه سئل عن قوله تعالى (الرحمن على العرش
استوى) : كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان
به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، فلتجبر آية الاستواء والجهى وقوله (لما خلقت

بيدي) وقوله (ويبقى وجه ربك) وقوله (تجربى بأعيننا) وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا، انتهى كلامه .

وقال أبو حامد الغزالي : العوَاب لِاخْتَلَفِ سُلُوكِ السَّلَفِ فِي الْإِيمَانِ لِلرَّسْلِ وَالتَّصَدِيقِ الْمَجْمُولِ « وما قاله الله ورسوله » بِلَا بَحْثٍ وَتَفْتِيشٍ .

وقال في كتاب التفرقة : الحق الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأساً ، والحذر عن اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة ، وحسم باب السؤال رأساً ، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث ، إلى أن قال : ومن الناس مَنْ يبادر إلى التأويل ظناً لا قطعاً ، فإن كان فتحُ هذا الباب والتصريح به يؤدي إلى تشويش قلوب العوام بُدِّعَ صاحبه « وكل مالم يؤثر عن السلف ذكره وما يتعلق من هذه الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير مَنْ يغير الظواهر بغير برهان قاطع .

وقال أيضاً : كل مالم يحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله ولم يتصور أن يقوم على خلافه برهان فخالفته تكذيب محض ، وما تطرق إليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد ، فإن كان برهانه قاطعاً وجب القول به ، وإن كان للبرهان يفتيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة « وإن عظم ضرره في الدين فهو كفر . قال : ولم تجر عادة السلف بهذه المجادلات ^(١) ، بل شددوا القول على من يخوض في الكلام « ويشغل بالبحث والسؤال .

وقال أيضاً : الإيمان المستفاد من الكلام ضعيف « والإيمان الراسخ إيمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بقرآن يتعذر التعبير عنها .

قال : وقال شيخنا أبو المعالي : يحرص الإمام ما أمكنه على جمع عامة الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك « انتهى .

(١) في نسخة « المحاولات » .

وقد اتفقت الأئمة الأربعة على ذم الكلام وأهله ، وكلام الإمام الشافعي ومذهبه فيهم معروف عند جميع أصحابه ، وهو أنهم يُضَرَّبُونَ وَيُطَافُ بِهِمْ فِي قِبَائِلِهِمْ وَعَشَائِرِهِمْ : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام .

وقال : لقد أطلعت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه . وقال : لأن يُبْتَلَى العبدُ بكل شيء نهى عنه غير الكفر أيسرُ من أن يبتلى بالكلام ، وقال لخص الفرد^(١) : أنا أخالفك في كل شيء حتى في قول لا إله إلا الله . أنا أقول لا إله إلا الله الذي يُرَى في الآخرة والذي كلم موسى تكليماً . وأنت تقول : لا إله إلا الله الذي لا يُرَى في الآخرة ولا يتكلم .

وقال البيهقي في مناقبه : ذكر الشافعي إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة فقال : أنا مخالف له في كل شيء ، وفي قوله لا إله إلا الله ، لست أقول كما يقول . أنا أقول : لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء حجاب ، وذلك يقول : لا إله إلا الله الذي خلق كلاماً أئتمّه موسى من وراء حجاب .

وقال في أول خطبة رسالته : الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه ، وفوق ما يصفه به الواصفون من خلقه . وهذا تصريح بأنه لا يوصف إلا بما وصف به نفسه تعالى ، وأنه يتعالى ويتنزه عما يصفه به المتكلمون وغيرهم بما لم يصف به نفسه .

وقال أبو نصر أحمد بن محمد بن خالد السجزي : سمعت أبي يقول : قلت لأبي العباس بن سريج : ما التوحيد ؟ فقال : توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتوحيد أهل الباطل الخوض في

(١) هكذا في النسختين بالدال وفي التقريب بالحاء المعجمة أي الفريخ .

في الأعراض والأجسام . وإنما بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليُنْكَرَ ذلك .

وقال بعض أهل العلم : كيف لا يَخْشَى الكَذِبَ على الله ورسوله مَنْ يحمل
كلامه على التأويلات المستنكرة والمجازات المستكرهة التي هي بالألغاز والأحاجي
أولى منها بالبيان والهداية ؟ وهل يأمن على نفسه أن يكون ممن قال الله فيهم (ولكم
الْوَيْلُ مما تصفون) قال الحسن : هي والله لكل واصف كذباً إلى يوم القيامة ، وهل
يأمن أن يتناوله قوله تعالى (وكذلك نجزي المفلحين) قال ابن عيينة : هي لكل مفترٍ
من هذه الأمة إلى يوم القيامة ، وقد نزه سبحانه نفسه عن كل ما يَصِفُهُ به خلقه إلا
المرسلين فإيهم إنما يصفونه بما أذن لهم أن يصفوه به ، فقال تعالى (سبحان ربك
رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين) وقال تعالى (سبحان الله عما يصفون
إلا عباد الله المخلصين) ويكتفى المتأولين كلام الله ورسوله بالتأويلات التي لم
يُرَدِّها ولم يدل عليها كلام الله أنهم قالوا برأيهم على الله ، وقدّموا آراءهم على
نصوص الوحي ، وجعلوها عياراً على كلام الله ورسوله . ولو علموا أي باب شر
فَتَحُّوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة . وأي بناء للإسلام هَدَمَوابها . وأي معاقل
وَحُصُون استباحوها لكان^(١) أحدم أن يخرج من السماء إلى الأرض أحب إليه
من أن يتعامل شيئاً من ذلك . فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله للتأولون
عذراً له فيما تأوله هو ، وقال : ما الذي حرم على التأويل وأباحه لكم ؟ فتأولت
الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد ، وكان تأويلهم من جنس تأويل منكري
الصفات ، بل أقوى منه لوجوه عديدة يعرفها مَنْ وازن بين التأويلين ، وقالوا :
كيف نحن نعاقب على تأويلنا وتؤجرون أتم على تأويلكم ؟ قالوا : ونصوص
الوحي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه بالمعاد ، ودلالة النصوص عليها أبين

(١) في نسخة . وكان أحدم - إلخ .

فكيف يسوغ تأويلها بما يخالف ظاهرها ولا يسوغ لنا تأويل نصوص المعاد ۝ وكذلك فعلت الرافضة في أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، وكذلك فعلت المعتزة في تأويل أحاديث الرؤية والشفاعة ۝ وكذلك القدرية في نصوص القدر ۝ وكذلك الحرورية وغيرهم من الطوائج في النصوص التي تخالف مذاهبهم ۝ وكذلك القرامطة والباطنية طرّدت الباب ، وطّمت الوادي على القرى ۝ وتأولت الدين كله ، فأصلُ خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرْده الله ورسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مراده ۝ وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل ۝ وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل ؟ فن بابہ دخل إليها ، وهل أريقَت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل ۝

وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط ۝ بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسادات حتى دخلها التأويل ، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد .

الأديان السابقة
إنما فسدت
بالتأويل

وقد تواترت البشارات بصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم في الكتب المقدّمة ، ولكن سَلَطُوا عليها التأويلات فأفسدوها ، كما أخبر سبيحانه عنهم من التحريف والتبديل والسكران ، فالتحريف تحريف المعاني بالتأويلات التي لم يرْدها المتكلم بها ، والتبديل تبديل لفظ بلفظ آخر ، والسكران جَحْذُهُ . وهذه الأدواء الثلاثة منها غيرت الأديان والملة ۝ وإذا تأملتَ دين المسيح وجدت النصراني إنما تَطَرَّقُوا إلى إفساده بالتأويل بما لا يكاد يوجد قط مثله في شيء من الأديان ، ودخلوا إلى ذلك من باب التأويل . وكذلك زنادقة الأمم جميعهم إنما تَطَرَّقُوا إلى إفساد ديانات الرسل صلوات الله وسلامه عليهم بالتأويل ، ومن بابہ دخلوا ، وهى أساسه بنوا ، وعلى نقطه خطوا .

دواعي
التأويل

والتأولون أصنافٌ عديدةٌ . بحسب الباعث لهم على التأويل ، وبحسب قصور أفهامهم ووُفورها . وأعظمهم توغلا في التأويل الباطل مَنْ فسَدَ قَصْدُهُ وفهمه ، فكلما ساء قصده وقصر فهمه كان تأويله أشدَّ انحرافا ، فمنهم من يكون تأويله لنوع هوّى من غير شبهة . بل يكون على بصيرة من الحق . ومنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت له أخفّت عليه الحق [ومنهم من يكون تأويله لنوع هدى من غير شبهة ، بل يكون على بصيرة من الحق] ومنهم من يجتمع له الأمران الهوى في القصد والشبهة في العلم .

بعض آثار
التأويل

وبالجملة فافتراق أهل الكتابين . وافتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إنما أوجبه التأويل . وإنما أريقَت دماء المسلمين يوم الجمل وصفين والحرّة وفتنة ابن الزبير وهم جرا بالتأويل . وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية من باب التأويل ، فما امتحن الإسلام بمحنة قطّ إلا وسببها التأويل ؛ فإن محنته إما من المتأولين . وإما أن يسلط عليهم الكفار بسبب ما ارتكبوا من التأويل وخالفوا ظاهر التنزيل وتعلّوا بالأباطيل ، فما الذي أراق دماء بنى جذيمة وقد أسلموا غير التأويل حتى رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وتبرأ إلى الله من فعل المتأول بقتلهم وأخذ أموالهم . وما الذي أوجب تأخر الصحابة رضي الله عنهم يوم الحديبية عن موافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم غير التأويل حتى اشتد غضبه لتأخيرهم عن طاعته حتى رجعوا عن ذلك التأويل ؟ وما الذي سَفَكَ دَمَ أمير المؤمنين عثمان ظلما وعدوانا وأوقع الأمة فيما أوقعها فيه حتى الآن غير التأويل . وما الذي سَفَكَ دَمَ علي رضي الله عنه وابنه الحسين وأهل بيته رضي الله تعالى عنهم غير التأويل ؟ وما الذي أراق دَمَ حمّار بن ياسر وأصحابه غير التأويل . وما الذي أراق دَمَ ابن الزبير وحجر بن هدى وسعيد بن جبّير وغيرهم من سادات الأمة غير التأويل ؟ وما الذي أريقَت عليه دماء العرب في فتنة أبي مسلم غير التأويل ؟

وما الذي جرّد الإمام أحمد بين العقابين وضرب الشياطين حتى عَجَبَت الخليفة إلى ربها تعالى غير التأويل ؟ وما الذي قتل الإمام أحمد بن نصر الخزاعي وخَلَدَ خلقاً من العلماء في السجون حتى ماتوا غير التأويل ؟ وما الذي سَلَطَ سيوفَ التتار على دار الإسلام حتى ردوا أهلها غير التأويل ؟ وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلا من باب التأويل ؟ وهل فتح باب التأويل إلا مضادةً ومناقضةً لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي امتنَّ الله في كتابه على الإنسان بتعليمه إياه ؛ فالتأويل بالألغاز والأحاجي والأغلوطنات أولى منه بالبيان والتبيين ، وهل فرق بين دفع حقائق ما أخبرت به الرسل عن الله وأمرت به بالتأويلات الباطلة المخالفة له وبين رَدِّه وعدم قبوله ؟ ولكن هذا رد جمود وممانعة ، وذلك رد خداع ومصانعة .

قال أبو الوليد بن رشد المالكي في كتابه المسمى بـ «الكشف عن مناهج الأدلة» : وقد ذكر التأويل وجنابته على الشريعة ، إلى أن قال : (وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) وهؤلاء أهل الجدل والكلام ، وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأوّلوا كثيراً مما ظنّوه ليس على ظاهره ، وقالوا : إن هذا التأويل هو المقصود به ، وإنما أمر الله به في صورة التشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم ، ونعوذ بالله من سوء الظن بالله ، بل نقول : إن كتاب الله العزيز إنما جاء مُعْجِزاً من جهة الوضوح والبيان ، فما أبعد من مقصد الشارع مَنْ قال فيما ليس بمتشابه : إنه متشابه . ثم أول ذلك التشابه بزعمه . وقال لجميع الناس : إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل . مثل ما قالوه في آية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا : إن ظاهره متشابه ، ثم قال : وبالجملّة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع إذا تأملت وجدّت ليس يقوم عليها برهان .

إلى أن قال : ومثال مَنْ أول شيئاً من الشرع وزعم أن ما أوله هو الذى قصده مثل المتأولين الشرع مثال مَنْ أتى إلى دواء قدر كُبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو أكثرهم فجاء رجل فلم يلاحظ ذلك الدواء الأعظم لرداء مزاج كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس ، فزعم أن بعض تلك الأدوية التى صرح باسمها الطبيب الأول فى ذلك الدواء العام المنفعة لم يرد به ذلك الدواء العام الذى جرت العادة فى اللسان أن يدلّ بذلك الاسم عليه ، وإنما أراد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعاره بعيدة ، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم ، وجعل فيه بدله الدواء الذى ظن أنه قصده الطبيب . وقال للناس : هذا هو الذى قصده الطبيب الأول . فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذى تأوله عليه هذا المتأول . ففسدت أمزجة كثير من الناس . فجاء آخرون فشعروا بفساد أمزجة الناس من ذلك الدواء المركب ، فرأوا إصلاحه بأن بدّلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول . ففرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول ، فجاء ثالث فتأول فى أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثانى ، ففرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين . فجاء متأول رابع فتأول دواء آخر غير الأدوية المتقدمة ؛ ففرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة ؛ فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الأعظم ، وسقط للناس التأويل على أدويته ، وغيروها وبدّلوها عرّض منه للناس أمراض شتى . حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب فى حق أكثر الناس ، وهذه هى حالة الفرق الحادثة فى هذه الشريعة مع الشريعة ، وذلك أن كل فرقة منهم تأولت غير التأويل الذى تأولته الفرقة الأخرى ، وزعمت أنه هو الذى قصده صاحب الشرع حتى تمزق الشرع كل تمزق ، وبعُد جدا عن موضوعه الأول ، ولما علم صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أن مثل هذا يعرض ولا بدّ فى شريعته قال صلى الله عليه وسلم : « ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها فى النار ، إلا واحدة » . يعنى بالواحدة التى سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوّه .

وأنت إذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل تبينت أن هذا المثال صحيح .

وأول مَنْ غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم . ثم الأشعرية ، ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد فطم الوادي على القرى . هذا كلامه بلفظه .

ولو ذهبنا نستوعب ما جَنَاهُ التأويل على الدنيا والدين وما نال الأمم قديما وحديثا بسببه من الفساد لاستدعى ذلك عِدَّةَ أسفار ، والله المستعان .

الفائدة السادسة والخمسون : لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتي إذا لم تطمئن نفسه . وَحَاكَ في صدره من قبوله ، وتردد فيها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « اسْتَفْتِ نَفْسَكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ » فيجب عليه أن يستفتي نفسه أولا . ولا تخلصه فتوى المفتي من الله إذا كان يعلم أن الأمر في الباطن بخلاف ما أفتاه ، كما لا ينفعه قضاء القاضي له بذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَضَيْتَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ » والمفتي والقاضي في هذا سواء ، ولا يظن المستفتي أن مجرد فتوى الفقيه تبيح له ما سأل عنه إذا كان يعلم أن الأمر بخلافه في الباطن ، سواء تردد أو حاك في صدره . لعلمه بالحال في الباطن . أو لشكه فيه ، أو لجهله به ، أو لعلمه جهل المفتي أو محاباته في فتواه أو عدم تقييده بالكتاب والسنة أو لأنه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الأسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس إليها ؛ فإن كان عدم الثقة والطمأنينة لأجل المفتي يسأل ثانيا وثالثا حتى تحصل له الطمأنينة ؛ فإن لم يجد فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها . والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة .

فإن كان في البلد مفتيان أحدهما أعلم من الآخر فهل يجوز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل ؟ فيه قولان للفقهاء ، وهما وجهان لأصحاب الشافعي وأحمد ؛ فمن جَوَّز

لا يعمل
بالفتوى حق
يطمئن لها
قلب المستفتي

ذلك رأى أنه يقبل قوله إذا كان وَخَدَهُ ، فوجود مَنْ هو أفضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ، ومن منع استفتاءه قال : المقصودُ حصولُ ما يغلب على الظن الإصابة « وغلبة الظن بفتوى الأعلَم أقوى فيتين » والحق التفصيل بأن المفضول إن ترجَّحَ بديانة أو وَرَعَ أو تحرَّ للصواب ، وعدم ذلك الفاضلُ فاستفتاء المفضول جائز إن لم يتعين « وإن استويا فاستفتاء الأعلَم أولى ، والله أعلم .

الترجىح
عند المفتي

الفائدة السابعة والخمسون : إذا لم يعرف المفتي لسان السائل ، أو لم يعرف المفتي لسان المفتي « أجزأ ترجمة واحد بينهما ؛ لأنه خبر محض فيكتفى فيه بواحد كأخبار الديانات [والطب] وطَرَدُ هذا الاكتفاء بترجمة الواحد في الجرح والتعديل ، والرسالة « والدعوى « والإقرار والإنكار بين يدي الحاكم ، والتعريف ، في إحدى الروايتين ، وهى مذهب أبى حنيفة « واختارها أبو بكر إجراء لها مجرى الخبر . والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع أقل من اثنين ، إجراء لها مجرى الشهادة ، وسلوكا بها سيلها « لأنها تثبت الإقرار عند الحاكم « وثبت عدالة الشهود وجرحهم « فافتقرت إلى العدد « كما لو شهد على إقراره شاهد واحد ؛ فإنه لا يكتفى به ، وهذا بخلاف ترجمة الفتوى والسؤال ؛ فإنه خبر مخض ، فافترقا .

ما يصنع للمفتي
في جواب
سؤال يحتمل
عدة صور

الفائدة الثامنة والخمسون : إذا كان السؤال محتملا لصور عديدة ؛ فإن لم يعلم المفتي الصورة المسئول عنها لم يجب عن صورة واحدة منها ، وإن علم الصورة المسئول عنها فله أن يخصها بالجواب « ولكن يُقَيِّدُ لثلاث يتوهم أن الجواب عن غيرها فيقول : إن كان الأمر كيت وكيت ، أو كان المسئول عنه كذا وكذا ؛ فالجواب كذا وكذا ، وله أن يُفَرِّدَ كل صورة بجواب ؛ فيفصل الأقسام المحتملة ، ويذكر حكم كل قسم ، ومنع بعضهم من ذلك لوجهين ؛ أحدهما : أنه ذريعة إلى تعليم الحيل ، وفتح باب لدخول المفتي وخروجه من حيث شاء ، الثانى : أنه سبب لازدحام أحكام تلك الأقسام على فهم العامى فيضيق مقصوده . والحق التفصيل ؛ فيكره حيث استلزم ذلك ، ولا يكره - بل يستحب - إذا كان فيه زيادة إيضاح وبيان وإزالة لبس ، وقد فصل

للنبي صلى الله عليه وسلم في كثير من أجوبته بقوله : « إن كان كذا فالأمر كذا » كقوله في الذي وقع على جارية امرأته « إن كان استكرهها فهي حرة ، وعليه لسيدها مثلها » وإن كانت مطاوعة فهي له ، وعليه لسيدها مثلها [وهذا كثير في فتاويه صلى الله عليه وسلم] .

الفائدة الثامنة والخمسون « وهي مما ينبغي التفتن له » إن رأى المفتي خلال السطور بيضا يحتمل أن يلحق به ما يفسد الجواب فليحترز منه « فر بما دخل من ذلك عليه مكروه ، فإذا أن يأمر بكتابة غير الورقة ، وإما أن يخط على البياض أو يشفله بشيء » ، كما يحترز منه كتاب الوثائق والمكاتيب .

ينبغي للمفتي أن يكون حذرا

وبالجملة فَلْيَكُنْ حَذِرًا فِطْنًا ، ولا يحسن ظنه بكل أحد ، وهذا الذي حَمَلَ بعض المفتين على أنه كان يقيد السؤال عنده في ورقة ثم يجيب في ورقة السائل « ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب ، وليس شيء من ذلك بلازم ، والاعتماد على قرائن الأحوال ومعرفة الواقع والعادة .

الفائدة الستون : « إن كان عنده مَنْ يثق بعلمه ودينه فينبغي له أن يشاوره » ولا يستقل بالجواب « ذهابا بنفسه وارتفاعا بها ، أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم ، وهذا من الجهل ، فقد أثبت الله سبحانه على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم ، وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) وقد كانت المسألة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فيستشير لها مَنْ حضر من الصحابة « وربما جمعهم وشاورهم » حتى كان يشاور ابن عباس رضي الله عنهما وهو إذ ذاك أحدثُ القوم سدا « وكان يشاور عليا كرم الله وجهه وعثمان وطاحه والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، ولا سيما إذا قصد بذلك تمرين أصحابه وتعليمهم » وشهدنا ذهانهم . قال البخاري في صحيحه « باب إلقاء

ويشغى له أن يشاور من يثق به

العالم المسألة على أصحابه « وأولى ما أتى عليهم المسألة التي مُثِّل عنها ، هذا ما لم يعارض ذلك مفسدة من إفساء سر السئ أو تعريضه للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين ، فلا ينبغي له أن يرتكب ذلك ، وكذلك الحكم في غير الرؤيا ، فالملقى والمعبر والطبيب يطلعون من أمرار الناس وعوراتهم على ما لا يطلع عليه غيرهم ؛ فعليهم استعمال السر فيما لا يحسن إظهاره .

يجعل بالملقى
أن يكثر من
الدعاء لنفسه
بالتوفيق

الفائدة الحادية والستون : حقيق بالملقى أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح « اللهم ربَّ جبرائيل ومكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون » اهْدِنِي لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » وكان شيخنا كثير الدعاء بذلك ، وكان إذا أشكلت عليه المسائل يقول « يا مُعَلِّمَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْنِي » ويكثر الاستعاذة^(١) بذلك اقتداء بمعاذ بن جبل رضى الله عنه حيث قال للمالك بن يخامر السَّكْسَكِي عند موته ، وقد رآه يبكي ، فقال : والله ما أبكى على دنيا كنت أصيبها منك ، ولكن أبكى على العلم والإيمان اللذين كنت أتعلمهما منك ، فقال معاذ بن جبل رضى الله عنه : إن العلم والإيمان مكانهما ، من ابتغاهما وَجَدَهُمَا ، أطلب العلم عند أربعة : عند عويمر أبي الدرداء ، وعند عبد الله بن مسعود ، وأبي موسى الأشعري ، وذكر الرابع ، فإن عَجَزَ عنه هؤلاء فسأُرْ أهل الأرض عنه أعجز ، فعليك بعلم إبراهيم صلوات الله عليه .

وكان بعض السلف يقول عند الإفتاء : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

وكان مكحول يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وكان مالك يقول : ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وكان بعضهم يقول : (رَبِّ اشرحْ لِي صَدْرِي ، ويسِّرْ لِي أَمْرِي ، واخْلَعْ عَقْدَةَ سِنِ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي) . وكان بعضهم يقول : اللهم وَفِّقْنِي واهْدِنِي وسدِّدْنِي واجمعْ لِي بين الصواب والثواب وأعِزَّنِي

(١) في نسخة « الاستعاذة » .

من الخطأ والحرام . وكان بعضهم يقرأ الفاتحة ، وجربنا نحن ذلك فرأيناه من أقوى أسباب الإصابة

والمعول في ذلك كله على حسن النية ، وخلص القصد « وصدق التوجه في الاستمداد من المعلم الأول معلم الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ؛ فإنه لا يردُّ من صدق في التوجه إليه لتبليغ دينه وإرشاد عبيده ونصيحتهم والتخلص من القول عليه بلا علم ، فإذا صدقت نيته ورغبته في ذلك لم يعدم أجراً إن فاتته أجران ، والله المستعان .

وسئل الإمام أحمد « فقيـل له : ربما اشتدَّ علينا الأمر من جهتك ، فلمن نسأل بعدك ؟ فقال : سلوا عبد الوهاب الوراق » فإنه أهل أن يوفق للصواب . واقتدى الإمام أحمد بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون ؛ فإنهم تجلّ لهم أمور صادقة ، وذلك لقرب قلوبهم من الله ، وكلما قرب القلب من الله زالت عنه معارضة السوء ، وكان نور كشفه للحق أتم وأقوى ، وكلما بعد عن الله كثرت عليه المعارضات ، وضعف نور كشفه للصواب ؛ فإن العلم نور يقذه الله في القلب ، يفرق به العبد بين الخطأ والصواب .

وقال مالك للشافعي رضي الله عنهما في أول ما لقيه : إني أرى الله قد أتى على قلبك نوراً فلا تطفئه بظلمة المصيبة « وقد قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً) ومن الفرقان النور الذي يفرق به العبد بين الحق والباطل . وكلما كان قلبه أقرب إلى الله كان فرقانه أتم » وبالله التوفيق .

القائدة الثانية والستون : قد تكرر لكثير من أهل الإفتاء الإمساك عما لا يسمع المفتي أن يجعل غرض السائل سائق حكمه يسأله عن غرضه ، فإن صادفه عنده كتب له ، وإلا دلّاه على مُفتٍ أو مذهب

لا يسمع المفتي أن يجعل غرض السائل سائق حكمه

يكون غرضه عنده ، وهذا غير جائز على الإطلاق ، بل لابد فيه من تفصيل ، فإن كان المسئول عنه من مسائل العلم والسنة أو من المسائل العلميّات التي فيها نصٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَسعِ المفتي تركه إلى غرض السائل . بل لا يَسعُه توقفه في الإفتاء به على غرض السائل ، بل ذلك إنهم عظيم ، وكيف يَسعه من الله أن يُقدِّمَ غرضَ السائل على الله ورسوله ؟ وإن كانت المسألة من المسائل الاجتهادية التي يتجاذب أعنتها الأقوال والأقسيّة ، فإن لم يترجح له قولٌ منها لم يَسعِ له أن يترجح لغرض السائل ، وإن ترجح له قولٌ منها وظن أنه الحق فأولى بذلك ؛ فإن السائل إنما يسأل عما يلزمه في الحكم ويَسعُه عند الله . فإن عرفه المفتي أفتاه به سواء وافق غرضه أو خالفه ، ولا يَسعه ذلك أيضا إذا علم أن السائل يدور على من يفتيه بغرضه في تلك المسألة فيجمل استفثاءه تنفيذاً لغرضه ، لا تعبد الله بأداء حقه ، ولا يَسعه أن يدهه على غرضه أين كان . بل ولا يجب عليه أن يفتي هذا الضرب من الناس ؛ فإنهم لا يستفتون ديانة ، وإنما يستفتون توصلا إلى حصول أغراضهم بأي طريق اتفق . فلا يجب على المفتي مساعدتهم ؛ فإنهم لا يريدون الحق ، بل يريدون أغراضهم بأي طريق وافق ، ولهذا إذا وجدوا أغراضهم في أي مذهب اتفق اتبعوه في ذلك الموضوع وتمذهبوا به ، كما يفعل أرباب الخصومات بالدعوى عند الحكم ، ولا يقصد أحدهم حاكما بعينه ، بل أي حاكم نفذ غرضه عنده صار إليه .

وقال شيخنا رحمه الله مرة : أنا مخير بين إفتاء هؤلاء وتركهم ؛ فإنهم لا يستفتون للدين ، بل لوصولهم إلى أغراضهم حيث كانت ، ولو وجدوها عند غيري لم يَحِثُّوا إلى . بخلاف مَنْ يسأل عن دينه ، وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في حق مَنْ جاءه يتحاكم إليه لأجل غرضه لا لالتزامه لدينه صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب (فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ، وإن

تُعَرِّضُ عَنْهُمْ فَلَنْ يَصْرُوكَ شَيْئًا) فهو لا علم لم يلتزموا دينه لم يلزمه الحكم بينهم ، والله تعالى أعلم .

ذكر الفتوى
مع دليلها
أولى

الفائدة الثالثة والستون : عاب بعضُ الناس ذكر الاستدلال في الفتوى . وهذا العيب أولى بالعيب ، بل جمالُ الفتوى ورؤسُها هو الدليل ، فكيف يكون ذكر كلام الله ورسوله وإجماع المسلمين وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم والقيس الصحيح عيباً ؟ وهل ذكر قول الله ورسوله إلا طراز الفتاوى ؟ وقول المفتي ليس بموجب للأخذ به ، فإذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي أن يخالفه . وبرى هو من عهدَةِ الفتوى بلا علم . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسألة فيضرب لها الأمثال ويشبهها بنظائرها ، هذا وقوله وحده حجة . فما الظن بمن ليس قوله بحجة ولا يجب الأخذ به ؟ وأحسنُ أحواله وأعلاها أن يسوغ له قبولُ قوله ، وهيئات أن يسوغ بلا حجة ، وقد كان أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سُئِلَ أَحَدُهُمْ عن مسألة أفتى بالحجة نفسها ، فيقول : قال الله كذا ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو فعل كذا ، فيشفي السائل . وبيانُ القائل ، وهذا كثير جداً في فتاويهم لمن تأملها ، ثم جاء التابعون والأئمة بدمهم فكان أحدهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه ، وعلمه يأتي أن يتكلم بلا حجة ، والسائل يأتي بقبول قوله بلا دليل . ثم طال الأمد وبعد العهد بالعلم ، وتناصرت الميَم إلى أن صار بعضهم يجيب بنعم أولاً فقط ، ولا يذكر للجواب دليلاً ولا مأخذاً . ويعترف بقصوره وفضل من يفتي بالدليل ، ثم نزلنا درجة أخرى إلى أن وصلت الفتوى إلى عيب من يفتي بالدليل وذمه ، ولعله أن يحدث للناس طبقة أخرى لا يذري ما حالهم في الفتاوى ، والله المستعان .

هل يقلد المفتي
الميت إذا علم
عدالته ؟

الفائدة الرابعة والستون : هل يجوز للمفتي تقليد الميت إذا علم عدالته وأنه مات عليها من غير أن يسأل الحى فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي ، أصحابهما له ذلك ؛ فإن المذاهب لا تبطل بموت أصحابها ، ولو بطلت بموتهم لبطل ما بأيدي

الناس من الفقه عن أئمتهم ، ولم يَسْغُ لهم تقليدهم والعمل بأقوالهم . وأيضاً لو بطلت أقوالهم بموتهم لم يعتديهم في الإجماع والنزاع . ولهذا لو شهد الشاهدان ثم ماتا بعد الأداء وقبل الحكم بشهادتهما لم تبطل شهادتهما . وكذلك الراوى لا تبطل روايته بموته . فكذلك المفتى لا تبطل فتواه بموته . ومن قال تبطل فتواه بموته قال : أهليته زالت بموته ، ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد . ولأنه قد يتغير اجتهاده ، ومن حكى الوجهين في المفتى أبو الخطاب فقال : إن مات المفتى قبل عمل المستفتى فله العمل بها . وقيل : لا يعمل بها ، والله أعلم .

الفائدة الخامسة والستون : إذا استفتاه عن حكم حادثة فأفتاه وعمل بقوله ، إذا تكررت ثم وقعت له مرة ثانية . فهل له أن يعمل بتلك الفتوى الأولى أم يلزمه الاستفتاء الواقعة فهل مرة ثانية ؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد والشافعي ، فمن لم يلزمه بذلك قال : الأصل بقاء ما كان على ما كان . فله أن يعمل بالفتوى وإن أمكن تغير اجتهاده ، كما أن له أن يعمل بها بعد مدة من وقت الإفتاء وإن جاز تغير اجتهاده . ومن منعه من ذلك قال : ليس على ثقة من بقاء المفتى على اجتهاده الأول . فله أن يرجع عنه فيكون المستفتى قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه . ولهذا رجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي ، واحتجوا بقول ابن مسعود : من كان منكم مُسْتَفْتًاً فَلْيَسْتَنْ بِمَنْ قَدْ مَاتَ ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ .

الفائدة السادسة والستون : هل يلزم المستفتى أن يبحث في أعيان المفتين ويسأل الأعم والأدنى أم لا يلزمه ذلك ؟ فيه مذهبان كما سبق ، وبيننا مأخذهما ، والصحيح أنه يلزمه ؛ لأنه المستطاع من تقوى الله على الأمور بها كلُّ أحدٍ ، وتقدم أنه إذا اختلف عليه مفتيان أحدهما أورع والآخَرُ أعلم فأيهما يجب تقليده ؟ فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهها .

وهل يلزم العامى أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟ فيه مذهبان

هل يلزم
استفتاء الأعم

هل على العالمى أن يتمذهب بمذهب واحد من الأربعة أو غيرهم ؟
أحدهما : لا يلزمه ، وهو الصواب المقطوع به ؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحدٍ من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه دون غيره ، وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة مبرأ أهلها من هذه النسبة ، بل لا يصح للعالمى مذهب ولو تمذهب به ؛ فالعالمى لا مذهب له .
لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال . ويكون بصيراً بالمذاهب على حسبه ، أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله ، وأما مَنْ لم يتأهل لذلك البتة بل قال : أنا شافعى . أو حنبلى ، أو غير ذلك ؛ لم يصر كذلك بمجرد القول ، كما لو قال : أنا فقيه ، أو نحوى ، أو كاتب ، لم يصر كذلك بمجرد قوله .

يوضحه أن القائل إنه شافعى أو مالكي أو حنفى يزعم أنه متبع لذلك الإمام ، سالك طريقه . وهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال . فأما مع جهله وبُعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من كل معنى ؟ والعالمى لا يتصور أن يصح له مذهب ، ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره ، ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة بحيث يأخذ أقواله كلها ويدعُ أقوالَ غيره .

وهذه بدعة قبيحة حَدَّثَتْ في الأمة ، لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام ، وهم أعلى رتبة وأجل قدراً وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك ، وأبعد منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء ، وأبعد منه قول من قال : يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة .

فيا لله العجب ! ماتت مذاهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام ، وبطلت جملةً إلا مذاهب أربعة

أنفس فقط من بين سائر الأئمة والفقهاء ، وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعا إليه أو دلّت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه ؟ والذي أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي أوجبه على مَنْ بعدهم إلى يوم القيامة ، لا يختلف الواجب ولا يتبدل ، وإن اختلفت كيفية أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضاً تابع لما أوجبه الله ورسوله ، ومنّ صحح للعامة مذهباً قال : هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذي انتسب إليه هو الحق « فعليه الوفاء بموجب اعتقاده ، وهذا الذي قاله هؤلاء لو صح للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه ، وتحريم تمّذهبه بمذهب نظير إمامه أو أرجح منه ، أو غير ذلك من الوازم التي يدل فسادها على فساد ملزوماتها » بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه أن يترك النص وأقوال الصحابة ويُقدّم عليها قول من انتسب إليه . وعلى هذا فله أن يستفتي مَنْ شاء من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم ، ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة ، كما لا يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده أو غيره من البلاد ، بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به حجازياً كان أو عراقياً أو شامياً أو مصرياً أو يمنياً ، وكذلك لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين ، بل إذا وافقت القراءة رسم المصحف الإمام وصحّت في العربية وصح سندُها جازت القراءة بها وصحّت الصلاة بها انفاً ، بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال ، والثاني تبطل الصلاة بها ، وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد ، والثالث : إن قرأ بها في ركن لم يكن مؤدياً لقرضه ، وإن قرأ بها في غيره لم تكن مبطلّة ، وهذا اختيار أبي البركات ابن تيمية ، قال : لأنه لم يتحقق الإتيان بالركن في الأول ولا الإتيان

بالمبطل في الثاني ، ولكن ليس له أن يتبع رُخَصَ المذاهب وأخذ غرضه من أى مذهب وجده فيه ، بل عليه اتباع الحق بحسب الإمكان .

ما الحكم إذا
اختلف
مفتيان ؟

الفائدة السابعة والستون : فإن اختلف عليه مُفتيان فأكثر ، فهل يأخذ بأغلب الأقوال ، أو بأخفها ، أو يتخير ، أو يأخذ بقول الأعلَم أو الأورع ، أو يعدل إلى مُفتٍ آخر ، فينظر من يوافق من الأولين فيعمل بالفتوى التى يوقع عليها ، أو يجب عليه أن يتحرَّرَ ويبحث عن الراجح بحسبه ؟ فيه سبعة مذاهب . أرجحها السابع : فيعمل كما يعمل عند اختلاف الطريقتين أو الطيبيتين أو المشيرين كما تقدم ، وبالله التوفيق .

هل يجب العمل
بفتوى المفتى ؟

الفائدة الثامنة والستون : إذا استفتى فأفتاه المفتى ، فهل تصير فتواه موجبة على المستفتى العمل بها بحيث يكون عاصياً إن لم يعمل بها أولاً يوجب عليه العمل ؟ فيه أربعة أوجه لأصحابنا وغيرهم ، أحدها أنه لا يلزمه العمل بها إلا أن يلتزمه هو ، والثانى أنه يلزمه إذا شرعَ فى العمل ؛ فلا يجوز له حينئذ الترك ، والثالث أنه إن وقع فى قلبه صحة فتواه وأنها حق لزمه العمل بها ، والرابع : أنه إذا لم يجد مفتياً آخر لزمه الأخذ بفتياه ؛ فإن قرَّضه التقليد وتقوى الله ما استطاع ، وهذا هو المستطاع فى حقه ، وهو غاية ما يقدر عليه ، وإن وجد مُفتياً آخر فإن وافق الأول فأبلغ فى لزوم العمل ، وإن خالفه فإن استبان له الحق فى إحدى الجهتين لزمه العمل به ، وإن لم يستبأن له الصواب فهل يتوقف ، أو يأخذ بالأخوطة ، أو يتخير ، أو يأخذ بالأسهل ؟ فيه وجوه تقدمت .

العمل بخط
المفتى وما
يشبه ذلك

الفائدة التاسعة والستون : يجوز له العمل بخط المفتى وإن لم يسمع الفتوى من لفظه إذا عرف أنه خطه أو أعلمه به مَنْ يسكن إلى قوله ، ويجوز له قبول قول الرسول إن هذا خطه وإن كان عبداً أو امرأة أو صبيّاً أو فاسقاً ، كما يقبل قوله فى الهدية والإذن فى دخول الدار اعتماداً على القرائن والعرف . وكذا

يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتابة الوقف، على كتاب أو رباط، أو خان أو محو فيدخله وينتفع به. وكذلك يجوز له الاعتماد على ما يجده بخط أبيه في برنامج أن له على فلان كذا وكذا، فيحلف على الاستحقاق. وكذا يجوز للمرأة الاعتماد على خط الزوج أنه أبانها فلها أن تتزوج بناء على الخط، وكذا الوصي والوارث يعتمد على خط الموصى فينفذ ما فيه وإن لم يشهد شاهدان. وكذا إذا كتب الراوى إلى غيره حديثاً جاز له أن يعتمد عليه ويعمل به، ويرويه بناء على الخط إذا تيقن ذلك كله. هذا عمل الأمة قديماً وحديثاً من عهد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الآن. وإن أنكره من أنكره.

ومن العجب أن من أنكر ذلك وبالع في إنكاره، ليس معه فيما يفتى به إلا مجرد كتاب قيل: إنه كتاب فلان. فهو يقضى به ويفتى ويحل ويحرم، ويقول: هكذا في الكتاب، والله الموفق.

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه إلى الملوك وإلى الأمم يدعّوهم إلى الإسلام فتقوم عليهم الحجة بكتابه. وهذا أظهر من أن ينكر، والله التوفيق.

الفائدة السبعون: إذا حَدَّثَتْ حادثة ليس فيها قول لأحد من العلماء، فهل يجوز الاجتهاد فيها بالإفتاء والحكم أم لا؟ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: يجوز. وعليه تدل فتاوى الأئمة وأجوبتهم؛ فإنهم كانوا يسألون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجتهدون فيها، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران». وإن اجتهد فأخطأ فله أجر. وهذا يعم ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه أقوالاً واجتهد في الصواب منها، وعلى هذا دَرَجَ السلف والخلف. والحاجة داعية إلى ذلك لكثرة

ما العمل إذا
حدثت حادثة
ليس فيها قول
لأحد من
العلماء؟

الوقائع واختلاف الحوادث ، ومن له مباشرة افتاوى الناس يعلم أن المنقول وإن اتسع غاية الاتساع فإنه لا يفي بوقائع العالم جميعاً ، وأنت إذا تأملت الوقائع رأيت مسائل كثيرة واقعة وهى غير منقولة ، ولا يعرف فيها كلام لأئمة المذاهب ولا لأتباعهم .

والثانى : لا يجوز له الإفتاء ولا الحكم ، بل يتوقف حتى يظفر فيها بقائل ، قال الإمام أحمد لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم فى مسألة ليس لك فيها إمام .
والثالث : يجوز ذلك فى مسائل الفروع ، لتعلقها بالعمل ، وشدة الحاجة إليها ، وسهولة خطرها ، ولا يجوز فى مسائل الأصول .

والحق التفصيل ، وأن ذلك يجوز - بل يستحب - أو يجب - عند الحاجة وأهلية الفتى والحاكم ، فإن عدم الأمران لم يحز . وإن وجد أحدهما دون الآخر احتمل الجواز ، والمنع ، والتفصيل ، فيجوز للحاجة دون عدمها ، والله أعلم .

فصل

ولنختم الكتاب بذكر فصول يسير قدرها ، عظيم أمرها . من فتاوى إمام المفتين^(١) ، ورسول رب العالمين ، تكون روحاً لهذا الكتاب . ورقاً على جلة هذا التأليف .

فصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سُئل عن رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى ، فقال : « هَلْ تُضَارُّونَ »^(٢) فى رؤية الشمس صَحْوًا فى الظهيرة . ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا ، فقال « هل تضارون »^(٣) فى رؤية القمر ليلة البدر صَحْوًا ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا ، قال « فإنكم تروونه كذلك » . متفق عليه .

وسئل : كيف نراه ونحن ملء الأرض وهو واحد ؟ فقال « أنبشكم عن ذلك .

(١) فى نسخة « إمام المتقين » . (٢) فى نسخة « تضامون » وكلاهما صحيح .

فتاوى فى
مسائل من
العقيدة

في آلاء الله ، الشمس والقمر آية منه صغيرة تَرَوْنَهُمَا وَيُرِيَاكُمْ سَاعَةً وَاحِدَةً لَا تَتَّصِلُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا ، وَاهْمَرُوا لِهَيْكَلِهِمْ أَقْدَرُ عَلَى أَنْ يَرَاكُمْ وَتَرُونَهُ ۥ ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .
وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ ، وَمَا يَعْمَلُ النَّاسُ فِيهِ ، أَمْرٌ قَدْ قُضِيَ وَفَرِغَ مِنْهُ أَمْ أَمْرٌ يَسْتَأْنَفُ ؟ فَقَالَ « بَلْ أَمْرٌ قَدْ قُضِيَ وَفَرِغَ مِنْهُ »
فَسُئِلَ حِينَئِذٍ : فَعِيمُ الْعَمَلِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ « انْعَمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُيِّقَ لَهُ ،
أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ ۥ ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى)
إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ ، ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سُئِلَ عَمَّا يَكْتُمُهُ النَّاسُ فِي ضَمَائِهِمْ ۥ هَلْ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ ۥ نَعَمْ ۥ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سُئِلَ : أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ تَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَى السَّائِلِ ، وَقَالَ « كَانَ فِي عَمَاءٍ مَافَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ »
ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سُئِلَ عَنْ مَبْدَأِ تَخْلِيقِ هَذَا الْعَالَمِ ، فَأَجَابَ
بَأَنَّهُ قَالَ « كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ
كُلَّ شَيْءٍ » ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سُئِلَ : أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ ؟
فَقَالَ ۥ عَلَى الصَّرَاطِ ۥ وَفِي لَفْظٍ آخَرَ « هُمْ فِي الظِّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ » ۥ فَسُئِلَ : مَنْ
أَوَّلُ النَّاسِ إِجَازَةً ، فَقَالَ « قُرَاءَةُ الْمُهَاجِرِينَ » ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْجَوَابَيْنِ
فَإِنَّ الظِّلْمَةَ أَوَّلُ الصَّرَاطِ ؛ فَهَنَّاكَ مَبْدَأَ التَّبْدِيلِ ۥ وَتَمَامَهُ وَهُمْ عَلَى الصَّرَاطِ .

وسُئِلَ صلى الله عليه وسلم عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَسَوْفَ يَحْسَابُكُمْ حِسَابًا بَسِيرًا)
فَقَالَ « ذَلِكَ الْعَرَضُ » ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أول طعام يأكله أهل الجنة ؟ فقال ■ زيادة كبد الخوت ■ فسئل صلى الله عليه وسلم : ما غذاؤهم على أثره ؟ فقال ■ يُفَخَّر لهم نَوْرُ الجنة الذي كان يأكل من أطرافها ■ فسئل صلى الله عليه وسلم : ما شراهم عليه [فيها] ؟ فقال ■ من عين فيها تسمى سلسيلا ■ ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل رأيت ربك ؟ فقال « نور أني أراه » ذكره مسلم ، فذكر الجواز ونبة على المانع من الرؤية وهو النور الذي هو حجاب الرب تعالى الذي لو كشفه لم يقم له شيء .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله كيف يجمعا بنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلى والسباع ؟ فقال للسائل ■ أنبتك بمثل ذلك في آلاء الله ، الأرض أشرفت عليها وهي مدرة بالية فقلت : لا تحيي أبداً ، ثم أرسل ربك عليها السماء فلم تلبث عليك إلا أياما ■ ثم أشرفت عليها وهي شربة واحدة ، ولعمرك إهلك لها أقدر على أن يجمعهم من الماء على أن يجمع نبات الأرض ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ما يفعل بنا ربنا إذا لقيناه ؟ فقال « تَمْرُصُونَ عليه بادية له صَفْحاً تُسَكَّم لا تخفى عليه خافية منكم ، فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من الماء فينضح بها قلبكم ، فلعمرك ما يخطى وجه واحد منكم منها قطرة ، فأما المسلم فتدع وجهه مثل الريلة^(١) البيضاء ، وأما الكافر فتحطمه بمثل الحميم الأسود ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : بم نبعث وقد حبس الشمس والقمر ؟ فقال للسائل « بمثل بَصَرِكَ ساعتك هذه » وذلك مع طلوع الشمس ■ وذلك في يوم أشرفت فيه الأرض ثم واجهته الجبال ■ فسئل صلى الله عليه وسلم : بم تجزى من حسناتنا وسيئاتنا ؟ فقال ■ الحسناتُ بشره أمثالها ، والسيئاتُ بمثلها أو يعفو ■ فسئل صلى الله عليه وسلم على ماء يطلع من الجنة ■ فقال ■ على أنهارٍ من عسل مصفى ■ وأنهار

(١) في نسخة « مثل الرطبة البيضاء » .

من كأس ما بها من صداع ولا ندامة » وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وماء غير آسن ، وفاكهة لمعر إلهك مما تعلمون وخير من مثله معه » وأزواج مطهرة » فسئل صلى الله عليه وسلم : أنفأهم أزواج ؟ فقال « الصالحات للصالحين ، تلذونهن مثل لذاتكم في الدنيا » ويلذونكم ، غير أن لا توالد » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن كيفية إتيان الوحى إليه » فقال « يأتينى أحياناً مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده على » فيفصم عني وقد وعيت ما قال ، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن شبه الولد بأبيه تارة وبأمه تارة » فقال « إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة كان الشبه له ، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل فالشبه لها » متفق عليه .

وأما ما رواه مسلم في صحيحه أنه قال « إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أذكرك الرجل بإذن الله » وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أنث بإذن الله » فكان شيخنا يتوقف في كون هذا اللفظ محفوظاً ، ويقول « المحفوظ هو اللفظ الأول . والإذكار والإيناث ليس له سبب طبعي » وإنما هو بأمر الرب تبارك وتعالى له أن يخلق كما يشاء ، ولهذا جعل مع الرزق والأجل والسعادة والشقاوة

قلت : فإن كان هذا اللفظ محفوظاً فلا تنافي بينه وبين اللفظ الأول » ويكون سبق الماء سبباً للشبهة وعلوه على ماء الآخر سبباً للذكار والإيناث » والله أعلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من ذراريهم ونسائهم ، فقال « هم منهم » حديث صحيح ، ومراده صلى الله عليه وسلم بكونهم منهم التبعية في أحكام الدنيا وعدم الضمان ، لا التبعية في عقاب الآخرة ؛ فإن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحججة عليه .

وسئل صلی الله علیه وسلم عن قوله تعالى (ولقد رآه نزلة أخرى) فقال :
 ■ إنما هو جبریل علیه السلام ، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين
 المراتين ■ ذكره مسلم .

ولما نزل قوله تعالى : (إنك ميت وإنهم ميتون ، ثم إنكم يوم القيامة عند
 ربكم تختصمون) سئل صلی الله علیه وسلم : يا رسول الله أياكروا علينا ما كان
 بيننا في الدنيا مع خواص الذنوب ؟ فقال : « نعم ليكررن عليكم حتى تؤدوا
 إلى كل ذي حق حقه ■ فقال الزبير : والله إن الأمر لشديد .

وسئل صلی الله علیه وسلم : كيف يحشر الكافر على وجهه ؟ فقال : ■ أليس
 الذي أمشاه في الدنيا على رجله قادرٌ أن يمشيه في الآخرة على وجهه ؟ ■ .

وسئل صلی الله علیه وسلم : هل تذكرن أهاليكم يوم القيامة ؟ فقال :
 ■ أما في ثلاث مواطن فلا يذكر أحدٌ أحداً ، حيث يوضع الميزان حتى يعلم أينقل
 ميزانه أم يخف ، وحيث يتطاير الكتب حتى يعلم كتابه من يمينه أو من شماله
 أو من وراء ظهره ، وحيث يوضع الصراط على جسر جهنم ، على حافته كلاليب
 وحسك ، يحبس الله به مَنْ يشاء من خلقه حتى يعلم أينجو أم لا ينجو » .

وسئل صلی الله علیه وسلم : يا رسول الله الرجل يحب القوم ولما يعمل
 بأعمالهم ■ فقال : ■ المرء مع من أحب » .

وسئل صلی الله علیه وسلم عن الكوثر ■ فقال : « هو نهر أعطانيه ربي
 في الجنة ، هو أشد بياضاً من اللبن ■ وأحلى من العسل ، فيه طيور أعناقها كأعناق
 الجزر » قيل : يا رسول الله إنها لفاعة ■ قال : « آكلها أنعم منها » .

وسئل صلی الله علیه وسلم عن أكثر ما يدخلُ الناس النار ، فقال :
 « الأَجْوَرُ قَانِ الفمُ والفرج » وعن أكثر ما يدخلهم الجنة ، فقال : « تقوى الله
 وحسن الخلق » ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المرأة تتزوج الرجلين والثلاثة، مع مَنْ تكون منهم يوم القيامة؟ فقال: «تخير فتكون مع أحسنهم خلقا».

وسئل صلى الله عليه وسلم: أى الذنب أعظم؟ فقال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» قيل: ثم ماذا؟ قال: «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك» قيل: ثم ماذا؟ قال: «أن تزنى بحليلة جارك».

وسئل صلى الله عليه وسلم: أى الأعمال أحب إلى الله؟ فقال: «الصلاة على وقتها» وفى لفظ: «لأول وقتها» قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد فى سبيل الله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «بر الوالدين».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: (يا أخت هارون) وبين عيسى وموسى عليهما السلام ما بينهما، فقال: «كانوا يسمون بأنبيائهم، وبالصالحين قبلهم».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أول أشراف الساعة؟ فقال: «نار تحسّرُ الناس من المشرق إلى المغرب».

وهذه إحدى مسائل عبد الله بن سلام الثلاث، والمسألة الثانية ما أول طعام يأكله أهل الجنة؟ والثالثة سبب شبه الولد بأبيه وأمه؛ فولد لها السكاذبون، وجعلوها كتاباً مستقلاً سموه مسائل عبد الله بن سلام. وهى هذه الثلاثة فى صحيح البخارى.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الإسلام، فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الإيمان؟ فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت».

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الإحسان، فقال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

وسئل صلی اللہ علیہ وسلم عن قوله تعالى : (والذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة) فقال : « هم الذين يَصُومُونَ ويصلون ويتصدقون ويخافون أن لا يقبل منهم » .

وسئل صلی اللہ علیہ وسلم عن قوله تعالى (وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم) لآية . فقال : « إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح على ظهره يمينه فاستخرج منه ذرية . فقال : خلقت هؤلاء للجنة . وبعمل أهل الجنة يعملون . ثم مسح [على] ظهره فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للنار . وبعمل أهل النار يعملون » فقال رجل : يا رسول الله فقيم العمل ؟ فقال : « إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل النار » .

وسئل صلی اللہ علیہ وسلم عن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) فقال : « بل ايتمروا بالمعروف ونهاها عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنياً مؤثرة وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العوام » .

وسئل صلی اللہ علیہ وسلم عن الأدوية والرثقى ، هل ترد من القدر شيئاً ؟ فقال : « هي من القدر » .

وسئل صلی اللہ علیہ وسلم عن يموت من أطفال المشركين . فقال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » وليس هذا قولاً بالتوقف كما ظنه بعضهم . ولا قولاً بمجازاة الله لهم على ما يعلمه منهم أنهم عاملوه لو كانوا عاشوا . بل هو جواب فصل ، وأن الله يعلم ما هم عاملوه وسيجزيهم على معلومه فيهم بما يظهر منهم يوم القيامة . لا على مجرد علمه ، كما صرحت به سائر الأحاديث وانفق عليه

أهل الحديث أنهم يمتحنون يوم القيامة ؛ فمن أطاع دخل الجنة ■ ومن عصى دخل النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن سَبَأٍ : هل هو أرض أم امرأة ، فقال : « ليس بأرض ولا امرأة ، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب ؛ فتَيَّامَنَ منهم ستة ، وتشام منهم أربعة ؛ فأما الذين تشاءموا فَلَخَمَ وَجُدَامَ وَغَسَّانَ وعاملة ، وأما الذين تَيَّامَنُوا فالأزد والأشعرِيَّونَ وَحَمِيرَ وَرَكْنَدَةَ وَمَذْحِجَ وَأَنْغَارَ ■ فقال رجل : يا رسول الله وما أنغار ؟ فقال ■ الذين منهم خَشَعَمَ وَبَجِيلَةَ » .

وسئل عن قوله تعالى (لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة) فقال صلى الله عليه وسلم « هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو تُرَى له ■ » .

وسئل عن أفضل الرقاب ■ يعني في العتق ، فقال : « أَنْفَسَهَا عند أهلها وأغلاها ثَمَنًا » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل الجهاد ، فقال : « من عقر جواده وأربق دمه ■ » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل الصدقة ، فقال ■ أن تَصَدَّقَ وأنت صحيح صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الفنى ■ » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الكلام أفضل ؟ فقال ■ ما أَصْطَفَى الله للملائكة : سبحان الله وبحمده ■ » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : متى وجبت لك النبوة ؟ وفى لفظ : متى كنت نبياً ؟ فقال « وآدم بين الروح والجسد ■ هذا هو اللفظ الصحيح ، والعوام يروونه « بين الماء والطين ■ قال شيخنا : وهذا باطل ■ وليس بين الماء والطين مرتبة ، واللفظ المعروف ما ذكرناه .

وذكر الإمام أحمد فى مسنده أن أعرابياً سأله : يا رسول الله أخبرنى عن الهجرة إليك أينما كنت أم لقوم خاصة أم إلى أرض معلومة أم إذا مت انقطعت ؟ فسأل ثلاث مرات ثم جلس ، فسكت رسول الله (١٨ — أعلام الموقعين ■)

صلى الله عليه وسلم يسيراً ثم قال : أين السائل ؟ قال : ها هو ذا حاضر يا رسول الله قال : « المجرّة أن تهجر الفواش ما ظهر منها وما بطن ، وتقيم الصلاة » وتؤتي الزكاة . ثم أذنت مهاجر وإن مُتَّ في الحضر . فقام آخر فقال : يا رسول الله أخبرني عن ثياب أهل الجنة ، أُنَخْلَقُ خَلْقاً أم تُنَسَّجُ نَسْجاً ؟ قال : فضحك القوم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تضحكون من جاهل يسأل علماً ؟ . فاستلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة ثم قال : أين السائل عن ثياب أهل الجنة ؟ فقال : ها هو ذا يا رسول الله . قال : لا ، بل تنشق عنها ثمار الجنة ، ثلاث مرات .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أنفضى إلى نساءنا في الجنة ؟ وفي لفظ آخر : هل نصل إلى نساءنا في الجنة ؟ فقال : إى والذي نفسى بيده إن الرجل كيْفِضَ في الغداة الواحدة إلى مائة عذراء . قال الحافظ أبو عبد الله المقدسى : رجال إسناده عندي على شرط الصحيح .

وسئل : أنطأ في الجنة ؟ فقال نعم « والذي نفسى بيده ، دَحْمَا دَحْمَا » فإذا قام عنها رجعت مطهرة بكرة . ورجال إسناده على شرط صحيح ابن حبان . وفي معجم الطبرانى أنه سُئِلَ : هل يتناكح أهل الجنة ؟ فقال « بذكر لا يميل ، وشهوة لا تنقطع » دَحْمَا دَحْمَا .

قال الجوهري : الدَحْم : الدفع الشديد . وفيه أيضاً أنه سئل صلى الله عليه وسلم : أيجامع أهل الجنة ؟ فقال : دَحْمَا دَحْمَا ولكن لا منى ولا منية .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أينام أهل الجنة ؟ فقال : النوم أخو الموت . وأهل الجنة لا ينامون .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل في الجنة خيل ؟ فقال : إن دخلت الجنة أتيت بفرس من ياقوته له جناحان فحملت عليه فطار بك في الجنة حيث شئت .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل في الجنة إبل ؟ فلم يقل للسائل مثل ما قال الأول ، بل قال ■ إن يُدْخِلَكَ اللهُ الجنةَ يكن لك فيها ما اشتيت نفسك وقرت عينك ■ .

وفي معجم الطبراني أن أم سلمة رضى الله عنها سألته فقالت : يا رسول الله أخبرني عن قول الله عز وجل (حور عِين) قال « حُورٌ بَيضٌ ■ عِينٌ ضِيحَامُ الْعِيُونِ ، شعر الحوراء بمنزلة جناح النسر » قلت : أخبرني عن قول الله عز وجل (كَأَمْثَالِ الْأَنْوَارِ الْمُسْكُونِ) فقال ■ صِفَاوَهُنَّ صفاء الدر الذي في الأصْدَافِ الذي لم تمسه الأيدي ■ قلت : أخبرني عن قوله تعالى (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) قال ■ « خَيْرَاتُ الْأَخْلَاقِ ، حِسَانُ الْوُجُوهِ » قلت : أخبرني عن قول الله عز وجل (كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مُكْنُونٌ) قال ■ رَقَّتْهُنَّ كَرَقَةُ الْجِلْدِ الذي رَأَيْتَ في داخل البَيْضَةِ مما يلي القشرة ■ قلت : أخبرني يا رسول الله عن قوله تعالى (عُرُبًا أَتْرَابًا) قال ■ « هُنَّ اللواتي قُبِضْنَ في دار الدنيا عَجَازٌ رُمُصًا شُطَطًا ■ خَلَقَهُنَّ اللهُ بعدَ الْكَبِيرِ فجَعَلَهُنَّ اللهُ عَذَارَى ، عُرُبًا ، متعشقات متحبيبات ، أَتْرَابًا على ميلاد واحد ■ قلت : يا رسول الله نساء الدنيا أفضل أم الحور العِين ■ قال ■ بل نساء الدنيا أفضل من الحور العِين كفضل الظَّهْرَاءِ على الْبَطَانَةِ » قلت : يا رسول الله ■ وبهم ذاك ؟ قال ■ بصلاتهن وصيامهن وعبادتهن الله تعالى ■ أَلْبَسَ اللهُ وجوههن النورَ وأجسادهن الحرير ، بَيضُ الْأَلْوَانِ ■ خَضَرُ الثِّيَابِ ، صُفْرُ الْحُلِيِّ ، مجامرهن الدر ■ وأمشاطهن الذهب ، يَقلْنَ : نحن الخالدات فلا نموت ، ونحن الناعمات فلا نبأس أبدًا ، ونحن المقيمات فلا نَظْمُنْ أبدًا ، ونحن الراضيات فلا نَسْخَطُ أبدًا ■ طُوبَى لِمَنْ كُنَّا لَهُ وَكَانَ لَنَا ■ قلت : يا رسول الله المرأة منا تتزوج الزوجين والثلاثة والأربعة ثم تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها مَنْ يكون زوجها ؟ قال ■ « يا أم سلمة إنها تخير فتختار أحسنهم خلقًا ، فتقول : يا رب إن هذا كان أحسنهم معي خلقًا في دار الدنيا فزوجنيه ، يا أم سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (والأرضُ جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) أين الناس يومئذ؟ قال «على جسر جهنم» .

وسئل عن الإيمان «فقال «إذا سررتك حسراتك وساءت سيئاتك فأنت مؤمن» .

وسئل عن الإثم، فقال «إذا حاك في قلبك شيء فدعه» .

وسئل عن البر والإثم، فقال «البر ما اطمأن إليه القلب واطمأنت إليه النفس، والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر» .

وسأله عمر: هل نعمل في شيء نستأنفه أم في شيء قد فرغ منه؟ قال «بل في شيء قد فرغ منه» قال: فقيم العمل؟ قال «يا عمر لا يدرك ذلك إلا بالعمل» قال: إذا اجتهد يا رسول الله .

وكذلك سأله سُرَاقَةُ بن جعشم فقال: يا رسول الله أخبرنا عن أمرنا كأننا ننظر إليه، أما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير أم بما يستأنف؟ فقال «لا، بل بما جرت به الأقلام وثبتت به المقادير» قال: فقيم العمل إذا؟ قال «انعملوا فكل ميسر» قال سُرَاقَةُ: فلا أكون أبداً أشدَّ اجتهداً في العمل مني الآن .

فصل

فتاوى تتعلق بالطهارة وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء بماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه والحل ميتته» .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من بئر بضاعة، وهي بئر يلقى فيها الحيض والنتن ولحوم الكلاب، فقال «الماء طهور لا ينجسه شيء» .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من الدواب والسباع فقال «إذا كان الماء قُلَّتَيْنِ لم ينجسه شيء» .

وسأله أبو ثعلبة فقال : إنا بأرض قوم أهل كتاب ، وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بأنيتهم وقُدُورهم ؟ فقال : « إن لم تجدوا غيرها فأَرْحَضُوهَا بالماء واطبخوا فيها ، واشربوها » .

وفي الصحيحين : إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأأكل في آيتهم ؟ قال : « لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غَيْرَهَا ، فاغسلوها ثم كلوا فيها » .

وفي المسند والسنن : أفأنا في آتية الجوس إذا اضطررنا إليها ، فقال : « إذا اضطررتم إليها فَاغْسِلُوهَا بالماء » واطبخوا فيها .

وفي الترمذى سئل عن قُدُور الجوس ، فقال : « أَنْقَوْهَا غَسْلاً ، واطبخوا فيها » . وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يُحْتَلِّإِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ : فقال : « لَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المَذْيِ ، قال : « يَجْزِيءُ مِنْهُ الْوُضُوءُ » فقال له السَّائِلُ : فكيف بما أصاب ثوبى منه ؟ فقال : « يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » صححه الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عما يوجب الغسل ، وعن الماء يكون بعد الماء ، فقال : « ذَلِكَ الْمَذْيُ وَكُلُّ غُلٍّ يَمْدَى ، فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْثِيكَ » وتوضأ ووضوءك للصلاة .

وسأله فاطمة بنت أبي حَبِيشَ فقالت : إني امرأة أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ فقال : « لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضَةٍ » فإذا أقبلت حَيْضَتُكَ قَدَعِي الصَّلَاةَ « فإذا أَذْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي » .

وسئل عنها أيضاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَدَعِ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا » ثم تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عَنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَتَصُومُ ، وَتَصَلِّي » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الغنم فقال ■ إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل ، فقال ■ نعم توضأ من لحوم الإبل ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مَرَابِضِ الغنم ، فقال ■ نعم صَلُّوا فيها ■ . وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مَبَارِكِ الإبل ، فقال ■ لا ■ . وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله ■ ما تقول في رجل لقي امرأة لا يعرفها ■ فليس يأتي الرجل من امرأته شيء إلا قد أثم منها ■ غير أنه لم يجامعها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ) فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ■ تَوَضَّأْتُمْ ■ صلى ■ فقال معاذ : فقلت يا رسول الله ألهُ خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ قال ■ بل للمؤمنين عامة ■ .

وسألته أم سليم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ■ فهل على المرأة من غُسلٍ إذا هي احتملت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ■ نعم إذا رأتِ الماء ■ فقالت أم سلمة : أو تحتمل المرأة ؟ فقال ■ تَرَبَّتْ يَدَاكِ ، فبِمِ شَبْهَها ولدها ؟ » وفي لفظ أن أم سليم سألت نبي الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ■ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ■ إذا رأت المرأة ذلك فلتغتسل ■ .

وفي المسند أن خَوْلَةَ بنت حكيم سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقال ■ ليس عليها غُسلٌ حتى تنزل ، كما أن الرجل ليس عليه غُسلٌ حتى ينزل ■ .

وسأله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن المذي ، فقال ■ من المذي الوضوء ، ومن المي القُسل ■ وفي لفظ ■ إذا رأيت المذي فتوضأ ، واغسل

ذكره . وإذا رأيت نضح الماء فاغتسل ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد الببل ولا يذكر احتلاماً فقال :
 ■ يغتسل ■ وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد الببل ■ فقال « لا تُغسل عليه »
 ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، وعائشة جالسة ■
 فقال : « إني أفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل ■ ذكره مسلم .

وسأله أم سلمة فقالت : يا رسول الله إني امرأة أشدُّ ضفر رأسي ، أفأنتفضه
 لغسل الجنابة ؟ فقال : ■ لا ، إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث خَشَيَاتٍ
 ثم تفيضن عليك الماء ■ ذكره مسلم ، وعند أبي داود : « اغيزي قُرُونَكِ
 عند كل حفنة ■ .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى
 المسجد مُتَنَتِنَةً ، فكيف نفعل إذا مُطِرْنَا ؟ فقال : « أَلَيْسَ بِعَدِ طَرِيقٍ هِيَ
 أَطْيَبُ مِنْهَا » قلت : بلى يا رسول الله ■ قال : « هذه بهذه ■ وفي لفظ :
 ■ أَلَيْسَ بَعْدَهُ مَا هُوَ أَطْيَبُ مِنْهُ ؟ » قلت : بلى ، قال : « فَإِنْ هَذَا يَذْهَبُ بِذَاكَ ■
 ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم فقيل له : إنا نريد المسجد فنظاً الطريق النجسة ،
 فقال : « الأرض يطهر بعضها بعضاً » ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من دم
 الحيضة ، كيف تصنع به ؟ فقال : « تَحْتُهُ ، ثم تَقْرِيضُهُ بِالماء ، ثم تنضجه ■
 ثم تصلي فيه ■ متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سَمْنٍ ، فقال : « أَلْقَوْهَا
 وما حَوَّلَهَا وَكَلُّوا سَمْنَكُمْ » ذكره البخاري ، ولم يصح فيه التفصيل بين
 الجامد والسائغ .

وسأله صلى الله عليه وسلم ميمونة عن شاة ماتت فَأَلَقُوا إِهَابَهَا ، فقال :
 « هَلَا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا » فقالت : نَأْخُذُ مَسْكَ شَاةٍ قَدْ مَاتَتْ ؟ فقال لها
 صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا قَالَ تَعَالَى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ
 طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ) وَإِنَّكُمْ لَا تَطْعَمُونَهُ
 إِنْ تَذَبُّوهُ تَنْتَفِعُوا بِهِ » فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا فَسَلَخَتْ مَسْكَهَا قَدْ بَقِيَ ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ قَرِيبَةً
 حَتَّى تَخْرُقَ عَنْهَا ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة . فقال : « ذَكَأُوهَا دِباغَهَا »
 ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة . فقال : « أَوَّلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ
 أَحْجَارٍ حِجْرَانِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحِجْرٍ لِلْمَسْرُوبَةِ » حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَعِنْدَ مَالِكٍ مَرْسَلًا
 « أَوَّلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ » وَلَمْ يَزِدْ .

وسأله سُرَاقَةُ عَنِ التَّغَوُّطِ ؛ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَنَكَّبَ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَقْبِلَهَا ،
 وَلَا يَسْتَدْبِرَهَا ، وَلَا يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ ، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيمٌ .
 أَوْ ثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ . أَوْ بِثَلَاثِ حَمَيَّاتٍ مِنْ تُرَابٍ . ذَكَرَهُ الدَّارَقُطِيُّ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عَنِ الْوُضُوءِ ، فَقَالَ : « أَشْبِغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلِّلْ بَيْنَ
 الْأَصَابِعِ ، وَبَالِغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا » ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ .

وسأله صلى الله عليه وسلم عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ فَقَالَ : كَيْفَ الْوُضُوءُ ؟ قَالَ :
 « أَمَّا الْوُضُوءُ فَإِنَّكَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَفَسَلْتَ كَفَيْكَ فَأَنْقِيتَهُمَا خَرَجْتَ خَطَايَاكَ مِنْ
 بَيْنِ أَظْفَارِكَ وَأَنَايِكَ » فَإِذَا تَمَضَّضْتَ وَاسْتَنْشَقْتَ وَغَسَلْتَ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ
 إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسَحْتَ رَأْسَكَ وَغَسَلْتَ رِجْلَيْكَ اغْتَسَلْتَ مِنْ عَامَةِ خَطَايَاكَ كَيَوْمٍ
 وَلَدَتْكَ أُمُّكَ » ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ .

وسأله صلى الله عليه وسلم أَعْرَابِيٌّ عَنِ الْوُضُوءِ ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ :
 « هَكَذَا الْوُضُوءُ ؛ فَمَنْ زَادَ عَلَىٰ هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ » ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

وسأل النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : يا رسول الله ، الرجل منا يكون في الصلاة فيكون منه الرطوبة ويكون في الماء قلة ، فقال : « إذا فسأ أحدكم فليتوضأ ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن ؛ فإن الله لا يستحي من الحق » ذكره الترمذي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المسح على الخفين ، فقال : « للمسافر ثلاثة أيام والمقيم يوماً وليلة » .

وسأله صلى الله عليه وسلم ابن أوى عمارة فقال : يا رسول الله مسح على الخفين ؟ فقال « نعم » قال : يوماً ؟ قال « ويومين » قال : وثلاثة أيام ؟ قال « نعم وما شئت » ذكره أبو داود . فطائفة من أهل العلم أخذت بظاهره وجوزوا المسح بلا توقيت . وطائفة قالت : هذا مطلق وأحاديث التوقيت مقيّدة . والمقيد يقضى على المطلق .

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : أكون في الرمل أربعة أشهر أو خمسة أشهر ، ويكون فينا النساء والحائض والجنب ، فما نرى ؟ قال « عليك بالتراب » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر : إني أغرب عن الماء ومعى أهلى ، فتصيبني الجنابة ، فقال : « إن الصبيد الطيب طهورٌ ما لم تجد الماء عشر حجج ، فإذا وجدت الماء فامسه بشرتك » حديث حسن .

وسأله صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فقال : انكسرت إحدى زندي « فأمره أن يمسح على الجبائر » ذكره ابن ماجه .

وقال ثوبان : استفتوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الفصل من الجنابة فقال : « أما الرجل فليشتر رأسه فليفسله حتى يبلغ أصول الشعر » وأما المرأة

فلا عليها أن لا تنفضه ، لتَغْرِفَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ تَكْفِيهَا » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني اغتسلت من الجنابة وصليت الصبح ، ثم أصبحت فرأيت قَدَرَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ لم يصبه ماء فقال « لَوْ كُنْتَ مَسَخْتَ عَلَيْهِ بِيَدِكَ أَجْزَاكَ » ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة عن الحيض ، فقال « تَأْخُذُ إِحْدَا كُنْ مَاءَهَا وَسِذْرَهَا فَتَطْهَرُ فَتَحْسَنُ الطَّهَوْرَ » ثم نصب على رأسها فتدلى به ذلكا شديدا حتى تبلغ شئون رأسها . ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ قُرْصَةَ مَسْكَةٍ فتطهر بها .

وسأله صلى الله عليه وسلم عن غسل الجنابة فقال « تَأْخُذُ مَاءَ فَتَطْهَرُ فَتَحْسَنُ الطَّهَوْرَ ، ثُمَّ تَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلِكُهُ حَتَّى يَبْلُغَ شُؤْنُ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تُفَيِّضُ الْمَاءَ عَلَيْهَا » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما يحل لي من امرأتى وهى حائض ، فقال : « تَشُدُّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا » ذكره مالك .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن مؤاكلة الحائض ، فقال « وَاجِلَهَا » ذكره الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : كم تجلس النفساء ؟ فقال « تَجْلِسُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ » ذكره الدارقطنى .

وسأله صلى الله عليه وسلم ثَوْبَانِ عَنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فقال : « عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ بِهَا عَنْكَ خَطِيئَةٌ » ذكره مسلم .

وسأله عبد الله بن سعد : أيما أفضل ، الصلاة فى بيتى أو الصلاة فى المسجد ؟ فقال : « لَا تَرَى إِلَى بَيْتِي مَا أَقْرَبَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ ؟ فَلَنْ أَصِلَ فِي بَيْتِي أَحَبَّ إِلَى

فتاوى تتعلق
بالصلاة
وأركانها

من أصلى في المسجد ، إلا أن تكون صلاة مكتوبة » ذكره ابن ماجه .
وسئل صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل في بيته ، فقال : « نوروا بيوتكم » .
ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : متى يصلى الصبي ؟ فقال : « إذا عَرَفَ يَمِينَهُ من شماله فروه بالصلاة » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قتل رجل مخنث يتشبه بالنساء ، فقال « إني نهيتُ عن قتل المصلين » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة ، فقال للسائل « صَلِّ معنا هذين اليومين ، فلما زالت الشمس أمر بلالا فأذن » ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره فأقام العصر والشمسُ مرتفعة بيضاء نقية » ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس » ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما كان اليوم الثاني أمره فأبْرَدَ بالظهر ، وصلى العصر والشمسُ مرتفعة أخرها فوق الذي كان ، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل ، وصلى الفجر فأَسْفَرَ بها ، ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : وقتُ صلاتكم ما رأيتم » ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل من ساعة أقرب إلى الله من الأخرى ؟ قال « نعم ، أقربُ ما يكون الربُّ عز وجل من العبد جوفَ الليل الآخر » فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكن » .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة الوسطى » فقال : « هي صلاة العصر » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل في ساعات الليل والنهار ساعة تُكْرَهُ الصلاة فيها ؟ فقال « نعم إذا صليت الصبح فدع الصلاة حتى تطلع الشمس » .

فإنها تطلع بين قرني شيطان ، ثم صل . فإن الصلاة محصورة متقبلة ، حتى تستوى الشمس على رأسك كالرُمَح ، فدع الصلاة فإن تلك الساعة تسجرُ جهنم وتفتح فيها أبوابها ، حتى ترتفع الشمس عن حاجبك الأيمن . فإذا زالت الشمس فالصلاة محصورة متقبلة حتى تصلي العصر ، ثم دع الصلاة حتى تغيب الشمس . ذكره ابن ماجه ، وفيه دليل على تعلُّق النهي بفعل صلاة الصبح لا بوقتها .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن ففعلنى ما يحزنى ، فقال « قل سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » فقال : يا رسول الله هذا لله ، فإلى فقال « قل اللهم ارحمنى وعافنى واهدنى وارزقنى » فقال بيده هكذا وقبضها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما هذا فقد ملأ يديته من الخير » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمران بن حصين — وكان به بواسير — عن الصلاة . فقال « صل قائماً » فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنبك » ذكره البخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أقرأ خلف الإمام أو أنصت ؟ قال : بل أنصت فإنه يكفيك » ذكره الدارقطنى .

وسأله صلى الله عليه وسلم حطان . فقال : يا رسول الله إنا لا نزال سَفَرًا فكيف نصنع بالصلاة ؟ فقال : « ثلاث تسيحات ركوعاً ، وثلاث تسيحات سجوداً » ذكره الشافعى مرسلًا .

وسأله صلى الله عليه وسلم عثمان بن أبى العاص فقال : يا رسول الله . إن الشيطان قد حال بين صلاتى وبين قراءتى يُكَلِّبُهَا كَلَى ، فقال : « ذاك شيطان يقال له خرب ، فإذا أحسسته فتعوذ بالله واتَّقِلْ على يسارك ثلاثاً » قال : ففعلت ذلك فأذهبته الله ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أصلي في ثوبي الذي آتى فيه أهلي ؟ قال « نعم ، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله » .

وسأله صلى الله عليه وسلم معاوية بن حيدة يا رسول الله عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قال « احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » قال : قلت : يا رسول الله الرجل يكون مع الرجل ، قال « إن استطعت أن لا يراها أحد فاقعل » قال : قلت : فالرجل يكون خالياً ، قال : « الله أحق أن يُسْتَحْيَا مِنْهُ » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد ، قال « أوكدكم يجد ثوبين ؟ » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع : يا رسول الله إني أكون في الصيد فأصلي وليس على إلا قميص واحد ، فقال : فَأَزْرُرُهُ . وإن لم تجِدْ إلا شوكة « ذكره أحمد ، وعند النسائي : إني أكون في الصيف وليس على إلا قميص .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : يا رسول الله أصلي في الفراء ؟ قال « فأين الدباغ » . وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في القوس والقرن ، فقال « أطرح القرن وصَلِّ في القوس » ذكره الدارقطني . والقرن - بالتحريك - الجعبة .

وسأله أم سلمة : هل تصلي المرأة في دِرْعٍ وخمار وليس عليها إزار ؟ فقال « إذا كان الدِرْعُ سابلاً يغطي ظهر قدميها » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر عن أول مسجد وضع في الأرض ، قال : « المسجد الحرام » فقال : ثم أي ؟ قال « المسجد الأقصى » فقال : كم بينهما ؟ قال « أربعون عاماً ، ثم الأرض لك مسجد ، حيث أدركتكَ الصلاة فصل » متفق عليه .

وذكر الحاكم في مستدركه أن جعفر بن أبي طالب سأله عن الصلاة في السفينة . فقال « صل فيها قائماً إلا أن تخاف الغرق » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى في الصلاة فقال « واحدة أودع »
وسأله صلى الله عليه وسلم جابر عن ذلك فقال « واحدة ، ولأن تمسك عنها
خير لك من مائة ناقة كلها سواد الخدق » فقلت : المسجد كان مفروشا بالحصى
فكان أحدهم بمسحه بيديه لموضع سجوده ، فرخص النبي في مسح واحدة وندبهم
إلى تركها ، والحديث في المسند .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة . فقال « هو اختلاس
يختلسه الشيطان من صلاة العبد » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يصلي أحدنا في منزله الصلاة ثم يأتي
المسجد وتقام الصلاة ، أفأصلي معهم ؟ فقال « لك سهتم جمع » ذكره أبو داود .
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر عن الكلب الأسود يقطع الصلاة دون الأحمر
والأصفر ، فقال « الكلب الأسود شيطان » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله إني صليت فلم أدر أشفعت
أو أوترت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إياكم أن يتلعب بكم الشيطان
في صلاتكم ، من صلى فلم يدر أشفع أم أوتر فليسجد سجدة فإنيهما تمام صلاته »
ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : لأي شيء فضلت يوم الجمعة ؟ فقال « لأن فيها
طابت طينة أبيك آدم ، وفيها الصفة والبعة ، وفيها البطشة ، وفي آخر ثلاث
ساعات منها ساعة من دعا الله فيها أستجيب له » ، وسئل أيضاً عن ساعة الإجابة ،
فقال « حين تقام الصلاة إلى الإنصراف منها » ولا تنافي بين الحديثين ؛ لأن
ساعة الإجابة وإن كانت آخر ساعة بعد العصر فالساعة التي تقام فيها الصلاة
أولى أن تكون ساعة الإجابة كما أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد
بقاء ، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بذلك منه ، وهو أولى من جمع
بينهما بتنقلها ، فتأمل .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله أخبرنا عن [يوم] الجمعة ، ما فيها من الخير ؟ فقال : ■ فيه خمس خلال : فيه خلق آدم ، وفيه أهبط آدم إلى الأرض ، وفيه توفي الله آدم ، وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا أعطاه إياه ما لم يسأل إن شاء أو قطيعة رحم ، وفيه تقوم الساعة ، فإمن مَلَكٌ مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبال ولا حَجَرٌ إلا وهو مشفق من يوم الجمعة ■ ذكره أحمد والشافعي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل ■ فقال «مَثْنَى مَثْنَى ، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة ■ متفق عليه .

وسأله أبو أمامة : بكم أوتر ؟ قال : ■ بواحدة ■ قال : إني أطيق أكثر من ذلك ■ قال ■ ثلاث ■ ثم قال ■ بخمس ■ ثم قال ■ بسبع ■ وفي الترمذي أنه سُئِلَ عن الشفع والوتر ■ فقال « هي الصلاة بفضها شفع وبعضها وتر » . وفي سنن الدارقطني أن رجلاً سأله عن الوتر ■ فقال « أفصل بين الواحدة والثنتين بالسلام ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أي الصلاة أفضل ؟ قال ■ طولُ القنوتِ ■ ذكره أحمد .

وسئل ■ أي القيام أفضل ؟ قال ■ نصف الليل ، وقليلُ قاعله ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل من ساعة أقرب إلى الله من الأخرى ؟ قال ■ نعم جوف الليل الأوسط ■ ذكره النسائي .

فصل

وسئل صلى الله عليه وسلم عن موت الفجأة ، فقال « راحةٌ للمؤمن ■ وأخذةٌ فتاوى تتعلق أسفَ للفاجر ■ ذكره أحمد ■ ولهذا لم يسكره أحمد موت الفجأة في إحدى بالموت وبالموت الراويين عنه ، وقد روى عنه كراهتها ؛ وروى في مسنده أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم مر بجداري أو حائط مائل ، فأسرع المشي ، ف قيل له في ذلك . فقال
 ■ إني أكره موت الفوات ■ ولا تنافي بين الحديثين فتأمل

وسئل : تمر بنا جنازة الكافر ، أفنقوم لها ؟ قال ■ نعم ، إنكم لستم تقومون
 لها ، إنما تقومون إعظاما للذي يقبض النفوس . ذكره أحمد ، وقام لجنازة يهودية
 فسئل عن ذلك ، فقال ■ إن للموت فرعا ، فإذا رأيتم جنازة فقوموا ■

وسئل عن امرأة أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة . فدعا بالرقبة ، فقال :
 « مَنْ ربك ؟ » قالت : الله . قال « مَنْ أنا ؟ » قالت : رسول الله ، قال « أعتقها
 فإنها مؤمنة » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه : هل ترد إلينا عقولنا في القبر
 وقت السؤال ؟ فقال « نعم كهيئتكم اليوم » ذكره أحمد .

وسئل عن عذاب القبر ، فقال « نعم عذاب القبر حق ■

فصل

فتاوى تتعلق بالزكاة والصدقة
 وسئل صلى الله عليه وسلم عن صدقة الإبل ، فقال « ما من صاحب إبل
 لا يؤدي حقها — ومن حقها حلبها يوم ورودها — إلا إذا كان يوم القيامة
 يُطرح لها بقاع قرقر أو فر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها
 وتمسكه بأفواهها ، كلما مر عليه أو لأها رد عليه أخراها . في يوم كان
 مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة
 وإما إلى النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن البقر . فقال « ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي
 حقها إلا إذا كان يوم القيامة يُطرح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئا ليس فيها عصفاء
 ولا جلحاء ولا غضباء . تنطحه بقرونها . وتطؤه باظلافها ، كلما مرت عليه أولاهها

رد عليه آخرها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخليل فقال « الخليل ثلاثة ، هي لرجل وزر ، ولرجل ستر ، ولرجل أجر ، فأما الذى له أجر فرجل رَبَطَهَا في سبيل الله فأطال لها في مَرْجٍ أو روضة فما أَصَابَتْ في طَيِّبِهَا ذلك من المَرْجِ أو الروضة كانت له حسنات ، ولو أنه انقطع طَيِّبُهَا فَاسْتَنْتَ شرفاً أو شرفين كانت له آثارها وأرواؤها حسنات ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقيها كانت له حسنات ، فهي لذلك الرجل أجر ، ورجل رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَمَقَّقًا ثم لم يَنْسَحَ حق الله في رقابها ولا في ظهورها فهي لذلك الرجل ستر . ورجل رَبَطَهَا خِرَاءً ورياء ونواء لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الحر ؛ فقال « ما أنزل على فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة (فمن يعمل مثقال ذره خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أم سلمة فقالت : إني ألبس أوضاحاً من ذهب . أكنز هو ؟ قال « ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى فليس بكنز » ذكره مالك .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أفي المال حق سوى الزكاة ؟ قال « نعم ، ثم قرأ (وآتى المال على حبه) » ذكره الدارقطني .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن لي حلياً ، وإن زوجي خفيف ذات اليد ، وإن لي ابن أخ ، أفيجزئ عني أن أجعل زكاة الحلي فيهم ؟ قال « نعم » وذكر ابن ماجه أن أبا سياره سأله فقال : إن لي نخلاً ، فقال « أد العشر » فقلت : يا رسول الله أحبها لي ، فحباها لي .

وسأله صلى الله عليه وسلم العباس عن تمجيل زكاته قبل أن يحول الحول ، فأذن له في ذلك ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن زكاة الفطر . فقال ■ هي على كل مسلم، صغيراً أو كبيراً، حراً أو عبداً، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو أقط .

وسأله صلى الله عليه وسلم أصحاب الأموال فقالوا : إن أصحاب الصدقة يَمْتَدُّون علينا ، أفنستكنم من أموالنا بقدر ما يعتدُّون [علينا] ؟ قال ■ لا » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني ذو مال كثير، وذو أهل وولد وحاضرة . فأخبرني كيف أنفق ؟ وكيف أمنع ؟ فقال ■ تخرج الزكاة من مالك ، فإنها طهرة تطهرك ، وتصلُ بها رحمتك وأقاربك . وتعرف حق السائل والجار والمسكين . فقال : يا رسول الله أقلل في ، قال : (فأت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً) فقال : حسبي ، وقال : يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟ قال رسول الله ■ نعم ، إذا أديتها إلى رسولي فقد برئت منها ، ولك أجرها ، وإثمها على من بدَّلها » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على أبي رافع مَوْلَاهُ ، فقال « إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة » وإن مولى القوم من أنفسهم » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر عن أرضه بخيبر ، واستفتاه ما يصنع فيها وقد أراد أن يتقرب بها إلى الله . فقال ■ إن شئت حبست أصلها وتصدق بها » ففعل . وتصدق عبدُ الله بن زيد بحائط له ، فأتاه أبواه فقالا : يا رسول الله إنها كانت قيم وجوهنا، ولم يكن لنا مال غيره . فدعا عبد الله فقال « إن الله قد قبل منك صدقتك ، وردّها على أبويك » فتوارثاها بعد ذلك ، ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الصدقة أفضل ؟ فقال : ■ المنيحة ، أن يمنح أحداً كم الدرهم أو ظهر الدابة أو لبن الشاة أو لبن البقرة ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم مرة عن هذه المسألة ، فقال « جهْدُ المِلَّ ، وابْدَأْ بمن تعول » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم مرة أخرى عنها ، فقال : « أن تتصدقَ وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى » .
 وسئل مرة أخرى عنها فقال : « سقى الماء » .
 وسئل مرة أخرى عنها ، فقال ^(١) .

وسأله صلى الله عليه وسلم سُراقَةُ بن مالك عن الإبل تغشى حياضه : هل له من أجر في سقيها ؟ فقال « نعم ، في كل كبدي حرّى أجر » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأتان عن الصدقة على أزواجهما ، فقال : « لهما أجران : أجر القرابة ، وأجر الصدقة » متفق عليه ، وعقد ابن ماجه : أنجزى ، عنى من النفقة الصدقة على زوجي وأيتام في حجّري ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لها أجران : أجر الصدقة » وأجر القرابة » .

وسألته صلى الله عليه وسلم أسماء فقالت : مالى مال إلا ما أدخل على الزبير ، أفأتصدق ؟ فقال « تصدق ولا تؤعّى فيوعى عليك » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم مملوك : أتصدق من مال مولاي بشيء ؟ فقال : « نعم والأجرُ بينكما نصفان » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه عن شراء فرس تصدق به ، فقال « لا تشتره » ولا تعدّ في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم ؛ فإن العائد في هبته كالعائد في قتيبه » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المعروف ، فقال : « لا تحقرنَّ من المعروف شيئاً ، ولو أن تعطى صلة الجبل ، ولو أن تعطى شئع النمل ، ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقى ، ولو أن تنحى الشيء من طريق الناس يؤذيهم ، ولو أن

(١) هنا بياض في الأصلين تدبر .

تَلَقَّى أَخَاكَ وَوَجْهَكَ إِلَيْهِ طَلَّقَ ۖ وَلَوْ أَنَّ تَلَقَّى أَخَاكَ فَتَسَلَّمَ عَلَيْهِ ۖ وَلَوْ أَنَّ تَوَسَّسَ
الْوَحْشَانِ فِي الْأَرْضِ ۖ ذَكَرَهُ أَحَدٌ .

قله ما أجل هذه الفتاوى ۖ وما أحلاها ، وما أنفعها ، وما أجمعها لكل
خير ، فوالله لو أن الناس صرفوا همهم إليها لأغنتهم عن فتاوى فلان وفلان ۖ
والله المستعان .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني تصدقت على أمي بعبء وإنها ماتت ،
فقال « وَجَبَتْ صَدَقَتُكَ ۖ وَهَؤُلَاكَ بِمِيرَاثِكَ ۖ ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إني تصدقت على أمي بجارية وإنها
ماتت ، فقال « وَجَبَ أَجْرُكَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ » ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .
وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن أمي توفيت ، أفينفعها إن تصدقت
عنها ؟ قال « نَعَمْ » ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ .

وسأله آخر فقال : إن أمي ائْتَلَفَتْ نَفْسَهَا ، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ ۖ
فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال « نَعَمْ » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : إن أبي مات ولم يوص ، أفينفعه أن
أتصدق عنه ؟ قال « نَعَمْ » ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وسأله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام فقال : يا رسول الله أمور كنت
أَتَحَنَّنْتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صِلَةِ وَعْتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ « أَسَأَلْتِ عَلَى
مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها عن ابن جُدْعَانَ ، وَأَنَّهُ كَانَ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ وَيُطْعِمُ الْمَسْكِينَ ۖ فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعُهُ ؟ فَقَالَ « لَا يَنْفَعُهُ ؛ إِنَّهُ لَمْ
يَقُلْ يَوْمًا رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ » ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الغنى الذي يحرم المسألة ۖ فقال : « خَمْسُونَ

درهماً أو قيمتها من الذهب» ذكره أحمد .

ولا ينافي هذا جوابه الآخر « ما يغديه أو يعشيه » فإن هذا غناء اليوم .
وذلك غناء العام بالنسبة إلى حال ذلك السائل ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أرسل إليه
بعطاء ، فقال : أليس أخبرتنا أن خيراً لأحدنا أن لا يأخذ من أحد شيئاً ، فقال
« إنما ذلك من المسألة ، فأما ما كان عن غير مسألة فإنما هو رزق رزقه الله » فقال
عمر : والذي نفسى بيده لا أسأل أحداً شيئاً ، ولا يأتينى شيء من غير مسألة إلا أخذته
ذكره مالك .

فصل

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الصوم أفضل ؟ فقال « شعبان لتعظيم رمضان »
فقال : فأى الصدقة أفضل ؟ قال « صدقة رمضان » ذكره الترمذى ، والذي فى الصحيح
أنه سئل : أى الصيام أفضل بعد شهر رمضان ؟ فقال : « شهر الله الذى تدعونه المحرم »
فقال : فأى الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : « الصلاة فى جوف الليل » .
قال شيخنا : ويحتمل أن يريد بشهر الله المحرم أول العام ، وأن يريد به الأشهر
الحُرْمَ . والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت : يا رسول الله، دخلت
على وأنت صائم ، ثم أكلت حنيساً ، فقال « نعم ، إنما منزلة من صام فى غير
رمضان أو قضى رمضان فى التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة من ماله فجاء منها
بما شاء فأَمْضاه ، وبخل بما شاء فأَمْسكه » ذكره النسائى ، ودخل صلى الله عليه وسلم
على أم هانئ فشرب ، ثم ناولها فشربت ، فقالت : إني كنت صائمة . فقال « الصائم
للتطوع أميرٌ نفسه » إن شاء صام ، وإن شاء أفطر » ذكره أحمد ، وذكر الدارقطنى

أن أبا سعيد صنع طعاماً ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فقال رجل من القوم : إني صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صَنَعْ لَكَ أَخُوكَ طعاماً وتكلف لك أخوك ! أَفِطَرُ وَصُمْ يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ » وذكر أحمد أن حَفْصَةَ أَهْدَيْتْ لَهَا شَاةً ، فَأَكَلَتْ مِنْهَا هِيَ وَعَائِشَةُ ، وَكَانَتَا صَائِمَتَيْنِ ، فَسَأَلَتَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « أَبْدَلَا يَوْمًا مَكَانَهُ » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : قد اشتسكيت عيني ، أفأكتحل وأنا صائم ؟ قال « نعم » ذكره الترمذي ، وذكر الدارقطني أنه سُئِلَ أَفْرِیضَةُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّتَنِ ؟ فَقَالَ « لَا ، لَوْ كَانَ فَرِیضَةُ لَوْجَدْتُهُ فِي الْقُرْآنِ » ، وفي إسناد الحديثين مقال .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة ، أَيْقَبِلُ الصَّائِمُ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « سَلْ هَذِهِ » لَأُمُ سَلْمَةَ . فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدُمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ اللَّهُ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ » ذكره مسلم . وعند الإمام أحمد أن رجلاً قَبِلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ . فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْداً شَدِيداً ، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ فَسَأَلَتْ أُمَ سَلْمَةَ عَنْ ذَلِكَ . فَأَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « كَانَ يَفْعَلُهُ » فَأَخْبَرَتْ زَوْجَهَا ، فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرّاً ، وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . إِنْ اللَّهُ يَحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ ، ثُمَّ رَجَعَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى أُمِ سَلْمَةَ ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا هَذِهِ الْمَرَأَةُ ؟ » فَأَخْبَرَتْهُ أُمُ سَلْمَةَ ، فَقَالَ : « أَلَا أَخْبَرْتِيهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ » قَالَتْ : قَدْ أَخْبَرْتَهَا ، فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرّاً وَقَالَ : لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . إِنْ اللَّهُ يَحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ « وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ اللَّهُ وَأَعْلَمُكُمْ نَعْدُوهُ » ذَكَرَهُ مَالِكٌ وَاحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّ

شاباً سألته فقال : أَقْبِلْ وَأَنَا صَائِمٌ ؟ قال : « لا » وسأله شيخ : أَقْبِلْ وَأَنَا صَائِمٌ ؟ قال : « نعم » ثم قال ■ إن الشيخ يملك نفسه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ نَاسِيًا وَأَنَا صَائِمٌ ، فقال : ■ أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ ■ ذكره أبو داود ■ وعند الدارقطني فيه بإسناد صحيح ■ أَتَمَّ صَوْمَكَ ، فإن الله أطعمك وسقاك ، ولا قضاء عليك ■ وكان أول يوم من رمضان .

وسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك امرأة أَكَلَتْ معه فَأَمْسَكَتْ ■ فقال : « مَا لَكَ ؟ » فقالت : كُنْتُ صَائِمَةً فَنَسِيتُ ■ فقال ذو اليمين : الآنَ بعد ما شَبَعْتَ ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : ■ أَتَمَّ صَوْمَكَ ؟ فإنما هو رزق ساقه الله إليك ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخيط الأبيض والخيط الأسود ، فقال : « هو بَيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ » ذكره النسائي .

ونهاهم عن الوِصالِ وَوَصَلَ ، فسألوه عن ذلك ، فقال « إِنِّي لَأَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ » إلى يطعمني ربي ويسقيني متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ■ وَأَنَا تُدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ ■ فقال : لَأَسْتُ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ■ قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ■ فقال : « وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَقَى » ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصوم في السفر ، فقال : ■ إِنْ شِئْتَ صُمْتَ وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ » وسأله صلى الله عليه وسلم حمزة بن عمرو فقال : إني أجد في قوة على الصيام في السفر ، فهل على جُنَاح ؟ فقال : ■ هي رخصة الله ، فمن أخذ بها فحسن ■ ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ■ ذكرهما مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن تقطيع قضاء رمضان ، فقال : « ذلك إليك »
 أرايت لو كان على أحدكم دين قضي الدرهم والدرهمين ، ألم يكن ذلك قضاء ؟
 فإله أحق أن يعفو ويغفر » ذكره الدارقطني ، وإسناده حسن .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن أمي ماتت وعليها صوم نذر ،
 أفأصوم عنها ؟ فقال : « أرايت لو كان على أمك دين فقضيته ، أكان يؤدي
 ذلك عنها ؟ » قالت : نعم . قال : « فصومي عن أمك » متفق عليه ؛
 وعن أبي داود أن امرأة ركبت البحر ، فندرت إن الله عز وجل نجها أن تصوم
 شهراً ، فنجها الله ، فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت ابنتها أو أختها إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها .

وسأله صلى الله عليه وسلم حفصة فقالت : إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين
 متطوعتين ، فأهدى لنا طعام فأفطرنا عليه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « أقضيا مكانه يوما » ذكره أحمد ، ولا ينافي هذا قوله : « الصائم المتطوع أمير
 نفسه » فإن القضاء أفضل .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : هلكت ، وقعت على أمرأتى
 وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل تجد رقبة تعتقها ؟ »
 قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا .
 قال : « هل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ » قال : لا ، قال : « اجلس » فبينما
 نحن على ذلك إذ أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفرق فيه تمر — والفرق : المِكْتَل
 الضخم — فقال : « أين السائل » قال : أنا ، قال : « خذ هذا فتصدق به »
 فقال الرجل : أأفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها — يريد
 الحرتين — أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى بدت أنيابه ، ثم قال : « أطعمه أهلك » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أى شهر تأمرنى أن أصوم بعد رمضان ؟ فقال : « إن كنت صائماً بعد رمضان فصم الحرم ؛ فإنه شهر فيه تاب الله على قوم » ويتوب فيه على قوم آخرين » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله لم ترك تصوم فى شهر من الشهور ما تصوم فى شعبان ؟ فقال : « ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين » فأحب أن يرفع على وأنا صائم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين ، فقال : « ذاك يوم ولدت فيه ، وفيه أنزل [عَلَى] القرآن » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أسامة فقال : يا رسول الله إنك تصوم لا تسكاد تفطر ، وتفطر حتى لا تسكاد تصوم ، إلا يومين إن دخلا فى صيامك وإلا صمتما . قال : « أى يومين ؟ » قال : يوم الاثنين ويوم الخميس ، قال : « ذاك يومان تعرض فىهما الأعمال على رب العالمين ، فأحب أن يعرض على وأنا صائم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم فقيلاً : يا رسول الله إنك تصوم الاثنين والخميس فقال : « إن يوم الاثنين والخميس يغفر الله فىهما لكل مسلم إلا مهتجرين » يقول حتى يصطلحا » ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر ؟ قال : « لا صام ولا أفطر » أو قال : « لم يصم ولم يفطر » قال : كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوماً ؟ قال : « ويعطى ذلك أحد » قال : كيف بمن يصوم يوماً ويفطر يوماً ؟ قال : « ذاك صوم داود عليه السلام » قال : كيف بمن يصوم يوماً ويفطر يومين ؟ قال : « وددت أنى طوقت ذلك » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان »

هذا صيام الدهر كله ، صيام يوم عرفة أحسبُ على الله أن يكفر السنة التي قبله
والسنة التي بعده ، وصيام يوم عاشوراء أحسبُ على الله أن يكفر السنة التي
بعده ■ ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أصوم يوم الجمعة ولا أكلم أحداً ؟ فقال :
« لا تُصمَّ يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها أو في شهر » وأما أن لا تكلم أحداً
فله. يرى أن تكلم بمعروف أو تنهى عن منكر خير من أن تسكت ■ ذكره أحمد .
وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه فقال : إني نذرت في الجاهلية أن
أعتكف يوماً في المسجد الحرام ، فكيف ترى ؟ فقال « اذهب فاعتكف يوماً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ، أفي رمضان أو في غيره ؟ قال :
■ بل في رمضان ■ فقيل : تكون مع الأنبياء ما كانوا فإذا قبضوا رفعت أم هي
إلى يوم القيامة ؟ قال : ■ بل هي إلى يوم القيامة ■ فقيل : في أي رمضان هي ؟
قال « التمسوها في العشر الأول » أوفي العشر الآخر ■ فقيل : في أي العشرين ؟
قال : ■ ابتغوها في العشر الأواخر ، لا تسألني عن شيء بعدها ■ فقال : أقسمت
عليك بحق عليك لما أخبرتنى في أي العشر هي ■ فغضب غضباً شديداً وقال :
■ التمسوها في السبع الأواخر ، لا تسألني عن شيء بعدها ■ ذكره أحمد ■
والسائل أبو ذر ، وعند أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن ليلة القدر
فقال : « في كل رمضان » وسئل عنها أيضاً فقال : « كم الليلة ؟ » فقال السائل :
ثنتان وعشرون ، فقال : « هي الليلة » ثم رجع فقال : ■ أو القابلة ■ يريد ثلاثاً
وعشرين ■ ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أنيس : متى نلتمس هذه الليلة
للمباركة ؟ فقال : ■ التمسوها هذه الليلة ■ وذلك مساء ليلة ثلاث وعشرين .
وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها : إن وافقتها فمَ أدعو ؟ قال
■ قولى اللهم إنك عفو تحب العفو فاعفُ عني ■ حديث صحيح .

فصل

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها فقالت : نرى الجهاد أفضل فتاوى تتعلق بالأعمال ، أفلا نجاهد ؟ قال : **لكن أفضل الجهاد وأجمله حجٌّ مَرُورٌ** ■ ذكره البخاري ، وزاد أحمد ■ **لكن هو جهاد** .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة : ما يعدلُ حجةً معك ، فقال : « عمرة في رمضان » ذكره أحمد ■ وأصله في الصحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم أم معقل فقالت : يا رسول الله إن عليَّ حجة وإن لأبي معقل بَكْرًا ، فقال أبو معقل : صدقتُ قد جعلته في سبيل الله ، فقال : « **أَعْطَاهَا فَلْتَحُجَّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** » فأعطاهَا الْبَسْكَرَ فقالت : يا رسول الله إني امرأة قد كبرت سني وسقمت ، فهل من عمل يجرى عني من حجتي ؟ فقال : « **عمرة في رمضان تجزئُ عن حجة** » ■ ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني أكره في هذا الوجه ، وكان الناس يقولون : ليس لك حج ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية : (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا عن ربكم) فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأها عليه . وقال : « **لَا حَجَّ** » ■ ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أي الحج أفضل ؟ قال « **الْحَجُّ وَالْتَّجُّ** » فقيل : ما الحاج ؟ قال : « **الشَّعِثُ التَّفِيلُ** » قال : ما السبيل ؟ قال : « **الزاد والراحلة** » ■ ذكره الشافعي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة ، أواجبة هي ؟ فقال « **لا ، وأن تعتمر فهو أفضل** » قال الترمذي : صحيح . وعند أحمد أن أعرابيا قال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : « **لا ، وأن تعتمروا خير لكم** » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير

لا يستطيع ركوب الرّجل والحج مكتوب علينا ، أفأحج عنه ؟ قال « أنت أكبر وَلَدِهِ ؟ » قال : نعم ، قال « أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه ، كان ذلك يحزى عنه ؟ » قال : نعم ، قال « فحج عنه » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر فقال : أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، فقال له « حُجَّ عن أبيك واعتمر » قال الدارقطني : رجال إسناده كلهم ثقات .

وسأله رجل فقال : إن أبى مات ولم يحج ، أفأحج عنه ؟ فقال « أرايت إن كان على أبيك دين ، أ كنت قاضيه ؟ » قال : نعم « فدين الله أحق » ذكره أحمد .

وسألته صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن أمى ماتت ولم تحج ، أفأحج عنها ؟ قال « نعم » حُجِّي عنها « حديث صحيح ، وعند الدارقطني أن رجلا سأله قال : هلك أبى ولم يحج ، قال « أرايت لو كان على أبيك دين فقضيته أيقبل منك ؟ » قال : نعم ، قال « فاحجج عنه » وهو يدل على أن السؤال والجواب إنما كانا عن القبول والصحة ، لا عن الوجوب ، والله أعلم .

وأنتى صلى الله عليه وآله وسلم رجلا سمعه يقول : لبنيك عن شبرمة ، قريب له ، فقال « أَحَبَّجَّتْ عن نفسك ؟ » قال : لا ، قال « حجَّ عن نفسك ثم حج عن شبرمة » ذكره الشافعى وأحمد رحمهما الله تعالى .

وسألته امرأة عن صبي رفعته إليه فقالت : ألمذا حج ؟ قال « نعم » ولك أجر « ذكره مسلم .

وسأله رجل فقال : إن أختى نَذَرَتْ أن تحج وإنها ماتت . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لو كان عليها دين أ كُنْتُ قاضيه » قال : نعم . قال « فاقض الله فهو أحق بالقضاء » متفق عليه .

وسئل : ما یلبس المحرم فی إحرامه ؟ فقال « لا یلبس القميص ، ولا العمامة ، ولا البرنس » . ولا السراويل ، ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ، ولا الخفين إلا أن لا یجد نعلین فلیقطمهما حتی یكونا أسفل من الکعبین » متفق علیه .

وسأله صلی الله علیه وسلم رجل علیه جُبَّة وهو متضمخ بالخلوق ، فقال : أحرمتُ بحمرة وأنا كما ترى . فقال « انزع عنك الجبة ، واغسل عنك الصفرة » متفق علیه . وفي بعض طرقه « واصنع فی عمرتك ما تصنع فی حجتك » .

وسأله صلی الله علیه وسلم أبو قتادة عن الصيد الذی صاده وهو حلال فأكل أصحابه منه وهو محرمون . فقال « هل معکم منه شیء ؟ » فناولوه القصد فأكلها وهو محرم ، متفق علیه .

وسئل صلی الله علیه وسلم عما یقتل المحرم ، فقال « الحیة ، والعقرب ، والقویسقة ، والكلب العقور ، والسمیع العادی » زاد أحمد « ويرمى بالقراب ولا یقتل » .

وسأله صلی الله علیه وسلم ضباعة بنت الزیر فقالت : إني أريد الحج وأنا شاكیة ، فقال النبی صلی الله علیه وسلم « حُجِّي واشترطي أن محلي حیث حبستني » ذكره مسلم ، واستفتته أم سلمة فی الحج وقالت : إني أشتكي . فقال « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » .

وسأله صلی الله علیه وسلم عائشة فقالت : یا رسول الله ألا أدخل البيت ، فقال « ادخلي الحِجر فإنه من البيت » .

واستفتاه صلی الله علیه وسلم عروة بن مضر فسأل : یا رسول الله جئت من جبلي طی . أذلت مطیقي ، وأتعبت نفسي . والله ما تركت من جبل إلا وقفت علیه . هل لی من حج ؟ فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم « مَنْ أدرك معنا هذه الصلاة - یعنی صلاة الفجر - وأتى عرفات قبل ذلك لیلاً أو نهاراً تم حجه وقضى تفثه » حدیث صحیح .

واستفتاه صلى الله عليه وسلم ناسٌ من أهل نجد فقالوا : يا رسول الله كيف الحج ؟ فقال « الحج عرفة » فن جاء قبل صلاة الفجر ثم حَجَّه ، ومن تأخر فلا إثم عليه ، ثم أردف رجلاً خلفه ينادى بهن « ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال : لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح ، فقال « اذبح ولا حرج » وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي ، فقال « أَرَمَ ولا حرج » فاستل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قد تم ولا آخر إلا قال « أَفْعَلْ ولا حرج » متفق عليه . وعند أحمد « فما سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض وأشبابها إلا قال « أَفْعَلْ ولا حرج » وفي لفظ : حلفت قبل أن أحجر ، قال « اذبح ولا حرج » وسأله صلى الله عليه وسلم آخر قال : حلفت ولم أَرَمَ . قال « أَرَمَ ولا حرج » وفي لفظ أنه سئل عن ذَبَحَ قبل أن يحلق أو حلق قبل أن يذبح قال « لا حرج » وقال : كان الناس يأتونه فن قائل : يا رسول الله سمعت قبل أن أطوف ، وأخرت شيئاً وقدمت شيئاً « فكان يقول « لا حرج إلا على رجل اقترض عرضَ مسلم وهو ظالم ، فذلك الذي حرج وهلك » ذكره أبو داود .

وأفتى صلى الله عليه وسلم كعب بن عجرة أن يحلق رأسه وهو محرم لأذى القمل : أن ينسك بشاة ، أو يطعم ستة مساكين ، أو يصوم ثلاثة أيام . وأفتى صلى الله عليه وسلم من أهدى بدنة أن يركبها « متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم ناجية الخزاعي : ما يصنع بما عطب من الهدى ؟ فقال « امحرها ، واغمس نعلها في دمها » واضرب به صفحاتها ، وخلّ بينها وبين الناس فيأكلوها ، ولا يأكل منه هو ولا أحد من أهل رفقته » .

وسأله عمر فقال : إني أهديت نجيباً ، فأعطيت بها ثلثمائة دينار ، فأبيعها

فأشترى بها بُدْنًا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ، انحرها إياها » .
 وسأله صلى الله عليه وسلم لم زيد بن أرقم : ما هذه الأضاحي ؟ فقال « سُنَّةُ
 أبيكم إبراهيم صلاة الله وسلامه عليه » قال : فما لنا منها ؟ قال « بكل شعرة حسنة »
 قالوا : يا رسول الله فالصوف « قال « بكل شعرة من الصوف حسنة »
 ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :
 عن يوم الحج الأكبر « فقال « يوم النحر » ذكره الترمذي « وعند أبي داود
 بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقف يوم النحر بين الجمرات
 في الحجة التي حَجَّ فيها » فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم النحر ، فقال : هذا
 يوم الحج الأكبر « وقد قال تعالى (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج
 الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله) وإنما أذن المؤذن بهذه البراءة
 يوم النحر » وثبت في الصحيح عن أبي هريرة أنه قال : يوم الحج الأكبر
 يوم النحر .

وأفتى صلى الله عليه وسلم أصحابه بجواز فسختهم الحج إلى العمرة ، ثم أفتاهم
 باستحبابه ، ثم أفتاهم بفعله حتما ، ولم ينسخه شيء بعده ، وهو الذي نَدَّيْنُ الله
 به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه « وقد صح عنه صحة
 لا شك فيها أنه قال « مَنْ لم يكن أهدي فليهل بعمره ، ومن كان أهدي فليهل
 بحج مع عمره » وأما ما فعله هو فإنه صح عنه أنه قرَنَ بين الحج والعمرة من
 بضعة وعشرين وجها رواه عنه ستة عشر نفساً من أصحابه « ففعل القرآن ،
 وأمر بفعله مَنْ ساق الهدى » وأمر بفسخه إلى التمتع من لم يَسُقِ الهدى ، وهذا
 من فعله وقوله كأنه رأى عين « وبالله التوفيق .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أرأيت إن لم أجِدْ إلا منيعة أتى ،

أفأضحى بها؟ قال « لا ، ولكن خذ من شعرك وأظفارك ، وقصّ شاربك ، وتحلق عاتك » وذلك تمام أضحيتك عند الله » ذكره أبو داود . والنتيجة : الشاة التي أعطاه إياها غيره لينتفع بآمنها ، فمنعت من التضحية بها بأنها ليست ملكه ، وإن كان قد منحها هو غيره وقتاً معلوماً لزم الوفاء له بذلك فلا يضحى بها أيضاً . وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة من أصحابه كانوا معه فأخرج كل واحد منهم درهما فاشترى أضحية ، فقالوا : يا رسول الله لقد أغلينا بها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن أفضل الضحايا أغلاها وأتمم » فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ رجل برجل ، ورجل برجل ، ورجل بيد ، ورجل بيد ، ورجل بقرن ، ورجل بقرن ، وذبحها السابع . وكبروا عليها جميعاً ، ذكره أحمد ، نزل هؤلاء نفر منزلة أهل البيت الواحد في أجزاء الشاة عنهم ؛ لأنهم كانوا رفقة واحدة . وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن على بدنة وأنا مؤثر بها ولا أجدها فاشتريتها ، فأفتاه النبي صلى الله عليه وسلم أن يبتاع سمنع شياه فيذبحهن . ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم زيد بن خالد عن جذع من المعز ، فقال « صَحَّ به » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو رزدة بن ريار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال « أقبل الصلاة ؟ » قال : نعم ، قال « تلك شاة لحم » قال : عندي عناق جذعة هي أحبُّ إلي من مُسِنَّة . قال « تجزى عنك ، ولن تجزى عن أحد بعدك » ذكره أحمد ، وهو صحيح صريح في أن الذبح قبل الصلاة لا يجزى . سواء دخل وقتها أو لم يدخل ، وهذا الذي ندين الله به قطعاً ، ولا يجوز غيره .

وفي الصحيحين من حديث جندب بن سفيان البجلي عنه صلى الله عليه وسلم « من كان ذبيح قبل أن يُعَلَّى فليذبح مكانها أخرى ، ومن لم يكن ذبيح حتى صليماً فليذبح باسم الله » .

وفي الصحيحين من حديث أنس صلى الله عليه وسلم أنه قال «مَنْ كَانَ ذَمَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُمِدَّ» ولا قول لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو سعيد فقال : اشتريت كَبْشًا أَصَحَى بِهِ فَعَدَا الذَّنْبُ فَأَخَذَ أَلَيْتَهُ ، فقال « ضَحَّ بِهِ » ذكره أحمد .

وأفتى صلى الله عليه وسلم من أراد الخروجَ إلى بيت المقدس للصلاة أن يصلي في مكة ، ذكره أحمد

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر يوم فتح مكة ، فقال : إني نذرتُ إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، يقال « صَلِّ ههنا » ثم سأله فقال « شَأْنُكَ إِذَا » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر : أى مسجدٍ وُضِعَ في الأرض أولَ ؟ قال « المسجد الحرام » قال : ثم أى ؟ قال « المسجد الأقصى » قال : كم بينهما ؟ قال « أربعون عاماً » متفق عليه .

وسُئِلَ صلى الله عليه وسلم : أىُّ المسجدين أسسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ قال « مسجدكم هذا » يريد مسجد المدينة « ذكره مسلم ، وزاد الإمام أحمد « وفي ذلك خير كثير » يعنى مسجد قباء .

فصل

وسئل : أى آية في القرآن أعظم ؟ فقال « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » فتاوى في بيان فضل بعض سور القرآن

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : ضربتُ خِيَابِي عَلَى قَبْرِ وَأَنَا لَا أَحْسِبُ أَنَّهُ قَبْرٌ « فإذا إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها » فقال النبي صلى الله عليه وسلم « هى المانعة هى المنجية تنجيه من عذاب القبر » ذكره الترمذى : وقال ابن عبد البر : هو صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال: أقرئني سورة جامعة ■ فأقرأه (إذا زلزلت الأرض) حتى فرغ منها ■ فقال الرجل : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها أبدا ، ثم أدبر الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ■ « أفلحَ الرُّؤمُجُلُ » مرتين ، ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم فقال : إني أحب سورة (قل هو الله أحد) فقال « حُبِّكَ إياها أدخَلَكَ الجنة ■ .

وقال له عقبة بن عامر : أقرأ سورة هود وسورة يوسف ؟ فقال ■ لن تقرأ شيئا أبْلَغَ عند الله من (قل أعوذ برب الفلق) و (قل أعوذ برب الناس) » ذكره النسائي .

فتاوى في بيان
فضل بعض
الأعمال

وفي الترمذي عنه أنه سئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال ■ الحالُّ المرتحل ■ وفهم بعضهم من هذا أنه إذا فرغ من ختم القرآن قرأ فاتحة الكتاب وثلاث آيات من سورة البقرة ؛ لأنه حلٌّ بالفراغ وارتحل بالشروع ، وهذا لم يفعله أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا استحبه أحد من الأئمة ■ والمراد بالحديث الذى كلما حلٌّ من غزاة ارتحل فى أخرى ، أو كلما حل من عمل ارتحل إلى غيره تكميلا له كما كمل الأول ، وأما هذا الذى يفعله بعض القراء فليس مراد بالحديث قطعا ، وبالله التوفيق .

وقد جاء تفسير الحديث متصلا به أن بضرب من أول القرآن إلى آخره ■ كلما حل ارتحل ، وهذا له معنيان ، أحدهما : أنه كلما حل من سورة أو جزء ارتحل فى غيره ، والثانى : أنه كلما حل من ختمة ارتحل فى أخرى .

وسئل عن أهل الله : مَنْ هم ؟ فقال « هم أهل القرآن أهل الله وخاصته » ذكره أحمد

وسأله صلى الله عليه وسلم عبدُ الله بن عمرو بن العاص ، فى كم أقرأ القرآن ؟ فقال « فى شهر » فقال : أطيق أفضل ذلك ، فقال ■ فى عشرين » فقال : أطيق

أفضل من ذلك ، فقال : في خمس عشرة ■ فقال : أطيق أفضل من ذلك ، قال
« في عشرة ■ فقال : أطيق أفضل من ذلك ، قال : في خمس » قال : أطيق أفضل من
ذلك ، قال « لا يفقه القرآن من قرأه في أقل من ثلاث » ذكره أحمد .

وأختلف رجلان في آية كل منهما أخذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسألاه عنها ■ فقال لكل منهما « هكذا أنزلت » ثم قال « أنزل القرآن على سبعة
أحرف » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى المجاهدين أعظم أجراً ؟ قال « أكثرهم ذكرًا
لله » قيل : فأى الصائمين أعظم أجراً ؟ قال « أكثرهم لله ذكراً » ثم ذكر الصلاة
والزكاة والحج والصدقة كل ذلك يقول « أكثرهم لله ذكراً » فقال أبو بكر لعمر
رضي الله عنهما : ذهب الذاكرون بكل خير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« أجل » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن المفردين الذين هم أهل السبب ، فقال « الذاكرون
الله كثيراً » وفي لفظ « المشتهرون بذكر الله ، يَضَعُ الله عنهم أقالهم فيأتون
يوم القيامة خفافاً » ذكره الترمذى .

وسئل عن رياض الجنة ■ فقال « حلق الذكرك » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أهل الكرم الذين يقال لهم يوم القيامة : سيعلم
أهل الجمع من أهل الكرم ■ فقال « هم أهل الله كرم في المساجد » ذكره أحمد .
وسئل عن غنيمة مجالس الله كرم ■ فقال « غنيمة مجالس الله كرم الجنة »
ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوم غزَوْا فقالوا : ما رأينا أفضل غنيمة ولا
أسرع رجعة منهم ، فقال « أدلكم على قوم أفضل غنيمة منهم ، وأسرع رجعة ،
قوم شهدوا صلاة الصبح ثم جلسوا يذكرون الله حتى طلعت الشمس ، فأولئك
أسرع رجعة وأفضل غنيمة » ذكره الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن خيار الناس ، فقال ■ الذين إذا رأوا ذِكْرَ الله ذكروا ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن خير الأعمال وأزكاها عند الله وأرفعها في الدرجات ، فقال « ذكر الله » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الدعاء أسمع ■ فقال ■ جوف الليل الآخر ■ ودبر الصلوات المكتوبات ■ ذكره أحمد ، وقال ■ الدعاء بين الأذان والإقامة لا يُرَدُّ ■ قالوا : فإذا نقول يا رسول الله ؟ قال « سألوا الله العافية في الدنيا والآخرة » ذكره الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : بأى شيء يَحْتَمُّ الدعاء ؟ فقال : « بآمين » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن تمام النعمة ، فقال : « الْفَوْزُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّجَاةُ مِنَ النَّارِ » ذكره الترمذى ، فنسأل الله تمام نعمته بالفوز بالجنة والنجاة من النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الاستعجال للمانع من إجابة الدعاء ■ فقال : « يقول : قد دعوت ، قد دعوت فلم يستجب لى ، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء » ذكره مسلم ، وفى لفظ « يقول قد سألت ، قد سألت فلم أعط شيئاً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الباقيات الصالحات ، فقال « التكبير والتَّهْلِيلُ والتَّسْبِيحُ والتَّحْمِيدُ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم الصديقُ رضى الله عنه أن يُعَلِّمه دعاءَ يَدْعُو به فى صلاته ، فقال « قل : اللهم إني ظلمت نفسى ظلماً كثيراً ، وإني لا يغفر الذنوب إلا أنت » فأغفر لى مغفرة من عندك وارحمى ■ إنك أنت الغفور الرحيم » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم الأعرابي الذى علمه أن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله رب العالمين ■

ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم » فقال : هذا لربى فالى ؟ فقال « قل : اللهم اغفرلى وارحمنى وأهدنى وأرزقنى وعافنى ؛ فإن هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك » ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رياض الجنة ، فقال « المساجد » فسئل صلى الله عليه وسلم عن الرزق فيها ، فقال « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ذكره الترمذى .

واستفتاء صلى الله عليه وسلم رجل فقال : لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمنى ما يحزنى ، قال « قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال : يا رسول الله هذا الله ، فالى ؟ قال « قل اللهم ارحمنى وعافنى وأهدنى وأرزقنى » فقال هكذا بيده وقبضها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما هذا فقد ملأ يده من الخير » ذكره أبو داود .

وسر صلى الله عليه وسلم أبى هريرة وهو يفرس غرساً ، فقال « ألا أدلك على فراس خير لك من هذا » سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، يفرس لك بكل واحدة شجرة فى الجنة » ذكره ابن ماجه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : كيف يكسب أحداً كل يوم ألف حسنة ؟ قال « يسبح مائة تسبيحة يكتب له ألف حسنة أو يحط عنه ألف خطيئة » ذكره مسلم . وأفنى صلى الله عليه وسلم من قال له لَدَغْتَنى عقرب بأنه لو قال حين أمسى « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » لم تضره ، ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل أن يعلمه تعوذاً يتعوذ به ، فقال « قل : اللهم إنى أعوذ بك من شر تمنى وشر بصرى وشر لسانى وشر قلبى وشر هنى ، يعنى الفرج » ذكره النسائى .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن كيفية الصلاة عليه ، فقال « قولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ؛ إنك حميد مجيد ،

وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ؛ إنك حميد مجيد » متفق عليه .

وقال له صلى الله عليه وسلم مُعَاذُ ! يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ ، قَالَ « لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى مَنْ يَسِّرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ » ثُمَّ قَالَ « أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ » قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ « الصَّوْمُ جُنَّةٌ ، وَالصَّدَقَةُ تُنْطِقُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُنْطِقُ الْمَاءُ النَّارَ ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ » ثُمَّ قَالَ « أَلَا أَخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَعَيْهِ سَتَامَهُ ، رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ ، وَذِرْوَعَايَهُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ثُمَّ قَالَ « أَلَا أَخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكُ كُلُّهُ » قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « كَفَّ عَلَيْكَ هَذَا » وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ ، قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَإِنَّا لَمُؤْخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ ؟ فَقَالَ « نَسَكَلْتُكَ أَمَكَ يَا مُعَاذُ ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَّا حَصَانَدُ أَلْسِنَتِهِمْ » حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال : دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتَهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ ، قَالَ « تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ » فَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ . فَلَمَّا وَلِيَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل آخر فقال : أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخُلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبْعِدُنِي مِنَ النَّارِ ، فَقَالَ « تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وسأله أعرابي فقال : عَلَّمْنِي عَمَلًا يَدْخُلُنِي الْجَنَّةَ ، فَقَالَ « لَئِنْ كُنْتَ أَفْصَرْتَ الْخَطِيئَةَ لَقَدْ أَعْرَضْتَ لِلْمَسْأَلَةِ ، أَعْتَقِ النَّسَمَةَ ، وَفُكِّ الرِّقْبَةَ » قَالَ : أَوْ لَيْسَا وَاحِدًا ؟

قال : لا ، عِتْقُ النَّسَمَةِ أَنْ تَفْرُدَ بَعْتَهَا ، وَفَكَ الرِّقْبَةَ أَنْ تُعِينَ فِي عَقْقِهَا ، وَالْمُنْحَةُ الْوَكُوفُ ، وَالْقِيَاءُ عَلَى ذِي الرَّحْمِ الظَّالِمِ ، فَإِنْ لَمْ تَطُقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْجَائِعَ ، وَأَسْقِ الظَّمْآنَ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، فَإِنْ لَمْ تَطُقْ ذَلِكَ فَكُفَّ لِسَانَكَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ ■ ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما الإسلام ؟ فقال : « أَنْ يَسْلَمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ ، وَأَنْ يَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدُكَ » قال : فأى الإسلام أفضل ؟ قال : ■ الإيمان ■ قال : وما الإيمان ؟ قال : « تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَالْبُعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ ■ قال : فأى الإيمان أفضل ؟ قال : ■ الهجرة ■ قال : وما الهجرة ؟ قال : ■ أَنْ تَهْجُرَ السُّوءَ ■ قال : فأى الهجرة أفضل ؟ قال « الجهاد » قال : وما الجهاد ؟ قال : « أَنْ تَقَاتِلَ الْكُفَّارَ إِذَا لَقَيْتَهُمْ » قال : فأى الجهاد أفضل ؟ قال : « مَنْ عَقَرَ جَوَادَهُ وَأَهْرَيْقَ دَمَهُ ، ثُمَّ عَمِلَانَ هُمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ بِمِثْلِهِمَا ، حِجَّةٌ مَبْرُورَةٌ أَوْ عِمْرَةٌ ■ ذكره أحمد

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « الإيمان بالله وحده ■ ثم الجهاد ■ ثم حِجَّةٌ مَبْرُورَةٌ تَفْضُلُ سَائِرَ الْعَمَلِ كَمَا بَيْنَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ وَمَغْرِبِهَا ■ ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم أيضاً : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « أَنْ تَحِبَّ لِلَّهِ ، وَتَبْغِضَ لِلَّهِ ، وَتَعْمَلَ لِسَانَكَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ » قال السائل : وماذا يارسول الله ؟ قال : « أَنْ تَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تَحِبُّ لِنَفْسِكَ ، وَأَنْ تَقُولَ خَيْرًا أَوْ تَصْمُتَ » .

واختلف نفر من الصحابة في أفضل الأعمال ؛ فقال بعضهم : سقاية الحاج ، وقال بعضهم : عمارة المسجد الحرام ، وقال بعضهم : الحج ■ وقال بعضهم : الجهاد في سبيل الله ■ فاستفتى عمرُ في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ■ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ

واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله ؟ لا يستون عند الله ، والله لا يهدي القوم الظالمين) إلى قوله تعالى : (وأولئك هم الفائزون) .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله ، شهدت أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله ، وصليت الخمس ، وأدبت زكاة مالى ، وصمت شهر رمضان ، فقال : « مَنْ مات على هذا كان مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة هكذا » ونصب أصابعه « مالم يعقِّ والدبه » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر ، فقال : أرأيت إذا صليت المكتوبة وصمت رمضان وأحلت الحلال وحرمت الحرام ولم أزد على ذلك شيئاً ، أدخل الجنة ؟ قال : « نعم » قال : والله لا أزيد على ذلك شيئاً ، ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال خير ؟ قال : « أن تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على مَنْ عرفت وعلى مَنْ لم تعرف » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة ، فقال : إني إذا رأيتك طابت نفسي وقررت عيني ، فأنبئني عن كل شيء ، فقال : « كل شيء خلق من ماء » قال : أنبئني عن أمرٍ إذا أخذت به دخلت الجنة ، قال : « أفضي السلام ، وأطعم الطعام ، ووصل الأرحام ، وقم بالليل والناس نيام » ثم أدخل الجنة بسلام » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فشكا إليه قسوة قلبه ، فقال : « إذا أردت أن يلين قلبك فأطعم المسكين وامسح رأس اليتيم » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « طول القيام » قيل : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : « جَهْدُ الْمِقْل » قيل : فأى الحجرة أفضل ؟ قال : « مَنْ هَجَرَ ما حرم الله عليه » قيل : فأى الجهاد أفضل ؟ قال : « من جاهد المشركين بماله ونفسه » قيل : فأى القتل أشرف ؟ قال : « من أهرق دمه وغفر جواده » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ قال : « إيمان لا شك فيه ، وجهاد لا غُلُولَ فيه ، وحج مبرور » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر فقال : من أين أتصدَّقُ وليس لى مال ؟ قال : « إن من أبواب الصدقة التكبير ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وأستغفر الله » وتأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر . وتَعَزِّلِ الشُّوْكَةَ عن طريق الناس والعظم والحجر ، وتهدى الأعمى ، وتسمع الأعمى والأبكم حتى يفقه . وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها ، وتسمى بشدة ساقيك إلى اللّهْفَانِ المستغيث . وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف . كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ، ولك من جماعتك لزوجتك أجر » فقال أبو ذر : فكيف يكون لى أجر فى شهوتي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَرَأَيْتَ لو كان لك ولد ورجوتَ أجره فأت أكنْتَ تحسب به ؟ » قلت : نعم ، قال : « أنت خلقتَه » قلت : بل اللهُ خَلَقَهُ ، قال : « فأنت هديته » قلت : بل الله هداه . قال : « فأنت كنتَ رَزَقْتَهُ » قلت : بل الله كان يرزقه ، قال : « فكذلك فضَّه فى حلاله وجَنَّبَهُ حرامه ، فإن شاء الله أحياه وإن شاء الله أماته . فلك أجر » ذكره أحمد .

وسأل صلى الله عليه وسلم أصحابه يوما : « مَنْ أصبح منكم اليوم صائما ؟ » قال أبو بكر : أنا ، قال : « من اتبع منكم اليوم جنازة ؟ » قال أبو بكر : أنا ، قال : « من أطعم منكم اليوم مسكينا ؟ » قال أبو بكر : أنا ، قال : « فمن عاد منكم اليوم مريضا ؟ » قال أبو بكر : أنا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما اجتمعن فى رجلٍ إلا دَخَلَ الجنة » ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله الرجل يعمل العمل فيستره فإذا اطلع عليه أعجبته فقال : « له أجران : أجر السر ، وأجر العلانية » ذكره الترمذى .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر : يا رسول الله أَرَأَيْتَ الرجل يعمل العمل من الخير يحمده الناسُ عليه . قال : « تلك عاجل بشرى المؤمن » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أى العمل أفضل ؟ فقال « الإيمان بالله ،
وتصديق به ، وجهاد فى سبيله » قال : أريد أهونَ من ذلك يا رسول الله . قال
« السباحة والعُصْبَر » قال : أريد أهونَ من ذلك . قال « لا تنههم الله تعالى فى
شئ ، قضى لك » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عقبة عن فَوَاضِلِ الأَعْمَالِ . فقال « يا عقبة صل
من قَطَمَكَ ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ ، وَأَعْرِضْ عَنِ ظَلَمِكَ » ذكره أحمد .
وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : كيف لى أن أعلم إذا أحسنت أى قد
أحسنت وإذا أسأت أنى قد أسأت ؟ فقال « إذا قال جيرانك : إنك قد أحسنت
فقد أحسنت ، وإذا قالوا قد أسأت فقد أسأت » ذكره ابن ماجه . وعند الإمام
أحمد « إذا سمعتم يقولون قد أحسنت فقد أحسنت . وإذا سمعتم يقولون قد
أسأت فقد أسأت » .

فصل

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الكسب أفضل ؟ قال « عمل الرجل بيده ،
وكل بيع مبرور » ذكره أحمد .

فتاوى فى
الكسب
والأموال

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إن لى مالا وولداً ، وإن أبى يريد أن
يحتاج مالى ، قال « أنت ومالك لأبيك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم . وإن
أولادكم من كسبكم ، فكلوه هنيئاً » ذكره أبو داود وأحمد .

وسأته صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إنا كَرَلْنا على آبائنا وأبنائنا
وأزواجنا ، فما يحل لنا من أموالهم ؟ قال « الرطب تأكلينه وتهدينه » ذكره
أبو داود . وقال عقبة : الرطب يعنى به ما يفسد إذا بقى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : إنا نأخذ على كتاب الله أجراً ، فقال « إن

أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ ۖ ذَكَرَهُ الْبِخَارِيُّ فِي قِصَّةِ الرُّقِيَّةِ .
 وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أُمُولِ السُّلْطَانِ ، فَقَالَ ۖ مَا أَنْكَأَ اللَّهُ مِنْهَا مِنْ
 غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ فَكُلُّهُ وَتَمَوَّلَهُ ۖ ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَجْرَةِ الْحَجَّامِ ۖ فَقَالَ « أَغْلِفْهُ نَاضِحَكَ
 وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ » ۖ ذَكَرَهُ مَالِكُ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ ، فَنَهَاهُ ، فَقَالَ : إِنَا نَطَارِقُ
 الْفَحْلَ فَتُكْرَمُ ، فَرُخِصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ ، حَدِيثٌ حَسَنٌ ، ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ .

وَنَهَى عَنْ الْقُسَامَةِ بِضَمِّ الْقَافِ ۖ فَسُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ ۖ الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَى الْفُثَامِ
 مِنَ النَّاسِ فَيَأْخُذُ مِنْ حَظِّ هَذَا وَحَظِّ هَذَا ۖ ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ .

إرشادات
لبعض الأعمال

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ ۖ سَقَى الْمَاءَ .

وَسَأَلْتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحَبُّ الصَّلَاةِ
 مَعَكَ ، قَالَ « قَدْ عَلِمْتَ أَنَّكَ تَحْبِبِينَ الصَّلَاةَ مَعِيَ ۖ وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ مِنْ
 صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ ۖ وَصَلَاتُكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ ،
 وَصَلَاتُكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ ، وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدِ
 قَوْمِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي » فَأَمَرَتْ فَبَنَى لَهَا مَسْجِدًا فِي أَقْصَى شَيْءٍ
 مِنْ بَيْتِهَا وَأَغْلَمَ ، فَكَانَتْ تَعْلَى فِيهِ حَتَّى لَقِيتَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْبَقَاعِ شَرٌّ ؟ قَالَ « لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ
 جَبْرِيلَ » فَسَأَلَ جَبْرِيلَ فَقَالَ : لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ مِيكَائِيلَ ، فَجَاءَ فَقَالَ : خَيْرُ
 الْبَقَاعِ الْمَسَاجِدُ ، وَشَرُّهَا الْأَسْوَاقُ .

وَقَالَ : فِي الْإِنْسَانِ سِتُونَ وَثَلَاثُمِائَةً مَفْصِلٍ ، عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ
 مَفْصِلٍ صَدَقَةً ۖ فَسَأَلُوهُ مَنْ يَطْلِقُ ذَلِكَ ۖ قَالَ « الذَّيْغَاعَةُ تَرَاهَا فِي الْمَسْجِدِ فَتَدْفِنُهَا ۖ
 أَوْ الشَّيْءَ فَتَنْجِيهِهِ عَنِ الطَّرِيقِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَرَكْعَتَا الضُّحَى يُجْزِيَانِكَ » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة قاعدا « فقال : « من صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى مضطجعا فله نصف أجر القاعد » .

قلت : وهذا له محملان « أحدهما : أن يكون في النافلة عند من يجوزها مضطجعا ، والثاني : على المذوق ؛ فيكون له بالفعل النصف والتكليف بالنية .
وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : ما يمنعني أن أتعلم القرآن إلا خشية أن لا أقوم به ، فقال « تعلم القرآن وأقرأه وأرقد ، فإن مثَل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقال به كمثل جرابٍ تحشَوْ مسكا يفوح ريحُه على كل مكان . ومن تعلمه ورقدَ وهو في جوفه كمثل جرابٍ وُكِيَ على مسك » .

وقال عن رجل توفي من أصحابه « ليته مات في غير مولده » فسئل : لم ذلك ؟ فقال « إن الرجل إذا مات في غير مولده قيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة » ذكر هذه الأحاديث أبو حاتم [و] ابن حبان في صحيحه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أيغني الدواء شيئا ؟ فقال « سبحان الله ! وهل أنزل الله تبارك وتعالى من داء في الأرض إلا جعل له شفاء » .
وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرثى والأدوية : هل ترد من قدر الله شيئا ؟ قال « هي من قدر الله » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل من المسلمين طعن رجلا من المشركين في الحرب ، فقال : خذها وأنا الفلाम الفارسي ، فقال « لا بأس في ذلك ، يحمد ويؤجر » ذكرهما أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل أن يعلمه ما ينفعه ، فقال « لا تحزنَّ من المعروف شيئا ، ولو أن تُفرِّغَ من دلوك في إناء المستسقى « ولو أن تُسكِّمَ أخاك ووجهك . ينسب إليه « وإياك وإسبال الإزار فإنها من الحيلة » ولا يحبها الله ،

وإن امرؤ شتمك بما يعلم فيك فلا تشتمه بما تعلم منه ؛ فإن أجره لك .
ووباله على من قاله .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحر الأهلية ، فقال : « لا تحل لمن شهد
أنى رسول الله » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الأسراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها :
كيف يصنع معهم ؟ فقال : « صل الصلاة لوقتها ، ثم صل معهم ، فإنها لك
نافلة » حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة صفوان بن المظطل الشلمى ، فقالت : إنه
يضر بنى إذا صليت ، ويفطرنى إذا صمت ، ولا يصلى صلاة الفجر حتى تطلع
الشمس ؛ فسأله عما قالت امرأته . فقال : أما قولها يضر بنى إذا صليت فإنها تقرأ
بسورتين وقد نهيتا عنهما ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لو كانت سورة واحدة
لكفّت الناس » وأما قولها يفطرنى إذا صمت فإنها تنطلق فتصوم وأنا رجل
شاب ولا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم يومئذ : « لا تصوم امرأة إلا بإذن
زوجها » قال : وأما قولها لا أصلى حتى تطلع الشمس فإننا أهل بيت لا نكاد أن
نستيقظ حتى تطلع الشمس ، فقال « صل إذا استيقظت » ذكره ابن حبان .

قلت : ولهذا صادف أم المؤمنين فى قصة الإفك ؛ لأنه كان فى آخر الناس .
ولا ينافى هذا الحديث قوله فى حديث الإفك « والله ما كشفت كنف أنثى قط »
فإنه إلى ذلك الوقت لم يكشف كنف أنثى قط ، ثم تزوج بعد ذلك .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قتل الوزغ ، فأمر بقتله ، ذكره ابن حبان .
وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل نذر أن يمشى إلى الكعبة ، فجعل
يهادى بين رجلين ، فقال : « إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه » وأمره
أن يركب .

واستفتاه صلى الله عليه وسلم رجل في جاري له يؤذيه ، فأمره بالصبر ، ثلاث مرات ، فقال له في الرابعة : « اطْرَحْ متاعك في الطريق » ففعل ، فجعل الناس يرمون به ويقولون : ماله ؟ ويقول : آذاه جاره » فجعلوا يقولون : لعنه الله ، فجاءه جاره فقال : رُدَّ متاعك ، والله لا أؤذك أبداً ، ذكره أحمد وابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إني أذنبت ذنباً كبيراً ، فهل لي من توبة ؟ فقال له « ألك والدان ؟ » فقال : لا ، قال « فلك خالة ؟ » قال : نعم » قال « فبرها » ذكره ابن حبان .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل قد أوجب « فقال » اغتفوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار » ذكره ابن حبان أيضاً .

أوجب : أى استوجب النار بذنوب عظيم ارتكبه .

وسأله رجل ، فقال : إن أبوى قد هلكا ، فهل بقى من بعد موتهما شيء ؟ فقال « نعم الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ عقودهما من بعدهما ، وإكرام صديقيهما » وصلة رحمهما التى لا رحم لك إلا من قبلهما » قال الرجل : ما ألد هذا وأطيبه ! قال « فاعمل به » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل شدد على رجل من المشركين ليقتله ، فقال « إني مسلم » فقتله ، فقال فيه قولاً شديداً » فقال : إنما قاله تنوذاً من السيف ، فقال « إن الله حرم على أن أقتل مؤمناً » حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله أخبرتنا بخيرنا من شرنا فقال « خيركم من يرعى خيره ويؤمن شره ، وشركم من لا يرعى خيره ولا يؤمن شره » ذكره ابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما الذى بعثك الله به ؟ فقال « الإسلام » فقال :

وما الإسلام ؟ قال : « أن تُسلم قلبك لله ، وأن توجه وجهك لله ، وأن تصلّي الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، أخوان نصيران ، لا يقبل الله من عبد توبة أشرك بعد إسلامه » ذكره ابن حبان أيضا .

وسأله صلى الله عليه وسلم الأسود بن سريع ، فقال : أرأيت إن لقيت رجلا من المشركين فقاتلني ، فضرّبت إحدى يدي بالسيف ، فقطعها ، ثم لاذمتني بشجرة . فقال : أسلمت لله ، أفأقتله بعد أن قالها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقتله » فقلت : يا رسول الله إنه قطع إحدى يدي ، ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله ؟ قال : « لا تقتله ؛ فإنك إن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله وأنت بمنزله قبل أن يقول كلمته التي قال » حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله مررتُ برجل فلم يصفني ولم يقرني ، أفأحتكم ؟ قال : « بل أقره » ذكرهما ابن حبان ، وقوله أحتكم أى أعامله إذا مر بي بمثل ما عاملني به .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر ، فقال : الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم . قال : « يا أبا ذر ، أنت مع من أحببت » قال : فأبى أحب الله ورسوله ، قال : « أنت يا أبا ذر مع من أحببت » .

وسأله صلى الله عليه وسلم ناس من الأعراب ، فقالوا : أفئتنا في كذا ، أفئتنا في كذا ، أفئتنا في كذا ، أفئتنا في كذا ، فقال : « أيها الناس ، إن الله قد وضع عنكم الحرج ، إلا من اقترض من عرض أخيه فذلك الذي حرج وهلك » قالوا : أفئنداوى يا رسول الله ؟ قال : « نعم إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له دواء ، غير داء واحد » قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال : « الهرم » قالوا : فأبى الناس أحب إلى الله يا رسول الله ؟ قال : « أحب الناس إلى الله أحسنهم خلقا » ذكره أحمد وابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم عدی بن حاتم ، فقال : إن أبی كان یصلُ الرحم وكان یفعل ویفعل ، فقال ■ إن أباك أراد أمراً فأدرک ■ یعنی الذکر ■ قال : قلت : یا رسول الله ، إني أسألك عن طعام لا أدعه إلا تخرجاً ، قال « لا تدع شيئاً ضارح النصرانية فيه » قال : قلت : إني أرسل كلبی المعلم فيأخذ صئداً فلا أجد ما أذبح به إلا المروة والعصى ■ « أفرقِ الدّم بما شئت ■ وأذكر اسم الله » ذكره ابن حبان .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة عن ابن جُدعان وما كان یفعل فی الجاهلية من صیلة الرحم وحسن الجوار وقرى الضیف ، هل یفعله ؟ فقال ■ لا ؛ لأنه لم یقل يوماً رب اغفر لی خطیئتی يوم الدين ■ .

وسأله صلى الله عليه وسلم سفیان بن عبد الله الثقفی أن یقول له قولاً لا یسأل عنه أحداً بعده ■ فقال ■ قل آمنتم بالله ثم استقم ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم : من أكرم الناس ؟ فقال « أتفام الله » قالوا : لسنّا عن هذا نسألك ، قال ■ فمن معادن العرب تسألونی ، خياركم فی الجاهلية خياركم فی الإسلام إذا فقهوا ■ .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إني نذرت إن ردك الله سالماً أن أضرب علی رأسك بالدف ، فقال « إن كنت نذرت فافعلی ، وإلا فلا » قالت : إني كنت نذرت ، فقعده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضربت بالدف ■ حدیث صحیح وله وجهان ، أحدهما : أن یكون أباح لها الوفاء بالنذر المباح تطییباً لقلبها وجنباً وتالیفاً لها علی زیادة الإیمان وقوته وفرحها بسلامة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والثانی : أن یسكون هذا النذر قرابة لما تضمنه من السرور والفرح بقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سالماً مؤيداً منصوراً علی أعدائه قد أظهره الله وأظهر دینه ، وهذا من أفضل القرب ، فأمرت بالوفاء به .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : یا رسول الله ، الرجل یرید الجهاد فی

سبيل الله وهو يبتغي من عرض الدنيا ، فقال ■ لا أجر له ■ فأعظم ذلك الناس فقالوا للرجل : أعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فإملاك لم تفهمه ■ فقال الرجل : يا رسول الله ، رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي من عرض الدنيا ، فقال ■ لا أجر له ■ فأعظم ذلك الناس ، فقالوا : أعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعاد ، فقال ■ لا أجر له ■

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أقاتل أو أسلم ؟ قال « أسلم ثم قاتل ■ فأسلم ثم قاتل فقتل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « هذا عمل قليل وأجر كثير » . وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : ما أكثر ما تخاف على ؟ فأخذ بلسانه ثم قل « هذا » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : قل لي قولاً ينفعني الله به وأقلل لعلى أعقله ^(١) ، فقال ■ لا تنصب ■ فردد مرارا كل ذلك يقول له ■ لا تنصب ■ .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن لي ضرة ، فهل على جناح إن استكثرت من زوجي بما لا يعطيني ؟ فقال : « المتشيع بما لم يُفط كلابس ثوبي زور » وكل هذه الأحاديث في الصحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن شرائع الإسلام قد كثرت قلّي ، فأوصني بشيء أنشب به ، فقال ■ لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله ■ ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله أرسل ناقتي وأتوكل قلّي الله ؟ فقال : « بل اغفلها وتوكل ■ ذكره ابن حبان والترمذي .

وقال له صلى الله عليه وسلم رجل : ليس عندي يا رسول الله ما أتزوج به ، قال : « أوليس معك قل هو الله أحد » ؟ قال : بلى ، قال : « ثلث القرآن » قال ■ أليس معك قل يا أيها الكافرون ؟ قال : بلى ، قال : « ربع القرآن » قال ■ أليس معك إذا زلزلت الأرض ؟ قال : بلى ، قال : « ربع القرآن »

(١) في نسخة ■ لعلى أفعله ■

قال « أليس معك إذا جاء نصر الله ؟ » قال : بلى ، قال : « ربيع القرآن ، أليس معك آية الكرسي ؟ » قال : بلى ، قال : « ربيع القرآن » قال : « تزوج ، تزوج ، تزوج ، ثلاث مرات » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم معاذ فقال : يا رسول الله أرأيت إن كان علينا أمراء لا يَسْتَقْنُون بِسِتِّكَ ولا يأخذون بأمرك ، فما تأمرنا في أمرهم ؟ قال « لا طاعة لمن لم يُطع الله » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أس أن يشفع له ، فقال « إني فاعل » قال : فأين أطلبك يوم القيامة ؟ قال « اطأبني أول ما تطلبني على الصراط » قلت : فإذا لم ألقك على الصراط ؟ قال « فأنا على الميزان » قلت : فإن لم ألقك عند الميزان ؟ قال « فأنا عند الحوض ، لا أخطئ هذه الثلاث مواطن يوم القيامة » ذكرهما أحمد .

وسأله صلى الله عليه وآله وسلم الحجاج بن علاط ، فقال : إن لي بمكة مالا ، وإن لي بها أهلا ، وإني أريد أن آتيهم ، فأنا في حِلٍّ إن أنا نلتُ منك أو قلت شيئا ؟ فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول ما شاء . ذكره أحمد .

وفيه دليل على أن الكلام إذا لم يرد به قائله معناه إما لعدم قصده له ، أو لعدم علمه به ، أو أنه أراد به غير معناه ؛ لم يلزمه ما لم يرد به بكلامه ، وهذا هو دين الله الذي أرسل به رسوله ، ولهذا لم يلزم المكفرة على التسكلم بالكفر الكفر ولم يلزم زائل العقل يحنون أو نوم أو سكر ما تسكلم به ، ولم يلزم الحجاج بن علاط حكم ما تسكلم به ؛ لأنه أراد به غير معناه ، ولم يعقد قلبه عليه . وقد قال تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) وفي الآية الأخرى (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) فالأحكام في الدنيا والآخرة مُرتبة على ما كسبه القلب ، وعقد عليه ، وأراد به من معنى كلامه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : يا رسول الله إن نساء أشعثنني في الجاهلية ، يعني في النوح ، أفأساعدن في الإسلام ؟ فقال : لا إسعاد في الإسلام ، ولا شقاء في الإسلام ، ولا عقر في الإسلام . ولا جلب في الإسلام ، ومن اتهمب فليس منا . ذكره أحمد .

والإسعاد : إسعاد المرأة في مصيبتها بالنوح . والشقاء : أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر بنته . والمقر : الذبح على قبور الموتى . والجلب : الصياح على الفرس في السباق . والجنب : أن يجنب فرسا فإذا أغيث فرسه انتقل إلى تلك في المسابقة .

وسأله صلى الله عليه وسلم بعض الأنصار ، فقالوا : قد كان لنا جمل نسير عليه . وإنه قد استصعب علينا ومنعنا ظهره . وقد عطش الزرع والنخل . فقال لأصحابه : قوموا . فقاموا ، فدخل الحائط والجل في ناحيته . فشى النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . فقالت الأنصار : يابى الله إنه قد صار مثل الكلب الكلب ، وإنا نخاف عليك صولته ، فقال : ليس على منه بأس . فلما نظر الجمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل نحوه حتى خر ساجدا بين يديه . فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بناصيته أذلا ما كان قط حتى أدخله في العمل ، فقال له الصحابة يابى الله هذا بهيمة لا تعقل ، تسجد لك ، ونحن ننقل ، فمنعنا أحق أن نسجد لك ، فقال : لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها ، والذي نفسى بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه يتنجس^(١) بالقيح والصديد ثم استقبلته تلحسه ما أدت حقه . ذكره أحمد ، فأخذ المشركون مع مريديهم بسجود الجمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتركوا قوله : لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر . وهؤلاء من الذين يتبعون المتشابه ويدعون الحكم .

(١) ورعا قرئت « يتنجس » .

وسئل صلى الله عليه وسلم ، فقيل له : إن أهل الكتاب يحتفون ولا ينتملون في الصلاة ، قال « فاحتفوا وانتملوا وخالفوا أهل الكتاب » قالوا : فإن أهل الكتاب يقصون عثانينهم^(١) ويؤفرون سبالهم ، فقال ■ قُصُّوا سبالكم ووفروا عثانينكم وخالفوا أهل الكتاب » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا نبي الله مررت بفاري فيه شيء من ماء ، فحدثت نفسي بأن أقيم فيه فيقوتني ما فيه من ماء وأصيب ما حوله من البقل وأتخلى عن الدنيا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ، ولكنى بعثت بالحنيفية السمحة ، والذي نفس محمد بيده لأغدو أو رَوْحَةً في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » ولمقام أحديكم في الصف خير من صلاته ستين سنة .

فصل

وتأوى في أنواع البيوع وأخبرهم أن الله سبحانه وتعالى حرم عليهم بيع الخمر والميتة والخنزير [عبادة] الأصنام ، فسألوه وقالوا : أرايت شعوم الميتة فإنه يُطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبغ بها الناس ، فقال ■ هو حرام ■ ثم قال « قاتل الله اليهود فإن الله لما حرّم عليهم شعومها جملوه ثم باعوه وأكلوا ثمنه » .

وفى قوله « هو حرام » قولان ، أحدهما : أن هذه الأفعال حرام ، والثاني : أن البيع حرام وإن كان المشتري يشتريه لذلك ، والقولان مبنيان على أن السؤال منهم هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو وقع عن الانتفاع المذكور ؟ والأول اختيار شيخنا ، وهو الأظهر ؛ لأنه لم ينههم أولا عن تحريم هذا الانتفاع

(١) العثانين : جمع عثنون - بوزن عصفور - وأراد به الحية .

حتى يذكروا له حاجتهم إليه ، وإنما أخبرهم عن تحريم البيع ، فأخبروه أنهم يبتاعونه لهذا الانتفاع ، فلم يرخص لهم في البيع ، ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ، ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو طلحة عن أيتام ورثوا خرا . فقال « أهريقها » قال : أفلا أجعلها خلا ؟ قال « لا » حديث صحيح ، وفي لفظ أن أبا طلحة قال : يا رسول الله إني اشتريت خرا لأيتام في حجري ، فقال « أهريق الخمر وأكسر الدنان » .

وسأله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام فقال : الرجل يأتيني ويريد مني البيع وليس عندي ما يطلب ، أفأبيع منه ثم أبتاع من السوق ؟ قال « لا تبسح ما ليس عندك » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أيضاً فقال : إني أبتاع هذه البيوع ، فأبجل لي منها وما يحرم على منها ؟ قال « يا ابن أخي لا تدب من شيئاً حتى تقبضه » ذكره أحمد ، وعند النسائي : ابتعت طاماً من طعام الصدقة فربحت فيه قبل أن أقبضه ، فأثبته رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك . فقال « لا تبعه حتى تقبضه » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاح الذي إذا وجد جاز بيع الثمار ، فقال « تحمار وتصفار ويؤكل منها » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال « الماء » قال : ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال « الملح » قال : ثم ماذا ؟ قال « النار » ثم سأله صلى الله عليه وسلم : ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال « أن تفعل الخير خير لك » ذكره أبو داود .

وسئل أن يحجر على رجل يُعَبِّن في البيع لضعف في عقده ، فنهاه عن البيع ، فقال : لا أصبر عنه ، فقال « إذا بايعت فقل لا خلافة ، وأنت في كل سبعة ابعتهم بالخيار ثلاثاً » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيباً فردّه عليه . فقال البائع : يا رسول الله قد استقلّ غلامى . فقال « الخراج بالضمآن » ذكره أبو داود .

وسألته صلى الله عليه وسلم امرأة، فقالت : إني امرأة أبيع وأشتري ، فإذا أردت أن أبتاع الشيء سُمْتُ به أقلّ مما أريد ثم زدت حتى أبلغ الذى أريد ، وإذا أردت أن أبيع الشيء سُمْتُ به أكثر من الذى أريد ثم وضعت حتى أبلغ الذى أريد ، فقال « لا تفعلى ، إذا أردت أن تبتاعى شيئاً فاستامى به الذى تريد أن تعطيت أو منعت » وإذا أردت أن تبيعى شيئاً فاستامى به الذى تريد أن تعطيت أو منعت » ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم بلال عن تمر ردىء باع منه صاعين بصاع جيد ، فقال « أوه ، عين الربا ، لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر بيماء آخر ثم اشتر بالثمن » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم البراء بن عازب فقال : اشتريت أنا وشريكى شيئاً يداً بيد ونسيئة ، فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « أما ما كان يداً بيد فخذوه ، وما كان نسيئة فذرّوه » ذكره البخارى . وهو صريح فى تفريق الصّفقة . وعند النسائى عن البراء قال : كنت أنا وزيد بن أرقم تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسألناه عن الصّرف ، فقال « إن كان يداً بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئة فلا يصلح » .

وسأله صلى الله عليه وسلم فضالة بن عبيد عن قلادة اشتراها يوم خيبر بائنى عشر ديناراً فيها ذهبٌ وخرز ، ففصلها فوجد فيها أكثر من اثنى عشر ديناراً . فقال « لا تبتاع حتى تفصل » ذكره مسلم ، وهو يدل على أن مسألة مدّ عَجْوَة لا تجوز إذا كان أحد العوضين فيه ما فى الآخر وزيادة ؛ فإنه صريح الربا ،

والصواب أن المنع مختص بهذه الصورة التي جاء فيها الحديث وما شابهها من الصور .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرس بالأفراس والتجبية بالإبل ، فقال : « لا بأس إذا كان يداً بيد » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم ابن عمر فقال : أشتري الذهب بالفضة ، فقال : « إذا أخذت واحداً منهما فلا يفارقه صاحبه وبينك وبينه لبس » وفي لفظ : كنت أبيع الإبل ، وكنت أخذ الذهب من الفضة والفضة من الذهب ، والدنانير من الدراهم ، والدراهم من الدنانير ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إذا أخذت أحدهما وأعطيت الآخر فلا يفارقه صاحبه وبينك وبينه لبس » ذكره ابن ماجه .

وتفسير هذا ما في اللفظ الذي عند أبي داود عنه ، قلت : يا رسول الله إني أبيع الإبل بالنقيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذه من هذه وأعطى هذه من هذه ، فقال : لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء . ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن اشتراء التمر بالرطب فقال : « أينقص الرطب إذا ييس ؟ » قالوا : نعم ، فهمى عن ذلك ، ذكره أحمد والشافعي ومالك رضي الله عنهم .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل أسلف في نخل فلم يخرج تلك السنة ، فقال : « ارُدْ عليه ماله » ثم قال : « لا تسلفوا في النخل حتى يبدؤ صلاحه » ، وفي لفظ أن رجلاً أسلف في حديقة نخل قبل أن يطلع النخل ، فلم يطلع النخل شيئاً ذلك العام ، فقال المشتري : هولي حتى يطلع ، وقال البائع : إنما بعتك النخل هذه السنة ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال للبائع : « أخذ من نخلك

شيئاً؟ قال : لا ، قال « فبم تستحل ماله ؟ اردد عليه ماله » ثم قال « لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه » .

وهو حجة لمن لم يجوز السلم إلا في موجود الجنس حال العقد ، كما يقوله الأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن بني فلان قد أسلموا ، لقوم من اليهود ، وإنهم قد جاعوا ، فأخاف أن يرتدوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من عنده ؟ » قال رجل من اليهود : عندي كذا وكذا ، لشيء سماء أراه قال : ثلاثمائة دينار بسر كذا وكذا من حائط بني فلان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بسر كذا وكذا ، وليس من حائط بني فلان » ذكره ابن ماجه .

فصل

فتاوى في فضل
بعض الأعمال

وسأله صلى الله عليه وسلم حمزة بن عبد المطلب فقال : اجعلني على شيء أعيش به . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا حمزة نفس تحميها أحب إليك أم نفس تميئتها ؟ » فقال : نفس أحييها ، قال « عليك نفسك » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما عمل الجنة ؟ قال « الصدق ، فإذا صدق العبد بر ، وإذا بر آمن ، وإذا آمن دخل الجنة » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما عمل أهل النار ؟ قال « الكذب ، إذا كذب العبد فجبر ، وإذا فجر كفر ، وإذا كفر دخل النار » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال ، فقال « الصلاة » قيل : ثم مه ؟ قال « الصلاة » ثلاث مرات ، فلما غلب عليه قال « الجهاد في سبيل الله » قال الرجل : فإن لي والدين ، قال « آمرك بالوالدين خيراً » قال : والذي بعثك بالحق نبياً لأجاهدن ولا أتركهما ، فقال « أنت أعلم » ذكره أحمد .

(١) في نسخة « لجاهدت ولا أتركهما »

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العُرفِ التي في الجنة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها « لمن هي؟ قال « لمن الآن الكلام، وأطعم الطعام، وبات لله قائماً والناس نيام »

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : أرايت إن جاهدتُ بنفسى ومالى فقتلت صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، أدخل الجنة ؟ قال « نعم » فقال ذلك مرتين أو ثلاثاً قال « إلا إن مُتَّ وعليك دين وليس عندك وفاؤه » وأخبرهم بتشديد أنزل ، فسألوه عنه، فقال « الذين، والذي نفسى بيده لو أن رجلاً قُتل في سبيل الله ثم عاش ثم قتل في سبيل الله [ثم عاش ثم قتل في سبيل الله] ما دخل الجنة حتى يقضى دينه » ذكرهما أحمد

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل عن أخيه مات وعليه دين ، فقال « هو محبوس بدينه ، فاقض عنه » فقال : يا رسول الله قد أديتُ عنه إلا دينارين ادَّعتهما امرأة وليس لها بينة، فقال « أعطهما فإنها مُحِقَّة » ذكره أحمد .

وفيه دليل على أن الوصى إذا علم بثبوت الدين على الميت جاز له وفاؤه وإن لم تقم به بينة .

وسألوه صلى الله عليه وسلم أن يُسمر لهم ، فقال « إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق » وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم أو مال » ذكره أحمد .

فصل

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أرزنى ليس لأحد فيها شركة ولا قسمة إلا الجار ، فقال « الجارُ أحقُّ بصنقبه » ذكره أحمد ، والصوابُ العمل بهذه الفتوى إذا اشتركا في طريق أو حق من حقوق الملاك .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الظلم أعظم ؟ قال « ذراع من الأرض ينتقصه من حق أخيه ، وليست حصاة من الأرض أخذها إلا طوّقها يوم القيامة إلى قعر الأرض ، ولا يعلم قعرها إلا الذى خلقها » ذكره أحمد .
وأفتى صلى الله عليه وسلم فى شاة ذبحت بغير إذن صاحبها وقدمت إليه أن تطعم الأسارى » ذكره أبو داود .

فصل

وأفتى صلى الله عليه وسلم بأن ظهر الرهن يركب بنفقته إذا كان مرهونا ، ولبن الدر يُشرب بنفقته إذا كان مرهونا ، وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ، ذكره البخارى . وأخذ أحمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى ، وهو الصواب .

فتاوى فى
الرهن والدين

وأفتى صلى الله عليه وسلم بأن الرهن لا يَفْلَقُ من صاحبه الذى رهنه ، له غَنَمُه وعليه غُرْمُه » حديث حسن .

وأفتى صلى الله عليه وسلم فى رجل أصيب فى نمار ابتاعها فكثرت دينه » فأمر أن يتصدق عليه » فلم يُوفَ ذلك دينه » فقال للعرماء : « خذُوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » ذكره مسلم .

وأفتى صلى الله عليه وسلم مَنْ أدرك ماله بعيته عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره ، متفق عليه .

فصل

وسألته صلى الله عليه وسلم امرأة عن حلى لها تصدقت به » فقال لها : « لا يجوز لامرأة عَطِيَّة فى مالها إلا بإذن زوجها » وفى لفظ « لا يجوز للمرأة أمر فى مالها إذا ملك زوجها عصمتها » ذكره أهل السنن » وعند ابن ماجه أن خيرة

للرأة تصدق

امرأة كعب بن مالك أنه بحل فقالت : تصدقت بهذا . فقال : « هل استأذنت كعباً ؟ » فقالت : نعم . فبعث إلى كعب . فقال : « هل أذنت لخيرة أن تتصدق محلها هذا ؟ » فقال : نعم ، فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : ليس لي مال ، ولي يتيم ، فقال : « مال اليتيم . كل من مال يتيمك غير مُسْرِفٍ ولا مبذر ولا متأنلٍ مالا ، ومن غير أن تبقى مالك . » أو قال : « تفدى مالك بماله . »

ولما زلت (ولا تقر بوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) عزلوا أموال اليتامى ، حتى جعل الطعام يفسد والاحم ينفن ، فسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . فزلت (وإن تمخاطوهم فإخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح) ذكره أحمد وأهل السنن .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق . فقال : « اعرف وكادها وعفاصها ، ثم عرفها سنة ؛ فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن ودعة عندك ؛ فإن جاء طالبها يوما من الدهر فأدأها إليه . »

فسئل صلى الله عليه وسلم عن ضالة الإبل ، فقال : « مالك ولها ؟ دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجردها ربها . »

فسئل صلى الله عليه وسلم عن الشاة . فقال : « خذها . » فأبى هي لك أو لأخيك أو للذئب . متفق عليه ، وفي لفظ لمسلم : « فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكادها فأفطها إياه . » وإلا فعلى لك . وفي لفظ لمسلم : « ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدأها إليه . »

وقال أبي بن كعب : وجدت صُرَّة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار ، فأتيت بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « عرفها حولاً . » فعرفتها حولاً ثم أتيتها بها . فقال : « عرفها حولاً . » فعرفتها ثم أتيتها بها ، فقال : « عرفها حولاً . » فعرفتها ثم أتيتها بها الرابعة . فقال : « اعرف عددها ووكادها . »

ووعاها ؛ فإن جاء صاحبها ، وإلا فاستمتع بها » فاستمعت بها ، متفق عليه واللفظ لأبيخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من مَزِينَة عن الضالة من الإبل : قال : « معها حذاؤها وسماتها تأكل الشجر وترد الماء » فدعها حتى يأتيها باغيها » قال : الضالة من الغنم » قال : « لك أو لأخيك أو للذئب ، تجمعها حتى يأتيها باغيها » قال : الحريسة التي توجد في مَرَاتعها » قال « فيها ثمنها مرتين » وضرب نكال ، وما أخذ من عَطَنه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المِجَنِّ » قال : يا رسول الله فالنمار وما أخذ منها في أكمامها ، قال « ما أخذ بفمه فلم يتخذ خبيثة فليس عليه شيء ، وما احتمل فمليه ثمنه مرتين وضرب نكال » وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الحِجَنِّ » قالوا : يا رسول الله فالأمة تَحْدُها في سبيل العامرة ، قل « عرفها حولا » فإن وجدت باغيها فأدّها إليه . وإلا فهي لك » قال : ما يوجد في الحرب العادي ، قال « فيه وفي الركاز الخمس » ذكره أحمد وأهل السنن .

والإفتاء بما فيه متعين ، وإن خالفه مَنْ خالفه ؛ فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه . وأفتى بأن مَنْ وجد لُقْطَةً فليشهد ذَوِي عَدْلٍ ، وليحفظ عِفَاصِها ووِكَاها ، ثم لا يكتُم ولا يغيب ؛ فإن جاء رَهاهُ فهو أحق بها ، وإلا فهو مالُ الله يؤتيه من يشاء .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل جلس لحاجتِهِ فأخرج جُرْدًا من حجر دينارا ، ثم أخرج آخر ، ثم أخرج آخر ، حتى أخرج سبعة عشر دينارا ، ثم أخرج طرف خرقه حمراء » فأتى بها السائلُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبرَها ، وقال : خُذْ صدقتها ، قال « ارجع بها » لا صدقة فيها ، بارك الله لك فيها » ثم قال : « لعلك أهويتَ بيدك في الحجر » قلت : لا ، والذي أكرمك بالحق ، فلم يبقَ آخرها حتى مات .

وقوله والله أعلم « لعنك أهويت بيدك في الحجر » إذ لو فعل ذلك لكان [ذلك] في حكم الركاز ، وإنما ساق الله هذا المال إليه بغير فعل منه ، أخرجه له الأرض ، بمنزلة ما يخرج من المباحات ، ولهذا - والله أعلم - لم يحمله لقطة ؛ إذ لعله علم أنه من دَفَنِ الكمار .

فصل

وأهدى له صلى الله عليه وسلم عياض بن حماد إبلا قبل أن يسلم ، فأبى أن يقبلها .
وقال « إنا لا نقبل زبد المشركين » قال : قلت وما زبد المشركين ؟ قال : رِفْذهم وهديتهم ، ذكره أحمد ، ولا ينافي هذا قبوله هدية أكيدر وغيره من أهل الكتاب ؛ لأنهم أهل كتاب يقبل هديتهم ولم يقبل هدية المشركين .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت ، فقال : رجل أهدى إلى قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن ، وليست بمال ، وأرمى عليها في سبيل الله ، فقال « إن كنت تحب أن تطوَّق طوقاً من نارٍ فأقبلها » .

ولا ينافي هذا قوله « إن أحق ما أخذتم عليه أجرنا كتاب الله » في قصة الرقمية ؛ لأن تلك جمالة على الطب ؛ فطَبَّه بالقرآن ، فأخذ الأجرة على الطب ، لا على تعليم القرآن ، وههنا منعه من أخذ الأجرة على تعليم القرآن ؛ فإن الله تعالى قال لنبيه : (قل لا أسألكم عليه أجراً) وقال تعالى : (قل ما سألتكم من أجر فهو لكم) وقال تعالى : (اتبعوا من لا يسألكم أجراً) فلا يجوز أخذ الأجرة على تبليغ الإسلام والقرآن .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو النعمان بن بشير أن يشهد على غلام تحمله لابنه ، فلم يشهد ، وقال « لا تشهدين على جَور » وفي لفظ « إن هذا لا يصلح » وفي لفظ : « أكل » ولديك محلته مثل هذا ؟ قال : لا ، قال « فاتقوا الله » واعتدوا بين أولادكم » وفي لفظ « فارجمه » وفي لفظ « أشهد على هذا غيري » متفق عليه ، وهذا أمر تهديد قطعاً لا أمر إباحة ؛ لأنه سماه جَوراً وخلاف العدل ، وأخبر أنه لا يصلح

الهدية
وما في حكمها

وأمره برده ، ومحال مع هذا أن يأذن الله له في الإشهاد على ما هَذَا شأنه ،
وبالله التوفيق .

وسأله صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، فقال : يا رسول
قد بلغ بى من الوجع ما ترى . وأنا رجل ذو مال ، ولا يرثنى إلا ابنة لى ،
أفأتصدق بثلاثى مالى ؟ قال « لا » قلت : فالشطر يا رسول الله ؟ قال « لا »
قلت : فالثلث ؟ قال « الثلث » والثلث كثير . إنك أن تذرَ ورثتك أغنياء خير
من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تُنفقَ نفقةً تبتغى بها وجهَ الله
إلا أجزت بها . حتى ما تجمل فى فى امرأتك « متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص فقال : يا رسول الله إن أبى أوصى
أن يعتق عنه مائة رقبة فأعتق ابنه هشام خمسين وبقيت عليه خمسون رقبة . فأعتق
عنه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه لو كان مسلماً فأعتقتم عنه أو تصدقتم
عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك » ذكره أبو داود .

فصل

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إن ابن ابنى مات . فالى من ميراثه ؟
فقال « لك السدس » فلما أدبر دعاه فقال « لك سدس آخر » فلما ولى دعاه
وقال « إن السدس الآخر طعمة » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن السكالة . فقال
« يكفيك من ذلك الآية التى أنزلت فى الصيف فى آخر سورة النساء »
ذكره مالك .

وسأله صلى الله عليه وسلم جابر : كيف أقضى فى مالى ولا يرثنى إلا كلاله ؟
فنزلت (يستفتونك ، قل : الله يُفتيكم فى السكالة) ذكره البخارى .

فتاوى
فى الوارث

وسأله صلى الله عليه وسلم تميم الداري : يا رسول الله ما السنة في الرجل من المشركين يُسلم على يد رجل من المسلمين ؟ فقال « هو أولى للناس بمَحْيَاه ومَمَاتِهِ » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : كفت تصدّفت على أمي بوليدة ، وإنها ماتت وتركت الوليدة . قال « قد وجبَ أجرك ، ورجعت إليك في الميراث » ذكره أبو داود . وهو ظاهر جداً في القول بالرد . فتأمل .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن السكّالة قال « ما خلا الولد والوالد » ذكره أبو عبد الله المقدسي في أحكامه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة سعد ، فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد « قُتِلَ معك يوم أحد ، وإن عمهما أخذ جميع ما ترك أبوهما ، وإن المرأة لا تنكح إلا على مالها ، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنزلت آية الميراث ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخا سعد بن الربيع ، فقال « أعطِ بنتي سعد ثلثي ميراثه ، وأعطِ امرأته الثمن ، وخذ أنت ما بقي » ذكره أحمد .

وسئل أبو موسى الأشعري عن ابنة وابنة ابن وأخت . فقال : للبنت النصف ، وللأخت النصف . وأتِ ابن مسعود فسيتابعني . فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى . فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين . أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم ، للبنت النصف ، ولابنة الابن السدس تسكّلة الثلثين . وما بقي فلأخت ، ذكرى البخاري .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل . فقال : عندي ميراث رجل من الأزد ، ولست أجد أزدياً أدفعه إليه ، فقال « اذهب فالتمس أزدياً حولاً » فاتاه بعد الحول ، فقال : يا رسول الله ، لم أجد أزدياً أدفعه إليه ، قال « فانطلق فانظر أول خزاعي تلقاه فادفعه إليه » فلما ولي قال « على بالرجل ، فلما جاءه قال أنظر أكبر خزاعة فادفعه إليه » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل مات ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان أعتقه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هل له أحد ؟ » قالوا : لا ، إلا غلاماً له كان أعتقه . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له ، ذكره أحمد وأهل السنن ، وهو حسن . وبهذه الفتوى نأخذ .

وأفتى صلى الله عليه وسلم بأن المرأة تحوز ثلاثة موارث : عتيقها ، ولقيطها . وولدها الذي لا عنت عليه . ذكره أحمد وأهل السنن ، وهو حديث حسن ، وبه نأخذ .

وأفتى صلى الله عليه وسلم بأن المرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها ومالها ، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً ، فإذا قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرث من ديته وماله شيئاً . وإن قتل أحدهما صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته ، ذكره ابن ماجه ، وبه نأخذ .

وأفتى صلى الله عليه وسلم بأنه أيما رجل عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زنا ، لا يرث ولا يورث ، ذكره الترمذى .

وقضى صلى الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه . ومن قذفها جلد ثمانين . ومن دعاه ولد زنا جلد ثمانين ، ذكره أحمد وأبو داود ، وعند أبي داود « وجعل ميراث ولد الملاءنة لأمه ولورثتها من بعدها » .

وسأله صلى الله عليه وسلم الشريد بن سويد ، فقال : إن أمي أوصت أن تعتق عنها رقبة مؤمنة . وعندى جارية سوداء نوبية ، أفأعتقها عنها ؟ فقال « أنت بها ، فقال : من ربك ؟ قالت : الله ، قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : أعتقها فإنها مؤمنة » ذكره أهل السنن .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : على عتق رقبة مؤمنة ، وأناة بجارية سوداء أعجمية . فقال لها « أين الله ؟ » فأشارت إلى السماء بأصبعها السبابة ، فقال

فتاوى تتعلق
بالعتق

لها « من أنا » فأشارت بأصبعها إلى رسول الله وإلى السماء ، أرى أنت رسول الله فقال « أعتقها » ذكره أحمد .

وسأله معاوية بن الحكم السلمي فقال : كانت لي جارية ترعى غنما لي قبل مجد والجوابية^(١) فاطلمت ذات يوم فإذا اللئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون ، فصككتها صكة ، فمظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : أفلا أعتقها ؟ فقال « أتتني بها » فقال لها : أين الله ؟ قالت : في السماء . قال « من أنا » قالت : [أنت] رسول الله . قل « أعتقها فإنها مؤمنة » .

قال الشافعي : فلما وصفت الإيمان وأن ربها تبارك وتعالى في السماء ، قال « أعتقها فإنها مؤمنة » فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أين الله » .

وسأل صلى الله عليه وسلم أين الله ؟ فأجاب من سأله بأن الله في السماء ، فرضى جوابه ، وعلم به أنه حقيقة الإيمان لربه . وأجاب هو صلى الله عليه وسلم من « سأله أين الله » ، ولم ينكر هذا السؤال عليه ، وعند الجمهور أن السؤال بآين الله كالسؤال بما لونه وما طعمه وما جنسه وما أصله ونحو ذلك من الأسئلة المحالة الباطلة .

وسأله صلى الله عليه وسلم ميمونة أم المؤمنين فقالت : أشعرت أنى أعتقت وليدنى « قال « لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم نفر من بني سليم عن صاحب لهم قد أوجب ، يعني النار بالقتل ، فقال « أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار » ذكره أبو داود .

(١) هكذا في النسختين ، وفي معجم البلدان الجوانية بفتح الجيم والثانية مشددة .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : كم أعفو عن الخادم ؟ فصمت عنه ، ثم قال :
يا رسول الله كم أعفو عن الخادم ؟ قال « اغفُ عنه كل يوم سبعين مرة » ذكره
أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن ولد الزنا ، فقال « لا خير فيه » نعلان أجاهد فيهما
في سبيل الله أحب إلى من أن أعتق ولد الزنا » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم سعد بن عُبادة فقال : إن أمي ماتت وعليها نذرٌ
أفيجزى عنها أن أعتق عنها ؟ قال « أعتق عن أمك » ذكره أحمد . وعندما لك :
إن أمي هلكت فهل ينفعها أن أعتق عنها ؟ فقال « نعم » .

واستفتته صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها ، فقالت : إني أردت أن
أشترى جارية فأعتقتها ، فقال أهلها : نبيكمها على أن ولأهنا لنا ، فقال « لا يمنعك
ذلك ، إنما الولاء لمن أعتق » .

والحديث في الصحيح « قالت طائفة : يصح الشرط والعقد ، ويجب الوفاء
به ، وهو خطأ ، وقالت طائفة : يبطل العقد والشرط ، وإنما صح عقد عائشة
لأن الشرط لم يكن في صلب العقد » وإنما كان متقدماً عليه ، فهو بمنزلة
الوعد لا يلزم الوفاء به . وهذا وإن كان أقرب من الذي قبله فالنبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يُعَلَل به . ولا أشار في الحديث إليه بوجه ما . والشرط
المتقدم كالمقارن ، وقالت طائفة : في الكلام إضمار تقديره : اشترطى
لهم الولاء أولاً تشريطه ، فإن اشتراطه لا يفيد شيئاً ؛ لأن الولاء لمن أعتق »
وهذا أقرب من الذي قبله مع مخالفته لظاهر اللفظ ، وقالت طائفة : اللام
بمعنى على « أى اشترطى عليهم الولاء ؛ فإنك أنت التي تُفتقين » والولاء لمن
أعتق ، وهذا وإن كان أقل تكلفاً مما تقدم ففيه إلغاء الاشتراط ؛ فإنها
لو لم تشترطه لكان الحكم كذلك . وقالت طائفة : هذه الزيادة ليست من
كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هي من قول هشام بن عروة »

وهذا جواب الشافعي نفسه « وقال شيخنا : بل الحديث عَلَى ظاهره ، ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشتراط الولاء تصحيحاً لهذا الشرط » ولا إباحة له « ولكن عقوبة لمشرطه ؛ إذ أُنْبِئَ أن يبيع جارية للمعتق إلا باشتراط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه « فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله ؛ لأن الشروط الباطلة لا تغير شرعه ، وإن من شرط ما يخالف دينه لم يحز أن يُؤَقَّ له بشرطه ، ولا يبطل البيع به « وإن من عرف فساد الشرط وشرطه ألغى اشتراطه ولم يعتبر ، فتأمل هذه الطريقة وما قبلها من الطرق ، والله تعالى أعلم .

فصل

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى النساء خير ؟ فقال « التى تسره إذا نظَرَ ، وتطيعه » فتناوى في الزواج إذا أَسْرَ ، ولا تخالفه فيما يكره فى نفسها وماله « ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى المال يتخذ ؟ فقال « لِيَتَّخِذَ أَحَدُكُمْ قَلْباً شَاكِراً ، ولساناً ذا كَرَأ ، وزوجة مؤمنة تعين أحدكم عَلَى أمر الآخرة » ذكره أحمد والترمذى وحسنه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنها لا تلد ، أفأتزوجها ؟ قال « لا » ثم أتاه الثانية فنهاه ، ثم أتاه الثالثة فقال « تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِ مُكَاثِرَ بِكُمْ الْأُمُّ » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة رضى الله عنه ، فقال : إني رجل شاب وإني أخاف الفتنة ، ولا أجد ما أتزوج به ، أفلا أُخْتِمِي ؟ قال : فسكت عني « ثم قلت ، فسكت عني « ثم قال « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ ، فاختمصر عَلَى ذَلِكَ أَوْ زِدْ » ذكره البخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر ، فقال : يا رسول الله ائذن لي أن أختصي ، قال « خِصَاءُ أُمَّتِي الصَّيَّامِ » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم ناس من أصحابه ، فقالوا : ذهب أهل الدُّثُور بالأجور ، يُصَلُّونَ كما نَصَلِي ، ويَصُومُونَ كما نَصُومُ ، ويتصدقون بفضول أموالهم ، قال « أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به » إن كل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وأمر بمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة ، وفي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صدقة » قالوا : يا رسول الله يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال « أرأيتم لو كان وضعها في حرام ، أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا [كان] وضعها في الحلال كان له أجر » ذكره مسلم .

وأفتى صلى الله عليه وسلم من أراد أن يتزوج امرأة بان ينظر إليها .

وسأله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبة عن امرأة خطبها ، قال « اذْهَبْ فانظر إليها فإنه أجد أن يؤثَمَ »^(١) بينكما « فأتى أبوها فأخبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكأنهما كرها ذلك ، فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرك أن تنظر فانظر » وإلا فإني أنشدك « كأنها عَظُمَتْ ذلك عليه » قال : فنظرت إليها فتزوجتها ، فذكر من موافقتها له ، ذكره أحمد وأهل السنن .

وسأله صلى الله عليه وسلم حرير عن نظرة الفجاءة ، فقال « اصْرِفْ بَصَرَكَ » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : عورتنا مانأتني منها وما نذر ؟ قال « احفظ عورتك إلا من زوجتك وما ملكت يمينك » قال : قلت : يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ، فقال « إن استطعت أن لا يرينها أحدٌ فلا يَرَيْنَهَا » قال : قلت : يا رسول الله إذا كان أحدنا خاليا ، قال « الله أحق أن يُسْتَحْشَا منه » ذكره أهل السنن .

(١) في المصريتين « أن يدوم بينكما » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل أن يزوجه امرأة ، فأمره أن يُصدِّقها شيئا ولو خاتما من حديد ، فلم يجده . فقال : ما معك من القرآن ؟ قال : معي سورة كذا وسورة كذا . قال : تقرأهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : « اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن » متفق عليه .

واستأذنته صلى الله عليه وسلم أم سلمة في الحجامة . فأمر أبا طيبة أن يحجمها ، قال : حسبت أنه كان أخاها من الرضاعة ، أو غلاما لم يحتلم ، ذكره مسلم .

وأمر صلى الله عليه وسلم أم سلمة وميمونة أن يحتجبا من ابن أم مكتوم . فقالنا : أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ قال : « أفعميا وان أتما ؟ ألستما تبصرانه ؟ » ذكره أهل السنن وصححه الترمذى ، فأخذت طائفة بهذه الفتوى . وحرمت على المرأة نظرها إلى الرجل . وعارضت طائفة أخرى هذا الحديث بحديث عائشة في الصحيحين أنها كانت تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد . وفي هذه المعارضة نظر ؛ إذ لعل قصة الحبشة كانت قبل نزول الحجاب ، وخصت طائفة أخرى ذلك بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها عن الجارية ينكحها أهلها ، أنستأمر أم لا ؟ فقال : « نعم تستأمر » قلت عائشة رضى الله عنها : فإنها تستحي ، فقال صلى الله عليه وسلم : « فذاك إذن . إذا هي سكنت » متفق عليه .

وبهذه الفتوى نأخذ ، وأنه لا بد من استئثار البكر ، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر في نفسها ، وإذنها صماتها » وفي لفظ « والبكر يستأذنها أبوها في نفسها ، وإذنها صماتها » وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح البكر حتى تستأذن » قالوا : وكيف إذن ؟ قال : « أن تسكت » . وسأله صلى الله عليه وسلم جارية بكر ، فقالت : إن أباه زوجها . وهي كاهنة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقد أمر باستئذان البكر .

ونهى عن إنكاحها بدون إذنها^(١)، وخير صلى الله عليه وسلم من نكحت ولم تستأذن ، فكيف بالدول عن ذلك كله ومخالفته بمجرد مفهوم قوله « الأيم أحق بنفسها من وليها » ؟ كيف ومنطوقه صريح في أن هذا المفهوم الذى فهمه مَنْ قال تنكح بغير اختيارها غير مراد ؟ فإنه قال عقيب « والبكر تستأذن فى نفسها » بل هذا احتراز منه صلى الله عليه وسلم من حل كلامه على ذلك المفهوم كما هو المعتاد فى خطابه كقوله « لا يقتل مسلم بكافر » ، ولا ذو عهد فى عهده « فإنه لما نفى قتل المسلم بالكافر أو هم ذلك إهدار دم الكافر ، وأنه لا حرمة له » فرفع هذا الوهم بقوله « ولا ذو عهد فى عهده » ولما كان الاختصار على قوله : « ولا ذو عهد » يوم أنه لا يقتل إذا ثبت له العهد من حيث الجملة رفع هذا الوهم بقوله « فى عهده » وجعل ذلك قيداً لعصمة العهد فيه . وهذا كثير فى كلامه صلى الله عليه وسلم لمن تأمله ، كقوله « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » فإن نهيه عن الجلوس عليها لما كان ربما يوم التعظيم المحذور رفعه بقوله : « ولا تصلوا إليها » والمقصود أن أمره باستئذان البكر ونهيه عن نكاحها بدون إذنها وتخييرها حيث لم تستأذن لا مُعارض له ؛ فيتعين القول به ، وبالله التوفيق .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن صدّاق النساء ، فقال « هو ما اصطلمح عليه أهولم » ذكره الدارقطى . وعنده مرفوعاً « أنكحوا اليتامى » قيل : يا رسول الله . ما العلائق بينهم ؟ قال : « ما تراضى عليه الأهولون ولو قضيباً من أراك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خيسته . فجعل الأمر إليها . فقالت : قد أجزّت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن يعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء . ذكره أحمد والنسائى .

(١) فى نسخة « بدون استئذانها » .

ولما هلك عثمان بن مظعون ترك ابنة له . فزوجها عمها قدامة من عبد الله ابن عمر ، ولم يستأذنها ؛ فسكرت نكاحه ، وأحبت أن يتزوجها المغيرة بن شعبة ؛ فزعمها من ابن عمر وزوجها المغيرة ، وقال : إنها يتيمة ، ولا تنكح إلا بإذنها . ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم مرثد الغنوي فقال : يا رسول الله أنكح عناقاً ، وكانت بغياً بمكة ؛ فسكت عنه ، فنزلت الآية (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك) فدعاه فقرأها عليه ، وقال « لا تنكحها » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل آخر عن نكاح امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح ، فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية ، ذكره أحمد . وأفتى صلى الله عليه وسلم بأن الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله . فأخذ بهذه الفتاوى التي لا معارض لها الإمام أحمد ومن وافقه . وهي من محاسن مذهبه رحمة الله عليه ؛ فإنه لم يجوز أن يكون الرجل زوج فتية ، ويعضد مذهبه بضعة وعشرون دليلاً قد ذكرناها في موضع آخر .

وأسلم قيس بن الحارث وتحت ثمان نسوة ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال « اختر منهن أربعاً » . وأسلم غيلان وتحت عشر نسوة ، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منهن أربعاً . ذكرهما أحمد ، وهما كالصريح في أن الخيرة إليه بين الأوائل والأواخر .

وسأله صلى الله عليه وسلم فيروز الديلمي فقال : أسلمت وتحتي أختان ، فقال « طلق أيتهما شئت » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم بصرة بن أكتم ، فقال : نكحت امرأة بكراً في سترها ، فدخلت عليها ، فإذا هي حُبلى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

■ لها الصداق بما استحللت من فرجها ، والولد عبد لك ■ فإذا ولدت فأجلدوها ■
وفرق بينهما ■ ذكره أبو داود .

ولا يشكل من هذه الفتوى إلا مثل عبودية الولد ، والله أعلم .

وأسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتزوجت ، فجاء زوجها
فقال : يا رسول الله إن كنت أسلمت وعلمت بإسلامي ؛ فأنزعها رسول الله
صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ، وردها إلى الأول ، ذكره أحمد
وابن حبان .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل تزوج امرأة ، ولم يفرض لها صداقاً
حتى مات ، ف قضى لها على صداق نساءها ، وعليها العدة ، ولها الميراث ■ ذكره
أحمد وأهل السنن ■ وصححه الترمذي وغيره ، وهذه فتوى لا معارض لها ■
فلا سبيل إلى العدول عنها .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن امرأة تزوجت ومرضت ، فتمعّط شعرها ،
فأرادوا أن يعصّوهُ ، فقال « لمن الله الواصلة والمستوصلة » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العزل ، قال ■ أو إنكم لتفعلون ؟ ■ قالها
ثلاثاً ■ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهى كائنة ■ متفق عليه ■ ولفظ
مسلم « ألا عليكم أن لا تفعلوا ، ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هى كائنة
إلى يوم القيامة إلا ستكون ■

وسئل صلى الله عليه وسلم أيضاً عن العزل فقال « ما من كل المساء يكون
الولد ، وإذا أراد الله خلق شيء لم ينعه شيء » . وسأله صلى الله عليه وسلم آخر
فقال : إن لى جارية وأنا أعزل عنها ■ وأنا أكره أن تحمل ، وأنا أريد ما يريد
الرجال ، وإن اليهود تحدث أن العزل موءودة صُغْرَى ■ فقال « كذبت اليهود »
لو أراد الله أن يخلقها ما استطعت أن تصرفه ■ ذكرهما أحمد وأبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : عندي جارية وأنا أعزل عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن ذلك لا يمنع شيئا ، إذا أراد الله » فجاء الرجل فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت . فقال « أنا عبد الله ورسوله » ذكره مسلم . وعنده أيضا : إن لي جارية هي خادمتنا وساقيتنا وأنا أطوف عليها ، وأنا أكره أن تحمل ، فقال « أعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها » فلبث الرجل ، ثم أتاه فقال : إن الجارية قد حملت ، فقال « قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها » .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر عن ذلك فقال « لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرجه الله منها » وايقظ الله عز وجل نفسا هو خالقها » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : إني أعزل عن امرأتي . فقال : « لم تفعل ذلك ؟ » فقال : إني أشفق على ولدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان ذلك ضارا ضر فارس والروم » وفي لفظ « إن كان كذلك فلا ، ما ضر ذلك فارس والروم » ذكره مسلم .

فصل

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة من الأنصار عن التجبية . وهي طء المرأة في قبلها من ناحية دبرها ، فتلا عليها قوله تعالى : (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) صاما واحدا ، ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : وما أهلكك ؟ قال : حولت رجلي الباردة . فلم يرد عليه شيئا ؛ فأوحى الله إلى رسوله : (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) أقبل وأدبر

واتقوا الحيضة والدبر ، ذكره أحمد والترمذى ، وهذا هو الذى أباحه الله ورسوله ، وهو الوطء من الدبر لا فى الدبر ، وقد قال « ملعون من أتى امرأته فى دبرها » وقال « من أتى حائضا أو امرأة فى دبرها أو كاهنا فصدّقه فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء فى أدبارهن » وقال « لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة فى الدبر » وقال فى الذى يأتي امرأته فى دبرها : « هى اللوطية الصغرى » وهذه الأحاديث جميعها ذكرها أحمد فى المسند .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال « أن يطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا اكتسى ، ولا يضرب الوجه ولا يقبح ، ولا يهجر إلا فى البيت » ذكره أحمد وأهل السنن .

فصل

فتاوى فى أحكام الرضاع وسألته صلى الله عليه وسلم عائشة أم المؤمنين فقالت : إن أفلح أخا أبى القعيس استأذن علىّ ، وكانت امرأته أرضعتى ، فقال « إبدنى له إنه عمك » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم أعرابى فقال : إني كنت لى امرأة ، فتزوجتُ عليها أخرى ، فزعمت امرأتى الأولى أنها أرضعت امرأتى الحديثاء رَضْعَةً أو رَضْعَتَيْنِ ، فقال « لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان » ذكره مسلم .

وسألته سَهْلَةُ بنت سهيل فقالت : إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال ، وعقل ما عقلا ، وإنه يدخل علينا ، وإني أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئا . فقال « أرضعته تحرم عليه وبذهب الذى فى نفس أبى حذيفة » فرجعت فقالت : إني قد أرضعته فذهب الذى فى نفس أبى حذيفة . ذكره مسلم .

فأخذت طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ، ولم يأخذ بها أكثر

أهل العلم ، وقدموا عليها أحاديث توقيت الرضاع المحرّم بما قبل الفطام وبالصغر وبالحولين لوجوه ؛ أمدها : كثرتها وانفراد حديث سالم ، الثاني : أن جميع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خلا عائشة رضى الله عنهن في شق المنع . الثالث : أنه أخو ط ، الرابع : أن رضاع الكبير لا ينبت لحماً ولا ينشر عظماً ، فلا تحصل به البعضية التي هي سبب التحريم ، الخامس : أنه يحتمل أن هذا كان مختصاً بسالم وحده . ولهذا لم يجيء ذلك إلا في قصته . السادس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة وعندها رجل قاعد . فاشتد ذلك عليه وغضب . فقالت : إنه أخى من الرضاعة ، فقال « انظرون من إخوانكم من الرضاعة ، فإيما الرضاعة من الجماعة » متفق عليه واللفظ لمسلم . وفي قصة سالم مسلك آخر . وهو أن هذا كان موضع حاجة ؛ فإن سالماً كان قد تدنّاه أبو حذيفة ورياه . ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بد . فإذا دعت الحاجة إلى مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد . ولعل هذا المسلك أقوى المسالك . وإليه كان شيخنا ينجح ، والله أعلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم أن ينكح ابنة حمزة ، فقال « لا تحل لى ؛ إنها ابنة أخى من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » ذكره مسلم . وسأله صلى الله عليه وسلم عقبة بن الحارث فقال : تزوجت امرأة . فجاءت أمة سوداء فقالت : أرضعتكما ، وهى كاذبة ؛ فأعرض عنه ، فقال « إنها كاذبة ، فقال « كيف بها وقد زعمت بأنها أرضعتكما ؟ دعها عنك » فقارقها وأنكحت غيره ، ذكره مسلم ، وللدارقى « دعها عنك فلا خير لك فيها » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : ما يذهب عنى مذمة الرضاع ؟ فقال « غرة عبد أو أمة » ذكره الترمذى وصححه . والمذمة — بكسر الهمزة — من الذمام . لا من الهم الذى هو نقيض المدح ، والمعنى أن المرضة على المرضع حقاً وذمّاً فيذهب به عبد أو أمة فيعطى إياه .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما الذى يجوز من الشهود فى الرضاع ؟ فقال :
« رجل أو امرأة » ذكره أحمد .

فصل

من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى الطلاق

فتاوى
فى الطلاق

ثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل عن طلاق ابنه امرأته
وهى حائض ، فأمر بأن يراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ،
ثم إن شاء أن يطلق بعد فليطلق .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إن امرأتى « وذكر من بدائها ،
فقال « طلقها » فقال : إن لها صحبة وولدا ، قال « مرها وقل لها ، فإن يكن فيها
خير فستفعل ، ولا تضرب ظمينةك ضربك أمتك » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر فقال : إن امرأتى لا ترد يد لامس . قال :
« غيرها إن شئت » وفى لفظ « طلقها » قال : « إني أخاف أن تتبعها نفسى »
قال « فاستمتع بها » .

فمعرض بهذا الحديث المتشابه الأحاديث الحسنة الصريحة فى المنع من
تزويج البغايا « واختلفت مسائل الحرمين لذلك فيه ؛ فقالت طائفة : المراد باللامس
ملتمس الصدقة « لا ملتمس الفاحشة » وقالت طائفة : بل هذا فى الدوام غير مؤثر ،
وإنما لما منع ورود العقد على زانية ؛ فهذا هو الحرام ، وقالت طائفة : بل هذا من
النزاهة أحف المفسدين لدفع أعلاهما ؛ فإنه لما أمر بمفارقة خاف أن لا يبصر عنها
فيوافقها حراماً ؛ فأمره حينئذ بإمسكها ؛ إذ موافقتها بعد عقد النكاح أقل فسادا
من موافقتها بالسفاح ، وقالت طائفة : بل الحديث ضعيف لا يثبت » وقالت
طائفة : ليس فى الحديث ما يدل على أنها زانية ، وإنما فيه أنها لا تمتنع من لمسها

أو وضع يده عليها أو نحو ذلك ؛ فهي تعطى الليان لذلك ، ولا يلزم أن تعطيه الفاحشة الكبرى ، ولكن هذا لا يؤمن معه إجابتها لداعي الفاحشة ، فأمره بفراقها تركا لما يريه إلى ما لا يريه ، فلما أخبره بأن نفسه تقدمها وأنه لا صبر له عنها رأى مصلحة إمساكها أرجح من مفارقتها لما يكره من عدم انقباضها عن إمساكها ، فأمره بإمساكها ، وهذا له أرجح المسالك ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : إن زوجي طلقني . يعني ثلاثا . وإنى تزوجت زوجاً غيره ، وقد دخل بي ، فلم يكن معه إلا مثل هُدنة النوب ، فلم يقر بي إلا بهنة واحدة ، ولم يصل منى إلى شيء ، أفأحل لزوجي الأول ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحلين لزوجك الأول حتى يدوق الآخر عسيلتك وتدوق عسيلته » متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم أيضاً عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجه الرجل فيطلق الباب ويرُخى الستر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ، قال « لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر » ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن التيس المستعار فقال « هو المحلل » ثم قال « لعن الله المحلل والمحلل له » ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة عن كفر المنعمين . فقال « اعل إحداً كن أن تطول أيمتها بين يدي أبيها تنس فيرزقها الله زوجها ويرزقها منه ما لا ولداً ، فتغضب الغضبة ، فتقول : ما رأيت منه يوماً خيراً قط » ذكر أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً . فقال غضبان ، ثم قال « أيلب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله . ذكره النسائي .

وطلق رُكَّانَةَ بن عبد يزيد أخو بنى المطلب امرأته ثلثاً في مجلس واحد،
فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف طلقتها؟
فقال: طلقته ثلاثاً، فقال: «في مجلس واحد؟» فقال: نعم، قال: «إنما تلك واحدة
فارجعها إن شئت» قال: فارجعها، فسكان ابن عباس يروى إنما الطلاق عند كل
طهر، ذكره أحمد، قال: حدثنا سعيد بن إبراهيم، قال: حدثني أبي عن محمد بن
إسحاق قال: حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس، فذكره.
وأحمد يصحح هذا الإسناد ويحتاج به. وكذلك الترمذي، وقد قال عبد الرزاق:
أنبأنا ابن جُرَيْج قال: أخبرني بعض بنى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن عكرمة عن ابن عباس، قال: طلق عبد يزيد أبو رُكَّانَةَ وإخوته أم رُكَّانَةَ،
ونسكح امرأة من مُزَيْنَةَ، فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: ما يُغْنِي عني
إلا كما تغني هذه الشعرة، لشعرة أخذتها من رأسها، ففرق بيني وبينه، فأخذت
النبي صلى الله عليه وسلم حميمته، فدعا بركانة وإخوته، ثم قال لجلسائه: أترون أن
فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلانا منه كذا وكذا؟ قالوا: نعم، قال النبي
صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد: طلقها، ففعل، فقال: راجع امرأتك أم رُكَّانَةَ وإخوتها؛
فقال: إني طلقته ثلاثاً يا رسول الله، قال: «قد علمت»، راجعها وتلا (يا أيها النبي
إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن).

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق، فذكره. فهذه
طريقة أخرى متبعة لابن إسحاق والذي يخاف من ابن إسحاق التدليس. وقد
قال: «حدثني» وهذا مذهبه، وبه أفتى ابن عباس في إحدى الروايتين عنه.
صح عنه ذلك. وصح عنه إمضاء الثلاث موافقة لعمر رضى الله عنه، وقد صح
عنه صلى الله عليه وسلم أن الثلاث كانت واحدة في عهده وعهد أبي بكر وصدرأ
من خلافة عمر رضى الله عنهما. وغاية ما يقدر مع بعده أن الصحابة كانوا على
ذلك ولم يبلغه. وهذا وإن كان كالمستحيل فإنه بدل على أنهم كانوا يفتون

في حياته وحياة الصديق بذلك . وقد أفتى هو صلى الله عليه وسلم به . فهذه فتواه وعملُ أصحابه كأنه أخذ باليد ، ولا معارض لذلك ، ورأى عمر رضى الله عنه أن يحمل الناس على إنفاذ الثلاث عقوبةً وزجراً لهم لئلا يرسلوها جملة ، وهذا اجتهد منه رضى الله عنه ، غاية أن يكون سائغاً لمصلحة رآها ، ولا يوجب ترك ما أفتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته ؛ فإذا ظهرت الحقائق فليقل امرؤ ما شاء ، والله التوفيق .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، قال : إن تزوجت فلانة فعلى طالق ثلاثاً ، فقال « تزوجها ؛ فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل قال : يوم أنزوج فلانة فعلى طالق ، فقال « طلق ما لا يملك » ذكرها الدارقطني .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبد فقال : إن مولاني زوجتني . وتريد أن تفرق بيني وبين امرأتي ، فحمد الله وأثنى عليه وقال « ما بال أقوام يزوجون عبيدكم إماءهم ، ثم يريدون أن يفرقوا بينهم ، ألا إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق » ذكره الدارقطني .

وسأله صلى الله عليه وسلم ثابت بن قيس : هل يصلح أن يأخذ بعض مال امرأته ويفارقها ؟ قال « نعم » قال : فإنني قد أصدقتها حديثين وهما بيدها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « خذها وفارقها » ذكره أبو داود ، وكانت قد شكته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتحبُّ فراقه كما ذكره البخاري أنها قالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيبُ عليه في خلق ولا دين ، ولكنه أكره الكفر في الإسلام . فقال « أتردين عليه حديثه ؟ » قالت : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أقبل الحديث وطلقها تطليقة » وعند ابن ماجه : إنى أكره الكفر في الإسلام ، ولا أطيقه بغضاً ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديثه

الخلع

ولا يزداد . وعند النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاتها أن تتر بصَّ
حيضة واحدة ، وعند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتدَّ
بحيضة واحدة

وأفتى النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة إذا ادعت طلاق زوجها ، فجات
على ذلك بشاهد عدل استحلقت زوجها ، فإن حلف بطلت شهادة الشاهد ، وإن
نكل فنسكوله بمنزلة شاهد آخر ، وجاز طلاقه . ذكره ابن ماجه من رواية عمرو
ابن أبي سلمة . وقد روى له مسلم في صحيحه .

فصل

الظهار واللعان وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل طاهر من امرأته . ثم وقع عليها
قبل أن يُكْفَرَ . قال « وما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ » قال : رأيت
خلعها في ضوء القمر ، قال « لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله عز وجل »
حديث صحيح .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : لو أن رجلا وجدَّ مع امرأته رجلا
فتكلم جلدتموه ، أو قتل قتلتموه . أو سككت سككت على غيظ ، فقال
« اللهم افتح » وجعل يدعو . فنزلت آية اللعان . فابتلى به ذلك الرجل
من بين الناس ، فجاء هو وامرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا .
ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل [آخر] فقال : إن امرأتى ولدت على فراشي غلاما
أسود ، وأنا أهل بيت لم يكن فينا أسود قط . قال « هل لك من إبل ؟ » قال :
نعم ، قال : فما ألوانها ؟ قال : خمر ، قال « هل فيها من أوزق ؟ » قال : نعم ،
قال « فأنى كان ذلك ؟ » قال : عسى أن يكون نزعهُ عرق . قال « فلعن ابنك هذا
نزعهُ عرق ! » متفق عليه .

وحكم بالفرقة بين المتلاعنين ، وأن لا يجتمعا أبداً ، وأخذ المرأة صداقها ، وانقطاع نسب الولد من أبيه ، وإلحاقه بأمه ، ووجوب الحد على مَنْ قذفه أو قذّف أمه ، وسقوط الحد عن الزوج ، وأنه لا يلزمه نفقة ولا كسوة ولا سكنى بعد الفرقة .

وسأله صلى الله عليه وسلم سلمة بن صخر البياضي فقال : ظهرت من امرأتى حتى ينسلخ شهر رمضان ؛ فبينما هى تحذمنى ذات ليلة إذ انكشف لى منها شيء ، فلم ألبث أن تزوّتُ عليها ، فقال « أنت بذلك ياسلمة » فقلت : أنا بذلك فأنا صابر لأمر الله عز وجل ، فاحكم فى بما أراك الله ، قال « حرّز رقية » قلت : والذي بعثك بالحق ما أملك رقية غيرها ، وضربتُ صفحة رقبتي ، قال « فصم شهرين متتابعين » فقلت : وهل أصبت الذى أصبت إلا من الصيام ؟ قال « فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً » قلت : والذي بعثك بالحق نبياً لقد بنّنا وحشين ما لنا من طعام ، قال « فانطلق إلى صاحب صدقة بنى زريق فليدفعها إليك ، فأطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها » فرجعتُ إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأى ، ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السّعة وحسن الرأى ، وأمر لى بصدقتم ، ذكره أحمد .

ومأثته صلى الله عليه وسلم خوّلة بنت مالك ، فقالت : إن زوجها أوس بن الصامت ظاهرٌ منها ، وشكته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يجادلها فيه بقوله « اتقى الله فإنه ابن عمك » فما برحت حتى نزل القرآن (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى إلى الله) الآيات ، فقال « يعتق رقية » قالت : لا يجد ، قال « فيصوم شهرين متتابعين » قالت : إنه شيخ كبير ما به من صيام ، قال « فليطعم ستين مسكيناً » قالت : ما عنده من شيء . (٢٣ — أعلام للوقين)

يتصدق به ، فأنى ساعته بمرق من تمر ، قلت : يا رسول الله إني أعينه بمرق آخر ، قال « أحسنت ، اذهبي فأطعمي بها عنه ستين مسكيناً ، وارجعي إلى ابن عمك » ذكره أحمد وأبو داود ، ولفظ أحمد : قالت في والله وفي أوس بن الصامت أنزل الله صدر سورة المجادلة ، قالت : كنت عنده ، وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه وضجر ، قالت : فدخل على يوماً ، فراجمته بشيء ، فغضب فقال : أنت على كظهر أمي ، ثم خرج فجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على ، فإذا هو يريدني عن نفسي ، قالت : قلت : كلا ، والذي نفس الخويلة بيده لا تخلص إلى وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله فينا بحكم ، قالت : فوائبني ، فامتنعت منه ، فغلبته بما تقاب المرأة الشيخ الضعيف ، فألقيته عنى ، ثم خرجت إلى بعض جارأتى ، فاستعرت منها ثيابها ، ثم خرجت حتى جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجلست بين يديه ، فذكرت له ما لقيت منه ، فجعلت أشكو إليه ما ألقى من سوء خلقه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يا خويلة ابن عمك شيخ كبير ، فانق الله فيه ، قالت : فوالله ما برحت حتى نزل القرآن ، فتغشيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يتغشاها ثم سرى عنه ، فقال : يا خويلة قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، ثم قرأ على (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله) إلى قوله (وللكافرين عذاب أليم) قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مريه فليعتق رقبة » وذكر نحو ما تقدم ، وعند ابن ماجه أنها قالت : يا رسول الله أكل شبابي ونثرت له بطني ، حتى إذا كبر سنى وانقطع ولدى ظاهر منى ، اللهم إني أشكو إليك ، فابرحت حتى نزل جبرائيل عليه السلام بهؤلاء الآيات .

فصل

فتاوى في

مسائل العدد

في فتاوى صلى الله عليه وسلم في العدد

ثبت أن سبيعة الأسلمية سأله وقد مات زوجها ووضعت حملها بعد موته ،

قالت : فأفتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى قد حلت حين وضعت حملى ، وأمرنى بالتزويج إن بدأ لى .

وعند البخارى أنها سُئِلَتْ ، كيف أفتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : أفتانى إذا وضعتُ أن أنسكع ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة عند الزبير بن العوام ، فقالت له وهى حامل : طيب نفسى بتطليقة ، فطلقها تطليقة ، ثم خرج إلى الصلاة فرجع وقد وضعت ، فقال لها : خَدَعْتِنِى خَدَعَكَ اللهُ ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن ذلك ، فقال : سبقَ الكتابُ أجله ، أخطبها إلى نفسها ، ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم فريضة بنت مالك ، فقالت : إن زوجى خرج فى طلب أعبيد له أبقوا^(١) حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه . فسألته أن ترجع إلى أهلها ، وقالت : إن زوجى لم يترك لى مسكناً يملكه ، ولا نفقة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم » قالت : فانصرفت حتى إذا كنت فى الحجرة — أو فى المسجد — نادانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أمر بى فنوديتُ له ، فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التى ذكرت له ، فقال « امكثي فى بيتك حتى يبلغ الكتابُ أجله » قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا ، فلما كان عثمان أرسل إلىَّ ، فسألنى عن ذلك . فأخبرته ، فاتبعه وقضى به ، حديث صحيح ذكره أهل السنن .

وأفتى صلى الله عليه وسلم امرأة ثابت بن قيس بن شماس وجميلة بنت عبد الله ابن أبى لما اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تَرَبَّصَ^(٢) حِيْضَةً واحدة وتلحق بأهلها ، ذكره النسائى ، وعند أبى داود والترمذى عن ابن عباس ؛ أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن

(١) أبى العبد يأبى — من باب ضرب أو علم أو نصر — هرب .

(٢) تَرَبَّصَ : تنتظر .

تعتدّ حيضة ، وعند الترمذى عن الربيع بنت مَعُوذٍ أنها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم — أو أمرت — أن تعتد بحیضة ، قال الترمذى : حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحیضة ، وعند النسائى وابن ماجه — واللفظ له — عن الربيع قالت : اختلعت من زوجى ، ثم جئت عثمان ، فسألت : ماذا على من العِدَّة ؟ فقال « لا عدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين عنده حتى تحيض حيضة » قالت : وإما تبع فى ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مريم المغالية ، وكانت تحت ثابت ابن قيس فاختلعت منه .

فصل

ثبوت النسب واختصم إليه صلى الله عليه وسلم سعد بن أبى وقاص وعبد بن زَمْعَةَ فى الغلام . فقال سعد : هو ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زَمْعَةَ : هو أخى ، ولد على فراش أبى من وليدته . فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه . فرأى شبهاً بيناً بعتبة . فقال « هو لك يا عبد . الولد للفراش وللماهر الحجر ، واحتججى منه يا سودة » فلم تره سودة قط . متفق عليه ، وفى لفظ البخارى « هو أخوك يا عبد » وعند النسائى « واحتججى منه يا سودة فليس لك بأخ » وعند الإمام أحمد « أما الميراث فله . وأما أنت فاحتججى منه فإنه ليس لك بأخ » فحكم وأفتى بالولد لصاحب الفراش عملاً بموجب الفراش . وأمر سودة أن تحتجب منه عملاً بشبهه بعتبة ، وقال « ليس لك بأخ » للشبهة . وجعله أخاً فى الميراث ، فتضمنت فتواه صلى الله عليه وسلم أن الأمة فراش ، وأن الأحكام تتبع فى العين الواحدة عملاً بالاشتباه كما تتبع فى الرضاة . وثبوتها يثبت بها الحرمة والمحرمية دون الميراث والنفقة ، وكما فى ولد الزنا ،

هو ولد في التحريم وليس ولدًا في الميراث، ونظائر ذلك أكثر من أن تذكر؛ فيتعين الأخذ بهذا الحكم والفتوى، وبالله التوفيق.

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفى عنها زوجها، وقد اشتكت عيناها، أفنكحهما؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا» مرتين أو ثلاثاً، متفق عليه.

ومنع صلى الله عليه وسلم المرأة أن تُحِدَّ على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج فإنها تحد أربعة أشهر وعشراً، ولا تكتحل، ولا تطيب، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ورخص لها في طهرها إذا اغتسلت في نبذة من قسط أو أظفار، متفق عليه، وعند أبي داود والنسائي «ولا تحتضب» وعند النسائي «ولا تمتشط» وعند أحمد «لا تلبس المصفر من الثياب» ولا الشقة المشقة، ولا الحلى، ولا تحتضب، ولا تكتحل» وجعلت أم سلمة رضي الله عنها على عينيها صبراً لما توفى أبو سلمة، فقال «ما هذا يا أم سلمة؟» قالت: إنما هو صبر ليس فيه طيب، قال «إنه يشب الوجه فلا تجعليه إلا بالليل، ولا تمتشط بالطيب» ولا بالحناء فإنه خضاب. قلت: بأي شيء أمتشط يا رسول الله؟ قال «بالسدر تغلفين به رأسك» ذكره النسائي «وعند أبي داود «فلا تجعليه إلا بالليل وتزعيه بالنهار».

وسأله صلى الله عليه وسلم خالة جابر بن عبد الله وقد طلقت: هل تخرج تجدها؟ فقال: «لجدي نخلك؛ فإنك عسى أن تصدق أو تفعل معروفاً» ذكره مسلم.

فصل

فتاوى في
نفقة المعتدة
وكسوتها

في فتواه صلى الله عليه وسلم في نفقة المعتدة وكسوتها. ثبت أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها البتة، فخاصته في السكنى والنفقة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة. وفي السنن أن نبي صلى الله عليه وسلم قال «يا بنت آل قيس، إنما السكنى والنفقة على من كانت له

رَجْمَةً، ذكره أحمد، وعنده أيضاً « إنما السكني والنفقة للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة » فإذا لم يكن له عليها رجعة فلا نفقة ولا سكني « وفي صحيح مسلم عنها : طلقني زوجي ثلاثاً ، فلم يحمل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكني ولا نفقة ، وفي رواية لمسلم أيضاً أن أبا عمرو بن حفص خرج مع علي كرم الله وجهه إلى اليمن « فأرسل إلى امرأته بتطليقة بقيت من دلاقها ، وأمر عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن ينفقا عليها . فقالا : والله ما لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له قولها ، فقال « لا نفقة لك » فاستأذنته في الانتقال « فأذن لها ، فقالت له : أين يا رسول الله ؟ فقال « عند ابن أم مكتوم » وكان أعمى « تضع ثيابها عنده ولا يراها ، فلما مضت عدتها أنسكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد « فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث « فحدثته « فقال : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ، فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان « بيني وبينكم القرآن « قال تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن) الآية ، قالت : هذا لمن كانت له مراجعة ، فأمر يحدث بعد الثلاث ؟ .

وأفتى النبي صلى الله عليه وسلم بأن للنساء على الرجال رزقهن وكسوتهن بالمعروف « ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما تقول في نساءنا ؟ فقال « أَطْعِمُوهُنَّ بما تأكلون ، وأكسوهُنَّ مما تلبسون ، ولا تضربوهن « ولا تقبحوهن » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم هند امرأة أبي سفيان فقالت : إن أبا سفيان رجل شحيح « وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، قال « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » متفق عليه .

فتضمنت هذه الفتوى أموراً ، أحدها : أن نفقة الزوجة غير مُقدَّرة ، بل المعروف ينفي تقديرها ، ولم يكن تقديرها معروفاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم . الثاني : أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف . الثالث : انفراد الأب بنفقة أولاده . الرابع : أن الزوج أو الأب إذا لم يبذل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف . الخامس : أن المرأة إذا قَدَّرتْ على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل . السادس : أن ما لم يقدره الله ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف . السابع : أن ذم الشاكي لخصمه بما هو فيه حال الشكابة لا يكون غيبية ، فلا يأثم به هو ولا سامعه بإقراره عليه . الثامن : أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهراً فلمستحقه أن يأخذ بيده إذا قدر عليه ، كما أفتى به النبي صلى الله عليه وسلم هنداء وأفتى به صلى الله عليه وسلم الضيف^(١) إذا لم يقره مَنْ نزل عليه كما في سنن أبي داود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فإن أصبح بفنائه محروماً كان ديناً عليه إن شاء اقتضاه وإن شاء تركه » وفي لفظ « مَنْ نزل يقوم فعليهم أن يقروه » فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه » وإن كان سبب الحق خفياً لم يحزله ذلك ، كما أفتى النبي صلى الله عليه وسلم في قوله « أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل : مَنْ أحقُّ الناس بحسن صحابتي ؟ قال « أمك » قال : ثم مَنْ ؟ قال « أمك » قال : ثم من ؟ [قال « أمك » قال : ثم من ؟] قال « أبوك » متفق عليه ، زاد مسلم « ثم أدناك فأدناك » .

قال الإمام أحمد : للأُم ثلاثة أرباع البر ، وقال أيضاً : الطاعة للأب ، وللأُم ثلاثة أرباع البر ، وعند الإمام أحمد قال « ثم الأقرب فالأقرب » وعند أبي داود

(١) انظر ص ٣٨٤ و ٣٨٥ الآيتين .

أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أبر؟ قال «أمك، وأباك، وأختك، وأخاك، ومولاك الذي يلي ذاك، حق واجب ورحم موصولة» .

فصل

في الحضانة

فتاوى في
الحضانة وفي
مستحقها

قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها خمس قضايا .

إحداها : قضى بآبنة حمزة لخالتها « وكانت تحت جعفر بن أبي طالب ، وقال « الخالة بمنزلة الأم » فتضمن هذا القضاء أن الخالة مقام الأم في الاستحقاق ، وأن تزوجها لا يسقط حضانتها إذا كانت جارية .

القضية الثانية : أن رجلاً جاء بابن له صغير لم يبلغ « فاختصم فيه هو وأمه ، ولم تسلم الأم » فأجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الأب ههنا و[أجلس] الأم ههنا « ثم خير الصبي ، وقال « اللهم أهده » فذهب إلى أمه ، ذكره أحمد .

القضية الثالثة : أن رافع بن سنان أسلم ، وأبت امرأته أن تسلم « فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : ابنتي فطيم أو شبهه ، وقال رافع : ابنتي » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أقعد ناحية » وقال لها « أقعدى ناحية » فأقعد الصبية بينهما ، ثم قال « ادعواها » فالت إلى أمها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم اهدها » فالت إلى أبيها ، فأخذها ، ذكره أحمد .

القضية الرابعة : جاءت امرأة فقالت : إن زوجي يريد أن يذهب بابني « وقد سقاني من بئر أبي عتبة ، وقد فعنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « استهما عليه » فقال زوجها : مَنْ يُحافيني في ولدي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « هذا أبوك وهذه أمك ، فتخذ بيد أبيهما شئت » فأخذ بيد أمه ، فانطلقت به ، ذكره أبو داود .

القضية الخامسة : جاءته صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان يَطْطِي له وعاء ، ويثدي له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباه طلقني ، وأراد أن ينزعه مني ، فقال لها « أَنْتِ أَحَقُّ به ما لم تنكحي » ذكره أبو داود .

[وعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة ، وبالله التوفيق] .

فصل

ومن فتاويه صلى الله عليه وسلم في باب الدماء والجنايات
سئل صلى الله عليه وسلم عن الأمر والقاتل ، فقال « قسمت النار سبعين جزءاً ، فللأمر تسع وستون ، وللقاتل جزء » ذكره أحمد .
وجاءه رجل فقال : إن هذا قتل أخى ، قال « اذْهَبْ فاقتله كما قتل أخاك » فقال له الرجل : اتق الله واغفُ عني فإنه أعظم لأجرِك وخير لك يوم القيامة ، فغفل عنه ، فأخبر النبي ، فسأله فأخبره بما قال له ، فقال له « أما إنه خير مما هو صانع بك يوم القيامة » تقول : يارب سل هذا فيم قتل أخى .
وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل بآخر قد ضرب ماعده بالسيف فقطعها من غير مفصل ، فأمر له بالدية ، فقال : أريد القصاص ، فقال « خُذْ الدية بارك الله لك فيها » ولم يقض له بالقصاص ، ذكره ابن ماجه .
وأفتى صلى الله عليه وسلم بأنه إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذى قتل ويحبس الذى أمسك ، ذكره الدارقطنى .
ورفع إليه صلى الله عليه وسلم يهودى قد رَضَّ رأس جارية بين حجرين ، فأمر به أن يُرَضَّ رأسه بين حجرين ، متفق عليه .
وقضى صلى الله عليه وسلم أن شبهَ العمد مغلظ مثل العمد ، ولا يقتل صاحبه ذكره أبو داود .

فتاوى في جرم
القاتل وجزائه

وقضى صلى الله عليه وسلم في الجنين يسقط من الضربة بغيره أو أمة ، ذكره أبو داود أيضاً .

وقضى صلى الله عليه وسلم في قتل الخطأ شبه العمد بمائة من الإبل ، أربعون منها في بطونها أو أولادها ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن لا يقتل مسلم بكافر ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن لا يقتل الوالد بالولد ؛ ذكره الترمذى .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن يعقل المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثون عنها ، إلا ما فصل عن ورثتها ، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها ، فهم يقتلون قتلها ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن الحامل إذا قتلت عمداً لم تقتل حتى تضع ما في بطنها ، وحتى تكمل ولدها ، وإن زنت حتى تضع ما في بطنها وحتى تكفل ولدها ، ذكره ابن ماجه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يفدى وإما أن يقتل ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من أصيب بدم أو خبل - والخبل : الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث : فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه : أن يقتل ، أو يعفو ، أو يأخذ الدية ، فمن فعل شيئاً من ذلك فعاد فإن له نار جهنم خالداً مخلداً أبداً فيها ، يعني قتل بعد عفوّه وأخذ الدية ، أو قتل غير الجاني .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن لا يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه ، ذكره أحمد .

فتاوى
في الديات
وقضى صلى الله عليه وسلم في الأنف إذا أوعب جدياً بالدية ، وإذا جدعت أرنبته بنصف الدية .

وقضى صلى الله عليه وسلم في العين بنصف الدية خمسين من الإبل ، أو عذلتها

ذهباً أو ورقاً ، أو مائة بقرة . أو ألف شاة ، وفي الرَّجُلِ نصف العقل ، وفي اليد نصف العقل ؛ والمأمومة ثلث العقل . والمنقلة خمس عشرة من الإبل . والموضحة خمس من الإبل . والأسنان خمس خمس . ذكره أحمد .
وقضى صلى الله عليه وسلم أن الأسنان سواء : الثنائية والضرس سواء ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم في دية أصابع اليدين والرجلين بعشرين عشرين ، صححه الترمذي .

وقضى صلى الله عليه وسلم في العين العوراء السادة لسانها إذا طمست بثلاث الدية ، وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها ، ذكره أبو داود .

وقضى صلى الله عليه وسلم في اللسان بالدية . وفي الشفتين بالدية . وفي البيضتين بالدية ، وفي الذكر بالدية . وفي الصلب بالدية ، وفي العيين بالدية . وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وأن الرَّجُلَ يقتل بالمرأة . ذكره النسائي .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن مَنْ قَتَلَ خطأ فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة ابن لبون ، ذكره النسائي ، وعند أبي داود : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ذكره .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن من قتل متعمدا دُفِعَ إلى أولياء المقتول ، فإن شاءوا قتلوا . وإن شاءوا أخذوا الدية . وهي ثلاثون حقة . وثلاثون جذعة . وأربعون خلفه ، وما صلحوا عليه فهو لهم ، ذكره الترمذي وحسنه .

وقضى صلى الله عليه وسلم على أهل الإبل بمائة من الإبل ، وعلى أهل البقر بمائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحنظل مائتي حقة . ذكره أبو داود .
وقضى صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلاث من ديتها . ذكره مسلم .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين ، ذكره النسائي . وعند الترمذي : عقل الكافر نصف عقل المؤمن . حديث [حسن] يصحح مثله أكثر أهل الحديث ، وعند أبي داود : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ، وثمانية آلاف درهم . ودية أهل الكتاب يؤمّنذ النصف من دية المسلم . فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية .

وقضى صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة ضربها أخرى بقرّة عبد أو أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالقرّة توفيت ، فقضى صلى الله عليه وسلم أن ميراثها لبنينها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم في امرأتين قتلت إحداها الأخرى ولكل منهما زوج بالدية على عاقلة القاتلة . وميراثها لزوجها وولدها ، فقال عاقلة المقتولة : ميراثنا لينا يا رسول الله ، فقال صلى الله عليه وسلم « لا ، ميراثها لزوجها وولدها » ذكره أبو داود .

وجاءه صلى الله عليه وسلم عبد صارخ فقال « مالك ؟ » قال : سيدي رآني أقبل جارية له . « نجب » هذا كبرى ، فقال « على بالرجل » فطلب فلم يُقدّر عليه فقال « اذهب فأنت حر » قال : على من نصرتني يا رسول الله ؟ قال « على كل مؤمن ، أو مسلم » ذكره ابن ماجه .

وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبطال دية العاض لما انتزع العضوض يده من فيه فأسقط ثمنه ، متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم بأن من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم تخذفوه ففقوا عنه بأنه لا جفاح عليهم ، متفق عليه . وعند مسلم « فقد حل لهم أن يفقوا عنه » وعند الإمام أحمد في هذا الحديث « فلا دية [له] ولا قصاص » .

وقضى صلى الله عليه وسلم أنه لا دية في المأمومة^(١) ولا الجائفة ولا المنقلة . ذكره ابن ماجه .

وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل يقول آخر بذيعة^(٢) ، فقال : هذا قتل أخى ، فقال « كيف قتلته ؟ » قال : كنت أنا وهو نختبئ^(٣) من شجرة ، فسبني فأغضبني فضربته بالفأس على قرنيه . فقتلته . فقال « هل لك من شيء تؤديه عن نفسك ؟ » قال : مالى إلا كسائى وفأسى ، قال « فترى قومك يشترؤنك ؟ » قال : أنا أهون على قومي من ذلك . فقال « دونك صاحبك ، فانطلق به . فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن قتله فهو مثله » فرجع فقال : يا رسول الله بلغنى أنك قلت إن قتله فهو مثله وأخذته بأمرك . فقال « أما تريد أن يبعوه بإثمك وإثم صاحبك ؟ » قال : يابى الله بلى ، فرمى بنسخته ، وخلق سبيله ، ذكره مسلم .

وقد أشكل هذا الحديث على من لم يحيط بمعناه . ولا إشكال فيه ؛ فإن قوله صلى الله عليه وسلم « إن قتله فهو مثله » لم يرد به أنه مثله في الإنم ، وإنما عني به أنه إن قتله لم يبق عليه إثم القتل ؛ لأنه قد استوفى منه في الدنيا . فيستوى هو والولى في عدم الإنم . أما الولى فإنه قتله بحق . وأما هو فليسكونه قد اقتص منه . وأما قوله « تبعه بإثمك وإثم صاحبك » فإنم الولى مظلمته بقتل أخيه ، وإثم المقتول إراقة دمه . وليس المراد أنه يحمل خطاياك وخطايا أخيك والله أعلم .

(١) المأمومة التى هى تصل أم الدماغ وهى النشاء الذى فيه الدماغ ، والجائفة : هى التى وصلت إلى الجوف ، والمنقلة : الجراحة التى نقلت العظم بعد الكسر . وإنما لم يحكم فيها بالقصاص لانعدام المائلة ، وفيها حكومة عدل . ووقع في نسخة .
■ قضى بالدية في المأمومة والجائفة والمنقلة « وليس بشيء » .
(٢) في نسخة « نختبئ من شجرة » .

وهذه غير قصة الذي دَفَعَ إليه وقد قتل ، فقال : والله ما أردت قتله ، فقال : « أما إنه إن كان صادقا فقتلته دخلت النار ■ فخلّاه الرجل ■ صححه الترمذى ■ وإن كانت هى القصة فتكون هذه علة كونه إن قتله فهو مثله فى المأثم ، والله أعلم .

فصل

وأقر صلى الله عليه وسلم القسامة على ما كانت عليه قبل الإسلام ■ وقضى بها بين ناس من الأنصار فى قتيل ادعوه على اليهود ، ذكره مسلم . وقضى صلى الله عليه وسلم فى شأن محبصة بأن يُقسَمَ خسون من أولياء القتل على رجل من المنهمين به ■ فيدفع برمته إليه ، فأبوا ، فقال « تبرئكم يهود بأيمان حسين » فأبوا ■ فودّاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة من عنده ■ متفق عليه ، وعند مسلم ■ بمائة من إبل الصدقة ■ وعند النسائي « فقسَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم دية عليهم ، وأعانهم بنصفها ■ . وقضى صلى الله عليه وسلم أنه « لا تجزئ نفس على أخرى ■ ولا يحزى والد على ولده ■ ولا ولد على والده ■ والمراد أنه لا يؤخذ بجنايته فلا تزر وازرة وزر أخرى .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن « مَنْ قَتَلَ فى عَمِيًّا ^(١) أو رَمِيًّا لكونه بينهم بحجر أو سوط فَعَقَلُهُ عَقْلُ خَطَا ، ومن قَتَلَ عَمدا ففَوَدَ يديه ، فن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ■ ذكره أبو داود .

(١) العميا ، بكسر العين وتشديد الميم مكسورة مقصور : أى من قتل فى حال يعمى أمره فلا يقيمين قاتله ، وقوله « ففود يديه » بإضافة الفود إلى يديه عبر عن النفس باليدين مجاز .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن « المعدن جُبَّارٌ »^(١)، والمعجاء جُبَّارٌ، والبئر جُبَّارٌ متفق عليه . وفي قوله « المعدن جُبَّارٌ » قولان ؛ أحدهما : أنه إذا استأجر مَنْ يحفر له معدنا فسقط عليه قتلته فهو جُبَّارٌ . ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله « البئر جُبَّارٌ والمعجاء جُبَّارٌ » والثاني : أنه لا زكاة فيه ، ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله « وفي الركاك الخمس » ففرق بين المعدن والركاك . فأوجب الخمس في الركاك ؛ لأنه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب ، وأسقطها عن المعدن ؛ لأنه يحتاج إلى كلفة وتعب في استخراجها . والله أعلم .

فصل

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن ابني كان عسيفا على هذا ، فزني بامراته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام . وإن على امرأة هذا الرجم ، فقال . والذي نفسي بيده لأفصين بينكما بكتاب الله ، المائة والخادم ردَّ عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » فاعترفت فرجمها . متفق عليه .

وقضى صلى الله عليه وسلم فيمن زنى ولم يُحصَن بنفي عام وإقامة الحد عليه ، ذكره البخاري .

وقضى صلى الله عليه وسلم أن الثيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم . والبكر بالبكر جلد مائة ثم نفي سنة . ذكره مسلم .

وجاءه اليهود فقالوا : إن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم : « ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ » فقالوا : نفصَحهم ويُجلِّدون . فقال عبد الله بن سلام : كذبتُم إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها ؛ فوضع أحدهم يده

(١) جبار - بزنة غراب - أي هدر لاشيء فيه .

على آية الرجم . فقرأ ما بعدها وما قبلها ، فقال له عبدُ الله بن سلام : ارفعْ يَدَكَ ، فرفع يده فإذا آية الرجم . فقالوا : صدَقَ يا محمد فيها آية الرجم ، فأمر بهما فرجا ، متفق عليه .

ولأبي داود أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقالوا : اذهبوا به إلى هذا النبي ؛ فإنه يُبْعَثُ بالتخفيف . فإن أفتانا بفتنٍ دون الرجم قبلناها منه ، واحتججنا بها عند الله ، وقلنا : إنها فتيا نبي من أنبيائك ؛ فأتوه وهو جالس في المسجد في الصحابة ، فقالوا : يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا ؟ فلم يكلمهم بكلمة حتى أتى بيت مِذْرَاسِهِمْ فقام على الباب فقال : أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، ما تجدون في التوراة على مَنْ زنى إذا أُخْصِنَ ؟ قالوا : يَحْمَمُ وَيُجَبِّهُ وَيُجْلَدُ والتجبيه : أن يحمل الزانيان على حمار . وتقابل أفتيتهما . ويظاف بهما ، فسكت شاب منهم . فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت نظر إليه وأنشده فقال : اللهم إذ أنشدتنا فإننا نجد في التوراة الرجم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فما أولُ ما ارتخصتم أمر الله » قال : زنى ذو قرابة ملكٍ من ملوكنا فأخبر عنه الرجم ؛ ثم زنى رجل في أسيرةٍ من الناس فأراد رَجْمُهُ فحال قومه دونه ؛ وقالوا : لا يُرْجَمُ صاحبنا حتى تجيء بصاحبك فترجه . فاصطلحوا على هذه العقوبة بينهم ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « فإنى أحكم بما في التوراة » فأمر بهما فرجا .

وعند أبي داود أيضاً أنه دعا بالشهود ، فجاءه أربعة ، فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الليل في المسكحة .

وسأله صلى الله عليه وسلم ماعز بن مالك أن يُطهره ، وقال : إني قد زنيت ، فأرسل إلى قومه : هل تعلمون بعقله بأسا تنكرون منه شيئا ؟ قالوا : ما نعلمه إلا أوفى العقل من صالحينا فيما نرى ، فأقر أربع مرات ، فقال له في الخامسة : أنكرتها ؟ قال : نعم . قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم . قال :

كما يغيب المِرود في المسكحة والرشاء في البئر؟ قال : نعم . قال : فهل تدري ما الزنى؟ قال : نعم أتيتُ منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فما تريد بهذا القول؟ قال : أريد أن تطهرني . فأمر رجلاً فاستنكهه . ثم أمر به فرجم . ولم يحفر له ، فلما وجد مسَّ الحجارة فرشت حتى مر برجل معه على جبل فضر به وضر به الناس حتى مات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم «هلا تركتموه وجثتموني به» .

وفي بعض طرق هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال له : شهدت على نفسك أربع مرات . اذهبوا به فارجموه .

وفي بعضها : فلما شهد على نفسه أربع مرات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال : أهلك جنون؟ قال : لا ، قال : أهل أحصنت؟ قال : نعم ، قال : اذهبوا به فارجموه .

وفي بعض طرقها أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه : ألم تر إلى ^(١) هذا الذي ستر الله عليه فلم تدفعه نفسه حتى رجم رجم الكلب . فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بحيفة حمار شائل برجليه . فقال : أين فلان وفلان؟ فقالا : نحن ذان يا رسول الله ، فقال : انزلا وكلاً من جيفة هذا الحمار ، فقالا : يا نبي الله من يأكل هذا؟ قال : فما نلتما من عرض أخيكما آتقا أشدُّ أكلًا منه ، والذي نفسي بيده إنه الآن لفي أنهار الجنة ينفمس فيها .

وفي بعض طرقها أنه صلى الله عليه وسلم قال له : لعلك رأيت في منامك ، أهلك استكرهت ، وكل هذه الألفاظ صحيحة .

وفي بعضها أنه أمر لحفرت له حفيرة ، ذكره مسلم ، وهي غلط من رواية بشير ابن المهاجر ، وإن كان مسلم قد روى له في الصحيح فالتفة قد يغلط على أن أحمد وأبا حاتم الرازي قد تكلموا فيه . وإنما حصل الوهم من حفرة العامدية ، فسرى إلى ماعز ، والله أعلم .

(١) في نسخة « انظر إلى هذا - إلخ » .

وجاءته صلى الله عليه وسلم الغامدية، فقالت : إني قد زينت فطهرني ، وإنه ردها ، فقالت : ترددني كما رددت ماعزا فوالله إني لحبلى ، فقال : اذهبي حتى تلدي . فلما ولدت أتنه بالصبي في خرقة ، فقالت : هذا قد ولدته . فقال : اذهبي فأرضعيه حتى تظميه . فلما فطمته أتنه به وفي يده كسرة من خبز ؛ فقالت : هذا قد فطمته وأكل الطعام . فدفعت الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها ، فأقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فنضج الدم على وجهه . فسبها ، فسمع نبي الله صلى الله عليه وسلم سبه إياها ، فقال : مهلا يا خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له . ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت ، ذكره مسلم .

وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه عليّ ، ولم يسأله عنه ، وحضرت الصلاة . فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم . فقام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا فأقم في كتاب الله . قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك ذنبك . أو قال حدك . متفق عليه .

وقد اختلف في وجه هذا الحديث ؛ فقالت طائفة : أقر بحد لم يسأله فلم يحجب على الإمام استفساره ^(١) ، ولو ساء لحد كما حد ماعزا ، وقالت طائفة : بل غفر الله له بقوته ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وعلى هذا فمن تاب من الذنب قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوق الله تعالى كما تسقط عن المحارب ، وهذا هو الصواب وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أصبت من امرأة قبله . فزلت (أقم الصلاة طرقي المهاروز لفا من الليل ، إن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين) فقال الرجل : ألي هذه ؟ فقال : بل لمن عمل بها من أمتي . متفق عليه .

وقد استدل به من يرى أن التعزير ليس بواجب ، وأن للإمام إسقاطه ، ولا دليل فيه ، فتأمل .

(١) في نسخة « استفساله » .

وخرجت امرأة تريد الصلاة ، فتجللها رجل فقَصَى حاجته منها ، فصاحت :
وفر ، ومر عليها غيره فأخذوه ؛ فظننت أنه هو وقالت : هذا الذى قَمَلَ بى ، فأتوا
به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر برجمه ؛ فقام صاحبها الذى وقع عليها ، فقال :
أنا صاحبها ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اذهبي فقد غفر الله لك ، وقال
للرجل قَوْلًا حسنًا ، فقالوا : ألا ترجم صاحبها ؟ فقال « لا » . لقد تاب توبة لو
تابها أهلُ المدينة لقبل منهم ■ ذكره أحمد وأهلُ السنن ، ولا فتوى ولا حكم
أحسن من هذا .

فإن قيل : كيف أمر برجم البريء ؟

قيل : لو أنك لم يرمه ؛ ولسكن لما أخذ وقالت : هو هذا ، ولم ينسرك
ولم يحتجَّ عن نفسه ■ فاتفق بحجى القوم به فى صورة المريب ■ وقول المرأة هذا
هو ، وسكوته سكوت المريب ■ وهذه القرائن أقوى من قرائن حد المرأة بلعان
الرجل وسكوتهما ، فتأمل ■ وللوث تأثير فى الدماء والحدود والأموال : أما الدماء
فقى القسامة ، وأما الحدود ففى الامان ■ وأما الأموال ففى قصة الوصية فى السفر ؛
فإن الله تعالى حكم بأنه إن أطلع على أن الشاهدين والوصيين ظلمًا وغدرًا أن يحلف
اثنان من الورثة على استحقاقهما ، ويقضى لهم ، وهذا هو الحكم الذى لا حكم
غيره ؛ فإن اللوث إذا أثر فى إراقة الدماء وإزهاق النفوس وفى الحدود فلائن
يعمل به فى المال بطريق الأولى والأخرى ■ وقد حكم به نبي الله سليمان بن
داود فى النسب مع اعتراف المرأة أنه ليس بولدها ، بل هو ولد الأخرى ■ فقال
لها ■ هو ابنك ■ ومن تراجم النساء على قصته « التوسعة للحاكم أن يقول للشيء
الذى لا يفعله أقول كذا ليستبين به الحق ■ ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال
« الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف
به » وهذا هو العلم استنباطًا ودليلاً ، ثم ترجم عليه ترجمة ثالثة فقال « نقض الحاكم
ما حكم به من هو مثله أو أجل منه » .

أثر اللوث فى
التشريع

قلت : وفيه رد لقول من قال : يكون بينهما ، إجراء للنسب مُجَرِّى المال .
 وفيه أن حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته في الباطن ، وفيه نوع لطيف
 شريف عجيب من أنواع العلم النافع ، وهو الاستدلال بقدر الله على شرعه ؛ فإن
 سليمان عليه السلام استدلل بما قَدَّرَه الله وخالقه في قلب الصغرى من الرحمة
 والشفقة بحيث أَبَتْ أن يُشَقَّ الولدُ ، على أنه ابنها . وقوى هذا الاستدلال
 رضى الأخرى بأن يُشَقَّ الولد . وقالت : نعم شقَّة . وهذا قول لا يصدر من أم .
 وإما يصدر من حاسد يريد أن يتأمى بصاحب النعمة في زوالها عنه كما زالت
 عنه هو ، ولا أحسن من هذا الحكم وهذا الفهم ، وإذا لم يكن مثل هذا
 في الحاكم أضعاف حقوق الناس . وهذه الشريعة الكاملة طالحة بذلك .

العمل بالسياسة

وجرت في ذلك مناظرة بين أبي الوفاء ابن عقيل وبين بعض الفقهاء .
 فقال ابن عقيل : العمل بالسياسة هو الحزم . ولا يخلو منه إمام ، وقال الآخر :
 لا سياسة إلا ما وافق الشرع . فقال ابن عقيل : السياسة ما كان من الأفعال
 بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وإن لم بشرعه
 الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى ؛ فإن أردت بقولك « لا سياسة
 إلا ما وافق الشرع » أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح . وإن أردت
 ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة ؛ فقد جرى من الخلفاء الراشدين من
 القتل والمثل ما لا يحجده عالم بالسير . ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف كان رأياً
 اعتمدوا فيه على مصلحة ، وكذلك تحريق على كرم الله وجهه الزنادقة
 في الأخاديد . ونفى عمر نَصْرَبْن حجاج .

قلت : هذا موضع مرثلة أقدام ، ومضلة أفهام ، وهو مقام ضنك في معترك
 صعب ، فرَّط فيه طائفة فطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق . وجرؤا أهل الفجور
 على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد . وسدوا على أنفسهم

طرقاً صحيحة من الطرق التي يُعرف بها الحق من المبطل ، وعطلوها مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق ، ظناً منهم مُنَافَتها لقواعد الشرع ، والذي أوجب لهم ذلك نوعٌ تقصير في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها ، فلما رأى وُلَاةُ الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة فأحدثوا لهم قوانين سياسية ينظم بها مصالح العالم ؛ فتولد من تقصير أولئك في الشريعة وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شرٌّ طويل ، وفساد عريض ، وتفاقم الأمر ، وتعدُّر استدراكه ، وأفرط فيه طائفة أخرى فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله ، وكلا الطائفتين أثبتت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ؛ فإن الله أرسل رُسُلَه وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض ، فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العقل ، وأسفرَ صبحه بأي طريق كان ؛ فثم شرعُ الله ودينه ورضاه وأمره ، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدُلُّ وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وحب الحكم بموجبها ومقتضاها ، والطرق أسباب ووسائل لا تُرَاد لذواتها ، وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد ، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شريعة وسبيل للدلالة عليها ، وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ؟

ولا نقول إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة ، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمرٌ اصطلاحى ، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع ، فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة ، وعاقب في تهمة لما ظهرت أمارات الربية على المنهم ؛ فن ألتى كلَّ منهم وختى سبيله أو حلقه مع علمه بأشهره

بالفساد في الأرض ونَقَبَ الدور وتواتر السرقات - ولا سيما مع وجود المسروق معه - وقال : لا آخذه إلا بشاهدي عدل أو إقرار اختيار وطَّوع فقولُه مخالف للسياسة الشرعية . وكذلك منع النبي صلى الله عليه وسلم الغال من الغنيمة سهمه ، وتحريق الخلفاء الراشدين متاعه ، ومنع المسيء على أمين سَلَبَ قَتِيلَه ، وأخذه شَطْرَ مال مانع الزكاة ، وإضاعافه الغرم على سارق مالا قَطَعَ فيه . وعقوبته بالجلد ، وإضاعافه الغرم على كاتم الضالة ، وتحريق عمر بن الخطاب حانوت الخمار ، وتحريقه قرية يباع فيها الخمر ، وتحريقه قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن رعيته ، وحلقه رأس نصر بن حجاج ونفيه . وضربه صديقا بالدرة لما تتبع المتشابه فسأل عنه . إلى غير ذلك من السياسة التي ساس بها الأمة فسارت سنة إلى يوم القيامة ، وإن خالفها مَنْ خالفها . ولقد حد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الزنى 'بمجرد الحبل' وفي الخمر بالرائحة والقيء ، وهذا هو الصواب . فإن دليل القيء والرائحة والحبل على الشرب والزنى 'أولى من البيئة قطعا' ؛ فكيف يظن بالشرعية إلغاء أقوى الدليلين ، ومن ذلك تحريق الصديق اللوطي ، وإلقاء أمير المؤمنين على كرم الله وجهه له من شاهقٍ على رأسه . ومن ذلك تحريق عثمان المصاحف المخالفة للمصحف الذي جمع الناس عليه . وهو الذي بلسان قريش ، ومن ذلك تحريق الصديق الفجاءة السلمي ، ومن ذلك اختيار عمر رضي الله عنه للناس أفراد الحج وأن يعتمرُوا في غير أشهر الحج ، فلا يزال البيت الحرام معمورا بالحجاج والمُعتمرين ، ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الناس من بيع أمهات الأولاد . وقد باعوهن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر رضي الله عنه وأرضاه . ومن ذلك إلزامه بالطلاق الثلاث لمن أوقعه بغير واحد عقوبة له كما صرح هو بذلك . وإلا فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصَدْرًا من إمارته هو يحمل واحدة ، إلى أضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة ، وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها .

وتقسيمُ بعضهم طرقَ الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة ، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل ، وكل ذلك تقسيم باطل ، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفاسد ؛ فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها ، والباطل ضدها ومنافيا . وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها ، وهو مبني على حرف واحد ، وهو عموم رسالته صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم . وأنه لم يحوج أمته إلى أحدٍ بعده . وإنما حاجتهم إلى مَنْ يباغهم عنه ما جاء به ، فلرسالته عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص . عموم بالنسبة إلى المرسل إليهم ، وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه مَنْ بُعث إليه في أصول الدين وفروعه ؛ فرسالته كافية شافية عامة ، لا تحوج إلى سواها ، ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات عموم رسالته في هذا وهذا ، فلا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته ، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به .

وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكرٌ للأمة منه علماً ، وعلمهم كل شيء حتى آداب التغلّي وآداب الجماع والنوم والقيام والقعود ، والأكل والشرب ، والركوب والنزول ، والسفر والإقامة ، والصمت والكلام ، والعزلة والخلاطة ، والغنى والفقر ، والصحة والمرض ، وجميع أحكام الحياة والموت ، ووصف لهم العرش والكرسي والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة وما فيه حتى كأنه رأى عين ، وعرفهم معبودهم وإلههم أتم تعريف حتى كأنهم يرونه . يشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله ، وعرفهم الأنبياء وأهمهم وما جرى لهم وما جرى عليهم . هم حتى كأنهم كانوا بينهم ، وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقاً وجليلاً ما لم يعرفه نبي لأمة قبله ، وعرفهم صلى الله عليه وسلم من أحوال

بين الرسول
جميع أحكام
الحياة والموت

الموت وما يكون بعده في البرزخ وما يحصل فيه من النعيم والعذاب للروح والبدن ما لم يعرف به نبي غيره . وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده . اللهم إلا إلى مَنْ يبلغه إياه ويبينه ويوضح منه ما خفى عليه . وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من مكاييد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر ما لو علموه وعقلوه ورَعَوْه حق رعايته لم يقدروا على عدو أبداً . وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من مكاييد إبليس وطرقه التي يأتهم منها وما يتحرزون به من كيد ومكره وما يدفعون به شره ما لا مزيد عليه . وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكائنها ما لا حاجة لهم معه إلى سواه ، وكذلك عرفهم صلى الله عليه وسلم من أمور معاشهم ما لو علموه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة .

وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برؤيته ، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه ، فكيف يُظن أن شريعته الكاملة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها ، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها ؟ ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده ، وسبب هذا كله خفاء ما جاء به على من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به . واستغنوا به عما سواه ، وفتحوا به القلوب والبلاد . وقالوا : هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم . وقد كان عمر رضي الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن ، فكيف لو رأى اشتغال الناس بأرائهم وزبد أفسارهم وزبالة أذهانهم عن القرآن والحديث ؟ فالله المستعان .

وقد قال الله تعالى : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم .

إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون) ، وقال تعالى : (وأنزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) ، وقال تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم ، وشفاء لما في الصدور ، وهدى ورحمة للمؤمنين) ، وكيف يشفي ما في الصدور كتاب لا يفى هو وما تبينه السنة بمُشرِّمِشار الشريعة ؟ أم كيف يشفي ما في الصدور كتاب لا يستفاد منه اليقين في مسألة واحدة من مسائل معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله ؟ أو عَامَّتُها ظواهر لفظية دلالتُها موقوفة على انتفاء عشرة أمور لا يعلم انتفاؤها . سبحانك هذا بهتان عظيم !

ويا لله العجب ! كيف كان الصحابة والتابعون قبل وضع هذه القوانين التي أنى الله بنياتها من القواعد وقبل استخراج هذه الآراء والمقاييس والأوضاع ؟ أهل كانوا مهتدين مكثفين بالنصوص أم كانوا على خلاف ذلك ؟ حتى جاء المتأخرون فكانوا أعلم منهم وأهدى وأضبط للشريعة منهم وأعلم بالله وأسمائه وصفاته وما يجب له و [ما] يمتنع عليه منهم ؟ فوالله لأن يلقى الله [عبده] بكل ذنب ما خلا الإشراك خير من أن يلقاه بهذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل .

فصل

وهذه نبذة يسيرة من كلام الإمام أحمد رحمه الله في السياسة الشرعية :
 قال في رواية المروزي وابن منصور : والخنث ينفي ؛ لأنه لا يقع منه إلا الفساد والتعرض له ، وللإمام نفيه إلى بلد يأمن فساد أهله ، وإن خاف به عليهم حبسه .

كلام أحمد
 في السياسة
 الشرعية

وقال في رواية حنبل ، فيمن شرب خمرأ في نهار رمضان ، أو أتى شيئاً نحو هذا : أقيم الحد عليه ، وغلظ عليه مثل الذي يقتل في الحرم دية وثلاث .

وقال في رواية حرب : إذا أنت المرأة المرأة تعاقبان وتؤذبان .
وقال أصحابنا : إذا رأى الإمام تحريق اللوطى بالنار فله ذلك ؛ لأن خالد بن
الوليد كتب إلى أبي بكر رضى الله عنه أنه وجدَ في بعض نواحي العرب رجلا
يُنكح كما تنكح المرأة ، فانتشار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أمير
المؤمنين على كرم الله وجهه ، وكان أشدَّهم قولا ، فقال : إن هذا الذنب لم تنص
الله به أمة من الأمم إلا واحدة ، فصنع الله بهم ما قد علمتم ، أرى أن يحرقوه
بالنار ، فأجمع رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يحرقوه بالنار .
فكتب أبو بكر الصديق رضى الله عنه إلى خالد بن الوليد رضى الله عنها بأن
يحرقوا ، فحرقهم . ثم حرقهم ابن الزبير ، ثم حرقهم هشام بن عبد الملك .

ونص الإمام أحمد رضى الله عنه فيمن طعن على الصحابة أنه قد وجب على
السلطان عقوبته ، وليس للسلطان أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه . فإن تاب
وإلا أعاد العقوبة .

وصرح أصحابنا في أن النساء إذا خيف عليهن المساحقة حرم خلوة بعضهن
ببعض .

وصرحوا بأن من أسلم وتحتة أختان فإنه يُجبر على اختيار إحداها ، فإن
أبى ضرب حتى يختار .

قالوا : وهكذا كل من وجب عليه حق فامتنع من أدائه ، فإنه يضرب حتى يؤديه .
وأما كلام مالك وأصحابه في ذلك فمشهور .

وأبعد الناس من الأخذ بذلك الشافعى رحمه الله تعالى ، مع أنه اعتبر قرآن
الأحوال في أكثر من مائة موضع ، وقد ذكرنا منها كثيرا في غير هذا الكتاب .
منها جواز وطء الرجل المرأة ليلة الزفاف ، وإن لم يرها ولم يشهد عدلان أنها
امرأته . بناء على القرآن . ومنها قبول الهدية التي يوصلها إليه صبي أو عبد أو

كافر ، وجواز أكلها والتصرف فيها ، وإن لم يشهد عدلان أن فلانا أهدى لك كذا ، بناء على القرائن ، ولا يشترط تلفظه ولا تلفظ الرسول بلفظ الهبة والهدية . ومنها جواز تصرفه في بابه بقرع حلقة ودق عليه ، وإن لم يستأذنه في ذلك . ومنها استدعاء المستأجر للدار والبستان لمن شاء من أصحابه وضيوفه وإنزالهم عنده مدة ، وإن لم يستأذنه نطقاً ، وإن تضمن ذلك تصرفهم في منفعة الدار وإشغالهم الكنيف وإضعافهم السلم ونحوه . ومنها جواز الإقدام على الطعام إذا وضعه بين يديه وإن لم يصرح له بالإذن لفظاً . ومنها جواز شربه من الإناء وإن لم يقدمه إليه ولا يستأذنه . ومنها جواز قضاء حاجته في كنيفه وإن لم يستأذنه . ومنها جواز الاستناد إلى وسادته . ومنها أخذ ما ينبذه رغبة عنه من الطعام وغيره ، وإن لم يصرح بتخليكه له . ومنها انتفاعه بقراش زوجته ولحافها ووسادتها وآيتها ، وإن لم يستأذنها نطقاً ، إلى أضعاف أضعاف ذلك .

وهل السياسة الشرعية إلا من هذا الباب . وهي الاعتماد على القرائن التي تقيّد القطع تارة والظن الذي هو أقوى من ظن الشهود بكثير تارة ؟ وهذا باب واسع ، وقد تقدم التنبيه عليه مراراً ، ولا يستغنى عنه المفتي والحاكم .

فصل

فلنرجع إلى فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر طرف من فتاويه في الأطعمة .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الثوم : أحرام هو ؟ قال « لا ، ولكني أكرهه من أجل رائحته » ذكره مسلم .

فتاوى في
الأطعمة

وسأله صلى الله عليه وآله وسلم أبو أيوب : هل يحل لنا البصل ؟ فقال « بلى ، ولكنني يغشاني مالا يغشاكم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الضب ، أحرام هو ؟ فقال « لا » ، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه « متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والفرا ، فقال « الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه ، وما سكنت عنه فهو مما عفا عنه » ذكره ابن ماجه .

[وسئل صلى الله عليه وسلم عن الضبع ، فقال « أو يأكل الضبع أحداً ؟ » .]
وسئل صلى الله عليه وسلم عن الذئب ، فقال « أو يأكل الذئب أحداً فيه خير ؟ » ذكره الترمذى ، وعند ابن ماجه قال : قلت : يا رسول الله ما تقول في الضبع ؟ قال « ومن يأكل الضبع ؟ » وإن صح حديث جابر في إباحة الضبع فإن في القلب منه شيئاً ، كان هذا الحديث يدل على ترك أكله تقديراً أو تنزهاً ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت : إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ، فقال « سموا أنتم وكلوا » ذكره البخارى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أنا كل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله ؟ فأمر الله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) إلى آخر الآية ، هكذا ذكره أبو داود ، وأن الذى سأل هذا السؤال هم اليهود ، والمشهور فى هذه القصة أن المشركين هم الذين أوردوا هذا السؤال ، وهو الصحيح ، ويدل عليه كون السورة مكية ، وكون اليهود يحرمون الميتة كما يحرمها المسلمون ، فكيف يوردون هذا السؤال وهم يوافقون على هذا الحكم ؟ ويدل عليه أيضاً قوله (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك) فهذا سؤال مجادل فى ذلك ، واليهود لم تكن تجادل فى هذا ، وقد رواه الترمذى بلفظ ظاهره أن بعض المسلمين سأل هذا السؤال ، ولفظه : أتى ناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم

فقالوا : يا رسول الله ، أنا كل مما تقتل ولا نأكل مما قتل الله ؟ فأُنزل الله تعالى (فكلوا مما ذكر آمنمُ الله عليه) إلى قوله (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) وهذا لا يناقض كون المشركين هم الذين أوردوا هذا السؤال ؛ فسأل عنه المسلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحسب قوله « إن اليهود سألوا عن ذلك » إلا وهماً من أحد الرواة ، والله أعلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : يا رسول الله إني إذا أصبت اللحم انتشرت للنساء ، وأخذتني شهوتي ، فخرمت على اللحم ، فأُنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين) وكُلُوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً (ذكره الترمذى .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة الخشني رضي الله عنه ، فقال : إن أرضنا أرض أهل كتاب ، وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بآئيتهم وقدورهم ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن لم تجدوا غيرها فأرخصوها واطبخوها واشربوا » قال : قلت يا رسول الله ما يحل لنا وما يحرم علينا ؟ قال : « لا تأكلوا لحم الحمر الإنسية ، ولا يحل كل ذى ناب من السباع » ذكره أحد ، وقد ثبت عنه في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أنه قال : « أكل كل ذى ناب من السباع حرام » وهذان اللفظان يبطلان [قول] من تناول نهيهِ عن أكل كل ذى ناب من السباع بأنه نهى كراهة ؛ فإنه تأويل فاسد قطعاً ، وبالله التوفيق .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبية ؟ فقال : « لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك » ذكره أبو داود ، وقال : هذا ذكاة المتردى ، وقال يزيد بن هارون : هذا للضرورة ، وقيل : هو في غير المقدور عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الجنين يكون في بطن الناقة أو البقرة أو الشاة

أُنْقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ ؟ فَقَالَ « كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ ، فَإِنْ ذَكَرْتُمْ ذِكْرَ أُمِّهِ » ذَكَرَهُ أَحَدٌ وَهَذَا يَبْطُلُ تَأْوِيلٌ مِنْ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُذَكَّرُ كَمَا تَذَكَّرُ أُمُّهُ نَحْنُ يُوَكِّلُ ؛ فَإِنَّهُ أَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ . وَآخِرُ أَنْ ذَكَرَ أُمُّهُ ذِكْرَهُ لَهُ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ جَزَاءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَنْ يُفْرَدَ بِذِيحِ كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ فَقَالَ : إِنَّا لَأَقُو الْعَدُوَّ غَدًا ، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى . أَفَنَذْكُرُ بِاللَّيْطَةِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِنٍ أَوْ ظَفَرٍ ، فَإِنَّ السِّنَّ عَظْمٌ ، وَالظَّفَرَ مَدَى الْحَبْشَةِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَاللَّيْطَةُ : الْفَلَقَةُ مِنَ الْقَصَبِ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : إِنْ أَحَدُنَا لِيَصِيبَ الْوَيْدَ وَلَيْسَ مَعَهُ سَكِينٌ . أَيَذْبَحُ بِالْمَرْوَةِ وَشِقَةِ الْعَصَى ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَمِرَ الدَّمَ وَادَّكَرَ اسْمَ اللَّهِ » ذَكَرَهُ أَحَدٌ .

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَاةٍ حَلَّ بِهَا الْمَوْتُ ، فَأَخَذَتْ جَارِيَةً حَجْرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَكْلِهَا . ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ .

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَاةٍ نَيَّْبَ فِيهَا الذَّنْبُ ، فَذَبَحُوهَا بِمَرْوَةٍ ، فَرَحَّصَ لَهُمْ فِي أَكْلِهَا ، ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ .

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْحَوْتِ الَّذِي جَزَرَ الْبَحْرُ عَنْهُ ، فَقَالَ « كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ ، وَأَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَسَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُثَمِيُّ ، فَقَالَ : إِنَّا بِأَرْضٍ صَيْدٌ . أَصَيْدٌ بِقَوْمِي وَبِكَلْبِي الْمَعْلَمِ وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ . فَمَا يَصْلَحُ لِي ؟ فَقَالَ « مَا صَدَّتْ بِقَوْمِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ ، وَمَا صَدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمَعْلَمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ ، وَمَا صَدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرَ الْمَعْلَمِ فَأَذَكَرْتَ ذِكْرَهُ فَكُلْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَرِيحٌ فِي اشْتِرَاطِ التَّسْمِيَةِ لِحُلِّ الصَّيْدِ ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ أَصْرَحُ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ غَيْرِ الْمَعْلَمِ .

وسأله صلى الله عليه وسلم عدى بن حاتم : إني أرسل كلابي المعلمة فيمسكن عليّ وأذكر اسم الله ، فقال « إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك » قلت : وإن قتلن ؟ قال « وإن قتلن ، ما لم يشركها كلبٌ ليس منها » قلت : فإني أرمي بالمعراض الصيد فأصيب . فقال : « إذا رميت بالمعراض فخرق فكله » وإن أصابه بعرضه فلا تأكله » متفق عليه .

وفي بعض ألفاظ هذا الحديث « إلا أن يأكل الكلب » فإن أكل فلا تأكل ، فإني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وإن خالطها كلابٌ من غيرها فلا تأكل ؛ فإنك إنما سميت عليّ كلبك ولم تسم على غيره .

وفي بعض ألفاظه « إذا أرسلت كلبك المكلب فاذا ذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدر كته حيا فاذبجه » وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله ؛ فإن أخذ الكلب ذكاته وفي بعض ألفاظه « إذا رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله » وفيه « فإن غاب عنك اليومين أو الثلاثة ولم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت ، وإن وجدته غريقا في الماء فلا تأكل ؛ فإنك لا تدري المساء قتله أو سهمك » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة الخشني فقال : يا رسول الله إن لي كلابا مكلبة فأفتني في صيدها ، فقال « إن كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك » فقال : يا رسول الله ذكي أو غير ذكي ؟ قال « ذكي وغير ذكي » قال : وإن أكل منه ؟ قال « وإن أكل منه » قال : يا رسول الله أفتني في قوسي . قال « كل ما أمسك عليك قوسك » قال : ذكي وغير ذكي ؟ قال « ذكي » وغير ذكي ؟ قال : « وإن تغيب عني ؟ قال « وإن تغيب عنك ما لم يصل » يعني يتغير . أو تجد فيه أثرا غير أثر سهمك » ذكره أبو داود .

ولا يناقض هذا قوله اعدى بن حاتم « وإن أكل [منه] فلا تأكل » فإن

حديث عدى فيما أكل منه حال صيده ؛ إذ يكون ممسكا على نفسه . وحديث
أبي ثعلبة فيما أكل منه بعد ذلك . فإنه يكون قد أمسك على صاحبه ثم أكل
منه بعد ذلك ، وهذا لا يحرم كما لو أكل مما ذكاه صاحبه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الذى يدرك صيده بعد ثلاث ، فقال « كَلَهُ »
مالم يفتن « ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أهل بيت كانوا فى الحرة محتاجين ماتت عندهم
ناقة لهم أو لغيرهم ، فرخص لهم فى أكلها فعصمتهم بقية شتائهم ، ذكره أحمد .
وعند أبي داود أن رجلا نزل بالحرة ومعه أهله وولده ، فقال له رجل : إن لى
ناقة قد ضلت ؛ فإن وجدتها فأمسكها فوجدوها فلم يجد صاحبها ، فرضت ، فقالت
امراته : انحرها ، فأبى ، فنفقت . فقالت : اسلخها حتى نقدد شحمها ولحمها
نأكله ، فقال : حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتاه فسأله ،
فقال له : « هل عندك ما يفنيك ؟ » قال : لا . قال « فسكوه » قال : فجاء
صاحبها فأخبره الخبر ، فقال : هلا كنت نحرتها ، قال : استحييت منك . وفيه
دليل على جواز إمساك الميتة المضطر .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : من الطعام طعام تتحرّج منه .
فقال : « لا يَحْتَلِجَنَّ فى نفسك شئ ضارعت فيه النصرانية » ذكره أحمد .
ومعناه والله أعلم النهى عما شابه طعام النصارى . يقول : لا تشكّن فيه ، بل
دَعّه ، فأجابه بجواب عام . وخص النصارى دون اليهود لأن النصارى لا يحرمون
شيئا من الأطعمة ، [بل] يبيحون ما دُبَّ ودَرَج من الفيل إلى البعوض .

وسأله صلى الله عليه وسلم عقبة بن عامر فقال : إنك تبعثنا فننزل بقوم
لا يَقْرُونَنَا ، فما ترى ؟ فقال . إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغى للضيف
فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم . ذكره البخارى ،

وعند الترمذى : إنا نمر بقوم فلا يضيفوننا ، ولا يؤدون ما لنا عليهم من الحق ، ولا نحن نأخذ منهم . فقال « إن أبوا إلا أن تأخذوا قرى فخذوه » . وعند أبى دأرد « ليلة الضيف حق على كل مسلم . فإن أصبح بفنائه محروماً كان ديناً عليه ، إن شاء اقتضاه . وإن شاء تركه » . وعنده أيضاً « من نزل بقوم فعليهم أن يقروه ، فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه » .

وهو دليل على وجوب الضيافة . وعلى أخذ الإنسان نظير حقه ممن هو عليه إذا أبى دفعه ، وقد استدل به فى مسألة الظفر ، ولا دليل فيه ؛ لظهور سبب الحق ههنا . فلا يتهم الآخذ كما تقدم فى قصة هند مع أبى سفيان ^(١) .

وسأله صلى الله عليه وسلم عوف بن مالك فقال : الرجل أمر به فلا يقربنى ولا يضيفنى ، ثم يمر بى أفأجزيه ؟ قال « لا ، بل أفره » قال : ورأى - يعنى النبی صلى الله عليه وسلم - رث الثياب ، فقال « هل لك من مال ؟ » قال : قلت : من كل المال قد أعطانى الله من الإبل والغنم ، قال « فليبر عليك » ذكره الترمذى . وسئل صلى الله عليه وسلم عن جائزة الضيف . فقال « يومه وليلته ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرججه » منفق عليه .

فصل

وسئل صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، وكان ^(٢) كره الاسم ، وقال « من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليفعل » ذكره أحمد . وعنده أيضاً أنه سئل صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، فقال « لا يحب الله المقوق » كأنه كره الاسم ، قالوا : يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له ولد ، قال « من يولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فلينسك » عن الغلام شاتين متكافئتين ، وعن الجارية شاة .

(١) انظر ص ٣٥٨ السابقة . (٢) كذا ، ولعله « وكأنه » كما فيما يليه .

فصل

فتاوى في
الأشربة

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال: لا أروى من نفس واحدة، قال «فأين القدح عن فيك، ثم تنفس» قال: فأبى أرى القدأة فيه. قال «فأهرقها» ذكره مالك. وعند الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التنفخ في الشراب، فقال رجل: القدأة أراها في الإناء، قال «أهرقها» قال: أبى لا أروى من نفس واحدة. قال «فأبى القدح إذن عن فيك» حديث صحيح.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن البتج، فقال «كل شراب أشكر فهو حرام» متفق عليه.

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو موسى، فقال: يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن: البتج وهو من العسل ينبذ حتى يشتد، والمززر وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد، فقال «كل مسكر حرام» متفق عليه.

وسأله صلى الله عليه وسلم طارق بن سعيد عن الخمر، فنهاه أن يصنعها، فقال إنما أصنعها للدواء. فقال «إنه ليس بدواء، ولكنه داء».

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من اليمن عن شراب بأرضهم يقال له المززر قال «أمسكر هو؟» قال: نعم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كل مسكر حرام» وإن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال. قالوا: يا رسول الله وما طينة الخبال؟ قال «عرق أهل النار» أو قال «عصارة أهل النار».

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من عبد قيس. فقال: يا رسول الله ما ترى في شراب نصنعه في أرضنا من ثمارنا؟ فأعرض عنه. حتى سأله ثلاث مرات حتى قام يصلى، فلما قضى صلاته قال «لا تشربه» ولا تسقيه أحاك المسلم. فوالذي

نفسى بيده - أو والذي يُخَلَّف به - لا يشربه رجل ابتغاء لذة سكر فيسقيه الله الخمر يوم القيامة » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلأً ، قال « لا » ذكره مسلم .
وسأله صلى الله عليه وسلم أبو طلحة عن أيتام ورثوا خمرًا ، فقال « أهرقها »
قال : أفلا نجعلها خلأً ؟ قال « لا » ذكره أحمد . وفي لفظ : أن يتيمًا كان في حجر
أبي طلحة ، فاشتري له خمرًا . فلما حرمت الخمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم :
أيتخذها خلأً ؟ قال « لا » .

وسأله صلى الله عليه وسلم قوم ، فقالوا : إنا نَمَتِّدُ نبيذًا نشربه على غدائنا
وعشاءنا ، وفي رواية : على طعامنا ، فقال « اشربوا واجتنبوا كُـلَّ مسكر »
فأعادوا عليه ، فقال « إن الله ينهاكم عن قليل ما أسكره وكثيره »
ذكره الدارقطني .

وسأله صلى الله عليه وسلم عبدُ الله بن فيروز الديلمي رضى الله عنهما ، فقال :
إنا أصحابُ أعقابٍ وكرَم ، وقد نزل تحرِيمُ الخمر ، فما نصنع بها ؟ قال « تتخذونه
زبيبا » قال : نصنع بالزبيب ماذا ؟ قال « تنقعونه على غدائكم وتشربونه على
عشاءكم ، وتنقعونه على عشاءكم وتشربونه على غدائكم » قال : قلت يا رسول
نحن ممن قد علمت ، ونحن بين ظهرا آنى من قد علمت . فمن أولينا ! فقال « الله
ورسوله » قال : حسبي يا رسول الله .

فصل

في طرف من فتاويه صلى الله عليه وسلم في الإيمان والنذور .
وسأله سعدُ بن أبي وقاصٍ فقال : يا رسول الله إني حلفت باللاتِ والعُزَّى
وإن العهد كان قريباً ، فقال « قل لا إلهَ إلا الله وحده لا شريك له ، ثلاثاً ، ثم
انفث عن يسارك ثلاثاً ، ثم تعوذ ، ولا تعد » ذكره أحمد .

فتاوى في
الإيمان وفي
النذور

ولما قال صلى الله عليه وسلم « من اقتطع حقَّ امرئ مسلم بيمينه حرَّم الله عليه الجنة وأوجب له النار » سأله صلى الله عليه وسلم : وإن كان شيئاً يسيراً ؟ قال : وإن كان قضيباً من أراك » ذكره مسلم .

وأعتمَ رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رجع إلى أهله فوجد الصَّبِيَّة قد ناموا ، فأتاه أهله بطعام . فحلف لا يأكل ، من أجل الصبية ، ثم بدا له فأكل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فقال « مَنْ حلف على يمينٍ فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفر » عن يمينه » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم مالك بن فضالة فقال : يا رسول الله أرأيت ابن عمَّ لي آتبه أسأله فلا يُعطيني ولا يصلي ، ثم يحتاج إلى فيأتيني فيسألني وقد حلفت أن لا أعطيه ولا أصيله ، قال : فأمرني أن آتي الذي هو خير وأكفر عن يميني .

وخرج سويد بن حنظلة ووائل بن حجر يريدان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومهما ، فأخذ وائلا عدوًّا له ، فتهرَّج القوم أن يحلفوا أنه أخوهم . وحلف سويد أنه أخوه ، فخلوا سبيله ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقال : أنت أبرُّهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ويصوم ولا يفطر بنهاره ، ولا يستظل . ولا يتكلم ، فقال : « مرُّوه فليستظل ولتتكم وليقعد وليتم صومه » ذكره البخاري .

وفيه دليل على تفريق الصفة في النذر ، وأن من نذر قرينة صحَّ النذر في قرينة وبطل في غير القرينة ، وهكذا الحكم في الوقف سواء .

وسأله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه ، فقال : إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال : « أوْفِ بنذرك » متفق عليه .

وقد احتج به مَنْ يرى جواز الاعتكاف من غير صوم ، ولا حجة فيه ؛ لأن في بعض ألفاظ الحديث « أن اعتكف يوما أو ليلة » ولم يأمره بالصوم إذ الاعتكاف المشروع إنما هو اعتكاف الصائم ، فيحمل اللفظ المطلق على المشروع .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن امرأة نذرت أن تمشى إلى بيت الله الحرام حافية غير مختمرة ، فأمرها أن تركب وتختمر وتصوم ثلاثة أيام ، ذكره أحمد .

وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشى إلى بيت الله الحرام حافية ، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستفتيته ، فقال « لِيَتَمَشَّ وَلْتَرْكَب » .

وعند الإمام أحمد أن أخت عقبة نذرت أن تخرج ماشية ، وأنها لا تطيق ذلك . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله لغني عن مَشْيِ أختك ، فلتركب ولتَهْدِ بَدَنَهُ » .

ونظر وهو يخاطب إلى أعرابي قائم في الشمس . فقال « ما شألك؟ » قال : نذرت أن لا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخطبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس هذا نذرا ، إنما النذر فيما ابتغيت به وجه الله » ذكره أحمد .

ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيخا يهاذي بين أبنيه ، فقال « ما بال هذا؟ » فقالوا : نذرت أن يمشى ، فقال « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه » وأمره أن يركب ، متفق عليه .

ونظر إلى رجلين مقترنين يمشيان إلى البيت ، فقال « ما بال القِرَان؟ » قالوا : يا رسول الله نذرنا أن نمشى إلى البيت مقترنين ، فقال « ليس هذا نذرا » إنما النذر فيما ابتغيت به وجه الله » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة، فقالت: إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقضيه. فقال: «لِيُضْمَ عَنْهَا الْوَلِيُّ» ذكره ابن ماجه.

النيابة في
فعل الطاعة

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ عَنْهُ وَلِيُهُ». فطائفة حملت هذا على عمومهِ وإطلاقهِ. وقالت: يُصَامُ عَنْهُ النَّذْرُ وَالْفَرْضُ وَأَبَتْ طَائِفَةٌ ذَلِكَ، وقالت: لا يصام عنه نذر ولا فرض.

وَفَصَّلَتْ طَائِفَةٌ فَقَالَتْ: يُصَامُ عَنْهُ النَّذْرُ دُونَ الْفَرْضِ الْأَصْلِيِّ. وهذا قول ابن عباس وأصحابه والإمام أحمد وأصحابه، وهو الصحيح؛ لأن فرض الصيام جاري مجرى الصلاة، فكما لا يصلي أحد عن أحد ولا يُسَلِّمُ أحد عن أحد فكذلك الصيام، وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين، فيقبل قضاء الولي له كما يقضى دينه، وهذا محض الفقه. وطَرَدُ هذا أنه لا يحج عنه ولا يزكى عنه إلا إذا كان معذوراً بالتأخير، كما يطعم الولي عن أفطر في رمضان لعذر، فأما المقرط من غير عذر أصلاً فلا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التي فرط فيها، وكان المأمور بها ابتلاء وامتحاناً دون الولي. فلا تنفع توبة أحد عن أحد، ولا إسلامه عنه، ولا أداء الصلاة عنه، ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات، والله أعلم.

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة، فقالت: إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ» قالت: إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا مكان يذبح فيه أهل الجاهلية. قال: «اصْنَمِ؟» قالت: لا، قال: «لَوْثِي؟» قالت: لا. قال: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ» ذكره أبو داود.

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْبُدُونَ؟» قالوا: لا، قال: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قالوا: لا، قال: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وِفَاءَ بِالنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ. وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» ذكره أبو داود.

فصل

فتاوى في
الجهاد

في طَرَف من فتاويه صلى الله عليه وسلم في الجهاد .

سئل عن قتال الأمراء الظَّلمة فقال لا ، ما أقاموا الصلاة وقال « خيار أئمتكم الذين تحبُّونهم ويحبونكم ، ويصلون عليكم وتصلون عليهم » وشرار أئمتكم الذين يُبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » قالوا: أفلا نناذبهم؟ قال « لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة » لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة ثم قال صلى الله عليه وسلم « ألا مَنْ ولى عليه والٍ فرآه يَأْنى شيئاً من معصية الله فليكره ما يَأْنى من معصية الله ولا ينزعن يَدًا من طاعته » ذكره مسلم .

وقال « بُسْتَعْمَل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون » فن كره فقد برى . ومن أنكر فقد سلم ، ولسكن مَنْ رضى وتابع قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال « لا ، ما صلوا » ذكره مسلم ، وزاد أحمد « ما صلوا الخمس » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألوننا حقهم قال « اسمعوا وأطيعوا ، فإنما عليهم ما حُملوا وعليكم ما حُمِّلتم » ذكره الترمذى .

وقال « إنها ستكون بَعْدَى أئمة وأُمور تنكرونها » قالوا : فما تأمرنا من أدرك ذلك ؟ قال « تؤدِّون الحق الذى عليكم » وتسألون الله الذى لَكُمْ » متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : دُئِنى على عمل يَغْدِلُ الجهاد ، قال « لا أُجِدُّه » ثم قال « هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر ، وتصوم ولا تفطر؟ » قال : وَمَنْ يستطيع ذلك ؟ فقال « مِثْلُ المجاهد في

سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله، لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع الجاهد في سبيل الله» ذكره مسلم .

وسئل صلى الله عليه وسلم: أى الناس أفضل؟ فقال «مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله» قال: ثم من؟ قال «رجل في شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره» متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل، فقال: يا رسول الله، أرأيت إن قتلت في سبيل الله وأنا صابر محتسب مقبل غير مدبر يكفر الله عني خطايي؟ قال «نعم» ثم قال «كيف قلت؟» فرد عليه كما قال، فقال «نعم، فكيف قلت؟» فرد عليه القول أيضاً، فقال: أرأيت يا رسول الله إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر يكفر الله عني خطايي؟ قال «نعم»، إلا الدين، فإن جبريل سارني بذلك» ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم: ما بال المؤمنين يُقتلون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال «كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة» ذكره النسائي .

وسئل صلى الله عليه وسلم: أى الشهداء أفضل عند الله تعالى؟ قال «الذين يلقون في الصف لا يلفتون وجوههم حتى يقتلوا» أولئك ينطلقون في العرف الأعلى من الجنة، ويضحك إليهم ربك تعالى، وإذا ضحك ربك إلى عبد في الدنيا فلا حساب عليه» ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء، أى ذلك في سبيل الله؟ قال «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» متفق عليه .

وعند أن داود أن أعرايا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: الرجل يقاتل للذكر، ويقاتل ليحمد، ويقاتل ليغنم، ويقاتل ليرى مكانه» فن في

سبيل الله؟ قال ■ مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .
وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ■ فقال : يا رسول الله، الرجل يريد الجهاد في
سبيل الله وهو يبتغي عَرَضاً من أَعْرَاضِ الدُّنْيَا، فقال « لا أَجْرَ لَهُ » فَأَعْظَمَ ذَلِكَ النَّاسَ
وَقَالُوا لِلرَّجُلِ: عُدْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّكَ لَمْ تَفْهَمْهُ، فقال: يا رسول الله
رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي عرضاً من عرض الدنيا ، فقال « لا أَجْرَ
لَهُ » فَقَالُوا لِلرَّجُلِ : عُدْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فقال له الثالثة ، فقال
« لا أَجْرَ لَهُ » ذكره أبو داود .

وعند النسائي أنه سئل صلى الله عليه وسلم : أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ
الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ ، مَا لَهُ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا شَيْءَ لَهُ »
فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ■ لا شَيْءَ لَهُ « ثُمَّ قَالَ
« إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا لَهُ وَابْتَغَى بِهِ وَجْهَهُ » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أم سلمة، فقالت : يا رسول الله يغزو الرجال
ولا تغزو النساء ، وإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ
اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ) الْآيَةَ ، ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الشهداء ■ فقال ■ مَنْ قَتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ
شَهِيدٌ ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، [وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ .]
وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ « ذكره مسلم .

فصل

في ذكر طرف من فتاويه صلى الله عليه وسلم في الطب .

سأله صلى الله عليه وسلم أعرابي ، فقال : يا رسول الله أَتَتَدَاوَى؟ قَالَ « نَعَمْ ؛
فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً » عَلَيْهِ مِنْ عِلْمِهِ ، وَجَهْلِهِ مِنْ جَهْلِهِ ■
ذَكَرَهُ أَحْمَدُ .

وفي السنن أن الأعراب قالت : يا رسول الله ألا نتداوى ؟ قال ■ نعم ، عباد الله تدأووا ؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، أو دواء ، إلا داء واحدا ■ قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال ■ الهرم ■ .

وسئل صلى الله عليه وسلم فقيل [له] : أ رأيت رُقَى تَسْتَرْقِيها ودواء تَتَدَاوِي به وتُقَامَةُ نَتَقِيها ■ هل تردُّ من قَدَرِ الله شيئاً ؟ قال ■ هـى من قَدَرِ الله ■ ذكره الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : هل يغنى الدواء شيئاً ؟ فقال « سبحان الله ! وهل أنزل الله تبارك وتعالى من داء فى الأرض إلا جعل له شفاء » ذكره أحمد .
وسئل صلى الله عليه وسلم عن السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب من أمته ■ فقال « هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ ، ولا يَتَطَيَّرُونَ ، ولا يَكْتُونُونَ ، وعلى ربهم يتوكلون ■ متفق عليه .

وسأله صلى الله عليه وسلم آل عمرو بن حَزْمٌ ، فقالوا : إنه كانت عند نارٍ رُقِيَةٌ نَزَقَ بها من العُقْرَبِ ، وإِنَّكَ نَهَيْتَ عن الرُقَى ، قال « اعرضوا على رقاكم ■ قال : فعرضوا عليه ، فقال ■ ما أرى بأساً ، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل ■ ذكره مسلم .

واستفتاه عثمان بن أبى العاص رضى الله عنه ، وشكاً إليه وَجَعاً يجده فى جسده منذ أسلم ■ فقال « ضَعْ يَدَكَ على الذى يَأْلَمُ من جسديك وقل : باسمِ الله ، ثلاثاً ■ وقل سبع مرات : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر » ذكره مسلم .
وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الناس أشد بلاءً ؟ قال « الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ، الرجل يبتلى على حسب دينه ، فإن كان رقيق الدين ابتلى على حسب ذلك ■ وإن كان صلب الدين ابتلى على حسب ذلك ■ فما يزال البلاء بالرجل حتى يمشى على وجه الأرض وما عليه خطيئة » ذكره أحمد ، وصححه الترمذى .

وذكر ابن ماجه أنه سئل: أى الناس أشد بلاء؟ قال «الأنبياء» قلت: يا رسول الله ثم من؟ قال «ثم الصالحون» إن كان أحدهم ليبتلى بالفقر حتى ما يجد إلا العبادة تحويه، وإن كان أحدهم ليفرح بالبلاء كما يفرح أحدكم بالعافية» وسأله صلى الله عليه وسلم رجل: رأيت هذه الأمراض التى تصيبنا ما لنا بها؟ قال «كفارات» قال أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه: وإن قلت؛ قال «وإن شوكة فما فوقها» فدعا أبو سعيد على نفسه أن لا يفارقه الوعك حتى يموت، وأن لا يشغله عن حج ولا عن عمرة ولا جهاد فى سبيل الله ولا صلاة مكتوبة فى جماعة، فما مسه إنسان إلا وجد حره حتى مات، ذكره أحمد.

وقال أسامة رضى الله عنه: شهدت الأعراب يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أعلمنا حرج فى كذا؟ أعلمنا حرج فى كذا؟ فقال «عباد الله، وضع الله الحرج إلا من اقترض من عرض أخيه شيئاً؛ فذلك هو الحرج» فقالوا: يا رسول الله هل علينا من جناح أن نتداوى؟ قال «تداؤوا عباد الله؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع معه شفاء إلا الهرم» قالوا: يا رسول الله ما خير ما أعطى العبد؟ قال «حسن الخلق» ذكره ابن ماجه.

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الرق، فقال «اعرضوا على [من] رقاكم» ثم قال «لا بأس بما ليس فيه شرك» ذكره مسلم.

وسأله صلى الله عليه وسلم طبيب عن ضفدع يحملها فى دواء، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلها، ذكره أهل السنن.

وشكا إليه صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف القملى، فأفتاهم بلبس قميص الحرير، ذكره البخارى فى صحيحه.

وأفتى صلى الله عليه وسلم أن من تطيب ولم يعرف منه طب فهو ضامن، وهو يدل بمفهومه على أنه إذا كان طيباً وأخطأ فى تطيبه فلا ضمان عليه.

وشكا إليه صلى الله عليه وسلم المشاة في طريق الحج تعبههم وضعفهم عن المشى ، فقال لهم « استمعينوا بالنسل فإنه يقطع عنكم الأرض وتخفون له » قالوا : ففعلنا فخرقنا له ، والنسل : العدو مع تقارب الخطأ ، ذكر ابن مسعود الدمشقي [أن] هذا الحديث في مسلم . وليس فيه ، وإنما هو زيادة في حديث جابر الطويل الذي رواه مسلم في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم . وإسناده حسن .

وسأله صلى الله عليه وسلم أسماء بنت عميس رضى الله عنها ، فقالت : يا رسول الله ، إن ولد جعفر تشرع إليهم العين ، أفأسترق لهم ؟ قال « نعم فإنه لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين » ذكره أحمد .

وعند مالك عن حميد بن قيس المسكي قال : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بابي جعفر بن أبي طالب ، فقال لحاضتيهما : « مالى أراهما ضارعتين » فقالت : إنه لتسرع إليهما العين . ولم يمنعنا أن نسترق لهما إلا أنا لا ندري ماوافقك من ذلك ، فقال « استرقوا لهما » فإنه لو سبق شيء القدر لسبقته العين . وسئل صلى الله عليه وسلم عن النشرة . فقال « هى من عمل الشيطان » ذكره أحمد وأبو داود ، والنشرة : حلّ السحر عن المسحور ، وهى نوعان : حل سحر بسحر مثله . وهو الذى من عمل الشيطان ؛ فإن السحر من عمله فيتقرب إليه الناشر والمُنشَر بما يحب . فيبطل عمله عن المسحور ، والثانى : النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة ، فهذا جائز . بل مستحب . وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن « لا يحلّ السحر إلا ساحر » .

فصل

فتاوى في الطيرة
وفي الفأل
وفي الاستصلاح مَنْ كان قبلكم ، فجعله الله رحمة للمؤمنين . ما من عبد يكون في بلدٍ

ويكون فيه فيمكث لا يخرج صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد» ذكره البخاري .

وسأله صلى الله عليه وسلم فرّوة بن مسيك رضى الله عنه : فقال : يا رسول الله إنا بأرض يقال لها أبين ، وهى ريفنا وميرتنا ، وهى وِية ، أو قال : وبها شديد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « دَعَهَا عَنْكَ » فإن من القرف التلف .
وفيه دليل على نوع شريف من أنواع الطب ؛ وهو استصلاح التربة والهواء كما ينبغى استصلاح الماء ، والغذاء . فإن بصلاح هذه الأربعة يكون صلاح البدن واعتداله .

وقال صلى الله عليه وسلم « لا طيرة ، وخيرها الفأل » قيل : يا رسول الله وما الفأل ؟ قال « الكلمة الصالحة يسميها أحدكم » متفق عليه .
وفى لنظهما « لا عَدْوَى ولا طِيرة » ويعجبني الفأل » قالوا : وما الفأل ؟ قال « كلمة طيبة » .

ولما قال « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة » قال له رجل : رأيت البعير يكون به الجَرْبُ فتجرب الإبل ، قال « ذاك القَدَر ، فمن أَجْرَبَ الأول ؟ » ، ذكره أحمد .
ولا حجة فى هذا لمن أنكر الأسباب . بل فيه إثبات القدر ، وردُّ الأسباب كلها إلى الفاعل الأول ؛ إذ لو كان كل سبب مستنداً إلى سبب قبله لا إلى غاية لزم التسلسل فى الأسباب ، وهو ممتنع ؛ فقَطَعَ النبي صلى الله عليه وسلم التسلسل بقوله « فمن أعدى الأول » إذ لو كان الأول قد جرب بالعدوى والذي قبله كذلك لا إلى غاية لزم التسلسل الممتنع .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : يا رسول الله ، دار سكناها والعدد كثير والمال وافر ، فقلّ العدد وذهب المال ، فقال « دَعُوهَا ذَمِيمَةٌ » ذكره مالك مرسلًا .

وهذا موافق لقوله صلى الله عليه وسلم « إن كان الشئ فى شيء فهو فى ثلاثه : فى الفرس ، وفى الدار ، والمرأة » وهو إثبات لنوع خفى من الأسباب ، ولا يطلع عليه

أكثر الناس ، ولا يعلم إلا بعد وقوع مسببه ؛ فإن من الأسباب ما يعلم سببته قبل وقوع مسببه وهى الأسباب الظاهرة ، ومنها ما لا يعلم سببته إلا بعد وقوع مسببه وهى الأسباب الخفية . ومنه قول الناس « فلان مشئوم الطلعة » ومدور الكعب « ونحوه ؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم أشار إلى هذا النوع ولم يبطله » وقوله « إن كان الشؤم فى شيء فهو فى ثلاثة » تحقيق لحصول الشؤم فيها ، وليس نفيًا لحصوله من غيرها ، كقوله « إن كان فى شيء تتداوون به شفاء ففى شرطه محجم ، أو شربة عسل ، أو لدعة بقر ، ولا أحب الكى » ذكره البخارى .

وقال « مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ مِنْ حَاجَتِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » قالوا : يا رسول الله وما كفارة ذلك ؟ قال « أن يقول : اللهم لا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ ، ولا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ » ذكره أحمد .

ذكر فصول من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى أبواب متفرقة

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل ، فقال : إني أصَبْتُ ذَنْبًا عَظِيمًا ، فهل لى من توبة ؟ فقال « هل لك من أم ؟ » قال : لا ، قال « فهل لك من خالة ؟ » قال : نعم . قال « فَبَرِّهَا » ذكره الترمذى وصححه .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : كان رجل من الأنصار أسلم ، ثم ارتد ولحق بالمشركين . ثم ندم فأرسل إلى قومه : سألوا لى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لى من توبة ؟ فجاء قومه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل له من توبة ؟ فنزلت (كيف يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ) إلى قوله : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فأرسل إليه فأسلم ، ذكره النسائى .

التوبة

وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل أوجب فقال «أعتقوا عنه» ذكره أحمد وقوله «أوجب» أى فعل ما يستوجب النار .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (وتأتون فى نادىكم المنكر) قال «كانوا يخذفون أهل الطريق» ويستخرون منهم «وذلك المنكر الذى كانوا يأتونه» ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أ يكون المؤمن جباناً؟ قال «نعم» قالوا : أ يكون بخيلاً؟ قال «نعم» قالوا : أ يكون كذاباً؟ قال «لا» ذكره مالك .
وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة ، فقالت : إن لى ضرة «فهل على جناح إن تشبعت من زوجى غير الذى يعطينى؟» فقال «المتشيع بما لم يعط كلاً بس ثوبى زور» متفق عليه .

وفى لفظ : أقول إن زوجى أعطانى مالم يعطى .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : هل أ كذب على امرأتى؟ قال «لاخير فى الكذب» فقال : يا رسول الله أعدّها وأقول لها «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا جناح» ذكره مالك .

وقال صلى الله عليه وسلم «اتقوا هذا الشرك فإنه أخفى من ديب النمل» فقيل له : كيف نتقيه وهو أخفى من ديب النمل يا رسول الله؟ فقال «قولوا : اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئاً نعلمه» ونستغفر لك لما لا نعلم» ذكره أحمد .

وقال صلى الله عليه وسلم «إن أخوف ما أخاف على أمتى الشرك الأصغر» قالوا : وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال «الرياء» يقول الله تعالى يوم القيامة إذا جزي الناس بأعمالهم : اذهبوا إلى الذين كنتم ترءون فى الدنيا «فانظروا هل تجدون عندهم جزاء؟» ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الأخسرين أعمالاً يوم القيامة ، فقال «هم الأكثرون

الشرك وما يلحق به

أموالا إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا إلى من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ، وقليل ما هم .

ولما نزلت (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) شق ذلك عليهم ، وقالوا : يا رسول الله ، وأينا لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس ذلك ، إنما هو الشرك » ألم تسمعون قول لقمان لابنه (يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم) متفق عليه .

وخرج عليهم وهم يتذاكرون المسيح الدجال . فقال « ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندى من المسيح الدجال ؟ » قالوا : بلى . قال « الشرك الخفى » قالوا : وما الشرك ؟ قال « أن يقوم الرجل فيصلى فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل آخر » ذكره ابن ماجه .

طاعة الأمراء
وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طاعة الأمير الذى أمر أصحابه فجمعوا حطباً فأضرموه ناراً ، وأمرهم بالدخول فيها . فقال صلى الله عليه وسلم : « لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة فى المعروف » وفى لفظ « لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » وفى لفظ « من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه » .
فهذه فتوى عامة لكل من أمره أمير بمعصية الله كائن من كان .
ولا تخصيص فيها البته .

من سد الذرائع
ولما قال صلى الله عليه وسلم « إن من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه » سأله : كيف يشتم الرجل والديه ؟ قال « يسب أباً الرجل وأمه فيسب أباه وأمه » متفق عليه .

وللامام أحمد « إن أكبر الكبائر عقوق الوالدين » قيل : وما عقوق الوالدين ؟ قال صلى الله عليه وسلم « يسب أباً الرجل وأمه فيسب أباه وأمه » . وهو صريح فى اعتبار الذرائع ، وطلب الشرع لسدها ، وقد تقدمت شواهد هذه القاعدة بما فيه كفاية .

وقال صلى الله عليه وسلم : « ما تقولون في الزنى ؟ » قالوا : حرام ، فقال : الجوار
 « لأن يزنى الرجل بعشر نسوة أينسّر عليه من أن يزنى بامرأة جاره ، ما تقولون
 في السرقة ؟ » قالوا : حرام . قال « لأن يسرق الرجل من عشرة أبيات أينسّر
 من أن يسرق من بيت جاره » ذكره أحمد .

وقال صلى الله عليه وسلم « أتدرون ما الغيبة ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ،
 الغيبة قال : « ذكرك أخاك بما يكره » قيل : أ رأيت إن كان في أخى ما أقول ؟ قال :
 « إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته »
 ذكره مسلم .

وللامام أحمد ومالك أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما الغيبة ؟
 فقال « أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع » فقال : يا رسول الله [و] إن كان حقا ؟
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قلت باطلا فذلك البهتان » .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكبائر ، فقال « الإشرak بالله ، وعقوق
 الوالدين ، وقول الزور ، وقتل النفس التي حرم الله ، والفرار يوم الزحف ، ويمين
 الغموس ، وقتل الإنسان ولدَه خشية أن يطعم معه ، والزنا بحليلة جاره ، والسحر ،
 وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات » وهذا مجموع من أحاديث .

فصل

ومن الكبائر : ترك الصلاة ، ومنع الزكاة ، وترك الحج مع الاستطاعة ، تعداد الكبائر
 والإفطار في رمضان بغير عذر ، وشرب الخمر ، والسرقة ، والزنى ، واللواط ، والحكم
 بخلاف الحق ، وأخذ الرشأ على الأحكام ، والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ،
 والقول على الله بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وجحود ما وصف به
 نفسه ووصفه به رسوله ، واعتقاد أن كلامه وكلام رسوله لا يستفاد منه يقين أصلا ،
 وأن ظاهر كلامه وكلام رسوله باطل وخطأ بل كفر وتشبيه وضلال ، وترك
 (٢٦ — أعلام الموقعين)

ما جاء به لجرد قول غيره « وتقديم الخيال المسمى بالعتل والسياسة الظالمة والمعاند الباطلة والآراء الفاسدة والإدراكات ^(١) والكشوفات الشيطانية على ما جاء به صلى الله عليه وسلم » ووضع المكوس ، وظلم الرعايا ، والاستيثار بالقي « والكبر » والفخر ، والعجب ، والخيلاء « والرياء والسمعة ، وتقديم خوف الخلق على خوف الخالق ، ومحبة على محبة الخالق ، ورجائه على رجائه ، وإرادة الملو في الأرض والفساد وإن لم ينل ذلك ، ومسبة الصحابة رضوان الله عليهم ، وقطع الطريق » وإقرار الرجل الفاحشة في أهله وهو يعلم ، والمشي بالنميمة ، وترك التنزه من البول ، وتخث الرجل وترجل المرأة ، ووصل شغل المرأة وطلبها ذلك ، وطلب الوصل كبيرة ، وفعله كبيرة ، والوشم والاستيشام « والوشم والاستيشام ، والنمص والتنميمص ، والطعن في النسب ، وبراءة الرجل من أبيه ، وبراءة الأب من ابنه » وإدخال المرأة على زوجها ولدًا من غيره ، والنياحة ، ولطم الحدود ، وشق الثياب ، وحلق المرأة شعرها عند المصيبة بالموت وغيره ، وتغيير منار الأرض وهو أعلامها ، وقطيعة الرحم ، والجور في الوصية ، وحرمان الوارث حقه من الميراث ، وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير « والتحليل » واستحلال المطلقة به ، والتحليل على إسقاط ما أوجب الله ، وتحليل ما حرم الله وهو استباحة محارمه وإسقاط فرائضه بالحيل « وبيع الحر [أر] » وإباق المملوك من سيده « ونشوز المرأة على زوجها ، وكتمان العلم عند الحاجة إلى إظهاره ، وتعلم العلم للدنيا والمباهاة والجاه والعلو على الناس ، والغدر ، والفجور في الخصام ، وإتيان المرأة في دُبُرِها وفي محيضها ، والمن بالصدقة وغيرها من عمل الخير ، وإساءة الظن بالله ، واتهامه في أحكامه الكونية والدينية » والتكذيب بقضائه وقدره واستوائه على عرشه وأنه القاهر فوق عباده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عُرِجَ به إليه وأنه رفع المسيح إليه وأنه يصعد إليه الكلم الطيب وأنه كتب كتابًا فهو عنده على عرشه وأن رحمته تغلب غضبه

(١) في نسخة « والأذوقات » جمع ذوق ، ولها وجه.

وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يمضي شَطْرُ اللَّيْلِ فيقول : من يستغفرني فأغفر له ؟ وأنه كلم موسى تكليماً وأنه تجلَّى للجبل فجعله دكا واتخذ إبراهيم خليلاً وأنه نادى آدم وحواء ونادى موسى وبنينا يوم القيامة وأنه خلق آدم بيديه وأنه يقبض سماواته بإحدى يديه والأرض باليـد الأخرى يوم القيامة .

فصل

ومنها الاستماع إلى حديث قوم لا يحبون استماعه ، وتخيـث المرأة على زوجها والعبد على سيده ، وتصوير صور الحيوان سواء كان لها ظل أو لم يكن ، وأن يُرى عينية في المنام ما لم تراه ، وأخذ الربا وإعطاؤه والشهادة عليه وكتابه ، وشرب الخمر وعصرها واعتصارها وحملها وبيعها وأكل ثمنها ، ولعن من لم يستحق اللعن ، وإتيان الكهنة والمنجمين والعرافين والسحرة وتصديقهم والعمل بأقوالهم ، والسجود لغير الله ، والـخلف بغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ خلف بغير الله فقد أشرك » وقد قصر ما شاء أن يقصر من قال : إن ذلك مكروه ، وصاحب الشرع يجعله شركاً « فرتبته فوق رتبة الكبائر ، واتخاذ القبور مساجد » وجعلها أوثاناً وأعياداً يسجدون لها تارة ويصلون إليها تارة ويطوفون بها تارة ويعتقدون أن الدعاء عندها أفضل من الدعاء في بيوت الله التي شرع أن يدعى فيها ويعبد ويصلى له ويسجد .

ومنها مُعاداة أولياء الله « وإسبال الثياب من الإزار والسراويل والعمامة وغيرها » والتبختر في المشي ، واتباع الهوى وطاعة الهوى وطاعة الشح والإعجاب بالنفس « وإضاعة من تلزمه مؤنته ونفقتة من أقاربه وزوجته ورفيقه وماليكه ،

والذبح لغير الله . وَهَجَرَ أَخِيهِ الْمُسْلِمَ سَنَةً كَمَا فِي صَحِيحِ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي خِرَاشٍ الْهَذَلِيِّ السُّكْمِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . « مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَقَتْلِهِ » ، وَأَمَّا هَجْرُهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الْكِبَارِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دُونُهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومنها الشفاعة في إسقاط حدود الله ، وفي الحديث عن ابن عمر يرفعه . « مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ » رواه أحمد وغيره بإسناد جيد .

ومنها تكلم الرجل بالكلمة من سخط الله لا يُبَلِّغُهَا بِاللَّهِ .
ومنها أن يدعو إلى بدعة أو ضلالة أو ترك سنة . بل هذا من أكبر الكبائر ، وهو مضادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث المستورد بن شداد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « مَنْ أَكَلَ بِمُسْلِمٍ أَكَلَهُ اللَّهُ بِهَا أَكَلَةً مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وَمَنْ قَامَ بِمُسْلِمٍ مَقَامَ سَمْعَةٍ أَقَامَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَقَامَ رِيَاءٍ وَسَمْعَةٍ . وَمَنْ اكْتَسَى بِمُسْلِمٍ ثَوْبًا كَسَاهُ اللَّهُ ثَوْبًا مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

ومعنى الحديث أنه توصل إلى ذلك وتوصل إليه بأذى أخيه المسلم من كذب عليه أو سخرية أو همزة أو لمزة أو غيبة والظعن عليه والازدراء به والشهادة عليه بالزور والنيل من عرضه عند عدوه ، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس وأوقع في وسطه والله المستعان .

ومنها التبجح والافتخار بالمعصية بين أصحابه وأشكاله ، وهو الإجهار الذي لا يباقي الله صاحبه ، وإن عاقاه من شر نفسه .

ومنها أن يكون له وجهان ولسانان . فيأتى القوم بوجه ولسان . ويأتى غيرهم بوجه ولسان آخر .

ومنها أن يكون فاحشاً بذيا يتركه الناس ويحذرونه اتقاء فحشه .
ومنها مخاصمة الرجل في باطل يعلم أنه باطل ، ودعواه ما ليس له وهو يعلم
أنه ليس له .

ومنها أن يدعى أنه من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس منهم .
أو يدعى أنه ابن فلان وليس بابنه ، وفي الصحيحين « من ادعى إلى غير أبيه
فألجنة عليه حرام » وفيهما أيضاً « لا ترغبوا عن آبائكم ، فمن رغب عن أبيه
فهو كافر » وفيهما أيضاً « ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا وقد
كفر ، ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوبوا مقعده من النار ، ومن دعا رجلاً
بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » .

فمن الكبائر تكفير من لم يكفره الله ورسوله ، وإذا كان النبي صلى الله
عليه وسلم قد أمر بقتال الخوارج وأخبر أنهم شر قتلى تحت أديم السماء وأنهم يمرقون
من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ودينهم تكفير للمسلمين بالذنوب ، فكيف من
كفرهم بالسنة ومخالفة آراء الرجال لها وتحكيمها والتحاكم إليها ؟

ومنها أن يُحدث حَدَثًا في الإسلام ، أو يؤدى محدثاً وينصره ويعينه ،
وفي الصحيحين « مَنْ أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً » ومن أعظم
الحدث تعطيل كتاب الله وسنة رسوله ، وإحداث ما خالفهما ، ونصر مَنْ
أحدث ذلك والذب عنه ، ومعاداة من دعا إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم .

ومنها إحلال شعائر الله في الحرم والإحرام كقتل الصيد واستحلال القتال
في حرم الله .

ومنها لبس الحرير والذهب للرجال ، واستعمال أواني الذهب والفضة للرجال .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الطَّيْرَةُ شَرْكٌ » فيحتمل أن يكون من الكِبَارِ وأن يكون دونها .

ومنها الغُلُول من الغنيمة « ومنها غش الإمام والوالى لرعيته » ومنها أن يتزوج ذات رَحِمٍ مُحَرَّم منه ، أو يقع على بهيمة .

ومنها المسكر بأخيه المسلم ومخادعته ومضارته « وقد قال صلى الله عليه وسلم « ملعون من مَكَرَ بمسلم أو ضارَّ به » .

ومنها الاستهانة بالمصحف وإهدار حرمة كل يفعله مَنْ لا يعتقد أن فيه كلام الله مِنْ وَطئه برجله ونحو ذلك .

ومنها أن يضل أعمى عن الطريق ، وقد لعن صلى الله عليه وسلم مَنْ فعل ذلك « فكيف بمن أضلَّ عن طريق الله أو صراطه المستقيم ؟

ومنها أن يَسِمَ إنساناً أو دابة في وجهها ، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ فعل ذلك

ومنها أن يحمل السلاح على أخيه المسلم ؛ فإن الملائكة تلعنه ، ومنها أن يقول مالا يفعل ، قال الله تعالى : (كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) .

ومنها الجدال في كتاب الله ودينه بغير علم .

ومنها إساءة الملائكة برقيقه « وفي الحديث « لا يدخل الجنة سبيء الملائكة » .

ومنها أن يمنع المحتاج فضل مالا يحتاج إليه مما لم تعمل يَدَاهُ .

ومنها القمار ، وأما اللعب بالنرد فهو من الكِبَارِ ؛ لتشبيهه لأعبه بمن صَبَغَ يده في لحم الخنزير ودمه ، ولا سيما إذا أكل المال به ، فحينئذ يتم التشبيه به ؛ فإن اللاعب بمنزلة غُخْسِ اليد ، وأكل المال بمنزلة أكل لحم الخنزير .

ومنها ترك الصلاة في الجماعة « وهو من الكِبَارِ ، وقد عزم رسول الله صلى

الله عليه وسلم على تحريق المتخلفين عنها ، ولم يكن ليحرق مرتكب صغيرة .
وقد صح عن ابن مسعود أنه قال : ولقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق
معلوم النفاق ، وهذا فوق الكبيرة .

ومنها ترك الجمعة . وفي صحيح مسلم « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ،
أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » وفي السنن بإسناد حيد عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه » .
ومنها أن يقطع ميراث وارثه من تركته ، أو يدله على ذلك ، ويعلمه من
الحيل ما يخرج به من الميراث .

ومنها الغلو في الخلق حتى يعمد إلى منزله ، وهذا قد يرتقى من الكبيرة إلى الشرك .
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إياكم والغلو ، وإنما
هلك من كان قبلكم بالغلو » .

ومنها الحسد . وفي السنن أنه يأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب .
ومنها المرور بين يدي المصلي ، ولو كان صغيرة لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بقتال فاعله . ولم يجعل وقوفه عن حوائجه ومصالحه أربعين عاما خيرا له من مروره
بين يديه كما في مسند البزار ، والله أعلم .

فصل

مستطرد من فتاويه صلى الله عليه وسلم ، فارجع إليها .
وعود إلى فتاوى الرسول
وسئل صلى الله عليه وسلم عن الهجرة ، فقال « إذا أقمت الصلاة وآتيت
الزكاة فأنت مهاجر وإن مُت بالحضرة » يعني أرضا باليامة ، ذكره أحمد .
وسأله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حوالة أن يختار له بلادا يسكنها ،
فقال « عليك بالشام » فإنها خيرة الله من أرضه ، يحتج بها خيرته من عباده .
فإن أبيت فمليكم بيمينكم ، واسقوا من غدركم ؛ فإن الله يتوكل على الشام وأهله .
ذكره أبو داود بإسناد صحيح .

وسأله معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم فقال : يا رسول الله أين تأمرني ؟ قال « ههنا » ومحا بيده نحو الشام ، ذكره الترمذى وصححه .

وسأله صلى الله عليه وسلم اليهود عن الرعد : ما هو ؟ فقال « ملكٌ من الملائكة موكلاً بالسحاب ، معه مخاريق من نار يسوقه به حيث يشاء الله » قالوا : فما هذا الصوت الذى يسمع ؟ قال « زجرُ السحاب حتى تنتهى حيث أمرت » قالوا : صدقت . ثم قالوا : فأخبرنا عما حرّم إسرائيل على نفسه . قال « اشتكى عِرْقَ النَّسَا ، فلم يجد شيئاً يلائمه إلا لحوم الإبل وألبانها . فلذلك حرمها على نفسه » قالوا : صدقت . ذكره الترمذى وحسنه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن القِرَدَةِ والخنازير : أهي من نسل اليهود ؟ فقال : « إن الله لم يلعن قوما قط فسخم فكان لهم نسل حتى يهلكهم » ولكن هذا خلق كان ، فلما كتب الله على اليهود مسخهم جعلهم مثلهم » ذكره أحمد .

وقال : « فيكم المغربون » فقالت عائشة : وما المغربون ؟ قال « الذين يشترك فيهم الجن » ذكره أبو داود . وهذا من مشاركة الشياطين للانس في الأولاد . وتُموأ مغربين لبعده أنسابهم وانقطاعهم عن أصولهم . ومنه قولهم « عَنَقَاءُ مُغْرَب » .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أين أتزر ؟ فأشار إلى عَظْم ساقه ، وقال « ههنا أتزر » قال : فإن أبيت ؟ قال « فههنا أسفل من ذلك » فإن أبيت فههنا فوق الكعبين . فإن أبيت فإن الله لا يحب كل مختال فخور » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال : إن إزارى يسترخى إلا أن أتأهده ، فقال « إنك لست بمن يفعله خيلاء » ذكره البخارى وقال « مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ خَيْلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فقالت أم سلمة :

فكيف تصنع النساء بذيولهن؟ قال «يُرَخِّينَ شِبْرًا» فقالت: إذا تم كشف أقدامهن قال «يرخين ذراعا لا يزدن عليه» .

وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة، فقالت: إن ابنتي أصابتها الحصبة فامزق شـمرها . أفأصل فيه؟ فقال «لعمرك الله الواصلة والمستوصلة» متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن إتيان الكهان . فقال «لأن تأتيمهم» .
وسئل صلى الله عليه وسلم عن الطيرة، قال «ذلك شيء يجدونه في صدورهم فلا يردنهم» .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الخط . فقال «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك» .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكهان أيضاً، فقال «ليسوا بشيء» . فقال السائل: إنهم يحدوثونا أحياناً بالشيء فيكون، فقال «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن فيقذفها في أذن وليه من الإنس فيخاطون معها مائة كذبة» متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة) فقال «هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له» ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم خديجة رضى الله عنها عن ورقة بن نوفل، فقالت: إنه كان صدقك ومات قبل أن تظهر . فقال «رأيت في المنام وعليه ثياب بيض» . ولو كان من أهل النار . كان عليه لباس غير ذلك» .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل رأى في المنام كأن رأسه ضرب فتدحرج فاشتد في أثره . فقال «لا تحدث الناس بتلعب الشيطان بك في منامك» ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم أم العلاء فقالت : رأيت لعثمان بن مظعون عينا تجرى ، يعنى بعد موته . فقال « ذاك عمله يجرى له » .
 وذكر أبو داود أن مُعاذا سألَه فقال : بم أفضى ؟ قال « بكتاب الله »
 قال : فإن لم أجده ؟ قال « فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال :
 فإن لم أجده ؟ قال « استدن الدنيا » وعظم في عينيك ما عند الله ،
 واجتهد رأيك فبمسددك الله بالحق » ، وقوله « استدن الدنيا » أى :
 استصفرها واحتقرها .

وسأله صلى الله عليه وسلم دحية الكلبي ، فقال : ألا أحل لك حمارا على
 فرس فتنتج لك بغلا فتركبها ؟ فقال « إما يفعل ذلك الذين لا يعلمون »
 ذكره أحمد .

ولما نزل التشديد في أكل مال اليتيم عزَّوْا طعامهم عن طعام الأيتام
 وشربهم من شربهم ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله تعالى
 (ويسألونك عن اليتامى ، قل : إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فإخوانكم)
 فخلطوا طعامهم بطعامهم وشربهم بشربهم .

وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها عن قوله تعالى (هو الذى
 أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ،
 فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله)
 فقال « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سبى الله فاحذروهم »
 متفق عليه .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (يا أخت هارون) فقال « كانوا
 يُسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين من قومهم » .

وفى الترمذى أنه سئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة
 ألف أو يزيدون) كم كانت الزيادة ؟ قال « عشرة آلاف » .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ثعلبة عن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) الآية، فقال « ائتمروا بالمعروف ، واتهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيتم شعثاً مُطاعاً ، وهوى متبعاً » ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه » فعليك بنفسك ودع عنك العوام ؛ فإن من ورائكم أياما الصبرُ فيهن مثل القبض على الجمر ، للعامل فيهن مثل أجر خمسين يعملون مثل عملكم » ذكره أبو داود .

وسئل صلى الله عليه وسلم : متى وجبت لك النبوة ؟ فقال « وآدم بين الروح والجسد » صححه الترمذى .

وسئل صلى الله عليه وسلم : كيف كان بدءُ أمرِك ؟ فقال « دعوة أبى إبراهيم ، وبشرى عيسى » ورؤيا أمى ، رأت أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام » ذكره أحمد .

وسأله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة : يا رسول الله ، ما أول ما رأيت من النبوة ؟ قال « إني لقي الصبراء ابن عشرين سنة وأشهر ، وإذا بكلام فوق رأسي ، وإذا برجل يقول لرجل : أهو هو ؟ فاستقبلاني بوجوه لم أرها لأحد قط » وأرواح لم أجدها لخلق قط ، وثياب لم أرها على خلق قط ، فأقبلا يمشيان حتى أخذ كل منهما بعصدي لأجد لأحدهما مساً ، فقال أحدهما لصاحبه : أضجمه ، فأضجماني بلا قصر ولا هَضْر ، فقال أحدهما لصاحبه : افلق صدره ، فحوى أحدهما صدرى فقلقه فيما أرى بلا دم ولا وجع ، فقال له : أخرج الغل والحسد ، فأخرج شيئاً كهينة العلقة ثم نبذها فطرحها ، ثم قال له : أدخل الرأفة والرحمة ، فإذا مثل الذي أخرج شبه القضة ، ثم هزَّ إبهام رجلي اليمنى فقال : اغدُ سليماً ، فرجعت بها رقة على الصغير ورحمة على الكبير » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الناس خير ؟ قال « القرن الذى أنا فيه »
ثم الثانى ، ثم الثالث .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن أحب النساء إليه ، فقال « عائشة » فقيل :
ومن الرجال ؟ فقال « أبوها » فقيل : ثم من ؟ قال : « عمر بن الخطاب رضى
الله عنه » .

وسأله صلى الله عليه وسلم على والعباس : أى أهلك أحب إليك ؟ قال :
« فاطمة بنت محمد » قالا : ما جئناك نسألك عن أهلك ؟ قال « أحب أهلى إلى من أنعم
الله عليه وأنعمت عليه أسامة بن زيد » قالا : ثم من ؟ قال « على بن أبى طالب »
قال العباس : يا رسول الله جعلت عمك آخرهم ، قال « إن علياً سبقك بالمجرة »
ذكره الترمذى وحسنه

وفى الترمذى أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم سئل : أى أهل بيتك أحب إليك ؟
قال « الحسن رضى الله عنه والحسين رضى الله عنه » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أحب إلى الله ؟ فقال « الحب فى الله
والبغض فى الله » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم عن امرأة كثيرة الصيام والصلاة والصدقة غير أنها
تؤذى جيرانها بلسانها ، فقال « هى فى النار » فقيل : إن فلانة ، فذكر قلة صلاتها
وصيامها وصدقته ولا تؤذى جيرانها بلسانها ، فقال « هى فى الجنة » ذكره أحمد .
وسأله صلى الله عليه وسلم عائشة فقالت : إن لى جارين فىلى أهما أهدى ؟
قال « إلى أقر بهما منك باباً » ذكره البخارى .

ونهاهم عن الجلوس بالطرقات إلا بحقها ، فسئل عن حق الطريق ، فقال « غش
البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر » .
وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن لى مالا ووالداً ، وإن أبى اجتراح

مالى، فقال «أنت ومالك لأبيك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم» ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل عن الهجرة والجهاد معه . فقال «ألك والدان؟» قال : نعم . قال « فارجم إلى والدك فأحسن صُحْبَتَهُمَا » ذكره مسلم .

وسأله صلى الله عليه وسلم آخر عن ذلك، فقال «ويحك ! أحيه أمك؟» قال : نعم، قال ■ ويحك ! الزم رجلها فتم الجنة » ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل من الأنصار: هل بقي على من بر أبوى شئ . بعد موتها ؟ قال « نعم ، خصال أربع : الصلاة عليهما والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما ، وإكرام صديقيهما » وصلة الرحم التي لا رَحِمَ لك إلا من قبلهما ؛ فهو الذى بقى عليك من برها بعد موتها » ذكره أحمد .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حقّ الوالدين على الولد ؟ فقال : « هما جنتك ونارك ■ ذكره ابن ماجه .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن لى قرابة أصليهم ويقطعونى ، وأحسن إليهم ويسيثونى وأعفو عنهم ويظلمونى ، أفأكافئهم ؟ قال ■ « لا ، إذا تكونوا جميعاً ، ولكن خذ الفضل وصليهم » فإنه لن يزال معك ظهير من الله ما كنت على ذلك » ذكره أحمد ، وعند مسلم « لئن كنت كما قلت فكأنما تسفهم المل » وإن يزال معك من الله ظهير ما دمت على ذلك » .

وسئل صلى الله عليه وسلم : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال « يطعمها إذا طعمه ، ويكسوها إذا لبس ، ولا يضرب لها وجهها ، ولا يقبح ، ولا يهجر إلا فى البيت » ذكره أبو داود .

وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال : أستأذن على أمى ؟ قال « نعم » فقال : إني معها فى البيت ، فقال ■ استأذن عليها » فقال : إني خادمها ■ قال ■ استأذن عليها ، أئحب أن تراها عُرْيَانة ؟ » قال : لا ■ قال ■ استأذن عليها » ذكره مالك .

وسئل عن الاستئناس في قوله تعالى (حق نستأنسوا) قال « يتكلم الرجل بتسبيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنحنج ويؤذن أهل البيت » ذكره ابن ماجه .
وعطس رجل فقال : ما أقول يا رسول الله ؟ قال « قل : الحمد لله » فقال
القوم : ما نقول له يا رسول الله ؟ قال « قولوا له : يرحمك الله » قال : ما أقول لهم
يا رسول الله ؟ قال « قل لهم : يهديكم الله ويصلح بالكم » ذكره أحمد .

قد تم — بعمونة الله تعالى وتأييده — الجزء الرابع من كتاب « أعلام الموقعين »
عن رب العالمين « للإمام ابن قيم الجوزية » وبتمامه تم الكتاب ، والحمد لله
أولاً وآخراً « وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه والعاملين من أمته

فهرس

الجزء الرابع من كتاب « أعلام الموقعين ، عن رب العالمين »
 لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، المعروف بابن قيم الجوزية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	قسمة لدين المشترك	١٥	حيلة في ضمان شريكين
٤	بيع المغيبات في الأرض	١٦	تحيل الظلوم على مسببة الناس لمن ظلمه
•	المباينة بوميا والقبض عند رأس كل شهر	—	من لطائف حيل الإمام أبي حنيفة
٧	توكيل الدائن في استيفاء الدين من غلة الوقف	١٧	تعليق الفسخ والبراءة بالشروط
—	تعليق الإبراء بالشروط	١٨	صلح الشفيع من الشفعة
٨	استدراك الأمين لما غلط فيه	١٩	مشاركة العامل للمالك وأنواعها
—	تصرف المدين الذي استغفرت الديون ماله	٢١	حيلة في إسقاط المحلل في السباق
١٠	خوف الدائن من جحد المدين	٢٢	اشتراط الخيار لأكثر من ثلاثة أيام
—	خوف زوج الأمة من رق الولد	٢٣	حيل في الرهن
١١	حيلة في الخلاص من بيع جازيته إذا أراد من لا يملك رده على يديها	—	بيع الثمر وقد بدا صلاح بعضه دون بعض
١٣	حيلة في تعليق الطلاق قبل الزواج	٢٤	حيلة في بيع الوكيل لموكله
—	حيلة في بيع المذبر	—	مقابلة السكر بمكر آخر
١٤	براءة أحد الضامنين بتسليم الآخر	٢٤	حيلة في شراء العبد نفسه من سيده
—	زواج أحد دائي المرأة بإياها بتصيه من الدين	٢٦	الحيل على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع
١٥	حيلة في عدم الخلف في يمين	٢٧	في الضمان والكفالة
		٢٨	تعليق البيع وغيره بالشروط
		٣٠	إبداع الشهادة
		٣١	إقرار المضطهد
		٣٢	الفرق بين المضطهد والمسكره

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٢	حبس العين على نفيها أو أجزائها	٦٢	شبه الدين لايجوزون أن يستثنى في الطلاق
٣٧	إقرار المريض بدين لوارثه	٦٤	جواب المانعين على هذه الشبهة
٣٨	الإحالة بالدين وخوف هلاكه	٧٧	التحقيق في موضوع الاستثناء في الطلاق
٣٩	حيلة في لزوم تأجيل الدين الحال	٧٨	الكلام على نية الاستثناء واشتراطها وزمنها
—	وصية المريض الذي لاوارث له بجميع ماله في أبواب الير	٨٠	هل يشترط في الاستثناء النطق به
٤١	اقتضاء الدين وتواري المدين	٨١	هل يشترط أن يسمع المستثنى نفسه
٤٢	إثبات الدين على الغائب	—	المخرج الخامس : أن يفعل المحلوف عليه ذاهلا
٤٢	انتفاع المرتهن بالرهون	٨٢	مثال الدهول ، والفرق بينه وبين النسيان
٤٣	استيثاق الدائن أو الرهن بماله	—	النسيان ضربان
٤٤	حيلة في إقرار زوج وزوجة حلف كل منهما على ما يخالف ما حلف عليه الآخر	٨٣	المكره على نوعين
—	حيلة في الخالعة على نفقة الزوجة وكسوتها قبل وجوبها	—	التأول
٤٥	التحليل بعد الطلاق الثلاث من غير توصيط المحلل للملعون	—	المغلوب على عقله
٤٦	حيلة لإقرار رجل حلف بالطلاق	—	من ظن أن امرأته طلقت ففعل المحلوف عليه
٤٧	مخارج من الوقوع في التحليل للملعون	٨٨	فعل المحلوف عليه مكرها
—	الأول : أن يكون الزوج زائل العقل	—	حكم من فعل المحلوف عليه متأولا
٤٨	الكلام على طلاق السكره والسكران	٩٢	تعذر فعل المحلوف عليه وعجز الخالف عنه
٥٠	المخرج الثاني : أن يكون في حال غضب ، والكلام على طلاق الغضبان	٩٥	المخرج السادس : أن يأخذ بقول من يقول إن التزام الطلاق لايلزم ، ويان مذاهب العلماء في التزام الطلاق
٥١	المخرج الثالث : أن يكون الزوج مكرها والكلام على طلاق السكره		
٥٢	المخرج الرابع : أن يستثنى في طلاقه وحكم الاستثناء في الطلاق		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٧	المخرج السابع : أن يأخذ بقول من ذهب إلى أن الطلاق المعلق على فعل الزوجة لا يقع	١٣٠	عود إلى ذكر هذه الأدلة
٩٨	المخرج الثامن : أن يأخذ بقول من يقول إن الحلف بالطلاق لا يلزم، مع بيان من قال بذلك	١٤٨	من وجوه فضل الصحابة
١٠١	المخرج التاسع : أخذه بقول من يقول : الطلاق المعلق بالشرط لا يقع	١٥٣	أقوال الصحابة في تفسير القرآن
١٠٤	المخرج العاشر : زوال سبب البين	١٥٥	مترلة قول التابعي وتفسيره
١٠٧	اعتبار بساط البين ، وأمثلة منه	١٥٦	حكم قول الصحابي إذا خالف القياس
١١٠	التعليل يجرى مجرى الشرط	١٥٧	فصل في ذكر فوائد جلية تتعلق بالفتوى
—	المخرج الحادي عشر : الخلع	—	أسئلة السائلين على أربعة أنواع
١١٤	المخرج الثاني عشر : أخذه بقول من يقول : الحلف بالطلاق من الأيمان التي تدخلها الكفارة، وبيان مذاهب العلماء في ذلك	—	موقف المفتي أمام كل نوع منها
١١٦	بيان أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم أفتوا بذلك	—	للمفتي العدول عن السؤال إلى ما هو أنفع منه للمستفتي
١١٨	بحث في بيان جواز الأخذ بفتاوى السلف وأقوال الصحابة	١٥٨	جواب المفتي بأكثر من السؤال
١١٩	الترتيب بين فتاوى الصحابة وفتاوى التابعين	١٥٩	من فقه المفتي إذا منع من محظور أن يدل على مباح
١٢٠	رأى الشافعي في أقوال الصحابة والأخذ بها، ونصوص من كلامه في ذلك	١٦٠	ينبغي للمفتي أن يبينه السائل إلى الاحتراز عن اللوم
١٢٣	الأدلة على وجوب اتباع الصحابة ودفع ما يرد عليها من الشبه	١٦١	ينبغي للمفتي أن يذكر الحكم بدليله
		١٦٣	من أدب المفتي أن يمسك بالحكم المستغرب
		١٦٥	يجوز للمفتي أن يحلف على ثبوت الحكم ، وأمثلة من حلف الصحابة والأئمة
		١٧٠	من أدب المفتي أن يفتي بإعطاء النصوص مهما أمكنه
		١٧٢	من أدب المفتي أن يتوجه إلى الله ليملحه الصواب
		(٢٧ — أعلام الموقعين :)	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٧٣	لا ينبغي للمفتي ولا للحاكم أن يفق إلا بما يعلم وجه الحق فيه	١٩٩	النية ومنزلتها
١٧٤	واجب كل من الراوى والشاهد والمفتي والحاكم	٢٠٠	الحسب والعلم والوقار والسكينة
١٧٥	من أدب المفتي ألا ينسب الحكم إلى الله تعالى إلا أن يكون ذلك ثابتاً بنص	٢٠١	حقيقة السكينة
١٧٦	حال المفتي مع المستفتى على ثلاثة أوجه ، وواجبه في كل حال منها	—	السكينة الخاصة
١٧٧	ينبغي للمفتي أن يفق بما يعتقد أنه الصواب ، وإن كان خلاف مذهبه	٢٠٣	السكينة عند القيام بوظائف العبودية
—	لا يجوز للمفتي إلقاء المستفتى في حيرة	—	أسباب السكينة
١٧٩	الإفتاء في شروط الواقفين	٢٠٤	الاضطلاع بالعلم
١٨٧	لا يجوز للمفتي أن يطلق القول في الجواب ، إذ كان في المسألة تفصيل	—	الكفاية
١٩٤	كما أن عليه ألا يفصل إلا حيث يجب التفصيل	—	معرفة الناس
١٩٥	هل يجوز للمقلد أن يفتي ؟	٢٠٥	كلمات عن الإمام أحمد فيما يتصف به المفتي
١٩٦	هل يجوز أن يقلد الفتوى المتفق عليها	٢٠٧	دلالة العالم للمستفتى على غيره
القاصر عن معرفة الكتاب والسنة		٢٠٨	كذلك المفتي
١٩٨	هل للعالم إذا عرف حكم حادثة بدليله أن يفتي فيها ؟	٢١٠	للمفتي أن يفق من لا يجوز شهادته له
١٩٩	خصال يجب تحقيقها فيمن ينصب نفسه لفتيا	٢١١	لا تجوز الفتيا بالتشبه ولا بالتخير
		٢١٢	أقسام المفتين أربعة
		—	أولهم : المجتهد في أحكام النوازل
		—	ثانيهم : مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به من غير تقليد لإمامه لافي الحكم ولا في الدليل
		٢١٣	ثالثهم : مجتهد في مذهب من انتسب إليه لا يتعدى أقواله وفتاويه

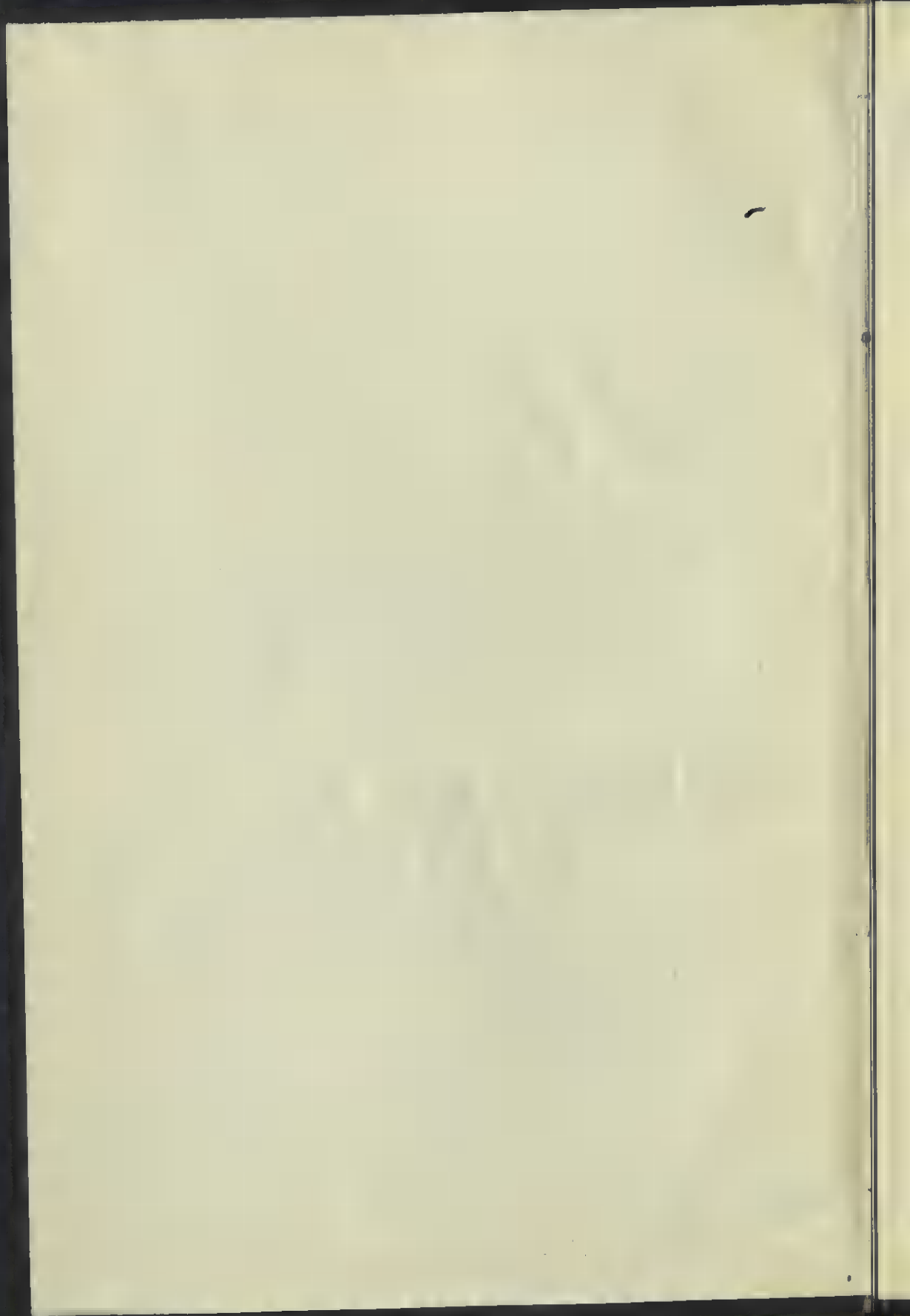
ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٤	رابعهم : المقر بالتقليد المحض من جميع الوجوه	٢٣١	حكم أخذ المفتى أجرة أو هدية
—	منزله كل واحد من هؤلاء المفتين	٢٣٢	ما يصنع المفتى إذا أفتى في واقعة ثم وقعت له مرة أخرى
٢١٥	هل للمجتهد في مذهب إمام أن يفق بقول الامام ؟	٢٣٣	كل الأئمة يذهبون إلى الحديث ، ومقتضى صريح فقه مذهبهم
—	هل للحج أن يقلد الميت من غير نظر إلى الدليل ؟	٢٣٤	هل تجوز الفتيا لمن عنده الصحيحان أو أحدهما ؟
٢١٦	هل للمجتهد في نوع من العلم أبواب منه أن يفق فيه ؟	٢٣٦	المفتى المنتسب إلى تقليد إمام معين هل له أن يفق بقول غيره ؟
٢١٧	من تصدر للفتوى من غير أهلها فقد أثم	٢٣٧	إذا ترجح عند المفتى مذهب غير مذهب إمامه ، فهل يفق به ؟
٢١٩	حكم العاصي الذي لا يجد من يفتيه	٢٣٨	إذا تساوى عند المفتى قولان « فماذا يصنع ؟
٢٢٠	من تجوز له الفتيا ، ومن لا تجوز له	٢٣٩	هل يفق المفتى بالقول الذي رجع إمامه عنه ؟
—	هل يجوز للقاضي أن يفق ؟	٢٣٩	لا يجوز للمفتى أن يفق بما يخالف النص
٢٢١	فتيا الحاكم ، وحكمها	٢٤٥	لا يجوز للمفتى إخراج النصوص عن ظواهرها لكي توافق مذهبه
—	هل يجيب المفتى عما لم يقع ؟	٢٥٠	الأديان السابقة إنما فسدت بالتأويل
٢٢٢	لا يجوز للمفتى تتبع الحيل	٢٥١	دواعي التأويل
—	حكم رجوع المفتى عن فتواه ، وأثره	—	بعض المفاسد التي تنجم عن التأويل
٢٢٥	هل يضمن المفتى المال أو النفس إذا كان إتلافهما بفتواه ؟	٢٥٣	مثال التأويلين
٢٢٧	أحوال ليس للمفتى أن يفق معها		
٢٢٨	على المفتى أن يرجع إلى العرف في مسائل		
٢٢٩	لا يجوز للمفتى أن يعين على التحليل ولا على المكر والخداع		

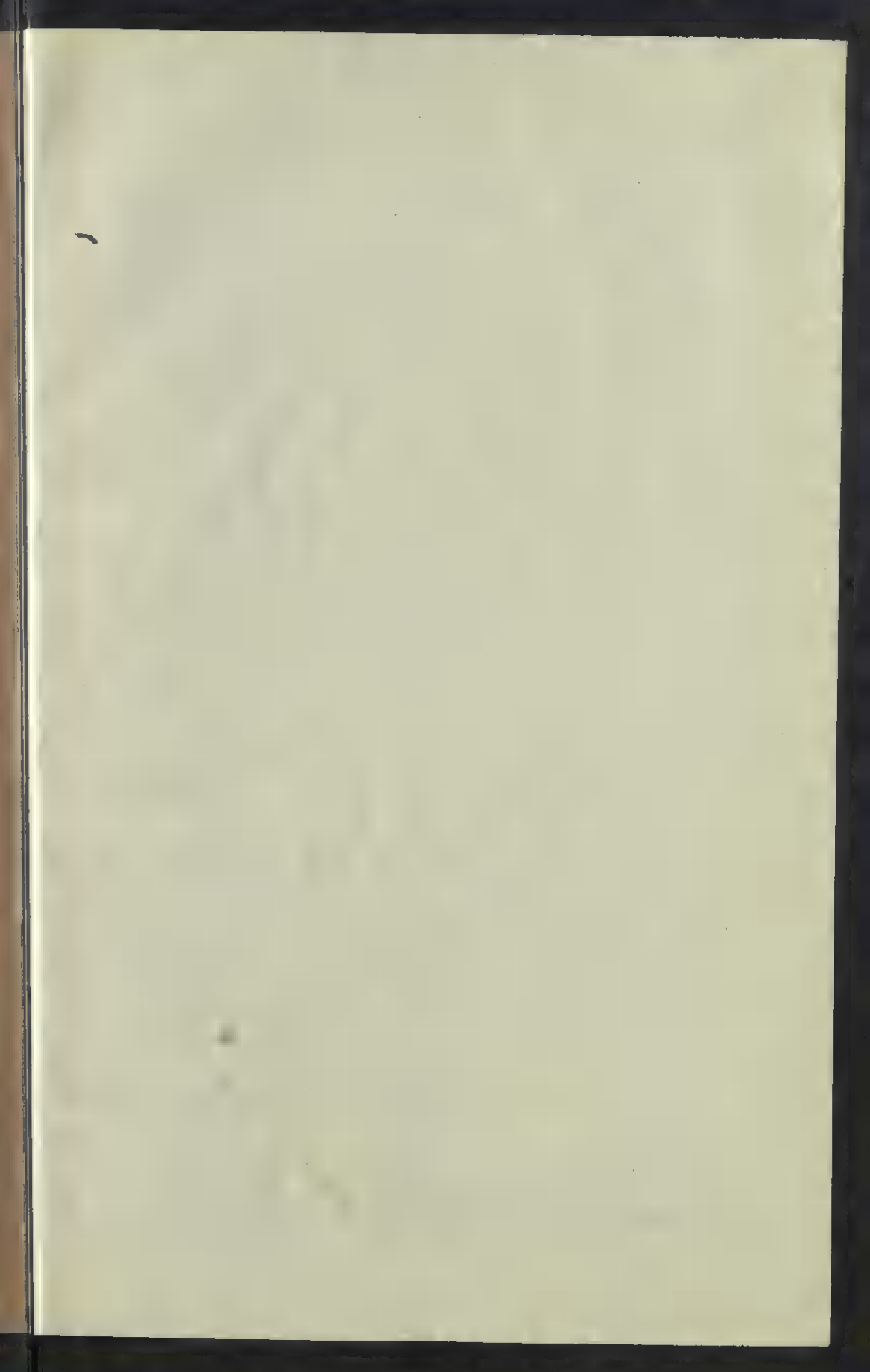
ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٤	لا يعمل المستفتى بفتوى الفقى إلا أن تطمئن نفسه إليها	٢٦٦	فصل ، فى أمثلة من فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٥٥	الترجمان عند المفتى	—	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل العقيدة
—	ما يصنع المفتى إذا كان السؤال يتضمن عدة صور	٢٧٦	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل الطهارة
٢٥٦	ينبغى للمفتى أن يكون حذرا	٢٨٢	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل الصلاة وأركانها
—	وينبغى له أن يشاور من يثق به	٢٨٧	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل تتعلق بالموت والوفا
٢٥٧	وينبغى له أن يكتر من الدعاء لنفسه بالتوفيق	٢٨٨	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل من الصدقة والزكاة
٢٦٠	ذكر الفتوى مع دليلها أولى، والرد على من عاب ذلك	٢٩٣	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل من الصوم والاعتكاف
٢٦٠	هل يقلد المفتى الميت إذا علم عدالته؟	٢٩٩	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل من الحج
٢٦١	إذا تكررت الواقعة للمستفتى فهل يستفتى فيها من جديد؟	٣٠٥	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى فصل بعض سور القرآن
—	هل يتعين استفتاء أعلم المفتين؟	٣٠٦	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى فضائل بعض الأعمال
٢٦٢	هل يجب على العامى أن يذهب بمذهب واحد من الأربعة أو غيرهم؟	٣١٤	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل من الكسب والأموال
٢٦٤	ما يصنع المستفتى إذا اختلف مفتيان	٣١٥	من إرشاداته صلى الله عليه وسلم لبعض أعمال الخير
—	هل يجب العمل بفتوى المفتى؟	٣٢٤	من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى مسائل من البيوع وأنواعها
—	العمل بنحو المفتى ومن أشبهه		
٢٦٥	ما العمل إذا حدثت حادثة ليس فيها قول لأحد من العلماء؟		

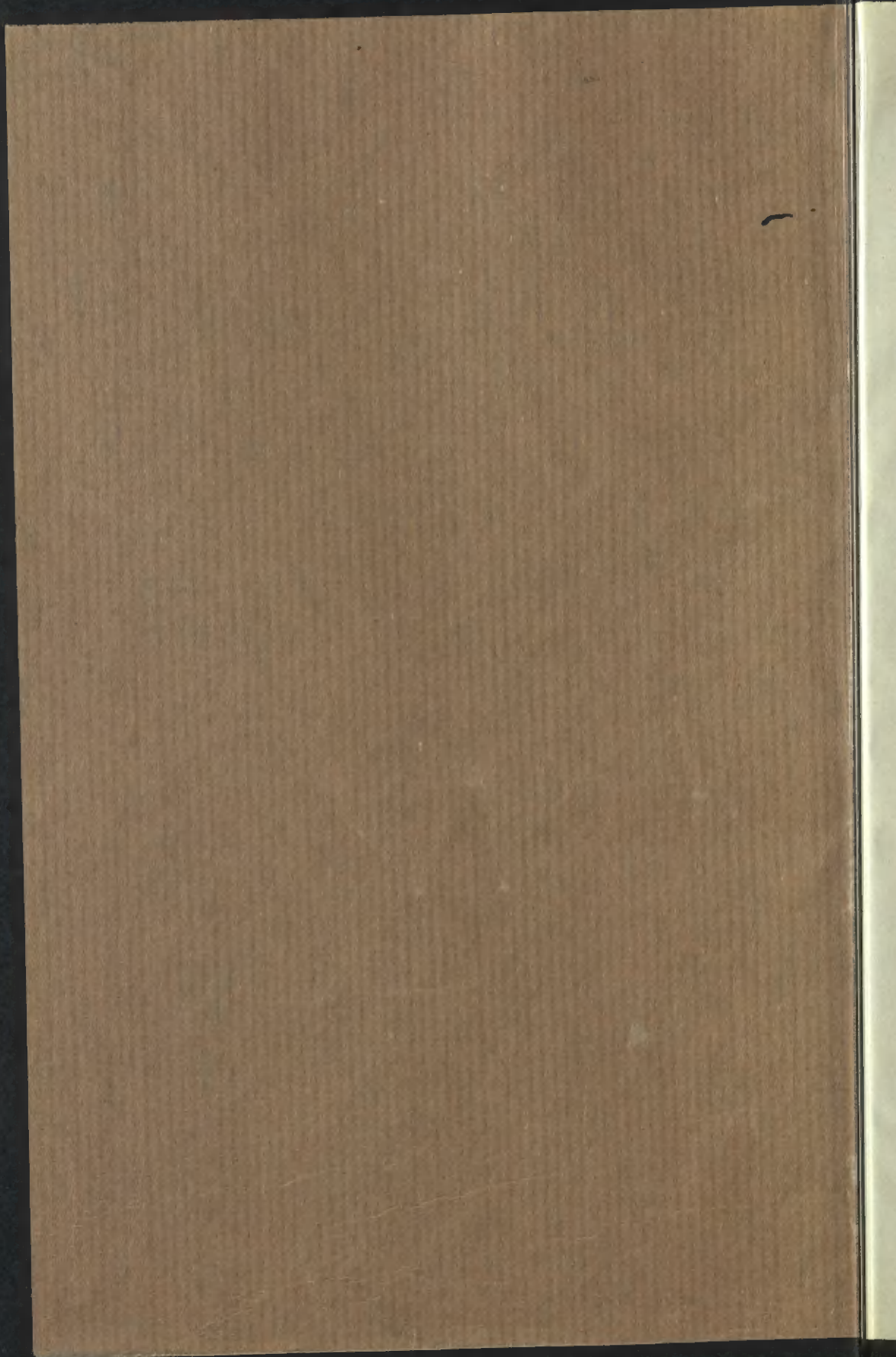
ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٢٨	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في فضل بعض الأعمال	٣٥٧	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل من نفقة المعتدة وكسوتها
٣٢٩	فتواه صلى الله عليه وسلم في شفعة الجوار	٣٦٠	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل الحضانة ومستحقها
٣٣٠	فتواه في جرم من غير حدود الأرضين	٣٦١	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في جرم القاتل وجزائه
—	فتواه في شاة ذبحت بغير إذن صاحبها	٣٦٢	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في الديات
—	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في الرهن والدين	٣٦٦	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل القسامة
٣٣٠	فتواه في تصدق المرأة ذات الزوج	٣٦٧	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في حد الزنى
٣٣١	فتواه في أموال اليتامى	٣٧١	أثر اللوث في التشريع
—	فتواه في الاقطة	٣٧٢	العمل بالسياسة
٣٣٣	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في الهدية وما في حكمها	٣٧٥	بين ارسول جميع أحكام الحياة والوث
٣٣٤	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل الموارث	٣٧٧	كلام الإمام أحمد في السياسة الشرعية
٣٣٦	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل من اعتق	٣٧٩	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل الأطعمة
٣٣٩	من فتاويه في مسائل من الزواج	٣٨٥	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في العقبة
٣٤٦	من فتاويه في مسائل من الرضاع	٣٨٦	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل من الأشربة
٣٤٨	من فتاويه في مسائل من الطلاق	٣٨٧	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في مسائل من الأيمان والنذور
٣٥١	من فتاويه في الخلع		
٣٥٢	من فتاويه في مسائل من الاعان والظهار		
٣٥٦	من فتاويه صلى الله عليه وسلم في ثبوت النسب		

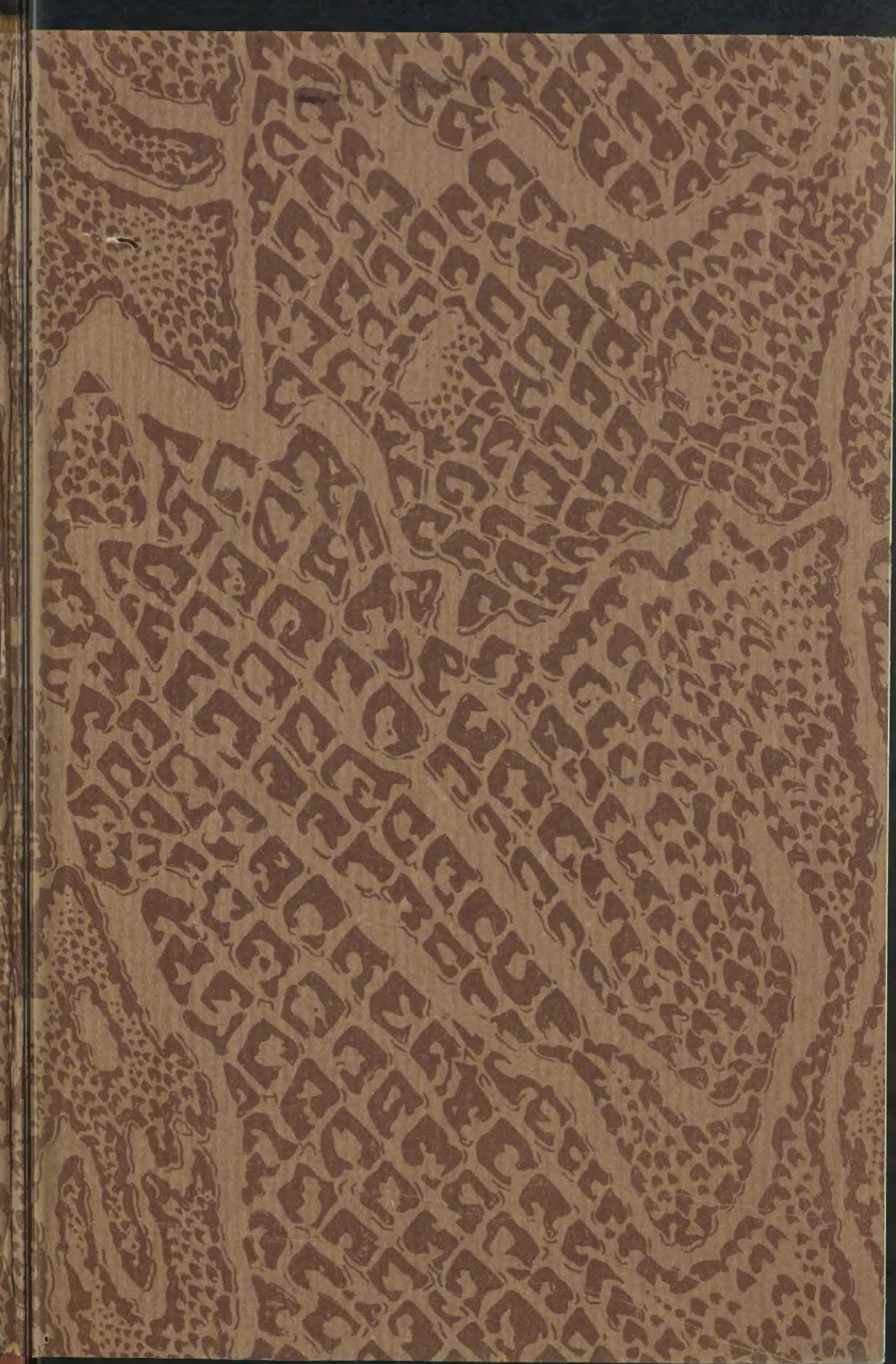
الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٩٩ في الكذب		٣٩١ من فتاويه صلى الله عليه وسلم في	
— في الشرك		مسائل من الجهاد وفضله	
٤٠٠ في طاعة الأمراء		٣٩٣ من فتاويه صلى الله عليه وسلم في	
— في سد الدرائع		مسائل من الطب	
٤٠١ الجوار		٣٩٦ من فتاويه صلى الله عليه وسلم في	
— الغيبة		الطيرة والفأر وفي الاستصلاح	
— الكبائر		٣٩٨ ذكر فصول من فتاويه صلى الله عليه عليه	
— فصل في تعداد الكبائر		وسلم في أبواب متفرقة	
٤٠٣ فصل آخر منه		— في التوبة	
٤٠٨ فصل مستطرد من فتاويه		٣٩٩ في حق الطريق	
صلى الله عليه وسلم			

تمت - بحمد الله تعالى ومعاونته وتوقيفه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أعلام
الموقعين ، عن رب العالمين » لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، المعروف بابن قيم
الجوزية ، والحمد لله رب العالمين « وصلاته وسلامه على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى
آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، نسأله
سمحانه أن يتقبل عملنا قبولاً حسناً ، وأن يكتبه لنا في سجل الحسنات « إنه البر الرفوف
الرحيم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .



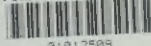




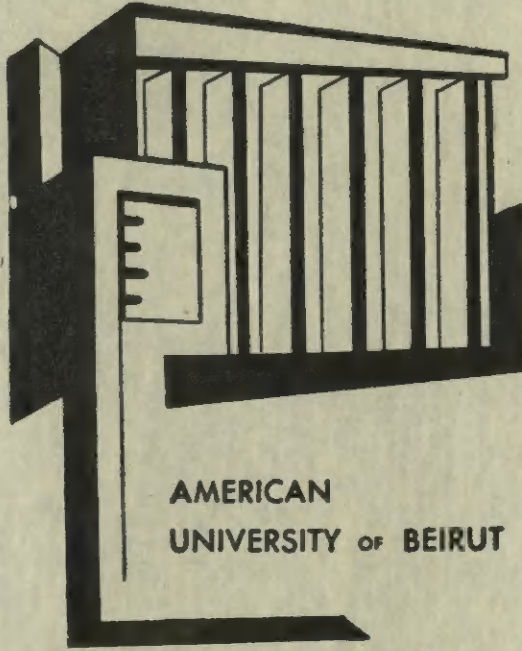


ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن
إسلام الموفقين عن رب العالمين

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



61017508



AMERICAN
UNIVERSITY of BEIRUT

349.297

133 A

v. 4